



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

جواهر الكلام

في شرح شرائع الإسلام

تأليف

الشيخ محمد حسين الخليلي
والشيخ محمد باقر

١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام

كاتب:

محمد حسن بن باقر نجفى (صاحب جواهر)

نشرت فى الطباعة:

دار احياء التراث العربى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	جواهر الكلام فى شرح شراىع الاسلام المجلد ١٣
٩	اشاره
١٠	[تتمه القسم الأول فى العبادات]
١٠	[تتمه كتاب الصلاه]
١٠	[تتمه الركن الرابع فى التواىع]
١٠	[الفصل الثانى فى قضاء الصلوات]
١٠	اشاره
١١	[الموضع الأول ما يحصل بسببه الفوات]
١١	[فى بيان ما يسقط معه القضاء]
٢٠	[و ما عدا ما تقدم يجب معه القضاء]
٢٣	[الموضع الثانى حكم القضاء]
٢٣	اشاره
٢٨	[فى وجوب الترتيب بين الفوات]
٢٨	اشاره
٤٢	[فى الموسعه و المضايقه و نقل الأقوال فيهما]
٤٢	اشاره
٥٢	[فى الاستدلال على الموسعه]
٨٨	[فى الاستدلال على المضايقه و رده]
١١١	[فى ترجيح ما استدل به على الموسعه]
١١٧	[فى عدم وجوب الإعادة لو صلى الحاضر قبل الفائته نسياناً]
١١٨	[فى استحباب العدول إلى الفائته لو ذكر فى الأثناء]
١٢٣	[فى كيفية قضاء صلاه السفر و الحضر]
١٣٣	[الموضع الثالث فى اللواحق و فيه مسائل]

- ١٣٣ اشاره
- ١٣٣ [المسأله الأولى من فاتته فريضه من الخمس غير معينه]
- ١٣٦ [المسأله الثانيه فى حكم من فاتته صلوات لا يعلم كميتها]
- ١٤٢ [المسأله الثالثه من ترك الصلاه مره مستحلا قتل]
- ١٤٦ [الفصل الثالث فى الجماعه]
- ١٤٦ اشاره
- ١٤٦ [الطرف الأول الجماعه مستحبه فى الفرائض]
- ١٤٦ اشاره
- ١٤٧ [فى جواز الجماعه فى غير اليوميه و عدمه]
- ١٤٩ [فى تأكد استحباب الجماعه فى الفرائض اليوميه]
- ١٥٣ [فى وجوب إقامه الجماعه فى الجمععه و العيدين مع الشرائط]
- ١٥٣ [فى عدم مشروعيه الجماعه فى النوافل]
- ١٥٨ [فى إدراك الجماعه بإدراك تكبيره الركوع]
- ١٥٩ [فى إدراك الجماعه بإدراك الإمام راعيا]
- ١٦٣ [فى تحقق الجماعه بإثنين و فضل الجماعه]
- ١٦٧ [فى حكم الحائل و فروعه]
- ١٧٨ [فى اعتبار عدم علو الإمام من المأمومين]
- ١٨٥ [فى اعتبار عدم تباعد المأموم عن الإمام]
- ١٩٥ [كراهه قراءه المأموم خلف الإمام المرضى فى أولتى الإخفاتييه]
- ١٩٧ [فى استحباب التسبيح و كراهه السكوت للمأموم]
- ١٩٨ [فى حكم الأخيرتين من الإخفاتييه]
- ٢٠٢ [فى حكم الأولتين من الجهريه]
- ٢٠٦ [فى حكم عدم سماع الهمهمه]
- ٢٠٩ [فى وجوب القراءه خلف إمام لا يقتدى به]
- ٢١٤ [فى حكم ما لو فرغ المأموم من القراءه قبل الإمام]
- ٢١٦ [فى وجوب متابعه المأموم للإمام]

- ٢٢٧ [فى حكم ما لو رفع المأموم رأسه قبل الإمام عمدا]
- ٢٣٠ [فى حكم ما لو رفع المأموم رأسه قبل الإمام سهوا]
- ٢٣٣ [فى حكم ركوع المأموم و سجوده قبل الإمام]
- ٢٣٦ [فى عدم جواز وقوف المأموم قدام الإمام]
- ٢٤٥ [فى لزوم نيه الاقتداء للمأموم]
- ٢٥٥ [فى جواز إتمام المفترض بالمفترض و إن اختلف الفرضان]
- ٢٥٨ [فى جواز إتمام المتنفل بالمفترض]
- ٢٦٠ [فى جواز إتمام المفترض بالمتنفل]
- ٢٦١ [فى كيفية وقوف المأموم]
- ٢٧٤ [فى استحباب إعادته المنفرد صلاته جماعه]
- ٢٧٩ [فى حكم ما إذا أكمل المأموم قراءته قبل الإمام]
- ٢٨٠ [فى استحباب أن يكون فى الصف الأول أهل الفضل]
- ٢٨٢ [فى كراهه أن يكون فى الصف الأول الصبيان]
- ٢٨٣ [فى كراهه وقوف المأموم فى صف وحده]
- ٢٨٧ [فى كراهه النافله إذا أقيمت الجماعه]
- ٢٨٨ [وقت القيام إلى الصلاه إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه]
- ٢٨٩ [الطرف الثانى فيما يعتبر فى الإمام]
- ٢٨٩ اشاره
- ٢٨٩ [فى اعتبار الإيمان فى الإمام]
- ٢٩٢ [فى اعتبار العدالة فى الإمام]
- ٢٩٢ اشاره
- ٣٢٥ [بحث حول الصغيره و الكبيره]
- ٣٤٣ [فى اعتبار العقل للإمام]
- ٣٤٤ [فى اعتبار طهاره المولد للإمام]
- ٣٤٥ [فى اعتبار بلوغ الإمام فى الفرائض]
- ٣٤٧ [فى عدم جواز اتمام القائم بالقاعد]

- ٣٥١ [فى عدم جواز إمامه الأُمى بمن ليس كذلك]
- ٣٥٥ [فى عدم اعتبار الحرّيه فى الإمام]
- ٣٥٦ [فى اشتراط الذكوره للإمام إذا كان المأموم ذكرانا أو ذكرانا و أناتا]
- ٣٥٦ اشاره
- ٣٥٨ [فى جواز ائتمام النساء بالمرأه]
- ٣٦٢ [فى عدم جواز ائتمام المتنن بالملحن فى قراءته]
- ٣٦٦ [فى عدم لزوم نيه الإمامه فى الجماعه المندوبه]
- ٣٦٩ [فى أولويه صاحب الإماره و المنزل بالإمامه]
- ٣٧٤ [فى أولويه الهاشمى من غيره بالإمامه إذا كان بشرائط الإمامه]
- ٣٧٦ [فى ملاك الأولويه فى الإمامه]
- ٣٨٩ [فى استحباب أن يسمع الإمام من خلفه الشهادتين]
- ٣٩٠ [فى جواز الاستنابه إذا عرض للإمام ضروره]
- ٣٩٦ [فى كراهه ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس]
- ٤٠٢ [فى كراهه إستنابه المسبوق بركعه فصاعدا]
- ٤٠٣ [فى كراهه إمامه الأجدم و الأبرص]
- ٤٠٣ اشاره
- ٤٠٦ [فى كراهه إمامه المحدود بعد توبته]
- ٤٠٧ [فى جواز إمامه الأغلف إذا كان معذورا فى ترك الختان]
- ٤٠٩ [فى كراهه إمامه من يكرهه المأموم]
- ٤١٠ [فى كراهه أن يؤم الأعرابى بالمهاجرين]
- ٤١٢ [فى كراهه إمامه المتيمم بالمتطهرين]
- ٤٢٠ تعريف مركز

شماره بازیابی : ۶-۲۱۸۴۲

سرشناسه : صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر ۱۲۰۰؟ - ۱۲۶۶ق.

عنوان و نام پدیدآور : جواهرالكلام [چاپ سنگی] / محمدحسن نجفی [صاحب جواهر]؛ نویسنده متن: علامه حلی؛ کاتب: ابوالقاسم خوانساری؛ مصحح: موسی طهرانی

وضعیت نشر : [بی جا: بی نا]؛ ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری : [۵۱۸ص.، ج ۱؛ قطع: ۲۳×۳۷س م

یادداشت : زبان:عربی

آغاز، انجام، انجامه : آغاز: بسمله... الحمدلله الذى ختم الشرايع باسمهما طريقه و اوضحها حقيقه و اظهرها برهانا ... و بعد فيقول العبد القاصر العاشر محمد حسن بن المرحوم باقر احسن الله اليهما ...

انجام:.... الاصحاب الثانى و الله اعلم الحمدلله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً على ما انعم و وفق لاتمام مباحث الطهاره.

انجامه:المكرم من سنه ۱۲۷۴ق. و انا الفقير الى الله الغنى ابن اسدالله ابوالقاسم خوانسارى.

یادداشت استنساخ : تاریخ کتابت: ۱۲۷۴ق.

مشخصات ظاهری اثر : نوع و درجه خط:نسخ

نوع و تزئینات جلد:جلد مقوایی، روکش تیماج قهوه ای، عطف و لچکی ها گالینگور مشکی الحاقی.

خصوصیات نسخه موجود : حواشی اوراق: تصحیحاتی اندک با نشان «صح» و توضیحاتی اندک با نشان «منه»

یادداشت تملک و سجع مهر : یادداشت های تملک: یادداشتی با خط تحریری و با مرکب مشکی " بسم الله الرحمن الرحيم و قد انتقل ذلك الكتاب مع مجلداته الاخر التي كانت عباره عن ست المجلدات مطبوعه بطبع حاجى موسى ره الى ملكى و هو مالک الملک و الرقاب من البایع المحترم الحاج شمس صاحب المكتبه فى شارع ناصر خسرو و قرینا من شمس العملاره من العاصمه تهران صانها ... من الحدثان على المبلغ الف و خمس مائه توماناً المقابل ۱۵۰۰ریالاً- و وقع هذا الانتقال فى يوم الخامس المطباق با يوم الثانى من شهر جماديا لاولى من سنه اربع مائه بعد الالف من الهجره النبويه المصادف ۲۹/۱۲/۱۳۵۸ و انا الاحقر حسين الصالحى ... النجفى و التهرانى المسكن " (ظهيره صفحه اول)

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

نمایه ها، چکیده ها و منابع اثر : منابع دیده شده: ریحانه الادب (۳: ۳۵۸) ، ملی (۲: ۲۷۷) ، ذریعه (۵۹: ۲۴)

معرفی چاپ سنگی : جواهر الکلام کتابی مشروح و استدلالی در فقه شیعه قرن سیزدهم هجری و به زبان عربی است این کتاب شرح مبسوط کتاب شرایع الاسلام (علامه حلی) است و جامعترین کتاب در موضوع فقه و استنباط و احکام است و همه ابواب فقه را در بر میگیرد. نسخه حاضر مشتمل بر کتاب الطهارة است، و عناوین مطالب در حاشیه آمده است.

عنوانهای گونه گون دیگر : جواهر الکلام فی شرح شرایع الاسلام.

موضوع : محقق حلی، جعفر بن حسن ۶۰۲-۶۷۶ق. - شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام -- نقد و تفسیر

فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲-۶۷۶ق. شرایع الاسلام فی مسائل الحلال و الحرام. شرح

خوانساری، ابوالقاسم، قرن ۱۳ق. کاتب

طهرانی، موسی، قرن ۱۳ق. مصحح

حسینی، فروشنده

ج ۱۳، ص: ۱

[تتمه القسم الأول فی العبادات]

[تتمه کتاب الصلاة]

[تتمه الرکن الرابع فی التوابع]

[(الفصل الثانی فی قضاء الصلوات)]

اشاره

(الفصل الثانى) من الركن الرابع فى قضاء الصلوات و فعلها خارج وقتها الموظف لها من الشارع مستحبه كانت أم واجبه و يقع الكلام فى ثلاثه مواضع: الأول ما يحصل بسببه الفوات و(١)الثانى حكم القضاء و الثالث لواحقه،

[الموضع الأول ما يحصل بسببه الفوات]

[فى بيان ما يسقط معه القضاء]

فمنه ما يسقط معه وجوب القضاء، و هو سبعة: الصغر ما لم يبلغ مدركا لمقدار الركعه و الطهاره و لو الاضطرابيه إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا كالسنة(٢)بل لعله من ضرورى المذهب بل الدين كما اعترف به فى المفاتيح

و مثله فى ذلك كله الجنون بآفه سماويه و لم يمض عليه من

١-١ و فى الشرائع « الفصل الثانى فى قضاء الصلوات و الكلام فى سبب الفوات و القضاء و لواحقه».

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب مقدمه العبادات و الباب ٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها من كتاب الصلاه.

أول الوقت مقدار أداء الصلاة، أما إذا كان من فعله فقد قال الشهيد في الذكرى: إن عليه القضاء مسندا له إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و وافقه الشهيد الثاني و لعله لكونه السبب في الفوات، و أن المتبادر من إطلاق الأدله غيره، فيبقى داخلا تحت

عموم (١) قوله (عليه السلام): «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته»

و لأنه الموافق للتشديد بأمر الصلاة، و لما يشعر به

قوله (عليه السلام) (٢): «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»

و لعل نسبتته إلى الأصحاب نشأت من ذكر بعضهم إيجاب القضاء في شرب المرقد، و إلا فما عثرنا عليه من كلام الأصحاب في المقام لا تفصيل فيه، و مثله الإجماعات المنقوله و نفى الخلاف، و نحو

قوله (عليه السلام) (٣): «رفع القلم»

و غيره، و كان العمل على الإطلاق هو الأقوى، لأصالة البراءة، و احتياج القضاء إلى أمر

جديد و كونه السبب لا يخرج عن شمول اللفظ، و دعوى أن المتبادر غيره بحيث صار ما عداه من الأفراد النادره ممنوعه، و به يقيد أو يخص

قوله (عليه السلام): «من فاتته»

لو سلم شمولها لمثل ذلك كما ستسمعه.

و أما إذا مضى عليه من أول الوقت مقدار أداء الصلاة فقد سبق الكلام فيه، بل لعل عبارته المصنف غير محتاجه إلى القيد في إخراجها، لعدم سببيه الجنون الفوات فيه، بل اختياره مع الجنون، و كذا لو كان سبب الفوات عذرا لا يسقط معه القضاء مع الجنون، كمن نام ثم استيقظ مجنونا بعد ما مضى من الوقت مقدار أداء الصلاة، نعم لا فرق بين الإطباقي من الجنون و الأدوارى بعد فرض تسيبهما الفوات في جميع الوقت للإطلاق، و لا بين المايخوليا و غيره، لصدق المجنون عليه عرفا.

١- ١ لم نثر على هذا اللفظ في شيء من أخبار العامه و الخاصه، نعم يستفاد ذلك من صحيحه زواره المذكوره في الوسائل-

الباب- ٦- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٦- من أبواب القصاص في النفس- الحديث ٢ من كتاب القصاص.

و كذا يسقط القضاء مع الإغماء المستوعب للوقت على الأظهر الأشهر كما في الروضه، بل هو المشهور نقلا و تحصيلا، بل في السرائر أنه المعمول عليه بل عن الغنيه الإجماع عليه، و في الرياض أن عليه عامه من تأخر، بل لا خلاف فيه إلا من نادر كما عن الصدوق في المقنع، و نحوه غيره لم ينقل الخلاف إلا عنه، لكن في الحدائق عن بعض أنه يقضى آخر أيام إفاقة إن أفاق نهرا، و آخر ليله إن أفاق ليلا ثم نقل قول الصدوق بقضاء الجميع.

و كيف كان فلا-ريب في أن الأقوى الأول لما سمعت، و للمعتبره(١)المستفيضه حد الاستفاضه و الواضحه كمال الوضوح في الدلاله، مع أنها مشتمله على القاعده التي

قال الصادق (عليه السلام)(٢): «إنها من الأبواب التي يفتح منها ألف باب»

و معتضده بما عرفت، فلا يلتفت إلى ما قابلها من الروايات القاصره عن المقاومه لها من وجوه، بل فيها ما هو متروك الظاهر عند كافه الأصحاب، ضروره اختلافها في الدلاله إذ بعضها(٣)دال على قضاء ما فاته و لو شهرا فصاعدا، لأن أمر الصلاه شديد، و آخر(٤)على خصوص يوم إفاقة أو ليلتها، و ثالث(٥)إذا جاز ثلاثه أيام فليس عليه قضاء، و إن كان ثلاثه أيام فعليه القضاء فيهن، و في رابع(٦)المغمى عليه يقضى صلاه ثلاثه أيام، و في خامس(٧)يقضى صلاه يوم، و في السرائر و

عن الفقيه روى (٨)أنه يقضى صلاه شهر،

و صحه السند في بعضها غير مجديه بعد إعراض الأصحاب عنها عدا الصدوق، مع أنه بنفسه حملها في الفقيه على الاستحباب المنسوب في الرياض إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٤ و ١٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٦ و ١٠.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٥.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٧.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٩.

٨- ٨ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٥.

المتأخرين كما حكاه فى الوافى و غيره عنه، فىكون الاختلاف حىنئذ فىها لاختلاف مراتبه فى الفضل، فأولها اللىمىع، ثم الشهر، ثم اللثالته، ثم اللىوم الذى أفاق فىه أو لىلته.

بل ىنبغى اللىجزم بالاسلحاب للزبور بعد ما عرفته من ذلك اللىاختلاف فىها، و لىصوص

للىبر أبى كهمس (١) قال: «سملع أبى عبد اللّله (علیه السلام) و سئل عن المغمى علیه أ یقضى ما لرىك من الصلاه؟ فقال: أما أنا و ولدى فنفعل ذلك»

و مرسل منصور بن حازم (٢) عنه (علیه السلام) أیضا أنه سألّه «عن المغمى علیه شهرا أو أربعم لىله فقال: إن شئت أخبرلك بما أمر به نفسى و ولدى أن تقضى كلما فاتك»

نعم لولا المسامحه فى السنن لأمكن حملها كلا أو بعضا على اللقىه، و الأمر سهل.

ثم لا- فرق فى سبب الإغماء بین الآفه السماویه و فعل المكلّف، لإطلاق النصوص و بعض الفتاوى، خلافا للذكرى فأوجب اللقضاء فى اللانى دون الأول، و نسبه كما عن غيره إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع علیه، و تبعه علیه بعض من تأخر عنه، بل لعله ظاهر السرائر حىث قىد عدم و لوب اللقضاء بما إذا لم یکن هو السبب فى دخوله علیه بمعصیه یرتكبها، و كىف كان فمسئلده على الظاهر انصراف الإطلاق إلى اللبئادر اللمعارف، سىما مع اسئلما لىمله من نصوص الإغماء على

قوله (علیه السلام): «كلما غلب اللّله علیه فهو أولى بالعدر»

فىبقى غيره حىنئذ مندرجا فى عموم

قوله (علیه السلام):

«من فاتته فریضه فلیقضها كما فاتته»

و اسلحسنه فى الریاض لو لا ما یظهر من الفوات من اللحق اللخطاب بالفعل ثم یفوت، و هو مفقود فى المقام، و فىه أولا منع عدم اللحق اللخطاب فى الفرض أو بعض أفراده، لأن المملئع بالاختیار لا یقبح معاملته معاملة المقذور المملئع به اللختیار، و ثانیا منع اللوقف صدق اسم الفوات على اللحق اللخطاب فى نحو ما نحن فىه، بل أقصاه لوقفه على عدم اللنهى كالحائض و نحوها على إشكال، فالأولى

١- ١ الوسائل- اللباب- ٤- من أبواب لقضاء الصلوات- اللحدیث ١٢.

٢- ٢ الوسائل- اللباب- ٤- من أبواب لقضاء الصلوات- اللحدیث ١٣.

فى رد الشهيد حيثئذ إطلاق النصوص بعد منع الانصراف المزبور، اللهم إلا أن يثبت إجماع كما أشعرت به عبارته السابقه، و كأنه أخذه مما ذكره المصنف و غيره من وجوب القضاء على من زال عقله بسبب منه كسرب المسكر، بل قد يظهر من المنتهى نفى الخلاف فيه، لكنه كما ترى، و على كل حال فالمتجه بناء عليه اختصاص ذلك بما لو علم ترتب الإغماء على فعله أو بالمعصيه التى أشار إليها فى السرائر، لما استسمعه إن شاء الله فيما يأتى.

و كذا لا يجب القضاء إذا كان السبب الحيض و النفاس مع استيعابهما إجماعا محصلا و منقولا و سنه (١) بل كاد يكون ضروريا من مذهب الشيعه، فان لم يستوعبها (٢) فقد تقدم الكلام فيه، و لا فرق على الظاهر عندهم بين حصوله من فعلهما أولا، سيما إذا كان بعد دخول الوقت و إن لم يمض مقدار الأداء، و لعله لعدم صدق الفوات هنا للنهى الأصلي فى المقام بخلاف السابق، بل لا فرق أيضا بين فعلهما ذلك لترك الصلاة أو لغيره للصدق الممنوع انصرافه إلى غير ذلك.

و كذا يسقط القضاء ب الكفر الأصلي بلا خلاف أجده فيه، بل فى المنتهى و غيره الإجماع عليه، بل فى المفاتيح نسبتة إلى ضروره الدين،

للنبوى (٣) «الإسلام يجب ما قبله»

و بذلك يخص عموم «من فاتته» أما لو أسلم فى دار الحرب و ترك صلاه كثيره فإنه يجب عليه قضاؤها و إن كان معذورا بعدم تمكنه من الوصول.

و التقييد بالأصلى لإخراج المرتد الواجب عليه القضاء للعموم، و كذا من انتحل الإسلام من الفرق المخالفه حتى المحكوم بكفرها منها، فان الظاهر وجوب القضاء

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب الحيض.

٢- ٢ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصحيح «فان لم يستوعبا».

٣- ٣ الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩.

ما لم يأتوا بالفعل موافقا لمذهبهم، فلا يجب حينئذ قضاء عليهم كما صرح به هنا الشهيدان و أبو العباس و الصيمري، بل عن الأردبيلي نسبته إلى الشهره بين الأصحاب، بل عن الروض نسبته إليهم مشعرا بدعوى الإجماع عليه لا لأن

ذلك يكشف عن صحه أفعالهم و إن كان ربما يومية اليه بعض الأخبار الآتية، بل هو إسقاط من الشارع حينئذ، للمعتبره المستفيضه، منها

روايه الفضلاء^(١) عن أبي جعفر و أبي عبد الله (عليهما السلام) «قالا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الحروريه و المرجئه و العثمانيه و القدرية ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كل صلاه صلاها أو صوم أو زكاه أو حج أو ليس عليه إعادته شئ من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادته شئ من ذلك غير الزكاه لا بد أن يؤديها، لأنه وضع الزكاه في غير موضعها، و إنما موضعها أهل الولاية»

و منها

خبر معاويه بن بريد العجلي^(٢) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن رجل و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبله متدين، ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر يقضى حجه الإسلام فقال: يقضى أحب إلي، و قال: كل عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلالتته ثم من الله تعالى عليه و عرف الولاية فإنه يؤجر عليه إلا الزكاه، فإنه يعيدها لأنه وضعها في غير موضعها، لأنها لأهل الولاية، و أما الصلاه و الحج و الصيام فليس عليه قضاء»

إلى غير ذلك.

و ما يشعر به

خبر عمار الساباطي^(٣) المنقول عن الكشي من سقوط القضاء رأسا مطرح أو مؤل، قال: «قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله (عليه السلام) و أنا

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب المستحقين للزكاه - الحديث ٢ من كتاب الزكاه.

٢- ٢ ذكر صدره في الوسائل في الباب ٢٣ من أبواب وجوب الحج - الحديث ١ من كتاب الحج و ذيله في الباب ٣١ من أبواب مقدمه العبادات - الحديث ١ لكن رواه عن يزيد بن معاويه العجلي و هو الصحيح.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب مقدمه العبادات - الحديث ٤.

جالس: إني منذ عرفت هذا الأمر أصلى في كل يوم صلاتين أقضى ما فاتني قبل معرفتي، فقال: لا تفعل، فان الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة»

فإنه مع ندوره و عدم الجابر لسنده محتمل لأن يكون سليمان سماها فائته لمكان اعتقاده أنه بحكم من لم يصل، و

قوله (عليه السلام): «من ترك ما تركت»

يراد به من شرائطها و أفعالها عند أهل الحق، فلا يكون فيه دلالة، لكن و مع ذلك فالإنصاف أن احتمال سقوط القضاء أصلا و رأسا فعلوا أو لم يفعلوا فضلا عن أن يخلوا بترك شرط و نحوه لا يخلو من وجه، خصوصا الفرق المحكوم بكفرها منهم، بل هو أولى قطعا من المحكى عن العلامة من التوقف في سقوط القضاء عن عمل منهم، إذ هو ضعيف جدا كما اعترف به في الذكرى، قال: لأننا كالمفتقين على عدم إعادتهم الحج الذي لا اختلال فيه بركن، مع أنه لا ينفك عن المخالفه لنا، و هو جيد، لكن اعتبر هو في اللمعه عدم الإخلال بركن عندنا في عدم وجوب إعادة الحج على المخالف لا عندهم، بل ظاهر الروض نسبتة إلى غيره أيضا،

فيفارق الصلاة حينئذ من هذه الجهة، إذ المعتبر في عدم وجوب قضائها عدم الإخلال بها على مقتضى مذهبه، إلا أن وجه الفرق غير ظاهر كما اعترف به في الذخيره تبعا للروض، بل ظاهر النصوص السابقه خلافه، و دعوى كون وجهه أن الصحيح هو الموافق لما عندنا دونهم، فتجب إعادته حينئذ مع الإخلال و خروج الصلاة عن ذلك الدليل لا يوجب خروج الجميع، على أنه قد يفرق بين الصلاة و بينه بأن عدم إعادتها لعله لسهوله الشريعة، إذ الصلاة تتكرر في كل يوم، فلو كلف بقضاء ستين سنه أو سبعين مثلا لكان فيه كمال المشقه و نفر عن الاستبصار يدفعها ظهور الأدله السابقه في الجميع لا الصلاة خاصه، بل صريح بعضها الحج.

نعم استثنى المحقق الثاني مما يسقط عن الكافر بعد إسلامه حكم الحدث كالجنابه

و حقوق الآدميين، فلعله هنا كذلك أيضا، مع أنه يمكن منعه عليه هنا في الأول خاصة لعموم الأدله بخلاف الثانى لإشعار تعليل الزكاه به، بل بعضها أولى من الزكاه، و الفرق بينه و بين الكافر واضح بالفعل و عدمه.

و فى وجوب إعاده غسل المتنجسات إذا كان فاسدا عندنا وجهان، أقواهما ذلك للأصل و قصور الأدله عن التناول، و ليس هو كرفع الحدث الذى قد عرفت إمكان دعوى عدم وجوب إعاده الرفع له، و قضيته جواز الدخول به فى العباده التى يفعلها بعد الإيمان المشروطه به حتى أنه لو توضحاً مثلاً ثم استبصر قبل أن يصلى كان له الدخول فى صلاتنا بذلك الوضوء، و هو مشكل جدا خصوصا إذا قلنا بفساد جميع ما فعله حال المخالفه و إن عدم القضاء و نحوه تفضلا لا لانكشاف صحه ما فعله، و إن كان قد يقال أيضا بناء عليه أن من الفضل أيضا عدم إعاده الوضوء و الغسل، لكن لا ثمره مترتبه على الوجهين أو القولين.

لا- يقال: إن مراد الأصحاب بعدم وجوب القضاء و نحوه على المستبصر إنما هو فى الواجبات التى خرجت أوقاتها كالصلاه و الصوم و نحوهما، لا ما إذا كان وقته باقيا كما نص عليه المحقق الثانى و الشهيد الثانى و الخراسانى فى الكافر على ما حكى عن الأخيرين بل عن الأخير منهما الإجماع عليه، فلعله هنا كذلك أيضا، فيجب الصلاه عليه لو استبصر و كان الوقت باقيا و إن كان قد صلى، و من ذلك كل واجب لا يوصف بالقضاء كالوضوء و الغسل و نحوهما، فيعيدهما حينئذ للعبادات الجديده، لأننا نقول: ظاهر النصوص السابقه عدم الفرق بين الموقت و غيره، بل كاد يكون صريحها، و لذا نص فيها على الحج الذى هو ليس بموقت و إن كان فوريا، و على استثناء الزكاه و غير ذلك، فالإجماع المزبور محل منع إن أراد به ما يشمل المخالفين.

و لو فعل المخالف حال خلافه الفعل موافقا لمذهبنا سواء كان مما يشترط فيه

القربه و فرض له صورته يتحقق فيها ذلك، أو لا- يشترط كغسل النجاسه و نحوها ثم استبصر سقط عنه الثانى قطعاً، و الأول فى وجهه أيضاً وفاقاً للذكري و الروض، لأولويته من الفعل على مذهبه، و لإطلاق الأدله، و لأنه لم يفقد إلا الايمان، و لعله كاف فى صحه الفعل و إن تأخر فى الوجود عنه، و لما عرفته فى الحج و لغير ذلك، لكن و مع ذلك كله فلا- نظر فيه مجال، لإمكان المناقشه فى جميع ذلك، و من هنا حكى عن جماعه التوقف فيه، فتأمل، فإن تحرير هذه المسائل يحتاج إلى إطناب تام، و لعل الله يوفقنا له فى غير المقام.

و ربما يأتى لهذا الكلام تتمه إن شاء الله كما أنه مضى تمام البحث فى كتاب الطهاره فى أنه لا يجب القضاء على من ترك الصلاه ل عدم التمكّن بسائر الوجوه من فعل ما يستبيح به الصلاه من وضوء أو غسل أو تيمم كما اختاره فى المنتهى و التحرير و فى التنقيح أنه منسوب إلى المفيد فى رسالته إلى ولده، لأن القضاء محتاج إلى أمر جديد، و هو مفقود، و

قوله (عليه السلام): «من فاتته»

ظاهر فيمن كلف.

و لا أداء هنا عند الأصحاب، و لا نعلم فيه مخالفاً صريحاً كما فى المدارك، و بدون القيد كما عن الروض و غيره، و ما حكاه المصنف عن بعضهم أنه يصلّى و يعيد نادر غير معروف القائل، و لعله أشار به إلى ما نقل عن مبسوط الشيخ من التخيير بين تأخير الصلاه و الصلاه و الإعاده، و هو كما ترى لا مستند له مخالف للقاعده، و ل

قوله (عليه السلام)(١): «لا صلاه إلا بطهور»

و «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»(٢)

و كذا ما عن المرتضى فى الناصريات عن جده من القول بوجوب الفعل و عدم القضاء و قيل كما فى السرائر و اللمعه و البيان و ظاهر الروضه و المدارك و عن المرتضى و الشيخين يقضى عند

١- ١ الوسائل- الباب- ١- من أبواب الوضوء- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٣.

التمكن لصدق اسم الفوات و عدم صحه سلبه عنه، إذ دعوى اختصاصه بمن خوطب بالأداء يدفعها ملاحظه الأخبار(١)التي أطلق فيها على الساهى و النائم و غيرهما بل المغمى عليه، بل لعل الظاهر منها أصاله القضاء فى الصلاه لشده أمرها، خصوصا

الصحيح (٢)عن أبى جعفر (عليه السلام) الوارد فى تفسير قوله تعالى (٣)«إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا»

بل قد يومى اتفاقهم ظاهرا على وجوب قضاء شارب المسكر و المرقد إلى عدم اعتبار الخطاب بالأداء أيضا، فما فى الرياض- من اعتبار ذلك فيه فيسقط فى المقام القضاء، لاحتياجه إلى أمر جديد، و ليس إلا اسم الفوات المعتبر فيه الخطاب بالأداء- لا يخلو من نظر و منع، فالأقوى القضاء هنا، لما عرفت، بل فى الروضه نسبتبه إلى صريح الأخبار، ك

خبر زراره(٤)عن الباقر (عليه السلام) «فيمن صلى بغير طهور أو نسي صلوات أو نام عنها فقال: يصليها إذا ذكرها فى أى ساعه ذكرها ليلا أو نهارا»

و غيره، و إن كان المناقشه فيه واضحه حتى فى صراحه الخبر المزبور فيما نحن فيه.

و كيف كان فقد ظهر لك أن الأشبه و الأحوط الثانى لا الأول من غير فرق بين فقد الطهورين باختياره أو بآفه، نعم قد يتجه التفصيل بذلك على الأول، و قد تقدم تمام البحث فى المسأله فى كتاب الطهاره، فلا حظ و تأمل.

هذا كله فى السبب الذى يسقط معه القضاء

[و ما عدا ما تقدم يجب معه القضاء]

و ما عدا ما تقدم يجب معه القضاء كالإخلال بالفريضة عمدا أو سهوا للإجماع بقسميه و السنه(٥)التي كادت تكون

١- ١ الوسائل- الباب- ١ و ٣- من أبواب قضاء الصلوات.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب المواقيت- الحديث ٤.

٣- ٣ سوره النساء- الآيه ١٠٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١ و ٣- من أبواب قضاء الصلوات.

متواتره، بل هي كذلك، بل الضروره عدا الجمعه و العيدين لما تقدم سابقا و كذا يجب مع الإخلال بهاب النوم و لو استوعب الوقت زاد على المتعارف أولا، لصدق اسم للفوات، و من هنا أطلق الأصحاب، و ربما فرق بينهما فأوجب القضاء فى الثانى دون الأول، بل مال اليه بعض متأخرى المتأخرين، و لعله لاحتياج

القضاء إلى فرض جديد، و ليس هو هنا إلا- الإجماع، إذ أخبار الفوات غير صادقه على من لم يكلف بالأداء، و المعلوم منه الثانى، فيبقى الأول على الأصل، و فيه مع ظهور معقد الإجماع فى الأعم منهما ما عرفته سابقا من صدق اسم الفوات على ذلك، أو الاكتفاء فى تحقق القضاء بما هو أعم من الفوات، فالأقوى حينئذ عدم التفصيل، نعم قد يفرق بين ما كان من فعله بأن شرب شيئا مثلا يقتضى الرقود و عدمه، للشك فى صدق اسم النوم عليه أو فى إرادته منه.

ثم لا فرق فى ظاهر المتن بين عدم الفعل رأسا و بين الإخلال بالشرائط التى لم يقم دليل على سقوط القضاء مع الإخلال بها، و لعله كذلك سيما على القول بكون الصلاه اسما للصحيح، لشمول ما دل على وجوب القضاء لمن لم يصل و لو للأصل، بل الظاهر شمول اسم الفوات له، خلافا للرياض فى أحكام الخلل من عدم القضاء بالإخلال فى الجزء أو الشرط الثابت من قاعده الشغل، و إن أوجبنا عليه الإعادة فى الوقت، لأنه يكفى فى وجوبها فيه عدم العلم بالصحة، بخلاف القضاء المتوقف على صدق الفوات.

و لو زال عقل المكلف بشىء يزيل العقل غالبا و كان ذلك من قبله عالما بترتب الزوال عليه غير مكره و لا مضطر كالمسكر و شرب المرقد و جب عليه القضاء لأنه أى الشرب مثلا سبب فى زوال العقل غالبا إذ هو عند الفقهاء ما ترتب عليه الشىء غالبا بلا خلاف أجده، بل فى الذكرى نسبتة إلى الأصحاب، لصدق اسم

الفوات مع عدم شمول ما دل على الاسقاط عما تقدم له، بل قد يشعر

قوله (عليه السلام)(١): «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»

بوجوب القضاء عليه، و في المنتهى و يقضى السكران كلما فاته و إن كان غائبا بالسكر، و لا نعلم فيه خلافا، و علله مع ذلك بما أشار إليه المصنف من كونه السبب لذلك و نحوه، إلى أن قال: «و كذا البحث فيمن شرب دواء مرقدا و إن تطاول زمان الإغماء» إلى آخره. و بالجملة فالحكم بوجوب القضاء فيما نحن فيه حيث لا يدخل فيما تقدم مما دل على سقوط القضاء واضح الوجه، و يكفى فيه ما يفهم من الإجماع المنقول و نحوه، أما لو دخل تحت اسم بعض ما تقدم كالمجنون و المغمى عليه فيشكل الوجوب فيه بأنه لو سلم شمول «من فاتته» له وجب الخروج عنه بما دل على سقوط القضاء عن المجنون مثلا، و دعوى انصرافه إلى غير ذلك ممنوع، لكن طريق الاحتياط غير خفى.

و أما لو لم يكن عالما بالاسكار مثلا- أو كان مكرها أو شربه لضروره دعت إليه أو كان مما لا يسكر غالبا كما لو أكل غذاء مؤذيا فآل إلى الإغماء لم يقض كما صريح بالآخر في المنتهى و التحرير، و ذكر الأولين في البيان ظاهرا في الأول و صريحا في الثانى، و صرح بالثالث جماعه على ما قيل كسابقه، لكن لا يخفى أنه يشكل الحكم هنا بسقوط القضاء عن

لم يندرج منهم فيما تقدم مما استدل على سقوط القضاء عنه كالمجنون و نحوه بناء على صدق الفوات على من لم يخاطب بالأداء، اللهم إلا أن يؤخذ بعموم

قوله (عليه السلام): «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»

الذى

قال الصادق (عليه السلام)(٢): «إنه من القواعد التى يفتح كل باب منها ألف باب»

لكن فى شموله للبعض مناقشه واضحه، نعم يتم الحكم بسقوط القضاء بناء على عدم شمول اسم الفوات لمن لم يكن مخاطبا بالأداء و على فرض انحصار دليل القضاء فيه.

و لو ارتد المسلم الذى انعقد و أحد أبويه مسلم أو من ولد و كان أحد أبويه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٩.

مسلمًا على ما يأتي في تعريف الفطرى إن شاء الله، و من بلغ مسلماً أو أسلم الكافر ثم كفر و هو المسمى بالمرتد الملى و جب عليه قضاء زمان رده للفوات مع عدم شمول ما دل على سقوط القضاء عن الكافر له، و به صرح فى السرائر و المنتهى و التحرير و البيان و الرياض و المدارك و غيرها، بل فى المنتهى و المفاتيح و عن الناصريه و الغنيه و الغريه و النجيبه الإجماع عليه، بل عن الناصريه

إجماع المسلمين، و إطلاقهم كالمصنف قاض بعدم الفرق بين الفطرى و الملى كما عن جماعه التصريح به، لكن يشكل ذلك بالنسبه إلى الفطرى خاصه بناء على عدم قبول توبته ظاهراً و باطناً كما تقدم البحث فيه مستوفى فى كتاب الطهاره، إلا أن يريدوا يجب و إن لم يصح، أو أن المراد بيان جنس المرتد فى مقابل الكفر الأصلى المتحقق فى الملى و الفطرى فى المرأه(١) و لو عن فطره كما يومى إلى ذلك ما سمعته من الإجماع، بل من المسلمين كما فى الناصريه.

ثم من المعلوم أن المراد بوجوب قضاء زمان رده إذا لم يكن فى حال من يسقط القضاء عنه كالجنون و الحيض و الإغماء و نحوها، و كذا الكلام فى فاقد الطهورين منه على إشكال فيه، لاستناد الفوات إلى ما تقدمه من السبب، و هل يجرى الحكم فى المخالف و نحوه إذا استبصر ثم رجع فيجب عليه القضاء و إن لم يخل به على مذهبه، اقتصاراً فيما خالف القاعده على المتقين و المعلوم منه الحال الأول كالكافر أو لا يجب، للإطلاق أو العموم مع ترك الاستفصال؟ الأقوى الأول و إن لم أعثر على مصرح من الأصحاب به.

[الموضع الثانى حكم القضاء]

إشارة

و أما الثانى و هو حكم القضاء فإنه يجب قضاء الفائته إذا كانت واجبه إجماعاً محصلاً و منقولاً و كتاباً و سنه(٢) مستفيضه إن لم تكن متواتره، و لا فرق بين اليوميه و غيرها مع

اجتماع شرائط القضاء، بل الظاهر اندراج المنذوره و يستحب إذا

١- ١ فى النسخه الأصلية « المره» و لكن الصواب ما أثبتناه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ و ٣- من أبواب قضاء الصلوات.

كانت نافله نهاريه أو ليليه، نعم يشترط أن تكون موقته و لعل المراد بها الرواتب خاصه، فلا يقضى غيرها و إن وقت الشارع لها وقتا، لعدم دليل على مشروعيتها، لظهور اختصاص النص و الفتوى بها، بل فى بعضها(١)التصريح بالتقييد بها استحبابا مؤكدا حتى

ورد(٢)أنه «يعجب الرب ملائكته منه و يقول: ملائكتى عبدى يقضى ما لم أفترضه عليه»

و «إن الله تبارك و تعالى لباهى ملائكته بالعبد يقضى صلاه الليل بالنهار، فيقول: ملائكتى انظروا إلى عبدى يقضى ما لم أفترضه عليه، أشهدكم أنى قد غفرت له»(٣)

و انه «من ترك القضاء لندنيا تشاغل بها عنه لقي الله تعالى مستخفا متهاونا مضيعا لسنه رسول الله (صلى الله عليه و آله)»(٤)

و الظاهر استحباب قضائها فى كل حال يجب فيه قضاء الفريضه، و تسقط مع سقوط قضائها.

نعم إن فاتت بمرض خاصه لا يزيل العقل لم يتأكد الاستحباب ل

قول الصادق (عليه السلام) لمرآزم (٥)بعد أن سأله إنى مرضت أربعة أشهر لم أصل فيها نافله فقال: «ليس عليك قضاء، إن المريض ليس كالصحيح، كلما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر فيه»

و إنما حمل ذلك على نفى التأكد ل

قول أبى جعفر (عليه السلام) فى خبر محمد(٦)قال: «قلت له: رجل مرض فترك النافله قال: يا محمد، ليس بفريضه إن قضاها فهو خير يفعلها، و إن لم يفعل فلا شىء عليه»

و يستفاد من الخبر الأول تعميم الحكم لكل معذور، لكننا لم نعثر على مصرح به من الأصحاب.

ف ان لم يصل من كان عليه القضاء لمانع لم يبلغه إلى حد العذر يستحب له أن يتصدق بقدر طولها، و أدنى ذلك لكل ركعتين من صلاه الليل و النهار

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٢.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ١.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٣.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٢.
 - ٥-٥ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ٢.
 - ٦-٦ الوسائل - الباب - ٢٠- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ١.

بمد فان لم يقدر على ذلك فلكل أربع ركعات من صلاة النهار مد فان لم يتمكن فمد إذا لصلاه الليل و مد لصلاه النهار، و لعل ذلك هو مراد المصنف بقوله فعن كل يوم بمد أو يكون ذلك مرتبه أخرى، و الصلاة أفضل من الصدقه، كل ذلك ل

خبر عبد الله بن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) «عن رجل عليه من صلاة النوافل ما لم يدر هو من كثرتها كيف يصنع؟ قال: فليصل حتى لا يدرى كم صلى من كثرتها، فيكون قد قضى بقدر ما علم من ذلك، ثم قال: قلت له: فإنه لا يقدر على القضاء، فقال: إن كان شغله في طلب معيشه لا بد منها أو حازه لأخ مؤمن فلا شىء عليه، و إن كان شغله لجمع الدنيا و التشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء، و إلا لقي الله و هو مستخف متهاون مضيع لحرمة رسول الله (صلى الله عليه و آله)، قال: قلت: فإنه لا يقدر على القضاء هل يجزى أن يتصدق فسكت مليا ثم قال: فليصدق بصدقه، قلت: فما يتصدق؟ قال: بقدر طوله، و أدى ذلك مكان كل صلاة، قلت: و كم الصلاة التي يجب فيها مد لكل مسكين؟ قال: لكل ركعتين من صلاة الليل و لكل ركعتين من صلاة النهار مد، فقلت: لا يقدر، فقال: إذن لكل أربع ركعات من صلاة النهار، قلت:

لا يقدر، قال: فمد إذن لصلاه الليل و مد لصلاه النهار، و الصلاة أفضل، و الصلاة أفضل، و الصلاة أفضل».

و لا- يخفى قصور العباده عن إفاده مضمون الروايه، بل فيها ما يخالف ظاهرها، و مثلها عباره النافع و التحرير؛ و الأولى العمل بمضمون الروايه كما يستفاد من الشهيد فى البيان و العلامه فى ظاهر المنتهى، فإنه قال: «و استجبت الصدقه عن كل ركعتين بمد ثم لكل أربع بمد، ثم مد لصلاه الليل، و مد لصلاه النهار، و الصلاة أفضل».

قلت: و لا فرق بحسب الظاهر بالنسبه لقضاء النوافل فى سائر الأوقات، فمن كانت عليه أوتار فائته جاز قضاؤها فى ليله واحده كما استفاضت به الأخبار(١) و أفتى به بعضهم، و فى بعض

النصوص (٢) «كان أبو جعفر (عليه السلام) يقضى عشرين و ترا فى ليله واحده»

خلافًا لما ينقل عن العامه من أنه لا- وترين فى ليله واحده و الظاهر أن الوتر يقضى على حاله من غير زياده من دون فرق بين كونه قبل الزوال و بعد الزوال، و ما فى بعض الأخبار(٣) من أنه بعد الزوال يقضى شفعا عقوبه لتضييعه محمول على التقية.

و يجب قضاء الفائته من الفرائض المتحدده مرتبه على الحاضره وقت الذكر إن كان فواتها بنسيان ما لم يتضيق وقت فريضه حاضره لا- الفوائت المتعدده فإنه لا- يجب فيها ذلك، خلافًا لمن ستعرف من القائلين بالمضايقه مطلقًا أو الموسعه مطلقًا أو التفصيل بغير ما سمعت مما سيأتى كما هو خيرته فى باقى كتبه، بل تبعه عليه السيد فى المدارك و السيد المحدث و الفاضل المدقق الشيخ أحمد الجزائريان فى هدايه المؤمنين و تبصره المبتدى على ما حكى عنهما و الشهيد فى ظاهر النقليه أو صريحها، بل مال إليه فى غايه المراد، و إن كان الذى استقر عليه رأيه فى

غيرهما الموسعه مطلقًا، بل هو الذى استظهره الفاضل المدقق المتبحر ملا أسد الله فى رسالته من مجموع عبارات الديلمى تبعًا لأستاذه العلامة الطباطبائى فى مصايحه فى الجملة، لكن الإنصاف أنه إلى التفصيل بين الفوائت المعلومه المعينه فالتضييق، و الفوائت المجهوله بحيث لا- يعلم مقدار ما فى ذمته فالتوسعه أقرب مما استظهره منه، كما لا يخفى على المتأمل المتدبر، نعم ليس هو من أهل المضايقه مطلقًا قطعًا و إن اشتهر ذلك عنه نظرًا إلى ما حكاه من عبارته فى المختلف.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الصلوات المندوبه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب الصلوات المندوبه - الحديث - ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٠.

و لا فرق فى كلامه بين الفائت سهواً أو عمداً أو تفريطاً بشرب مسكر و نحوه و إن صرح بالفوريه فى الأخيرين و عبر عنها فى أحد فردى الأول بالقضاء وقت الذكر لظهور إرادتها أيضاً منه، إلا أن الفرق بينه و بين الأولين توقيته بالذكر لفرض نسيانه و توقيتهما بأول أزمنه الفوات لفرض تعمده، و إلا فليس المراد من القضاء وقت الذكر التوسعه قطعاً كعبارة المتن، إذ دعوى عدم ظهورها فى ذلك كما وقع من أول الفاضلين المذكورين فى رساله المزبوره فى غايه الغرابه، خصوصاً مع اكتفائه ببيان الترتيب الذى صرح به فى النافع و غيره من كتبه فى الفائته الواحده بهذه العبارة، و اكتفائه ببيان عدم الترتيب فيما يأتى بالنسبه للمتعدده عن التصريح بعدم التضييق الذى حكى نصه عليه فى غير واحد من كتبه، و احتمال إرادته بما فى المتن أنه مبدأ وقتها الذى يختص بها و لا يجوز تأخيرها عنه إلى أن يتضيق الحاضره، ثم هكذا دائماً إلى أن يؤديها مما لا ينبغى أن يصغى إليه، سيما بعد اشتهاً تفصيل المصنف بين من تأخر عنه بموافقه القائلين بالتضييق فى الواحده و القائلين بالمواسعه فى المتعدده، جمعا بين أدله الطرفين، و لذا حكى عن ظاهر غايه المرام و غيرها ابتناء تفصيل المصنف فى الترتيب على المضايقه و المواسعه كالقولين المشهورين.

نعم لعله لا يرى المضايقه الحقيقيه بل يكتفى بالعرفيه على ما يشعر به بعض المحكى من كلامه فى المعتبر، بل و كلام بعض أتباعه كسيّد المدارك و الجزائرى، و الأمر سهل.

ثم إنه ليس فى اقتضاره على وقت الذكر إشعار باختصاص هذا التفصيل فى المنسيه دون العمديه بعد وضوح كلامه فى غير الكتاب بالإطلاق، بل و فيه أيضاً بملاحظه ما سيأتى له، نعم لا ظهور فى كلامه بمساواه الواحده الباقية من المتعدد بعد قضائه للواحده أولاً- فى الحكم المزبور و إن كان يحتمل تفريعه عليه، كما أن من عليه واحد إذا فاتت عنه أخرى يسقط عنه وجوب التقديم ما دامت الفائته متعدده، و لا فى مساواه

التي عرض لها التعدد لاشتباه ونحوه للتي لم يعرض لها ذلك حتى يجب تقديم جميع ما يجب فعله للمقدمه على الحاضر، و إن كان قد يقال: إن إجراء حكم الواحده أوفق بعباراتهم فيشكل الحكم حينئذ فيما إذا لم يمكن تقديم الجميع على الحاضر، فتأمل.

نعم ظاهر المتن وغيره إرادته ضيق الوقت عن تمام فعل الحاضر، فلا يجزى في وجوب ابتداء القضاء عنده بل وعند القائلين بالمضايقه إمكان إدراك ركعه من الحاضر كالحاضرتين، أما لو ظهر له في أثناء المقضيه أنه إن أتمها لم يتمكن إلا من ركعه من الحاضر ففي وجوب قطعها بل جوازها وعدمها تردد، و إن كان قد تسمع فيما يأتي إن شاء الله ما يشهد للأول، كما أنك ستعرف مستند تفصيل المصنف هناك أيضا إن شاء الله مفصلا، والله الموفق.

[في وجوب الترتيب بين الفوائت]

أشاره

و يجب مع التنبه و عدم الغفله أن تترتب بمعنى تتقدم السابقه من الفرائض على اللاحقه كالظهر على العصر، و العصر الفائتة على المغرب اللاحقه لها فواتا و المغرب على العشاء سواء كان ذلك ليوم حاضر أو صلوات يوم فائت بلا خلاف في الحواضر بعضها على بعض كالظهرين أنفسهما و العشاءين كذلك، بل في المدارك و غيرها لا- خلاف فيه بين علماء الإسلام، بل الإجماع بقسميه عليه، و النصوص (١) به مستفيضه تقدم ذكرها فيما سبق، و كذا لا خلاف معتد به فيه بالنسبه للفوائت بعضها مع بعض بمعنى وجوب فعل السابق فواتا و إن كان عصرا مثلا على اللاحق و إن كان ظهرا، بل عن مجمع البرهان نفيه عنه أصلا، بل إن لم يكن الإجماع عليه محصلا فهو محكى في الخلاف و

التفكيح و عن المعتمر و التذكرة و موضع من الذكرى، كما أنه نسبه في المنتهى إلى علمائنا، و في كثر الفوائد إلى الإماميه مشعرين بدعوى الإجماع عليه نحو المحكى من نسبه إلى الأصحاب في موضع آخر من الذكرى، نعم حكى في الذكرى عن

بعض من صنف في المضايقة و المواسعة القول باستجابته، و هو محجوج بما عرفت، بل قيل و

بالنبوي (١) المنجبر بما سمعت «من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته»

المراد منه بسبب عدم انصراف جهه الشبه إلى أمر مخصوص المشاركه بجميع وجوهه التي منها الترتيب الذي كان في الأداء، و

الصحيح (٢) عن الباقر (عليه السلام) «إذا نسيت صلاه أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها و أقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه»

و الآخر عن محمد بن مسلم (٣) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى الصلوات و هو جنب اليوم و اليومين و الثلاثه ثم ذكر بعد ذلك، قال: يتطهر و يؤذن و يقيم في أولهن ثم يصلى و يقيم بعد ذلك في كل صلاه».

و بالتأسي بالمحكى في التذكرة و المنتهى من فعل النبي (صلى الله عليه و آله) يوم الخندق (٤).

لكن قد يناقش في الأول- بعد الإغماض عن سنده و عدم وجوده في الأصول المعتمده و ظهور عاميته- بمنع عدم انصرافه إلى أمر مخصوص، إذا الظاهر منه إرادته كيفية الفائته الثابته لها وقت أدائها من القصر و الإتمام و نحوه لا ما يشمل السبق في الفوات ضروره عدم كون ذلك من كفيات الفائته، بل هو من الأمور الاتفاقيه لها الحاصل بسبب تعاقب الزمان و تدريجيته، كما يرمى إلى ذلك كثره تعرض الأخبار لبيان اتحاد كيفية القضاء و الفائت من القصر و الإتمام في السفر و الحضر، دفعا لتوهم أن العبره بوقت القضاء لا الأداء، منها

صحيح زراره (٥) المعبر فيه عن ذلك بمثل لفظ النبوي المزبور

١-١ لم نعر على هذا اللفظ في الأخبار و لعله مأخوذ من مضامينها الواردة في أبواب القضاء من كتب الأخبار.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣.

٤-٤ تيسير الوصول - ج ٢ ص ١٩٠.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١.

قال: «قلت له (عليه السلام): رجل فاتته صلاه من صلاه السفر فذكرها في الحضر قال: يقضى ما فاته كما فاتته إن كانت صلاه السفر أداها في الحضر مثلها، وإن كانت صلاه الحضر فليقض في السفر صلاه الحضر كما فاتته»

بل يومى اليه أيضا عدم اعتبار الترتيب فى فوائت غير الفرائض اليوميه المصرح به فى

كلام غير واحد من الأصحاب، بل فى الروض أنه ربما ادعى الإجماع عليه، بل فى المهذب البار دعواه عليه، بل قيل: إنه حكى عن شرح الإرشاد للفخر ذلك أيضا، و لعله كذلك، إذ لم نقف على أحد اعتبر الترتيب فيها سوى ما يحكى عن بعض مشايخ الوزير العلقمى من اعتباره، نعم احتمله فى التذكرة، و عن الذكرى نفى البأس عنه كما عن الهادى قوته إن لم يثبت إجماع لعموم الخبر، و فى المفاتيح فيه وجهان.

إلا أنه لا يخفى عليك ضعف ذلك كله بعد ما عرفت، خصوصا مع عدم مستند له سوى هذا النبوى الضعيف سندا و دلالة، لما سمعت كما عن كشف اللثام الاعتراف به.

و أضعف من ذلك القول بالترتيب بينها و بين اليوميه كما عن ذلك البعض من مشايخ ذلك الوزير أيضا لهذا الخبر، و فيه ما عرفت، بل ينبغى القطع بعدم استفاده الترتيب منه على هذا الوجه، اللهم إلا- أن يراد خصوص الحواضر التى كان معتبرا فيها الترتيب فى الأداء كالظهرين و العشاءين، لكن ذلك- مع إمكان منعه بسبب انصراف التشبيه إلى ما عرفت- لا يقضى بترتب العصر مثلا- على المغرب الفائته من اليوم السابق، إلا- أن يتم بعدم القول بالفصل، و إلا فدعوى ثبوت الترتيب الذى هو من الكيفيه فيه أيضا- بناء على المضايقه المقتضيه ترتب الحواضر على ما تقدمها من الفوائت، فكل فائته سابقه ثم دخل عليها وقت حاضره ترتب عليها و إن كانت فاتت معها، فيكون الجميع حينئذ كالظهرين و العشاءين- يدفعها أنها لا تتم على المختار من التوسعه و عدم الترتيب الذى ستعرف شهرته بين الأصحاب و معروفيته، على أن المسأله هنا مما لا خلاف معتد به

فيها، بخلاف تلك المسألة التي هي المعركة العظمى بينهم، فكيف يتجه ابتناؤها عليها عند الجميع، كما هو واضح.

و في الثاني بعدم دلالته إلا على البدأ بالأول الذي هو أخص من الترتيب المطلق، و باحتمال عدم إرادته الوجوب من الأمر بالبدأ فيه بالأول، لجريانه مجرى الغالب في فعل من يريد القضاء، و سوجه لإرادته بيان الاجتزاء بالأذان لأولهن عنه لكل واحده واحده، كما يومي إلى ذلك الخبر (١) الذي بعده، و باحتمال إرادته أولهن قضاء لا فواتا، بمعنى أن المراد إبداء بأذان لأولهن قضاء في عزمك و إرادتك.

و في الثالث بعدم دلالته على الوجوب بوجه من الوجوه، بل لعله مما يشهد في الجملة على ما سمعت، لظهور اتحاد المقصود من كل منهما.

و في الرابع بعدم ظهور وجهه الذي هو شرط للتأسي عند جمع من الأصوليين أو جميعهم أولا، و بعدم ثبوت ذلك عنه (عليه السلام) بطريق معتبر عندنا كي يتأسي به ثانيا، بل ظاهر حاكيه إرادته الرد على الشافعي بالمروى من طرقهم.

و لعله من ذلك كله أو غيره توقف في الحكم المزبور في الكفايه و الذخيره و إن كان هو في غير محله، إذ لو قلنا بعدم إمكان دفع

هذه المناقشات لكان فيما سمعت من الإجماعات السابقة التي يشهد لها التبع كفايه، مضافا إلى

صحيح الوشاء عن رجل عن جميل بن دراج (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له: يفوت الرجل الأولى و العصر و المغرب و ذكرها عند العشاء الآخرة، قال: يبدأ بالوقت الذي هو فيه، فإنه لا يأمن الموت، فيكون قد ترك صلاه فريضه في وقت قد دخلت، ثم يقضى ما فاته الأولى فالأولى»

و النظر فيما ذكره أهل الرجال في أحوال الوشاء و ابن عيسى الذي رواه

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

عنه و الانجبار بما سمعت يرفع ضرر إرساله، على أنه حكى عن صاحب العصره أن ابن عيسى فى نوادره التى عن الصدوق عدها من الكتب المشهوره التى عليها المعول و إليها المرجع رواه عن رجاله عن جميل عن الصادق (عليه السلام) بتفاوت يسير غير قادح فى المطلوب، بل عن البحار روايته عن المصنف فى المعتبر بإسناده عن جميل كموضع من الوسائل، و كأنهما فهما منه أنه رواه المصنف من أصل جميل أو من غيره، إذ قد كان عنده بعض الأصول القديمه و نقل عنها فى غير موضع من المعتبر، فلا ينبغى التوقف فى الخبر المزبور من جهه ذلك، كما أنه لا ينبغى التوقف فيه من جهه الإشكال فى ذكر المغرب فى سؤاله بعد

وضوح الجواب فى المراد الذى هو الحجه لا- السؤال، على أنه محتمل لصدوره من الوسائل سهوا أو غلطا، أو إرادته مغرب الليله السابقه مع ظهري اليوم أو ما قبله أو غير ذلك مما لا مدخله له فيما نحن فيه.

و إلى ما فى ذيل

صحيح زراره (١) المتقدم الاستدلال بأوله عن أبى جعفر (عليه السلام) «و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداه، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فان خشيت أن تفوتك الغداه إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم الغداه ثم صل العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداه إن بدأت بالمغرب فصل الغداه ثم صل المغرب و العشاء، ابدأ بأولهما، لأنهما جميعا قضاء».

و فيه دلالة على المطلوب فى غير موضع، نعم يحتاج للتتميم بعدم القول بالفصل إلى غير ذلك من الأخبار المستفاد منها الترتيب للعطف بثم و نحوه، فتوقف الخراسانى حينئذ فى الحكم المزبور فى غير محله قطعاً، خصوصاً فى المرتب أداء كالظهيرين و العشاءين، و لعله لم يقف على ما ذكرنا.

نعم قد يقال بسقوط الترتيب عند الجهل به كما فى الألفيه و شرحها للمحقق الثانى و اللعه و الروضه و المدارك و الذخيره و الكفايه و المفاتيح و عن الإيضاح و غيره، بل فى

الرياض نسبته إلى الأكثر، كما عن موضع من كشف الالتباس إلى الظاهر من المذهب للأصل السالم عن معارضه الأدله السابقه الظاهره فى غيره، و استلزام التكرار المحال أو الحرج فى كثير من موارد المتمع فى غيرها بعدم القول بالفصل المحكى فى الروضه على الجزم و الذخيره على الظاهر و عن غيرهما، و موافقته لسهوله المله و سماحتها، و رفع القلم عن النسيان، و أن الناس فى سعه ما لم يعلموا، مع أنه لا- يخلو من تردد و نظر كما فى القواعد و التحرير و المنتهى و ظاهر كنز الفوائد و عن المعتبر و نهايه الأحكام، بل فى البيان و الذكرى و جوبه مع الظن، بل فى الدروس و الموجز و عن كشف الالتباس و الهالليه و جوبه مع الوهم أيضا، بل فى باب الوضوء من الذكرى الجزم بوجوبه حيث لا يكون فى مراعاته زياده فيما يجب عليه إن لم يراعه فارضا له فى صورته محتاجه إلى التأمل بل فى التذكرة «أن الأقرب فعلة حال الجهل به» بل جزم به فى الإرشاد، بل فى الرياض «لا ريب أنه أحوط و أولى» بل فى المفاتيح نسبته إلى من عدا العلامة و الشهيدين، حيث قال: «و الآخرون على وجوب التكرار» و لعله لإطلاقهم و جوبه كإخلاف و السرائر و المتن و غيرها، و هو مع أنه أحوط فى البراءه عما اشتغلت الذمه به من الصلاه بيقين لا يخلو من قوه، لعدم صلاحية الأصل لمعارضه المقدمه الحاصله بسبب استصحاب و جوبه، و إطلاق الأدله السابقه من معاهد بعض الإجماعات و الأخبار التى لا مدخله للعلم و الجهل فيما يستفاد منها، خصوصا الحكم الوضعى كما فى غيره من التكليف و إن كان ظاهر مواردنا هنا العلم، لكنه ليس ظهور شرطيه كما هو واضح.

و دعوى اعتبار العلم فى كل حكم وضعى استفيد من أمر ضروره استلزامه التكليف بالمحال بدونه ممنوعه كل المنع إن أريد العلم التعيينى، و لا تجدى إن أريد ما يشمل الحاصل بالتكرير، كما أنه لا يجدى تسليم استفاده اعتبار التمكّن من كل شرط استفيد

من أمر أو نهى، ضروره حصوله هنا و لو بالمقدمه كما لا يخفى، و عدم المحاليه بل و الحرج فى التكرار، ضروره كونه كمن فاته مقدار ذلك يقينا الذى من المعلوم عدم سقوط الفضاء عنه لمشقتة بكثرتة، على أنه لو سلم الحرجية فى الجملة فهو سبب ذلك فى بعض الأفراد أو أكثرها، و أقصاه السقوط فيما بتحقيق الحرج به دون غيره كما هو ظاهر الأستاذ فى كشفه فى أول كلامه بل صريحه، بل قد لا تحتاج مراعاته إلى زياده تكرير على ما وجب عليه كما فى بعض الصور المفروضه فى باب الوضوء من الذكرى، و دعوى الإجماع المركب الذى هو حجه فى مثل هذه المسائل عهدتها على مدعيها.

بل قد يقال بوجوب ترجيح إطلاق أدله المقام على دليل الحرج بناء على قبوله لذلك، كما أخرج عنه فيما لو كان مقدار هذا المكرر معلوم الفوات، و إن كان بينهما هنا تعارض العموم من وجه، لأقلية أفراده منه، و خروج نظيره من معلوم الفوات بل و كثير من التكاليفات من صوم الهجير و قتل النفس و نحوهما عنه دون ذلك، و معارضه ذلك كله بتأييد دليل الحرج بعموم رفع المؤاخذه عن الجاهل، و قوه عمومه من حيث كونه نكراه فى سياق الإثبات (١) كما ترى، بل قد يقال بعدم شمول دليل الحرج له أصلا، إذ المراد نفيه فى الدين لا- ما يوجه العقل عند الاشتباه للمقدمه، و لعله من ذلك كله حكى فى مفتاح الكرامه عن مصابيح أستاذه أنه قال: «المسألة لا تخلو من إشكال و إن كان القول بالسقوط حيث يكون حرج و لا تقصير لا يخلو من قوه» انتهى.

لكن قد يقال بأن قصارى ذلك حصول الشك فى اعتبار السقوط (٢) و عدمه

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية، و الصحيح «النفى» لأن النكراه فى دليل عموم نفى الحرج فى سياق النفى، و هو قوله تعالى «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» مضافا إلى أن النكراه فى سياق الإثبات لا تفيد العموم أصلا فضلا عن قوه للعموم، اللهم إلا أن يوجه بأن الضمير فى قوله: «و قوه عمومه» راجع إلى رفع المؤاخذه.

٢-٢ هكذا فى النسخه الأصلية و لكن الصواب «الترتيب» إذ لا محصل لشرطيه السقوط مضافا إلى أنه قدس سره بصدد تقويه السقوط لا نفيه.

و ما شك في شرطيته ليس بشرط عندنا، بل قد يرجع السقوط بالسيره، و صعوبه معرفه طريق تحصيل التكرار الترتيب في كثير من موارد على أكثر الناس أو عامتهم، و استبعاد إيكال الشارع مثل ذلك مع كثره وقوعه، و شدة

التفاوت بين عدد المقدمه و ذبيها، و مشقه معرفه طريق الحصول إلى باب المقدمه و نحوه، و معلوميه الفرق بين الوجوب المقدمى و الأصلي بأن مبنى الأول على أن لا يستلزم قبحا و حرجا كما لو اشتبهت موطوءه الإبل في كثير منها و ظرف السمن بين ظروف كثيره و غير ذلك مما يعظم اجتنابه على المكلفين، بل تمجده عقولهم، بل من ذلك و نحوه حكم بسقوط مراعاتها في غير المحصور، إلى غير ذلك.

إلا- أنه و مع ذلك كله فالاحتياط بالتكرار المحصل للترتيب لا ينبغي تركه، و هو يحصل كما عن غايه المراد و المحقق الثانى بأن يزيد على الاحتمالات صلاه واحده، فمن فاته الظهران زاد صلاه فصلى ظهرا بين عصرين أو بالعكس، إذ المحتمل فيه اثنان فيزاد صلاه، لكن قيل: إن فيه زياده تكليف لو كانت الفرائض الفائته أربعه مثلا، فان الاحتمالات فيه أربعه و عشرون، فينبغى فيه صلاه خمس و عشرين، أو كانت خسمه فان الاحتمالات فيه مائه و عشرون، فينبغى أن يصلى مائه و إحدى و عشرين، و فيه نظر، لعدم إرادته الاحتمالات العقلية الحاصله من الضرب قطعا.

لكن على كل حال الأولى ارتكاب طريق آخر ذكره غير واحد من الأصحاب أخصر من هذا و أسهل يحصل به الترتيب أيضا و إن توافق معه فى بعض الصور، و هو بأن يصلى من فإنه ظهران من يومين ظهرا بين عصرين أو بالعكس، لحصول الترتيب بينهما على تقدير سبق كل واحده، و لو جامعهما مغرب من ثالث صلى الثلاث قبل المغرب و بعدها، أو عشاء معها فعل السبع قبلها و بعدها، أو صبح معها فعل الخمس عشره قبلها

و بعدها و هكذا، و الضابط تكريرها على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات، و هي اثنان فى الأول، و ست فى الثانى، و أربعة و عشرون فى الثالث، و مائه و عشرون فى الرابع حاصله من ضرب ما اجتمع سابقا فى عدد الفرائض المطلوبه، فحينئذ لو أضيف إليها سادسه صارت الاحتمالات سبع مائه و عشرين، و صحته فيها من ثلاث و ستين فريضه بفعل الإحدى و ثلاثين قبلها و بعدها، و لو أضيف إليها سابعه صارت الاحتمالات خسمه آلاف و أربعين، و تصح من مائه و سبع و عشرين فريضه، و لو أضيف إليها ثامنه صارت الاحتمالات أربعين ألفا و ثلاثمائه و عشرين، و يصح من مائتين و خمس و خمسين فريضه.

نعم قد يقال بأن الفريضه الزائده على الخمس لا تكون إلا إحدى الخمس، و ترتيبها على مثلها لا يبلغ فى زياده الاحتمالات إلى هذا المقدار، ضروره عدم توقف الترتيب بينها و بين مماثلها من الفريضه على تكرار، و لذا لو كانت الفوائت المتعدده من نوع واحد كعشاءات متعدده مثلا لم يجب تكرير فى تحصيل الترتيب بينها، و توضيح ذلك بأن يقال: إن الفائت إذا كان ظهريين و عصرا فالاحتمالات ثلاثه، و إذا أضيف إليها مغرب صارت اثنى عشر حاصله من ضرب الثلاثه فى الأربع، و إذا أضيف إليها العشاء صارت ستين، و إذا أضيف صبح صارت ثلاثمائه و ستين، اللهم إلا أن يراد مطلق الاحتمال و إن لم يكن له مدخله فى الترتيب، لكن دعوى أن صحتها على هذا الطريق من ثلاث و ستين فريضه لا تخلو من نظر، و ذلك لأن صحتها فى الأول من خمس هي ظهران قبلهما عصر، و بعدهما عصر، و بينهما عصر، فلو أضيف إليها مغرب كانت من إحدى عشره، فلو أضيف إليها عشاء كانت من ثلاث و عشرين، فلو أضيف إليها صبح و هو السادس كانت من سبع و أربعين، و احتمال إرادته نحو صلاحه الكسوف من الفريضه السادسه لا اليوميه بناء على مراعاة الترتيب بينها و بين الفوائت، أو المختلفه بالقصر

و الإتمام بعيد في عباراتهم، بل مقطوع بعدمه كما لا يخفى على من لاحظ الروضه وغيرها مما ذكر فيه هذا الطريق، نعم لعل المراد إرادته حصوله بالعدد المذكور لا أن المراد أنه أقل عدد يحصل به، لما عرفت.

بل هناك طريق آخر غير ذلك هو أخصر و أسهل ذكره أيضا غير واحد من الأصحاب، و هو أن يصلى الفرائض الفائتة أجمع كيف شاء مكرره عددا ينقص عنها بواحد ثم يختمه بما بدأ به منها، فيصح من ثلاث عشره فريضه في الثالث، و إحدى و عشرين في الرابع، و إحدى و ثلاثين في الخامس الذى فرض فيه زياده فريضه سادسه.

بل في الروضه أنه يمكن الحصول فى الأخير بخمسه أيام ولاء و الختم بالفريضه الزائده، و لعله لأنه إذا صلى خمسه أيام مكرره ففى كل مره يبرأ من بعضها و لو واحده لأنه فى الأولى يبرأ من واحده من الأواخر قطعاً، و هى أولها، و كذلك فى الثانيه، لحصول مثل الجميع بعدها، فيحصل الترتيب بين ما برأ منه أولاً و غيره، و لا- أقل من واحده، و كذا فى الثالثه و الرابعه و الخامسه، فيبرأ من خمسه و لم يبق إلا الزائد، فإن كان ترتب قبل ذلك مع ما بعده فذاك، و إلا فهو آخر ما فاته فيقضيه و يختم به.

لكن قد يناقش فيه بأنه لا يتم لو فرض أن الزائده العشاء، و فرض أن الفائت فى نفس الأمر هو العشاء ثم العشاء أيضا ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر ثم الصبح، فإنه لم يحصل له ذلك بفعل خمسه أيام كيف شاء و الختم بالفريضه الزائده التى فرضنا أنها العشاء ضروره عدم تحصيله من اليوم الأول إذا فرض ابتداءه فيه من الصبح إلا العشاء، و من الثانى العشاء الثانى خاصه، و من الثالث المغرب كذلك، و من الرابع العصر، و من الخامس الظهر، فيبقى حينئذ الصبح الذى لا يجدى فى حصول الترتيب له الختم بالعشاء الذى فرض أنه الفريضه الزائده، اللهم إلا أن يريد الختم بالفريضه الزائده لكل يوم، لكنه حينئذ ينقص عن الطريق السابق واحده، لأنه كان من إحدى و ثلاثين، و هذا

ثلاثون، و هو بعيد جدا، إذ لو أرادَه لقال إنه يحصل الترتيب بسنه أيام، كما أنه كذلك في الواقع للعلم بحصول فريضه له من كل يوم، بل لعل ذلك أوضح الطرق، و الأمر سهل، إذ المدار على فعل ما يحصل به الترتيب، و أما كفيته فليس هو من وظائف الفقيه.

هذا كله إذا كان الفائت مختلفا صنفا أو عددا، أما المتحد صنفا و عددا كالظهرين فصاعدا أو العصرين كفاه فعلها بنيه الأولى فالأولى كما صرح به غير واحد، بل هو واضح، بل قد يحتمل عدم وجوب هذه النيه، بل الاجتزاء بنيه الخلاف، قصرا لدليل الترتيب على الأول، لكنه كما ترى ضعيف جدا، نعم حكى عن غايه المراد احتمال إلحاق المتحد عددا المختلف صنفا كالظهر و العصر بالمتحد صنفا و عددا، فيجزى صلاه أربعه مطلقه ينوى بها أولى ما في ذمته إن ظهرا فظهر و إن عصرا فعصر، و الثانيه(١) ما في ذمته و هكذا، و هو لا يخلو من قوه بناء على عدم وجوب نيه الظهريه و العصريه إلا للتعين الحاصل بنيته أولى ما في ذمته و إن كان لم يعلمها بخصوصها، إذ الواجب التعيين المفيد تعينا واقعا، و نحو ذلك الظهر المقصوره و الصبح أو العشاء المقصوره، نعم لو فاته مع ذلك مغرب وسطها بين أربع فرائض مطلقه على الطريق الذى سمعته سابقا، و لو فاته صلوات معلومه سفرا أو حضرا(٢) و لم يعلم السابق منهما كفى في حصول الترتيب صلوات رباعيات كل يوم قصرا و تماما كما هو واضح، و صرح به غير واحد من الأصحاب.

ثم إن الظاهر عدم الفرق في مراعاة الترتيب في القضاء مع العلم به بين أن يتولاه بنفسه و بين أن يتولاه عنه وليه بعد موته أو متبرع أو مستأجر، ضروره تأديه هؤلاء

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن حق العبارة هكذا «ثانيه ما في ذمته».

٢-٢ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصحيح «سفرا و حضرا».

تكليفه عنه و تحملهم إياه عنه، و الفرض أنه كان عليه ذلك مرتبا، فمن أداه عنه غير مرتب لم يكن مجزيا كما صرح بذلك فى القواعد، قال: و لو استأجر ولى الميت عنه لصلاته الفائه و جب على الأجير الإتيان بها على ترتيبها فى الفوائت، خلافا للأستاذ فى كشفه فلم يعتبره للأصل بعد قصر ما دل على اعتباره على المتقن، و هو القاضى عن نفسه، و إطلاق ما دل على القضاء عنه، لكنه قد يناقش فيه بأن النائب ليس إلا مؤديا تكليف غيره الذى من كفيته الترتيب كالقصر و الإتمام و الجهر و الإخفات، فلو استأجر أجيرين حينئذ كل واحد عن سنه لم يجز عنه لو أوقعاها دفعه فضلا عن عكس الترتيب بل يصح منهما سنه خاصه كما صرح به فى القواعد و الحواشى المنسوبة للشهيد و المحكى عن الإيضاح و جامع المقاصد أيضا.

أما مع الجهل بترتيب فوائته فان كان بعد العلم بمعلوماته عنده إلى أن مات اتجه وجوب التكرار لتحصيله، و إن لم يعلم ذلك كما هو الغالب فالظاهر جريان البحث السابق فيه، بل لعله أولى منه إذا كان للجهل بحال الميت، لا مكان القول بسقوطه به بالنسبه للجاهل المؤدى عن نفسه لا المتحمل تكليف غيره المجهول عنده كفيه تكليف من تحمل عنه من الترتيب و عدمه، و ربما كان مرتبا عنده، بل قد ينقح الأصل كونه كذلك فى بعض الأفراد منه أو أكثرها، فيكون من القسم الأول، لكن فى كشف الأستاذ أن الأحوط عدم مراعاة الترتيب حذرا من طول المده و بقاء الميت معاقبا لو كان القضاء عن واجب، و من تأخير وصول الأجير لو كان ندبا، و لا بأس به إن كان المراد ترجيح التعجيل على الاحتياط فى مراعاة الترتيب بعد البناء على سقوط وجوب التكرار مراعاة له، و إن كان قد يناقش فيه بالنسبه للثانى، بل و الأول لو كان الفوات لا عن تقصير من المكلف، بل و مع التقصير أيضا بناء على عذريه الحكم الظاهرى الحاصل من ظن المجتهد لا واقعيته، لاحتمال عدم خلوصه عن العقاب حينئذ إلا بإتيان الترتيب،

بل لا ريب فى رجحان ما يحصل به الخلاص المؤبد يقينا على محتمله و إن استلزم زياده زمان عليه.

و كيف كان فتحصيل الترتيب عن الميت على حسب ما سمعته فى الحى بالطرق السابقه، بل لا بأس بتعدد النواب، فيصح حينئذ استئجار أجيرين فصاعدا عن ميت واحد لكن بشرط أن يكون فعلهما مرتبا بمعنى وقوع فعل أحدهما بعد فعل الآخر لو أريد تحصيله على الطريق الأول، ضروره عدم حصول الترتيب عليه بغير ذلك، إذ لو أوقعا دفعه فى جماعه أو على الانفراد لم يحصل البنيه التى هى من مقوماته، و كذا الطريق الثانى إذا فرض توزيع التكرير المحصل للترتيب عليهما أياما، فإنه لو أوقعا دفعه لم يحصل منه إلا ما يحصل بفعل واحد منهما، و يكون الثانى لغوا، إذ لو فرض أن الفئات خمس فرائض كان حصول الترتيب بينها على هذا الطريق بأربعه أيام و الختم بما بدأ به، لليقين بحصول فريضه له من كل يوم و لم يبق له إلا احتمال تأخر ما بدأ به أولا عن الجميع، فيختم بها و يبرأ، فإذا فرض توزيع هذه الأربعه على الأجيرين و أوقعا دفعه بأن صلى كل منهما يومين مقارنا للآخر جماعه أو على الانفراد لم يحصل اليقين إلا بفريضتين، لاحتمال كون الفئاته الأخيره من يوميهما الأولين، ثم ما قبلها من اليومين الثانين، فيكون الأربعه أيام بمنزله اليومين من واحد، بخلاف ما لو كانت أيامهم على التعاقب، إذ هى حينئذ كالأيام الأربعه من واحد بعلم حصول فريضه من كل يوم ثم يختم أحدهما بالفريضه المبتدأه فيحصل الترتيب بين الخمس، كما هو واضح بأدنى تأمل.

نعم لا- بأس على الظاهر بتوزيع فرائض اليوم عليهما بأن يصلى أحدهما الصبح مثلا و الآخر الظهر مقارنا له، ثم العصر و الآخر المغرب، ثم يصلى العشاء أحدهما و هكذا إلى تمام الأربعه، ثم يختم بابتداء فرائض يومهما، و هو الصبح فى المثال، فإنه

يحصل الترتيب بين الخمس أيضا.

هذا كله لو قلنا بمراعاة الترتيب حال الجهل، أما بناء على سقوطه و لو كان من ولى الميت كما لعله الأقوى فى النظر لم يجب زائدا على فوائت الميت، لكن لو استأجر أجيرين على أدائهما و أوقعا دفعه جماعه أو فرادى ففى إجزائه نظر، ينشأ من صدق امتثال إطلاق الأدله بعد سقوط اشتراطه و كونه كالصلاه مع الجنابه فى الثوب المشترك فى التمسك بأصاله صحه فعله، و من أن أقصى سقوط وجوب مراعاته أجزاء غير معلوم الخلاف، أما معلومه فلا كما فى الفرض، ضروره أن السابقه إحداهما، فتصح حينئذ صلاه منهما دون الأخرى، و وضوح الفرق بينه و بين الثوب المشترك بأن فعلهما معا راجع إلى واحد، و هو المنوب عنه بخلافه فيه، و لعله لذا كان ظاهر القواعد و الحواشى المنسوبه للشهيد عليها الثانى، بل كاد يكون صريح الأخير بل و الأول بعد التأمل الجيد بل ربما حكى عن الإيضاح و الفخر أيضا، بل لم يحضرنى الآن مصرح بالأول عدا الأستاذ فى الكشف، قال فى الأول بعد ما سمعت من عبارته السابقه: «فإن استأجر أجيرين كل واحد عن سنه جاز لكن بشرط الترتيب بين فعليهما، فإن أوقعا دفعه و جب على كل منهما قضاء نصف سنه» و قال فى الثانى: «الترتيب أن يصلى هذا يوما و هذا يوما، و هذا شهرا و هذا شهرا، فإن أوقعا دفعه بأن يقتربنا فى نيه كل صلاه و كذا لو لم يقتربنا فنقول هنا: صلاه واحده صحيحه و الأخرى غير مجزيه لعدم الترتيب، فإذا فرضنا صلاه «غانم» صحيحه كانت صلاه «سالم» غير مجزيه، فإذا اختلفا كذلك مقتربين أو سبق أحدهما الآخر بالنيه فى الصلاه الثانيه كانت صلاه «سالم» مجزيه، و فى الثالثه تجزى صلاه «غانم» و فى الرابعه صلاه «سالم» و على هذا يكون بين السنه نصف سنه و بين السنتين سنه واحده، فيحصل الترتيب، و كذا الحكم إن جهلا انتهى. و لا ريب

فى أنه أحوط إن لم يكن أقوى و إن اشتهر فى زماننا هذا عدم الالتفات إلى شىء من ذلك، لكن هل يعتبر فى براءه ذمه المؤجر اشتراط التعاقب أو يكفى فيها عدم علمه بالاقتران؟ وجهان أقواهما الثانى.

[فى المواسعه و المضايقه و نقل الأقوال فىهما]

إشاره

هذا كله فى ترتيب الحواضر و الفوائت أنفسهما، أما البحث فيه بالنسبه إلى بعضها مع بعض فهو المعركه العظمى بين الأصحاب الذى اختلفت فيه أقوالهم، و تشتتت فيه آراؤهم حتى أن بعضهم كالسيد ضياء الدين بن الفاخر و الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد أفتى به مده ثم رجع عنه إلى عدمه أخرى على ما حكاه فى غايه المرام، و ما ذاك إلا لكون المسأله من المعضلات، و هى التى أشار إليها المصنف بقوله فان فاتته صلوات متعدده لم يعتبر فى صحتها أن تترتب بمعنى تتقدم على الحاضره و لا فى صحه الحاضره أو غيرها من العبادات أن تتأخر عنها، و لم يجب فعلها فوراً متى ذكرها، و لم يجب العدول من الحاضره لو ذكرها فى الأثناء إليها، و لم يحرم التشاغل بسائر ما ينافى فعلها من مندوبات أو واجبات موسعه أو مباحات أو غير ذلك كما هو المشهور بين المتأخرين نقلاً- و تحصيلاً، بل فى الذخيره أنه مشهور بين المتقدمين أيضاً، كما أنه نسبه فى مصابيح العلامه الطباطبائى إلى أكثر الأصحاب على الإطلاق، كنسبته إلى المشهور كذلك فى شرح الموالى، بل فى المصابيح أيضاً أن هذا القول مشهور بين أصحابنا ظاهر ناش فى كل طبقه من طبقات فقهاؤنا المتقدمين منهم و المتأخرين، و هو كذلك يشهد له التبع لكلمات الأصحاب و جاده و حكايه فى الرسائل الموضوعه فى هذا الباب، كرساله المولى المتبحر السيد العمامه أستاذى السيد محمد جواد و الفاضل المحقق المتبحر ملا أسد الله و غيرهما من كتب الأساطين المعتمدين كالمختلف و كشف الرموز و غايه المراد و الذخيره و مصابيح العلامه الطباطبائى و نحوها، إذ المستفاد منه أنه مذهب

الشيخ الثقه الجليل الفقيه عبد الله بن على بن أبى شعبه الحلبي فى أصله الذى أثنى عليه الصادق (عليه

(١) عند عرضه عليه و صححه و استحسنة، و قال: «إنه ليس لهؤلاء أى المخالفين مثله»

و عده الصدوق من الكتب المشهورة التى عليها المعول و إليها المرجع، بل أمر المرتضى بالرجوع اليه و إلى رساله ابن بابويه مقدما لهما على كتاب الشلمغانى لما سئل عن أخذ ما يشكل من الفقه من هذه الثلاثه، و الحسين بن سعيد الأهوازى الذى هو من أصحاب الرضا و الجواد و الهادى (عليهم السلام)، و حاله أجل من أن يذكر مصنف الكتب الثلاثين الحسنه التى يضرب بها المثل فى الإتيان و الجوده، و قد عده المحقق طاب ثراه فى المعترف فى جملة الفقهاء المعترين الذين اختار النقل عنهم ممن اشتهر فضله و عرف تقدمه فى نقل الأخبار و صحه الاختيار و جوده الاعتبار، و الشيخ الجليل العظيم النبيل أحمد بن محمد بن عيسى القمى فى نوادره و الصدوقين و الشيخ أبى الفضل محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليم أو

سليمان المعروف فى كتب الرجال بالصابونى، و بين الفقهاء بالجعفى تاره، و بصاحب الفاخر أخرى فى كتابه الفاخر الذى ذكر فى أوله أنه لا- يروى فيه إلا- ما أجمع عليه و صح من قول الأئمه (ع) عنده، و الشيخ الجليل الحسين بن عبيد الله ابن على المعروف بالواسطى أستاذ الكراچكى، و مشاهد (معاهد خ ل معاصر خ ل) الشيخ المفيد و قطب الدين الراوندى الذى صنف رساله فى المسأله كما فى الفهرست، و عماد الدين محمد بن على كما فى المصاييح، و العماد الطوسى كما فى الغريه، و نصير الدين أبى طالب عبد الله بن حمزه الطوسى غير صاحب الوسيله، و سديد الدين محمود الحمصى صاحب التصانيف الكثيره علامه زمانه فى الأصوليين كما قال تلميذه منتجب الدين، و هو شيخ ورام بن أبى فراس أيضا، و كذا فخر الدين الرازى كما فى القاموس، و كان معاصرا لابن إدريس، و كان يطعن عليه بأنه مخلط لا يعتمد على تصنيفه، و الشيخ أبى على الحسن ابن ظاهر الصورى، و على بن عبيد بن بابويه منتجب الدين، و قد صنف فى المسأله رساله

سماها العصر ردا على بعض من عاصره، و لعله ابن إدريس، و قد رأيتها، و الشيخ يحيى نجم الدين بن الحسن بن سعيد، و الشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى المذكور ابن عم المحقق، و السيد الأجل على بن موسى بن طاوس صاحب الكرامات، و العلامة طاب ثراه فى جملة من كتبه، و والده و ولده و ابن أخته السيد العميد، و السيد ضياء الدين ابن الفاخر، و الشهيدان و المقداد و تلميذه محمد بن شجاع القطان، و الشيخ السعيد أبى العباس أحمد بن فهد و تلميذه على بن هلال الجزائرى و الصيمرى و الكركى و ولده و الميسى و ابن أبى جمهور الأحسانى و الأردبلى و تلميذه المحقق أبى منصور الشيخ حسن صاحب المعالم فى الاثنى عشرية، و ولده الشيخ محمد فى شرح الرسالة المزبوره، و الشيخ أبى طالب شارح الجعفرية، و شيخنا البهائى و والده و تلميذه الشيخ جواد بن سعيد الكاظمى، و المحدث القاشانى فى المفاتيح و غيرها، و ابن أخيه الشيخ هادى، و الفاضل الخراسانى و السيد ماجد و الشيخ سليمان البحرانيين، و فيض الله بن عبد القاهر، و العلامة المجلسى و والده، و المحقق الشيروانى و الفاضل الماحوزى و أكثر علماء عصرنا هذا و ما قاربه، كالمولى المحقق المدقق مجدد مذهب الشيعة فى المائة الثانية بعد الألف محمد باقر الأصبهانى الشهير بالبهائى، و العلامة الشريف الذى انتهت إليه رئاسه الشيعة فى زمانه السيد محمد مهدي الطباطبائى، و أستاذى المحقق النحرير الذى لم يكن فى زمانه أقوى منه حدسا و تنبها الشيخ جعفر، و الفاضل المتبحر المحقق المدقق ملا- أسد الله و غيرهم، بل حكاها العلامة عن أكثر من عاصر من المشايخ، و الحلّى عن جماعه من أصحابنا الخراسانيين و الشهيد نسبه إلى أكثر من علمه العلامة من المشايخ، بل نسبه فى الجملة الواسطى المزبور فى كتاب النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبى (صلى الله عليه و آله) إلى أهل البيت (عليهم السلام) كما حكاها عنه ابن طاوس فى رسالته المنقول جملة منها فى الذخيره

و غيرها هنا و فى المواقيت، و هو أقوى من الإجماع (١)، بل قد يظهر من الفاضلين فى المعتبر و المنتهى و المختلف دعوى إجماع المسلمين عليه فى الجملة، مضافا إلى ما سمعت من ذكر الجعفى له فى كتابه الذى ذكر فى خطبته أنه لا يروى فيه إلا ما أجمع عليه و صح عنده من قول الأئمة (عليهم السلام).

فمن العجيب بعد ذلك كله و غيره مما تركنا التعرض له خوف الإطالة و الملل و أو كلنا و إلى مظانه دعوى شهره القول بالمضايقه و الإجماع عليها، و لقد أجاد من منعها على مدعيها، و كيف و قد عرفت أن ذلك مذهب جم غفير من قدماء الأصحاب و متأخريهم ممن اشتهرت أقوالهم و كثرت أتباعهم و تفرقت أمصارهم من قميهم و خراسانيهم و شاميهم و عراقيهم و ساحليهم و اصبهانيهم و كاشانيهم، و فيهم من هو من أجلاء أصحاب الأئمة (عليهم

السلام)، و لا- يصار إلا- بأمرهم (عليهم السلام)، و من أدرك الغيبتين و من انتهى إليه فى زمانه أمر الرئاستين، و أقر له بالفقه و صدق اللهجه، و إن كان لم يصرح بعضهم بجميع ما ذكرناه فى العنوان عند شرح المتن إلا أنه لازم ما ذكره منه و لو بمعونه عدم القول بالفصل أو غيره، كما يرمى إليه ملاحظه كلامهم فى تحرير هذا النزاع

١- ١ قال ما هذا لفظه: «مسأله: من ذكر صلاه و هو فى أخرى، قال أهل البيت عليهم السلام: يتم التى هو فيها، و يقضى ما فاتته، و به قال الشافعى، قال ابن طاوس ثم ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت عليهم السلام» ثم قال فى أواخر المجلد ما لفظه: «مسأله أخرى: من ذكر صلاه و هو فى أخرى إن سأل سائل فقال: أخبرونا عن ذكر صلاه و هو فى أخرى ما الذى يجب عليه؟ قيل له: أن يتم التى هو فيها و يقضى ما فاتته، و به قال الشافعى - قال السيد -: ثم ذلك ما روى عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال: من كان فى صلاه ثم ذكر صلاه أخرى فاتته أتم التى هو فيها ثم قضى ما فاتته» انتهى إذ قد عرفت و تعرف إن شاء الله ان القائلين بالمضايقه يوجبون العدول من الحاضره إلى الفائته لترتبها عليها عندهم فمن لم يوجبه أو لم يجوزه ممن لا يقول بوجوب الترتيب البتة منه رحمه الله.

قديمًا و حديثًا، فإنهم ذكروا جملة من أهل القول بالمواسعة المحضه كعلی بن أبی شعبه و الحسين بن سعيد و ابن عيسى و الجعفی و الواسطی و الصدوقین و غیرهم، مع أنه ليس فی المحكى من كلام هؤلاء إلا التصريح ببعض ما سمعته فی العنوان من فعل الحاضره فی أول وقتها، أو عدم إيجاب العدول منها إليها أو غير ذلك مما لا تلازم بينه و بين القول بالمواسعه المحضه من كل وجه، و ما ذاك إلا- لاكتفائهم فی القول بها بالتصريح ببعض ما عرفت، كما أن القول بالمضايقه كذلك، و إلا لو اقتصر بالنسبه إلى كل عباره على ما نصت عليه و صرحت به و جعل قولًا مستقلاً لأمكن إنهاء الأقوال فی المسأله إلى عشرين أو ثلاثين لاختلاف العبارات بالنسبه إلى ذلك اختلافًا شديدًا، خصوصًا عبارات القدماء التي لم يراع فيها السلامه من الحشو و نحوه، و من المعلوم خلاف ذلك كله عند كل محرر للخلاف و النزاع فی المقام، فيعلم حينئذ أنه لا قائل بالتفصيل و الجمود على خصوص ما نص عليه فی هذه العبارات، فيكتفى بإدراج من نص على بعض ما سمعته فی العنوان فی القائلين بالمواسعه و نحوه فی المضايقه على ما ستعرف، فتأمل جيدًا، و مع ذلك كله فالمتبع الدليل و ستعرف ثبوته على جميع ما فی العنوان.

و كذا لا يقدر ما بينهم من الخلاف فی أمر غير ما نحن فيه من التخيير المحض فی تقديم الحاضره أو الفائته كما هو المحكى عن ظاهر الراوندى و الحمصی و ابن سعيد منهم، أو استحباب تقديم الحاضره كما هو ظاهر الصدوقين و الجعفی و الواسطی و عن الصورى، بل ربما ظهر من بعضهم وجوبه، لكن يجب إرادته الاستحباب منه، للإجماع من الطائفه نقلاً و تحصيلًا على جواز التقديم و عدم ترتب الفائته على فعلها، أو استحباب تقديم الفائته كما عن العلامة و والده و ولده و مشايخه المعاصرين له و أكثر المتأخرين عنه، بل ظاهر كشف الرموز الاتفاق عليه فی الجملة، لكن الأمر فی هذا الخلاف هين، بل الظاهر سقوطه عند التحقيق، فان التخيير فی الجملة مشترك بين الكل

و هو الأصل فى هذا القول، بل لعل ترجيح الفائته عند من ذكره نظرا إلى الاحتياط الذى لا ينافى ترجيح الحاضره بالذات من حيث أنها صاحبه الوقت المحتمل إرادته من ذكره له، كما لا يخفى على الملاحظ المتدبر، فيكون النزاع لفظيا، فتأمل جيدا.

وقيل و القائل القديمان و الشيخان و السيدان و القاضى و الحللى و الآبى و الشيخ ورام و بعض المحدثين و بعض علمائنا المعاصرين على ما حكى عن بعضهم:-

يجب التشاغل بقضاء الفوائت فورا عند الذكر فى سائر الأوقات إلا وقت ضيق الأداء أو الاشتغال بما لا بد منه من ضروريات المعاش من التكسب و الأكل و الشرب، و يجب أن تترتب بمعنى تتقدم على الحاضره مع سعه الوقت، بل يجب العدول عنها إليها لو كان قد ذكرها فى أثنائها، بل هذا الترتيب شرط فى صحتها و صحه غيرها من العبادات، بل و حليه باقى ما ينافيها من سائر الأفعال و الأعمال المباحات إلا ما يضطر اليه مما يتوقف عليه الحياه أو النفقات الواجبات من غير فرق فى ذلك كله على الظاهر منهم بين اتحاد الفائت و تعدده، و بين الفائت ليومه و غيره، و بين ما كان سببه العمد و التقصير و غيره، بل صرح بعضهم أو أكثرهم بالأول من ذلك، نعم لم ينصوا جميعهم على جميع ما سمعته فى العنوان، لكنهم قد اتفقوا جميعا كما قيل على الترتيب، بل نص المفيد و المرتضى و القاضى و الحلبيان و الحللى منهم على فوريه القضاء، بل لعله ظاهر القديمين و الشيخ و الآبى أيضا، بل حكى المفيد و القاضى و أبو المكارم و الحللى الإجماع على ذلك، فالفوريه و الترتيب حينئذ متلازمان عندهم و إن كانا ليسا كذلك فى نفس الأمر، بمعنى أن كل من قال بالترتيب قال بالفوريه و بالعكس، لأن هؤلاء عمده أهل هذا القول، بل هم أصله و أسه، و يشهد له تحرير هذا النزاع من بعضهم بالمضايقه و الموسعه، و من آخر بالترتيب و عدمه، و لو لا التلازم المزبور لاختلف الحكم و تعدد الخلاف، بل عن أبى العباس التصريح بأن الترتيب هو القول بالمضايقه، و عدمه هو

القول بالمواسعة كما عن الصيمرى ما يقرب منه، وكذا صرح الشيخ والسيدان والقاضى والحلبى والحلى منهم بطلان الحاضره المقدمه على الفائته فى السعه، بل فى الغنيه الإجماع عليه، بل هو قضيه تصريح المفيد بالحرمة، ضروره لزومها للفساد فى مثلها.

بل الظاهر أنه كالفوريه عندهم من لوازم الترتيب، فان المستفاد من كلامهم كونه شرطاً فى صحه الأداء فيه و فى القضاء، و لذا أخذه المصنف فى المعبر فى القول بالترتيب و عزاه إلى الثلاثه و أتباعهم، و نص الشهيدان فى غايه المراد و روض الجنان على أن المضايقه المحضه بمعنى وجوب تقديم الفائته مطلقاً، و بطلان الحاضره لو قدمها عمداً، و وجوب العدول لو كان سهواً، و قال أولهما فى الذكرى: «ظاهر الأ-كثر وجوب الفور فى القضاء إما لأن الأمر المطلق للفور كما قاله المرتضى و الشيخ، و إما احتياطاً للبراءه، فهؤلاء يوجبون تقديمها على الحاضره مع سعه الوقت، و يطولون الحاضره لو عكس متعمداً» و هذا صريح فى أن البطلان مأخوذ فى هذا القول، و أما العدول فى الأثناء إليها فقد نص عليه المرتضى و الشيخ و القاضى و الحلبيان و الحلى منهم و فى المسائل الرسيه سؤالاً- و جواباً و الخلاف و الغنيه و بحث المواقيت من السرائر و ظاهر شرح الجمل، و عن خلاصه الاستدلال للحلى الإجماع على ذلك، و قد سمعت أن الشهيدين أخذاه فى القول بالمضايقه، و قال فى المختلف: «لو اشتغل بالفريضه الحاضره فى أول وقتها ناسياً ثم ذكر الفائته بعد الإتمام صحت صلاته إجماعاً، و لو ذكر فى الأثناء فإن أمكنه العدول إلى الفائته عدل بنيته استحباباً عندنا، و وجوباً على رأى القائلين بالمضايقه» و كذا نص المرتضى و القاضى و الحلبي و الحلى منهم على وجوب التشاغل المزبور، و هو لازم الباقيين حيث قالوا بالفوريه التى من لوازمها تحريم التأخير إلا للأمر الضروريه، و الإخلال بها فى أول الوقت لا- يسقط القضاء و لا فوريته فى سائر الأوقات إما لأن الأصل فى كل واجب فورى أن يستمر على وجوبه و فوريته مع الإخلال به، أو للإجماع

على بقاء الأمرين هنا و إن قيل بسقوطهما في غيره، إذ لا خلاف بين المسلمين في عدم سقوط القضاء بالتأخير، و لا بين القائلين بفوريته في وجوب المبادره به بعد الإخلال، فعلى قولهم يلزم المؤخر للقضاء تجدد المعصيه في كل زمان، و استحقاق العقوبه على كل تأخير، قال الآبى منهم: و عند أصحاب المضايقه لا يجوز الإخلال بالقضاء إلا لأكل أو شرب ما يسد به الرمق، أو تحصيل ما يتقوت به هو و عياله، و مع الإخلال بها يستحق العقوبه في كل جزء من الوقت.

و أما تحريم الأفعال المنافيه عدا الصلاه الحاضره في آخر وقتها و ضروريات الحياه فقد صرح به المرتضى و الحلبي منهم، بل يظهر من المفيد و الحلبيين القول به أيضا فإنهم رتبوا تحريم الحاضره في السعه على تضيق الفائته، و بنى المفيد تحريم النافله لمن وجب عليه فائته على تحريم الحاضره، و مقتضاه استناد التحريم إلى التضاد، فيطرد في جميع الأضداد، و بناء الترتيب على المضايقه- كما صرح به الصيمرى في المحكى عنه من غايه المرام و استفاد من غيره أيضا- يعطى دخول تحريم الأضداد في هذا القول عندهم بمعنى الشرطيه لا مطلق الوجوب، فيكون تحريم الضد مطلقا عندهم بمعنى الشرطيه لا مطلق الوجوب بل يكون تحريم الضد مطلقا من تتمه القول المذكور، و تخصيص نسبه القول به بالمرتضى و الحلبي كما وقع من العلامه و الشهيدين و غيرهما لاختصاصهما بالتصريح بذلك، بل قيل: إنه يلوح من ظاهر عباراتهم، و إلا فقد عزاه في التذكره إلى السيد و جماعه، و هذا صريح في عدم اختصاصه بهما، و هذه المطالب كلها ساقطه على القول بالمواسعه المحضه، فإن أصحاب هذا القول يسقطون الترتيب و يجيزون تأخير القضاء مطلقا، و لا يوجبون العدول في الأثناء، فهذان القولان على طرفي النقيض، و لا تصريح في كلام أحد منهم بالفرق بين الواحده و المتعدده، أو فائته اليوم و غيرها و أسباب الفوات

بل فيه ما هو صريح فى عدم الفرق.

وقد توسط بينهما المفصلون على اختلافهم فى وجوه التفصيل، فمنها ما سمعته من المصنف و من تبعه من الترتيب فى المتحده و عدمه فى المتعدده الذى استجوده الشهيد فى غايه المراد إن لم يكن إحداث قول ثالث، و منها ما للعلامه فى المختلف من وجوب تقديم الفائته إن ذكرها فى يوم الفوات، و استحباب تقديمها إن لم يذكرها فيه متحده كانت أو متعدده، و الظاهر إرادته ما يشمل الليله المستقبليه باليوم الذى ابتداءه من الصبح، و لم نعرف من سبقه اليه بل و لا من لحقه عليه عدا ما يحكى عن ابن الصائغ فى شرح الإرشاد، بل و لا قال هو به أيضا فى باقى كتبه، إذ الموجود فيما حضرنا منها و المحكى عن غيره منها التوسعه حتى تبصرته التى هى آخر ما صنف، فىكون قد رجع عنه، بل هو أشبه من تفصيل المصنف بالاحداث، و كذا لم نعرف الحكم عنده فىمن ذكر فوات صلاه يومية و غيره من الأيام الماضيه، إذ وجوب المبادره فى فعلها خاصه مناف للترتيب و عدمه مناف لما ذكره من التعجيل، لكن قد يحتمل تخصيصه الحكم عنده بفائته اليوم التى لا يجمعها فوات غيرها، كما أنه يحتمل إيجابه فى الفرض التعجيل فى غير فائته اليوم مقدمه لها، لاشتراط صحتها به، أو التزامه بسقوط الترتيب هنا، فيضيق حينئذ فى فائته اليوم و يوسع فى غيرها، إلا أن الأخير بعيد جدا، و الأول أقرب الأولين، فتأمل جيدا.

و منها ما عن ابن جمهور فى المسالك الجامعيه من تخريج تفصيل ثالث من هذين التفصيلين هو وجوب الترتيب فى الفائته الواحده فى يوم الذكر دون غيرها، و منها ما عساه يظهر من ابن حمزه من الفرق بين الفائته نسيانا و عمدا فتضيق الأولى دون الثانيه قال فى وسيلته: تقضى الفائته وقت الذكر لها إن فاتت نسيانا إلا عند تضيق وقت الفريضه، فإن ذكرها و هو فى الحاضره عدل بنيتها إليها ما لم يتضيق الوقت، و إن تركها قصدا جاز له الاشتغال بالقضاء إلى آخر الوقت، و الأفضل تقديم الأداء عليه و إن لم

يشتغل بالقضاء و آخر الأداء إلى آخر الوقت كان مخطئا، و الاشكال فيه فيما لو كان الفائت له عده صلاه نسيانا و عمدا و كانت فوائت النسيان المتأخره نحو ما سمعته في كلام العلامة، فتأمل، و منها ما يظهر من الديلمى من التفصيل بين المعين عدده من الفائت و مجهوله، فيتضيق الأول دون الثانى، قال في مراسمه: «كل صلاه فاتت فلا تخلو أن تكون فاتت بعمد أو بتفريط أو بسهو، فالأول و الثانى يجب فيهما القضاء على الفور، و الثالث على ضربين: أحدهما أن يسهو عنها جمله فهذا يجب قضاؤه وقت الذكر ما لم يكن آخر وقت فريضه حاضره، و الثانى أن يسهو سهوا يوجب الإعاده كما بيناه، فهذا أيضا يجب أن يقضيه على الفور، و الصلاه المتروكه على ثلاثه أضرب: فرض معين و فرض غير معين و نفل، فالأول يجب قضاؤه على ما فات، و الثانى على ضربين: أحدهما أن يتعين له أن كل الخمس فاتت فى أيام لا يدري عددها، و الثانى أن يتعين له أنها صلاه واحده و لا يعلم أى صلاه هى، فالأول يجب عليه فيه أن يصلى مع كل صلاه صلاه حتى يغلب على ظنه أنه قد وفى، و الثانى يجب عليه فيه أن يصلى اثنتين و ثلاثا و أربعا» انتهى و ربما استظهر منه رجوعه إلى تفصيل المصنف إما مطلقا كما فى رساله شيخنا الفاضل المعاصر ملا- أسد الله، أو فى الجملة كما فى مصابيح العلامة الطباطبائى، و عن الحلّى فى خلاصه الاستدلال أنه حكى كلامه بتمامه فى جمله ما ذكره من عبارات القائلين بالمضايقه ثم حكى عن بعض أصحاب المواسعه الانتصار لمذهبهم بموافقته لهم، و رده بالإجماع على عدم تعيين القضاء بهذا الوجه، و هو أن يصلى مع كل صلاه صلاه، و أول ذلك بحمله على أن المراد منه أنه يصلى خمسا كالفريضه اليوميه لا- اثنتين و ثلاثا و أربعا كما ذكره فى القسم الثانى من هذا التقسيم، و أطال الكلام فى هذا المعنى و شدد النكير على القائل المذكور، لكنه كما ترى بعيد بل غير سديد، و لعل الأولى ما ذكرنا، و الأمر سهل.

و منها ما عن الغريه من حكاية التفصيل عن قوم بين الوقت الاختيارى للحاضره

والاضطراري، قيل: و ظاهره إرادتهم غير من عرفت من أهل المضايقة و إن كان فيهم من جعل للفريضة وقتين اضطرارياً و اختيارياً أيضاً، لكن كأنه فهم منهم المضايقة فيهما جميعاً عدا مقدار أداء الحاضره من آخر الاضطراري، فتختص به صاحبه الوقت حينئذ، و منها ما عساه يتخيل من الجمود على ما نص عليه من الأمور التي سمعتها في عنواني التضييق و التوسعه من عبارات القدماء و غيرهم، و هذا ينحل إلى تفاصيل متعددة لاختلاف العبارات في ذلك اختلافاً شديداً كما أشرنا إليه سابقاً، خصوصاً من نسب إليهم التوسعه، فإنني لم أعرف عبارته من عبارات القدماء الذين نسب إليهم ذلك و هم فحول هذا الفن مشتمله على جميع ما سمعته في العنوان السابق، نعم يستفاد من بعضها عدم الترتيب، و من آخر عدم وجوب العدول، و من ثالث الفوات النسياني، و غير ذلك، فإن لم تتم بعدم معرفيه القول بالفصل و بأنهم لم يريدوا بذلك الحصر و الاختصاص تشعبت المسأله حينئذ إلى أقوال متعددة، كما لا يخفى على من لاحظ و تدبر، و إن كان الأمر فيه سهلاً، إذ المتبع الدليل.

[في الاستدلال على المواسعه]

و كيف كان فلا ريب أن الأشبه الأول للأصل بمعنى استصحاب عدم وجوب العدول عليه لو كان الذكر في الأثناء الذي هو من لوازم التضييق كما عرفت، و جواز فعلها قبل التذكر، و يتم بعدم القول بالفصل، و بمعنى البراءه أيضاً عن حرمه فعلها أو فعل شىء من أضداد الفائته، بل و عن التعجيل، إذ هو تكليف زائد على أصل الوجوب و الصحه المتيقن بثبوتها على القولين، لأن القائل بالتضييق لا ينكرهما في ثانی الأوقات مع الترك في أولهما و إن حكم بالإثم، و ليس المراد إثبات خصوص التوسعه المقومه للوجوب مقابل الفوريه و التضييق كى يرد أنه غير صالح لذلك، بل المراد محض نفي التكليف بها قبل العلم، كنفى التكليف بالوجوب للفعل المتيقن طلب الشارع له طلباً راجحاً في الجملة، بل ربما قيل بثبوت الندب في الأخير، لاستلزام نفي

الأصل المنع من الترك الذى هو فصل الوجوب ثبوت الجواز الذى هو نقيضه، فيتقوم به الرجحان المفروض تيقن ثبوته، و يكون مندوبا، ضروره صيرورته راجح الفعل جائز الترك، و نحوه جار فى المقام، إلا أنه كما ترى فيه نظر واضح، لظهور الفرق بين الجواز الذى هو مقتضى الأصل الحاصل من جهه عدم العلم بالتكليف و بين الجواز المقوم للندب كما حرر ذلك فى محله.

و بالجمله فالتأخير فعل من أفعال المكلف التى لا تخلو من حكم، و لم يعلم حرمة إذ الوجوب أعم من الذى لا يجوز تأخيره إلى وقت آخر، فلا يكلف بها، و دعوى اقتضاء طبيعه الوجوب حرمة الترك و لو فى الجملة حتى يثبت إذن من الشارع بالتأخير إلى وقت آخر إلى بدل أو لا إلى بدل كالموسع و نحوه، فيلتزم حينئذ إرادته من الوجوب لمكان ثبوته شرعا استحقاق العقاب على الترك فى الجملة و لو فى بعض الأحوال، و إلا فقد يساوى الندب فى البعض، كما لو مات المكلف فى أثناء وقت الموسع فجأه، ضروره ثبوت خاصته له، و إن كان ربما تكون له بعض الثمرات كالقضاء و نيه الوجوب و استحقاق ثواب الواجب و حرمة إزاله التمكّن و إيجاب العزم و نحو ذلك، فحيث لم تثبت الاذن كما فى المقام إذ الفرض قطع النظر عن أدله الطرفين الخاصه و الرجوع إلى ما تقتضيه الأصول لم يجز التأخير، لعدم الاذن و لو مع العزم على الفعل، لعدم ثبوت بدليته عنه هنا، كعدم ثبوت بدليه الفعل فى ثانى الأوقات عن تمام ما يترتب على الفعل فى أولها، بل أقصاه الصحه و رفع العقاب عن الخطاب المتوجه فيه لا رفعه مطلقا و لو بالنظر إلى الخطاب الأول، على أن المبادره تجزى عنه فى رفع العقاب و إن لم يتفق له التمكّن من الإتمام بخلاف غيرها، إذ لم يعلم التمكّن فى ثانى الأوقات، فإنه ربما يموت تاركا كما هو مقتضى الإمكان و الأصل فى كل حادث، فتبقى ذمته مشغوله و يستحق العقاب على تركه باختياره، إذ لا يعتبر فى الترك الموجب لذلك أن يكون بحسب جميع الأحوال

الممكنه فى حقه، بل بما هو الثابت واقعا فى شأنه، و لما كان الواقع غير معلوم قبل وقوعه لم يمكن الإحاله عليه، حتى يختلف باختلافه بالنسبه للأشخاص فىكون مضيقا على واحد و موسعا لآخر، فوجب إناطته بالتضييق المتحد بالنسبه للجمع، فمن ترك الفعل استحق العقاب بهذا الاقدام، و إن كان إذا أدرك الفعل فى الوقت الثانى امثل أصل التكليف بالفعل، بل ربما يكون ذلك سببا للنفو عنه إن ساعد الدليل كما فى الفريضه عند بعضهم و هذا و إن كان ليس إثباتا لتضييق الخصم الذى هو بمعنى حرمة التأخير و لو علم المكلف الإدراك فى ثانى الأوقات لكنه متحد معه فى الثمره، يدفعها (١) مع أنها سفسطه عند التأمل منع اقتضاء طبيعه الوجوب الذى هو القدر المتيقن من القولين ذلك، و كفايه الأصل المعلوم حجيته فى ثبوت الإذن الشرعيه بالتأخير و إن لم يكن إلى بدل حتى العزم لأنه بعد تسليم بدليته و وجوبه على المكلف عوضا عن الترك يمكن دعوى اختصاصها بالموسع الذى استفيد من خطاب شرعى توسعته لا التوسعه الناشئه من الأصل التى مرجعها عدم العلم بكيفيه الوجوب المراد هنا، و أنه من المضيق الذى لا يكون العزم بدلا عنه أو من الموسع الذى تثبت بدليته عنه، و استلزام ذلك الجواز ترك الواجب لا إلى بدل يدفعه- مع أنه لا بأس بالتزامه فى الواجب الموسع فضلا عما نحن فيه، للاكتفاء فى تحقق الوجوب بوجود وجه تمنع من تركه عند الضيق و نحوه، و لعدم ثبوت دليل معتبر على إيجاب العزم على المكلف بعنوان البدليه و إن أمكن استفادته من بعض الأمور التى ليس ذا محل ذكرها، لكنها تصلح مؤيده للدليل لا أن تكون هى الدليل- وضح الفرق بين الجواز الذى ينشأ من الأصل لعدم علم المكلف بالتكليف و بين الجواز الذى يحصل بنص الشارع، إذ ليس الأول جوازا ابتدائيا من الشارع كى يحتاج فى الاذن فيه إلى إقامه بدل عن المتروك، بل سببه جهل المكلف و عدم وصول كيفيه التكليف

اليه تفصيلا و إجمال الأمر عليه و لو لتعارض الأدله، بخلاف الثانى، على أنه لا بأس بالقول بوجوب العزم هنا بدلا كالموسع، لاشتراكهما فيما يتخيل صلاحيته لا ثبات ذلك و إلا فليس لبدليته فى الموسع دليل خاص، كما لا يخفى على الخير المتأمل.

فظهر حينئذ سقوط جميع ما سمعته من تلك الدعوى حتى ما ذكر أخيرا منها من الاحتياط الذى لا دليل على وجوب مراعاته هنا، خصوصا بعد ملاحظه استصحاب السلامه و البقاء الذى به صح الحكم بوجوب أصل الفعل على المكلف، و إلا فالتمكن مقدمه وجوب للفعل، فبدون إحرازها لا يعلم أصل الوجوب، فعلم أن المدار على إمكان التمكن من الفعل فى ثانى الأوقات لا على العلم بذلك فضلا عن العلم بوقوعه، فان الغرض من التكليف إيقاع ممكن الوقوع لا معلومه، فتأمل.

و قد تدفع أيضا تلك الدعوى مضافا إلى ما عرفت بمساواه هذا القدر المتيقن من الوجوب للأوامر المطلقة المفيده لطلب طبيعه التى حررنا فى الأصول أنها لا دلالة فيها على الأزمنه و الأمكنه، بل كل فرد من أفرادها المتماثلة بالذوات المتخالفه فى الزمان كلف فى حصول الامتثال كاختلافها فى المكان و نحوه من الشخصات الأخر، و كون الأوقات مترتبه لا يتمكن المكلف فى كل زمان إلا من واحد منها لا يصلح للفرق، إذ أقصاه أن اختيار الفرد الثانى أو الثالث يقتضى الانتقال من المعلوم إلى المحتمل و انقضاء جزء من الزمان بلا عمل، و هو لا يجدى فى إثبات المطلوب، خصوصا بعد وقوع نظيره من اختيار المفطر فى أول شهر رمضان صوم شهرين متتابعين بعده مع تمكنه من العتق و الإطعام، و بعد معلوميه اعتبار استصحاب السلامه و البقاء فى نحو ذلك، ففى المقام بعد أن كان الفرض عدم ثبوت ما يزيد على طبيعه الوجوب الذى هو القدر المتفق عليه من القولين كان كالأوامر المطلقة فيما سمعت، ضروره استناد نفى خصوص الزمان و المكان و نحوهما من الشخصات فيها للأصل أيضا، و إلا فهى لا دلالة فيها عليها،

لا أنها داله على العدم.

لكن قد يחדش هذا الدفع بإمكان الفرق بين الفرض فى المقام و بين الأوامر المطلقة بنحو ما يفرق به بين المجمل و المطلق، إذ هو أشبه شىء بالأول، بل هو منه، و هى من الثانى، فإنها و إن كانت لا دلالة فيها على عدم القيود لكن الامتثال مستند إلى ظهورها بعد نفي المقيدات بالأصل فى إرادته المكلف مصداق الطبيعه أى فرد كان بخلاف ما نحن فيه، إذ لم يفرض هناك شىء يستند إلى إطلاقه، بل فرض قطع النظر عن أدله المضايقه و الموسعه حتى الإطلاقات و الرجوع إلى مقتضى الأصول بعد إحراز القدر المتيقن من القولين، و هو مطلق الوجوب لا الوجوب المطلق، فتأمل جيدا فإنه قد يدق، بل ربما خفى على بعض المدققين من المعاصرين.

و كيف كان فلا ريب فى شهادته الأصل للموسعه، مضافا إلى إطلاق ما دل على صحه الحاضره بفعالها فى وقتها جامع للشرائط، إذ ما شك فى شرطيته ليس بشرط عندنا، و إلى إطلاق ما دل (١) على وجوب الحواضر بدخول أوقاتها، بناء على ما عساه يظهر من بعض عبارات أهل المضايقه من خروج سببيه الوقت عن الوجوب لمن عليه فوائت، و انحصاره فى وقت الضيق، لا- أنها كالظهر و العصر فى الوقت المشترك، و إلى إطلاق ما دل (٢) على وجوب قضاء الحاضره إذا مضى من الوقت مقدار ما يسع الفعل جامعا لما يعتبر فيه من الشرائط، إذ على المضايقه لا يتحقق ذلك لمن كان عليه فوائت، بل لا بد من مضى زمان يسع الجميع، أو إدراك وقت الضيق و لم يفعل، لأن صحه الحاضره مشروطه بفعل الفائتة، فلا بد من مضى زمان يسع الشرط و المشروط

١- ١ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٧ و الباب ٤٨ و ٤٩ من أبواب الحيض من كتاب الطهاره.

فى تحقق القضاء بناء على مساواه غير الطهاره من الشرائط لها فى اعتبار سعه الوقت بالنسبه إلى التكليف فى أول الوقت، فمن كانت عليه فوائت حينئذ و ذكرها فى الوقت ثم عرض له جنون أو حيض أو غيرهما بعد مضى زمان يسع الحواضر خاصه لم يجب عليه القضاء بناء على التضييق، و إلى ما دل (١)بعمومه و إطلاقه على صلاحيه جميع أوقات الحواضر لأدائها بالنسبه إلى سائر المكلفين، و إلى ما دل (٢)على تأكيد استحباب المبادره مطلقا إلى أداء الصلوات فى أوائل أوقاتها و فى أوقات فضيلتها، حتى أنه كثيرا ما يطلق

فيها الوقت و يراد وقت الفضيله، و يجعل غيره كخارج الوقت، بل ربما سمي المصلى فيه مضيعا و متهاونا و متكاسلا و قاضيا.

لكن هذا يتم بناء على القول باستحباب تقديم الحاضره على الفائته، بل و على العكس إن كان منشأ الاحتياط و الخروج عن شبهه الخلاف، ضروره عدم منافاته الاستحباب الذاتى المفهوم من ذلك، بل و إن كان غيره من حمل أخبار المضايقه على إرادته تأكد استحباب التعجيل فى الفائته حتى لو اتفق مزاحمتها للحاضره فى وقت فضيلتها، إذ مرجعه إلى أهميته فى نظر الشارع منه و أفضليته، لا أنه يضمحل معه استحباب الأول، بل هو من قبيل المستحبين اللذين اتفق تراحمهما و كان أحدهما أشد فضيله من الآخر فى نظر الشارع، ففى المقام حينئذ إن أمكنه الجمع بين الفضيلتين كما لو كان قد ذكر الفائته قبل وقت فضيله الحاضره و فعلها ثم جاء بالحاضره فى وقت فضيلتها فاز بالسعادتين، و إن أخرهما معا فلم يفعل الفائته وقت الذكر و لا الحاضره فى وقتها فاته الأجران، و إن كان له بعد ذلك أجر فى تقديم الفائته لو أراد الفعل، لبقاء استحباب

١-١ الوائل - الباب - ٤- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوائل - الباب - ٣- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

المبادره فيها أيضا، و أما إن لم يمكنه الجمع كما لو كان الذكر مثلا في وقت فضيله الحاضره بحيث لا يمكن جمعها فيه فالأفضل له مراعاة استحباب المبادره في الفائته، لأهميته في نظر الشارع من مراعاة مصلحه وقت الحاضره، فإن فعل الحاضره ترك الأفضل قطعاً لكنه أدرك فضيله الوقت و مصلحته، فحينئذ لا بأس بالاستدلال بالأخبار الداله على استحباب المبادره للحاضره و إن قلنا بأفضليه تعجيل الفائته و تقديمها عند التراحم و عدم إمكان الجمع، إذ ذلك ليس بمسقط لأصل استحبابها، بل هي من قبيل تراحم زياره مؤمن و عياده مريض و فرض أهميه أحدهما في نظر الشارع و أكثره ثوابه، فتأمل جيداً.

و إلى ما دل (١) على أن الحاضره متى دخل وقتها لا يمنع منها إلا النافله المعبر عنها في الأخبار بالسبحه أو أداء الفريضه المشاركه لها في الوقت كالظهر بالنسبه إلى العصر و إلى إطلاق أوامر القضاء المحرر في الأصول إنها للطبيعه، و إلى إطلاق ما ورد (٢) من التأكيد البليغ في الرواتب و قضائها، خصوصا صلاه الليل منها و غيرها من الصلوات الكثيره و الأعمال المخصوصه في الأزمنه و الأمكنه سيما شهر رمضان و رجب و شعبان، و خصوصا زيارات الحسين عليه أفضل الصلاه و السلام، و إلى ما يستفاد من الإجماع في الجمله أو كالإجماع من الجعفى و الواسطى و الفاضلين، لأن الأول قال في كتابه الفاخر الذى ذكر في خطبته أنه لا يروى فيه إلا ما أجمع عليه و صح عنده من قول الأئمه (عليهم السلام) على ما حكاه عنه ابن طاوس في رسالته في المسأله الموجوده تماما في الفوائد المدنيه و يحذف بعضها في غيرها: ما هذا لفظه «و الصلوات الفائتات تقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاه، فإذا دخل عليه وقت صلوات بدأ بالتي دخل وقتها و قضى الفائته

متى أحب» و هو كما ترى ظاهر أو صريح في الموسعه، و الظاهر إرادته مطلق ما ذكره فيه

١-١ الوسائل - الباب - ٥ و ٨ - من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

من الرواية و إن لم يكن بصورتها، كما يومى إليه- مضافا إلى ما سمعته من ابن طاوس فى الرسالة- المحكى عنه أيضا فى كتاب غياث سلطان الورى فى تعداد الأخبار الواردة فى القضاء عن الميت، قال: «السادس ما ذكره صاحب الفخر مما أجمع عليه و صح من قول الأئمة (عليهم السلام) و يقضى عن الميت أعماله الحسنه كلها» انتهى. و قال الواسطى فى كتاب النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبى (صلى الله عليه و آله) على ما حكاه عنه ابن طاوس أيضا ما هذا لفظه: «مسأله من ذكر صلاه و هو فى أخرى قال أهل البيت (عليهم السلام): يتم التى هو فيها و يقضى ما فاتته، و به قال الشافعى» قال السيد: ثم ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت (عليهم السلام)، ثم قال فى أواخر مجلده ما لفظه: «مسأله أخرى من ذكر صلاه و هو فى أخرى إن سأل سائل فقال:

أخبرونا عن ذكر صلاه و هو فى أخرى ما الذى يجب عليه قيل له: يتم التى هو فيها و يقضى ما فاتته، و به قال الشافعى، دليلنا على ذلك ما

روى (١) عن الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «من كان فى صلاه ثم ذكر صلاه أخرى فاتته أتم التى هو فيها ثم قضى ما فاتته»

انتهى. و هو كما ترى صريح فى عدم وجوب العدول الذى صرح به أهل المضايقه كما سمعت، و نسبتة إلى أهل البيت (عليهم السلام) تاره و إلى الرواية عن الصادق (عليه السلام) أخرى.

و قال المصنف فى المعتبر: «إن القول بالمضايقه يلزم منه منع من عليه صلوات كثيره أن يأكل شبعاً و أن ينام زائدا على الضروره، و لا يتعيش إلا لاكتساب قوت يومه له و لعياله، و أنه لو كان معه درهم ليومه حرم عليه الاكتساب حتى تخلو يده، و الترام ذلك مكابره صرفه و الترام سوفسطائى، و لو قيل: قد أشار أبو الصلاح الحلبي إلى ذلك قلنا: نحن نعلم من المسلمين كافة خلاف ما ذكره، فإن أكثر الناس يكون عليهم

صلوات كثيره، فإذا صلى الإنسان شهرين في يومه استكثره الناس» انتهى. و قال العلامة في المنتهى: «لو قلنا إن الأمر هنا للتضييق لزم الحرج العظيم، و هو عدم التشاغل بشىء من الأشياء إلا- بالفوائت إلا- الأمور الضرورية، و أن لا- يأكل الإنسان إلا قدر الضروره، و لا يسعى إلا فى تحصيل الرزق الضرورى لذلك اليوم، و كل ذلك منفى بالإجماع» و قال فى

المختلف ما محصله: «الذى ينبغى ذكره هنا أن القول بتحريم الحاضره فى أول وقتها مع القول بجواز غيرها من الأفعال مما لا يجتمعان، و الثانى ثابت بالإجماع على عدم إفتاء أحد من فقهاء الأمصار من جميع الأعصار بتحريم زياده لقمه أو شرب جرعه أو طلب الاستراحه من غير تعب شديد أو المنع من فعل الطاعات الواجبه و المندوبه لمن عليه قضاء، فيلزم انتفاء الأول» انتهى.

قلت: بل يمكن تحصيل الإجماع بمعنى القطع برأى المعصوم على الموسعه فى الجمله و نفى المضايقه كذلك إن لم يكن مطلقا إذا لو حظ السيره و الطريقه من كافه المسلمين فى الأعصار و الأمصار فى عدم الالتزام بالمبادره إلى الفائته و تقديمها على الحاضره فى السعه حتى أن مقلده أرباب المضايقه لا يتبعونهم فى العمل على ذلك فضلا عن غيرهم، و كلام من عرفت من العلماء الذين فيهم من هو فى زمن المعصوم و من أدرك الغيبتين و حاز الرئاستين، و قله القائلين بالمضايقه، إذ هم عشره أو ثمانيه أو سبعة أو سته أو غير ذلك بل كان الإجماع قد استقر بعد زمان الحلوى على نفى المضايقه، إذ المفصلون موسعون إلا فى القليل الذى لم يعلم إرادتهم مضايقه المخالف فيه أيضا، كما أنه استقر قبل زمن القديمين أو المفيد على ذلك، فتأمل جيدا.

و إلى سهوله المله و سماحتها و نفى العسر و الحرج فيها، و خصوصا مثل هذه المضايقه الموجهه لمعرفة الأوقات و ضبط الدقائق و الساعات، و تحريم سائر المضادات و إن كانت أذكارا و دعوات إلا ما تقوم به الحياه و تمس اليه الضرورات، المحتاج أيضا إلى معرفه

أقل المجزى منه المورثه وساوس فى صدور ذوى الديانات، بل لعل أقل من ذلك مناف للطف المراد منه بعد العبد عن المعصيه وقربه إلى الطاعات الذى أوجبه على نفسه رب السماوات الرؤف الرحيم والعليم الحكيم، بل هو مؤد فى الحقيقه إلى تضيع أعظم مصلحه حاله لأهون مصلحه فائته، و صيروره الأداء قضاء والحاضر فائتا، خصوصا فى مثل وقت العشاءين بالنسبه إلى أغلب الناس سيما مثل النساء والضعفاء من الرجال، و أنى وسعه عقولهم لمثل هذه التكاليف، خصوصا فيما إذا لم يكن الفوات بعمد و تقصير إلى غير ذلك مما يقصر القلم عن إحصائه الذى ببعضه مع ملاحظه شدة كرم الخالق و رأفته و إتقانه و حكمته يحصل القطع لمن له أدنى نظر بعدم إزمائه بالأقل، سيما مع عدم ندره هذا الفوات، بل هو الغالب فى أكثر الناس سيما فى أوائل البلوغ، فان قصورهم أو تقصيرهم عن معرفه سائر ما يعتبر فى العباده سيما النساء منهم و الأعوام من أكمل الواضحات.

فمن العجيب إنكار بعض المحدثين التأييد بهذا الاعتبار الواضح لذوى الأبصار حتى أنه شنع على مدعيه بما هو أولى به منه، و تخلص عن جملة مما سمعت بعدم قوله بحرمة الأضداد، لكن من المعلوم لديك أن البحث مع أئمه هذا القول و أساطينه كالسيد و الحلبي و غيرهما، و إلا- فهو من الأتباع الذين لم نتعب منهم فى رد اليراع، على أنه يكفى فى حصول تلك المشقه و العسر اشتراط صحه الحاضره بفعل الفائت أو التأخير إلى آخر الوقت، فلا حظ و تأمل.

و إلى الأخبار الخاصه الداله على نفى تلك المضايقه و لوازمها السابقه من الترتيب و غيره من وجوه و إن تفاوتت فى الظهور شدة و ضعفا، فمنها- مضافا إلى ما سمعته من

الواسطى بل و الجعفى بل و المحكى عن أصل الحلبي المعروف (١) على الصادق (عليه السلام)

«من نام أو نسي أن يصلى المغرب و العشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر مقدار ما يصليهما جميعا فليصلهما، و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الفجر ثم يصلى المغرب ثم العشاء»

و قال أيضا فيه (١): «خمس صلوات يصلين على كل حال متى أحب: صلاه فريضه نسيها يقضيها مع غروب الشمس و طلوعها، و ركعتى الإحرام، و ركعتى الطواف و الفريضه، و كسوف الشمس عند طلوعها و عند غروبها»

فان الظاهر ذكره لذلك من باب الروايه لا الفتوى كما يشهد له ما سمعه من روايه نحو ذلك

عن الصادق (عليه السلام) - صحيح ابن سنان (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب و العشاء الآخرة فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس»

و رواه فى الاستبصار بهذا السند و هذا المتن، لكن جعل ابن مسكان بدل ابن سنان، فلعله خبر آخر كما عن بعضهم أو أنه سهو كما عن آخر، و إلا فاحتمال أنه الصواب و كون ابن سنان سهوا فيكون الخبر مرسلا - بناء على ما عن العياشى من أن ابن مسكان لا يدخل على الصادق (عليه السلام) لشفقته أن لا يوفيه و كان يسمع من أصحابه و أبى أن يدخل عليه إجلالا و إعظاما له - غلط قطعاً كما تشهد له القرائن المعينه أنه ابن سنان الحاصله بملاحظه كتب الرجال، بل رواه ابن طاوس فى رساله المواسعه عن كتاب الحسين بن سعيد كذلك، على أنه قد يريد العياش عدم كثره الدخول لا تركه بالكليه، أو أنه لا ينافى الروايه عنه (عليه السلام) و إن لم يكن بالدخول إليه فإنه قد يسمعه يقول فى طريق أو فى دار أخرى و نحو ذلك، و إلا كان محلا للنظر، لاستبعاد الإرسال فيما رواه عنه من الأخبار الكثيره.

١- ١ المستدرک - الباب - ٣١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

و منها

صحيح أبي بصير^(١) عن الصادق (عليه السلام) المروى فى رساله ابن طاوس من كتاب الحسين بن سعيد «إن نام رجل و لم يصل صلاه المغرب و العشاء الآخره أو نسى فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، و إن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره، و إن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس، فان خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب و يدع العشاء الآخره حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها ثم ليصلها».

و منها

المرسل فى الفقه الرضوى^(٢) أنه سئل العالم (عليه السلام) «عن رجل نام أو نسى فلم يصل المغرب و العشاء، قال: إن استيقظ قبل الفجر بقدر ما يصليهما جميعا يصليهما، و إن خاف أن تفوته إحداهما بدأ بالعشاء الآخره، فإن استيقظ بعد الصبح فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس، فان خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب و يدع العشاء الآخره حتى تنبسط الشمس و يذهب شعاعها، و إن خاف أن يعجله طلوع الشمس و يذهب عنهما جميعا فليؤخرهما حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها».

و المناقشه فيه بالإرسال بعد اعتضاده بما سمعت و انجباره بما عرفت لا يصغى إليها كالمناقشه فيه و فى سابقه بظهورها بل صراحتها بامتداد وقت العشاء بل و المغرب إلى الفجر الذى هو مذهب جمهور العامه، و منه يذهب الوهم إلى ورودها مورد التقية فى ذلك، و يتطرق الوهن لما اشتملت عليه من الأحكام، إذ هى - مع عدم اقتضائها الخروج عن الحجية فيما نحن فيه، ضروره عدم بطلان حجيه الخبر ببطلانها فى بعضه كما

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٨.

٢- ٢ فقه الرضا عليه السلام ص ١٠ و ١١.

هو محرر فى محله، و إلا لاقتضى سقوط أكثر الأخبار، و ربما يشير إليه

خبر جابر الجعفى (١) «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: إن لنا أوعيه نملأها علما و حكما و ليست لها أهلا، فما نملأها إلا لتنقل إلى شيعتنا، فانظروا إلى ما فى الأوعيه فخذوها ثم صفوها من الكدوره، و تأخذوها منها بيضاء نقيه صافيه»

فلا بأس حينئذ بحمل ذلك خاصه على التقيه دون غيره إما لحدوث سببها فى وقت التكلم أو لمصلحه أخرى، بل قد يومى إليه ترك ما يعين إرادته الامتداد الأدائى فيما سمعته من المحكى عن أصل الحلبي الذى هو عين المروى عن الصادق (عليه السلام)، فتأمل، و معارضتها باشمالها على ما لا يقول به أكثر العامه من تقديم الحاضره على الفائته إذ كما أن موافقه العامه قرينه على التقيه مخالفتهم

قرينه على الرشد كما نطقت به الأخبار (٢) و قضى به الاعتبار حتى

ورد (٣) «أنه إذا حدث ما لا يجد له بدا من معرفته و ليس فى البلد من تستفتيه من مواليها فأت فقيه البلد فاستفته فى أمرك، فإذا أفتاك بشىء فخذ بخلافه، فان الحق فيه»

و منه يظهر حينئذ أنه لا يقدح اشتماله على منع الصلاه عند الطلوع الذى هو موافق لأكثر العامه أيضا، على أنه قد اشتمل بعض المعتمد من أخبار المضايقه على نحو ذلك - يدفعها أنه ليس مختصا بالعامه، بل عن المصنف فى الغريه حكايته عن جماعه من متقدمى الفقهاء و متأخريهم، و قد قيل: إن مصطلحه فى إطلاق المتأخرين كما يظهر من أول المعتمد إرادته الكلينى و الصدوق و من عاصرهما أو تأخر عنهما، فيكون هذا حينئذ قولاً لجماعه ممن تقدم على هؤلاء، بل هو مال إليه فى غريته و حكم به فى معتبره، بل أفتى به

١-١ البحار ج ٢ ص ٩٣ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٦- باب ١٤ من كتاب العلم الحديث ٢٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صفات القاضى من كتاب القضاء.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صفات القاضى - الحديث ٢٦ من كتاب القضاء.

الشيخ فى الخلاف، بل قد يفهم منه فيه نفى الخلاف عنه و الإجماع عليه، بل حكى أيضا عن المرتضى و القاضى و الحلّى و العمانى، بل اختاره جماعه من متأخرى المتأخرين، بل حكاه بعض مشايخنا عن العلامة الطباطبائى، بل لعله لا يخلو من قوه، لاستفادته من الأخبار الكثيره التى عمل بها من لا يقول بحجيه أخبار الآحاد

كالثلاثه السابقه، و موثق ابن سنان (١) و خبر أبى الصباح (٢) و صحيحه و موثق منصور بن حازم (٣) و صحيح أبى بصير (٤) و خبر عبيد بن زراره (٥) بل و موثقه أبيه (٦) و مرسل الفقيه (٧) و المحكى من فقه الرضا (عليه السلام) (٨) و ما أرسله فى المعتبر (٩) من روايه الأصحاب عن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و غير ذلك مما ليس ذا محل تفصيله، بل لم نعثر على معارض صريح لها فى ذلك، بل هو إن كان فى الظهرين، و لم يعمل به الأصحاب نعم حاصل الجمع بينها و بين غيرها بعد التأمل و النظر تحديد وقت الاختيار بنصف الليل بحيث يحرم التأخير عنه، و يختص العشاء بآخره، و تحديد وقت الاضطراب كالنسيان و النوم و الحيض و النفاس و نحوها بالفجر، فلا حظ و تأمل.

و منها

صحيح الوشاء (١٠) عن رجل عن جميل بن دراج عن الصادق (عليه السلام) الذى

- ١- ١ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - الحديث ١٠.
- ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - الحديث ٧.
- ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٩ - من أبواب الحيض - الحديث ١٣.
- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤ من كتاب الصلاة.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٩ من كتاب الصلاة.
- ٧- ٧ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣ من كتاب الصلاة.
- ٨- ٨ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ١.
- ٩- ٩ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.
- ١٠- ١٠ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٥.

ذكرناه سابقاً في مسأله الترتيب، و قد منّا هناك ما يقتضى عدم قدح إرساله، على أنه منجبر هنا بما عرفت، قال فيه: «قلت له: يفوت الرجل الأولى و العصر و المغرب و ذكرها عند العشاء الآخرة، قال: يبدأ بالوقت الذى هو فيه، فإنه لا يأمن الموت فيكون قد ترك صلاه فريضه فى وقت و قد دخلت، ثم يقضى ما فاته الأولى فالأولى»

و هو ظاهر فى عدم الترتيب الذى هو لازم المضايقه، بل هو صريح فيه، إذ احتمال إرادته آخر وقت العشاء الآخرة المضيق فى غايه البعد، بل لا يناسبه التعليل المزبور، و ذكر المغرب فى سؤاله- مع احتمال الغلط و السهو و مغرب الليله السابقه، و عدم الأمر بقضائه فى الجواب لاحتمال إرادته الظهرين خاصه منه، و ظهوره فى إرادته السؤال عمن عليه فائته و دخل عليه وقت حاضره، و الجواب عن ذلك من غير التفات إلى المثال بل اكتفى ببيان الحكم فى ذلك- لا يقدر فى الحجية قطعاً، كالأمر فيه بتقديم الحاضره المحمول على الاستحباب نحو الأوامر السابقه فى الأخبار المتقدمه، كما هو واضح، على أنه يمكن كون ذكر المغرب فيه بناء على تضيق وقتها و ذهابه بذهاب الحمره كما عن جماعه من أهل المضايقه، فيكون حجه عليهم و إن لم نقل به نحن، فتأمل جيداً.

و منها

موثق عمار(١) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن رجل تفوته المغرب حتى تحضر

العتمه، فقال: إذا حضرت العتمه و ذكر أن عليه صلاه المغرب فان أحب أن يبدأ بالمغرب بدأ، و إن أحب بدأ بالعتمه ثم صلى المغرب بعد»

بناء على إرادته مغرب الليله السابقه منه و حضور وقت فضيله العتمه، بل لو أريد منه مغرب الليله الحاضره بناء على انتهاء وقتها بدخول وقت فضيله العتمه كما عن جماعه من أرباب المضايقه كان حجه إلزاميه عليهم.

و منها ما رواه

ابن طاوس (٢) فى رساله من كتاب الصلاه للحسين بن سعيد

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٢- من أبواب المواقيت- الحديث ٥.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٦.

ما لفظه صفوان عن عيص بن القاسم، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أو نام عن الصلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى فقال: إن كانت صلاة الأولى فليبدأ بها وإن كانت صلاة العصر فليصل العشاء ثم يصلى العصر»

الذى هو فى أعلى درجات الصحة الواجب حمله بقرينه كون الامام (ع) المجيب و جلاله الراويين و إثبات ابن سعيد له فى كتابه على إرادته أولى الصلاتين من الأولى فيه كالظهر بالنسبة إلى العصر و المغرب بالنسبة إلى العشاء أى الفريضة المشتركتان فى وقت

الاجزاء المختلفتان فى وقت فضيله و الاختصاص، و لما كان دخول الوقت الذى هو فى السؤال شاملا لدخول وقت فضيله الأخرى- بل لعل السائل كان يتوهم انتهاء وقت الأولى بدخول وقت فضيله الثانية، و لدخول وقت صلاة لا تشاركها السابقه فى الصحة فيه- أراد الإمام (عليه السلام) بيان ذلك كله، فقال: إن كانت المنسيه صلاة الأولى أى الظهر أو المغرب و لم يذكرها حتى دخل وقت الصلاة التى بعدها فليبدأ بها أداء، لأنها تشاركها فى الصحة فيه، و إن كانت غير ذلك كصلاة العصر أو الظهر بالنسبة إلى المغرب أو العشاء أو الصبح فليصل العشاء مثلا التى هى الحاضره ثم يصلى العصر الفائته، فيكون لفظ العشاء و العصر فى الخبر المزبور من باب المثال، و إن أبيت إلا حمله على الفرق بين الظهر و العصر فتقدم الأولى على الحاضره التى هى العشاء مثلا بخلاف الثانية و يكون بعضه شاهدا للمواسعه و بعضه المضايقه أمكن الاحتجاج به بأن يقال إن الواجب- بعد ملاحظه عدم القول بالفصل من الطرفين- حمله على التخيير، إذ مآله ابدأ بالحاضره ابدأ بالفائته، و ربما ذكر فيه وجوه أخر أيضا إلا أن الجميع مشتركه فى تقديم الحاضره على الفائته، فعلى كل حال هو دال على ذلك فى الجمله، و العكس إما غير معلوم أو يجب الجمع بالتخيير كما عرفت، فتأمل.

و منها ما فى المحكى من

فقه الرضا (عليه السلام) (١) «و إن فاتك فريضه فصلها

إذا ذكرت، فإن ذكرتها و أنت في وقت فريضه أخرى فصل التي أنت في وقتها ثم تصلى التي فاتتك»

نحو ما سمعته من الجعفى مما أجمع عليه و صح عنده من قول الأئمه (عليهم السلام)، بل هو شاهد على صحته، فلا بأس بالاعتماد عليه هنا و إن لم نقل بحجته في غير المقام، كما أنه يراد من الأمر فيه الاستحباب قطعاً، للإجماع بقسميه على عدم الوجوب و إن توهم من عبارته الصدوقين المشتمله على الأمر، إلا أنه غلط قطعاً، بل تجب إرادتهما منه الاستحباب أيضاً كالنصوص، لغبه تعبيرهما بمتونها، و الأمر سهل،

و قال فيه أيضاً: «فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة، و له مهله في التنفل و القضاء و النوم و الشغل إلى أن يبلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال فقد وجب عليه أن يصلى الظهر»

إلى آخره و لا ريب في شمول القضاء فيه الواجب و الندب.

و منها ما رواه ابن طاوس في رساله و غيره عن النسخ المعتمده من

قرب الاسناد للحميرى عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر (١) عن أخيه موسى بن جعفر

(عليهم السلام) «سألته عن رجل نسي المغرب حتى دخل وقت العشاء»

قال: يصلى العشاء ثم المغرب، و سألته عن رجل نسي العشاء فذكر بعد طلوع الفجر كيف يصنع؟

قال: يصلى العشاء ثم الفجر، و سألته عن رجل نسي الفجر حتى حضرت الظهر، قال:

يبدأ بالظهر ثم يصلى الفجر، كذلك كل صلاه بعدها صلاه» فإن ذيله صريح في عدم الترتيب، و لا ينافيه الأمر فيه بتقديم العشاء على الفجر بعد أن كان ظاهره للتجنب عن وقوعها بعد الصلاه التي لا صلاه بعدها، لا للترتيب و المضايقه، بل هو حينئذ مشعر بخلافهما، و بأن المراد من ذلك الاستحباب، لمعلومية جواز الصلاه بعد الفجر في غير الفائته فضلاً عنها، كمعلومية إرادته الندب من الأمر فيه بتقديم الظهر الحاضره على الفجر الفائته، للإجماع على عدم وجوب تقديم الحاضره، بل التعليل نفسه مشعر بذلك، نعم

هو ظاهر في الفرق بالنسبة إلى رجحان تقديم الفائته و تأخيرها بين ما بعدها صلاة كالظهر و المغرب بل و العشاء و ما ليس بعدها صلاة كالعصر و الصبح، فتقدم الحاضره في الأول استحبابا و الفائته في الثاني، و لا بأس به، خصوصا بعد التسامح في السنن إن لم يتم إجماع على خلافه، و أما الأمر في أوله بتأخير المغرب فهو إن لم يطرح أو يحمل على مغرب الليله السابقه كان حجه إلزاميه على القائل بخروج وقت المغرب بدخول وقت العشاء من أهل المضايقه، كغيره (١) من الأخبار الآمره بتأخير الظهر عن العصر بمجرد خروج وقت الظهر المذكوره في باب المواقيت و غيرها، من أرادها فليلحظها، و على كل حال فهو لا ينافي الاستدلال بذييله على المطلوب كما عرفت.

و منها

ما وجده ابن طاوس في أمالي السيد أبي طالب علي بن الحسين الحسنى بسند متصل إلى جابر بن عبد الله (٢) ذكره في رساله، قال: «قال رجل:

يا رسول الله (ص) و كيف أفضى؟ قال: صل مع كل صلاة مثلها، قال: يا رسول الله قبل أم بعد؟»

ثم قال: و هذا حديث صريح، بل عن بعض نسخ الفوائد المدنيه المحكى فيها رساله السيد المزبور و صفه بالصحه أيضا، على أنه يمكن أن يجبر بما سمعته في تحرير محل النزاع، بل قد سمعت من الديلمي الفتوى بمضمونه في الجملة، بل قد يعضده في الجملة مع الشهاده للمطلوب أيضا ما رواه

الشهيد في الذكرى عن إسماعيل بن جابر (٣) قال:

«سقطت من بعيرى فانقلبت على أم رأسى فمكثت سبع عشره ليله مغمى على، فسألته عن ذلك، فقال: اقض مع كل صلاة صلاة»

فإنه صريح في المواسعه لو أوجبنا القضاء على المغمى عليه، بل يتجه الاستدلال به للصدوق في المقنع القائل بوجوب ذلك، و

خبر

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٥.

عمار(١)المروى فى الذكرى و غيرها، قال: «قال سليمان بن خالد لأبى عبد الله (عليه السلام) و أنا جالس: منذ عرفت هذا الأمر أصلى فى كل يوم صلاتين أفضى ما فاتنى قبل معرفتى هذا الأمر، قال: لا تفعل، فان الحال التى كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة»

فإنه (عليه السلام) و إن بين له فساد اعتقاده و جوب القضاء لكن لم يبين له فساده فى كفيته، بل قد يدعى ظهوره فى إقراره عليه، على أن سليمان كان من المشاهير، بل عن المفيد فى إرشاده عده من شيوخ أصحاب الصادق (عليه السلام) و خاصته و بطانته و ثقاته الفقهاء الصالحين الذين رووا عنه النص بامامه الكاظم (عليه السلام).

و منها

صحيح زراره(٢)عن الباقر (عليه السلام) فى حديث هو عمده أدله المضايقه «و إن خشيت أن تفوتك الغداه إن بدأت بالمغرب فصل الغداه ثم صل المغرب و العشاء، ابدأ بأولهما لأنهما

جميعا قضاء، أيهما ذكرت فلا تصلها إلا بعد شعاع الشمس قال: قلت: لم ذاك؟ قال: لأنك لست تخاف فوتها»

إذ لو كان الأمر على الضيق كما يقوله الخصم لم يكن وجه للنهى عن الفعل فى هذا الوقت، بخلاف المختار فإنه لا بأس بعد توسعته أن يكون هذا الوقت مرجوحا بالنسبه إلى غيره كسائر مكروه العباده، و احتمال إرادته خروج الشمس من الأفق من

قوله: «بعد شعاع الشمس»

- فيكون مؤكدا للمستفاد منه من تقديم صلاه الغداه عند خوف فواتها بخروج الشمس، و إلا فالمراد صل الغداه إذا خفت فواتها ثم صل الفائتة عند الخروج، كما يومى اليه التعليل، و يبقى النهى حينئذ مرادا منه حقيقته التى هى التحريم، ضروره حرمة فعل الفائتة عند خوف فوات الحاضره- فى غايه البعد، بل من المقطوع عدم إرادته من مثل هذه العبارة.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب مقدمه العبادات- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت- الحديث ١ من كتاب الصلاة.

خصوصا إذا لوحظ النهي عن مثل ذلك في عده من الأخبار كصحيح أبي بصير(١) و مرسل الرضوى (٢) بل و صحيح ابن سنان (٣) المتقدمه سابقا، مضافا إلى

خبر عمار ابن موسى (٤) عن الصادق (عليه السلام) في حديث «فان صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت صلاته، و إن طلعت الشمس قبل أن يصلى ركعه فليقطع الصلاه و لا يصلى حتى تطلع الشمس و يذهب شعاعها»

بل و

خبر سليمان بن جعفر الجعفرى (٥) قال: «سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: لا ينبغي لأحد أن يصلى إذا طلعت الشمس، لأنها تطلع على قرنى شيطان، فإذا ارتفعت و ضفت فارقتها، فتستحب الصلاه ذلك الوقت و القضاء و غير ذلك»

الخبر، بل و إطلاق كثير من الأخبار (٦) المعتبره مرجوحه الصلاه فى هذا الوقت من غير فرق بين القضاء و النافله و غيرهما، اللهم إلا- أن يقال: إن المشهور كما قيل استثناء قضاء الفريضه بل قضاء النافله أيضا، بل ذات السبب مطلقا من حكم الأوقات المكروهه، خصوصا الأولى، للأمر (٧) بقضائها فى أى ساعه و لو عند طلوع الشمس و غروبها، فلا محيص حينئذ عن حمل هذه الأخبار على التقيه، و يسقط بها الاستدلال، مع أنه قد يمنع، إذ العامه و إن اختلفوا فى ذلك لكن المحكى عن كثير منهم ما عليه المشهور، و الباقيون قد اشمطت هذه الروايات على ما يخالف مذهبهم أو مذهب بعضهم، فعمل حملها حينئذ على تفاوت مراتب الرجحان ردا على من حرم ذلك من العامه أولى، فليتأمل.

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٨.

٢- ٢ فقه الرضا عليه السلام ص ١٠ و ١١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٢- من أبواب المواقيت- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب المواقيت- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب المواقيت- الحديث ٩.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٨- من أبواب المواقيت.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

و منها ما فى المحكى من كتاب

فقه الرضا (عليه السلام) (١) «ما يامن أحدكم الحدثان فى ترك الصلاه و قد دخل وقتها و هو فارغ، و قال الله عز و جل (٢) «الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ» قال: يحافظون على المواقيت، و قال (٣) «الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ» قال: يدومون على أداء الفرائض و النوافل، فان فاتهم بالليل قضوا بالنهار، فان فاتهم بالنهار قضوا بالليل»

المعتضد فى الجملة ب

صحيح ابن مسلم (٤) قال:

«سألته عن الرجل تفوته صلاه النهار قال: يقضيها إن شاء بعد المغرب، و إن شاء بعد العشاء»

و صحيح الحلبي (٥) سئل أبو عبد الله (عليه السلام) «عن رجل فاتته صلاه النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء، إن شاء بعد المغرب، و إن شاء بعد العشاء»

و صحيح ابن أبى يعفور (٦) «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: صلاه النهار يجوز قضاؤها أى ساعه شئت من ليل أو نهار»

و نحوه

صحيح ابن أبى العلاء (٧) مع زياده «كل ذلك سواء»

و خبر عنسبه العابد (٨) قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز و جل (٩) «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» قال: قضاء صلاه الليل بالنهار، و صلاه النهار بالليل»

و المرسل (١٠) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «كل ما فاتك من صلاه الليل فاقضه بالنهار، قال الله

١- ١ ذكر صدره فى المستدرک فى الباب ٣ من أبواب المواقيت- الحديث ١ و وسطه فى الباب ١ منها- الحديث ٥ و ذيله فى

الباب ٤٥ منها- الحديث ٣.

٢- ٢ سورة المؤمنون- الآيه ٩.

٣- ٣ سورة المعارج- الآيه ٢٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٧.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٢.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ١٣.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٢.

٩-٩ سورة الفرقان - الآية ٦٣.

١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب المواقيت - الحديث ٤.

تبارك و تعالی «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» يعنى أن يقضى الرجل ما فاته بالليل بالنهار، و ما فاته بالنهار بالليل»

و احتمال إرادته النافله خاصه من ذلك حتى الرضوى و خصوصا المشتمل على التعبير بصلاه النهار أو الليل المعروف إرادته النافله منه- بل قد يؤيده ورود نحو ذلك مما علم إرادته النافله منه فى غيرها من الأخبار، بل لعله المنساق من قوله تعالى «أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا»- يدفعه أنه تقييد من غير مقيد، و تخصيص من غير مخصص، و تقليل الفائدة من غير داع، بل لا يتم فى الصحيحين بناء على ما

عن جماعه من أرباب المضايقه من القول بحرمة التنفل وقت الفريضة حتى ادعى عليه الشهره بل نقل عليه الإجماع، و دعوى تعارف الإطلاق فى ذلك بحيث صار حقيقه عرفيه أو ما يقرب منها بحيث يحمل اللفظ عليه عند الإطلاق يمكن منعها على مدعيها بملاحظه إطلاق ذلك فى أخبار كثيره على ما علم إرادته الفريضة منه، كما كان منع ظهور الآيه فيما سمعت، بل لعل الظاهر إرادته الفريضة من التذکر، و النافله من الشكور كما عن البحار، و قد يشهد له فى الجمله ما

روى (١) فى تفسير قوله تعالى (٢) «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» بالقضاء عند التذکر

، بل عن

الراوندى فى فقه القرآن قوله تعالى «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ» كلام مجمل يفسره قوله (صلى الله عليه و آله) (٣): «من نسى صلاه فوقتها حين يذكرها»

يعنى إذا ذكر أنها فائته قضاها لقوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» و عن السيورى فى كنزه أن الفقهاء استدلوا بالآيه على مشروعيه قضاء فائت الليل نهارا و فائت النهار ليلا أى الليل خليفه النهار

١- ١ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب المواقيت- الحديث ٦.

٢- ٢ سورة طه- الآيه ١٤.

٣- ٣ سنن البيهقى ج ٢ ص ٢١٩.

فى وقوع ما فات فيه و بالعكس، قال: و القضاء هو الإتيان بمثل الفائت فى غير وقته، فيقضى التمام تماما و القصر قصرا، فالمتجه حينئذ من ذلك كله إرادته الأعم من الفريضة و النافله إن قلنا بعدم حرمة التطوع وقت الفريضة، و إلا تعين إرادته الفريضة فيما نص فيه منها على القضاء وقت الحاضره، و لعله من هنا حكى عن بعض علمائنا المعاصرين ممن قال بالمضايقه و حرمة التطوع وقت الفريضة الاعتراف بظهور الصحيحين فى ذلك بعد أن اضطرب كلامه، فعند البحث فى حرمة التطوع حملهما على قضاء الفريضة، و عند البحث فى المضايقه حملهما على النافله، و حيث كان كل منهما مخالفا لمذهبه التجأ إلى الطرح أو الحمل على التقيه.

و منها ما فى

كتاب غياث سلطان الورى لابن طاوس على ما فى الوسائل و عن غيرها عن حريز عن زراره(١) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «قلت له: رجل عليه دين من صلاه قام يقضيه فخاف أن يدركه الصبح و لم يصل صلاه ليلته تلك، قال:

يؤخر القضاء و يصلى صلاه ليلته تلك»

و لعله أخذ من أصل حريز المشهور، و لذا صدره به كما هو مظنه ذلك و غيره من الأصول القديمه على ما يظهر منه فى الرساله، فيكون الحديث حينئذ صحيحا بناء على صحه طريقه إلى الكتاب المزبور كما هو الظاهر، و احتمال إرادته النافله خاصه من الدين كما ترى لا شاهد له، بل لعل الظاهر من لفظ الدين و الأنسب بحال زراره إرادته الفريضة خاصه فضلا عما يعمهما، نعم هو لا دلالة فيه على عدم

الترتيب، اللهم إلا- أن يستفاد من إطلاق الأمر بالتأخير و الفرض قرب وقت الصبح، و من عدم التفصيل بين ما إذا كان القضاء كثيرا بحيث لا يسع الوقت لتقديم جميعه على صلاه الصبح و ما لم يكن كذلك، فإنه لو كان الترتيب واجبا لمنع من نافله الليل إذا توقف على تركها.

و منها

خبر عمار(١)الذى رواه الشيخ بل و السيد فى الرساله من أصل محمد بن على بن محبوب الذى وجده بخط الشيخ (رحمه الله) عن الصادق (عليه السلام) قال:

«سألته عن الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس و هو فى سفر كيف يصنع؟ أ يجوز له أن يقضى بالنهار؟ قال: لا يقضى صلاه نافله و لا فريضه بالنهار، و لا تجوز و لا تثبت له، و لكن يؤخرها فيقضيها بالليل»

لكن عن الشيخ أنه قال بعد روايته له: إنه خبر شاذ لا تعارض به الأخبار المطابقه لظاهر الكتاب و إجماع الأمة، و كأنه فهم منه الحرمة، و يحتمل إرادته الكراهه منه بعد تنزيله على خصوص المسافر، أو المراد الصلاه على الراحله لغلبه كون المسافر فى النهار عليها، و على غير ذلك.

و منها

موثقه الآخر(٢)الذى به تظهر دلاله سابقه كالعكس عن الصادق (عليه السلام) فى حديث طويل يشتمل على مسائل متفرقه، منها «عن الرجل تكون عليه صلاه فى الحضر هل يقضيها و هو مسافر؟ قال: نعم يقضيها بالليل على الأرض، فأما على الظهر فلا»

بناء على إرادته الفريضه من الصلاه فيه، للنهى عن فعلها على الظهر، و ظهور التشبيه فى نفى توهم اختلاف الكيفيه الناشئ من الأمر بالتقصير للمسافر إرفاقا بحاله، بل عن بعض العامه القضاء قصرا فى السفر، بل قد يقال: إن ذلك هو المنشأ فى السؤال أو تخيل حرمة الإتمام على المسافر، فلا يجوز له حينئذ قضاء الفائته حضرا سفرا، لوجوب فعلها تماما مع حرمة فى السفر، أو أنه لما جاز للمسافر أداء الفريضه على الراحله و ماشيا عند الضروره زعم أنه ربما جاز له قضاؤها أيضا كذلك و إن فأنت فى الحضر، و منه يعلم حينئذ عدم التضييق، و إلا- لوجب فعلها على الراحله قطعاً كالأداء عند الضيق، إذ لا دليل على خصوصيه للقضاء فى ذلك، و احتمال حمله على صورته التمكن من النزول

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب المواقيت - الحديث ١٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٢.

يدفعه- مع أنه لا- دليل عليه في الخبر المزبور- أن المتجه حينئذ بناء على المضايقة أمره بالنزول و القضاء لا تأخيره إلى الليل، كاحتمال حمله على السفر المحرم باعتبار عدم اضطراريته، فإنه حينئذ لا يجوز له القضاء على الراحلة المفوت لكثير من

الواجبات، بل تجب عليه الإقامة حتى يفرغ من القضاء، إذ فيه مع أنه لا قرينه عليه في الخبر أيضا بل هو متناول لمن لم يذكرها إلا في السفر أيضا أنه ممنوع حتى عند القائلين بالمضايقة على الظاهر، إذ هو و إن حرم عليه السفر لكنه مكلف في القضاء فورا عندهم حاله، إذ ارتكاب المحرم في المقدمات لا يسقط التكليف المترتب على الموضوع الحاصل بفعله كالضروره مثلا، بل هو كمن أراق الماء في الوقت المنتقل بسببه إلى التيمم، و كذا احتمال تنزيل الخبر على التقيه باعتبار عدم موافقته للقائلين بالمضايقة كما عرفت، و الموسعه لعدم اشتراطهم في صحه الصلاه الحاضره على الراحله ضيق الوقت، بل يكتفون بالضروره في الوقت، و قضيته جواز القضاء عندهم حالها و إن كان موسعا، إذ فيه- بعد إمكان منعه بناء على الموسعه حتى في الأدائيه بناء على وجوب الانتظار لذوى الأعذار أو تسليمه فيها خاصه، اقتصارا في الرخصه في إذهاب كثير من واجبات الصلاه على المتيقن من الأدله، و هو الحاضره، بل لعله الظاهر المنساق منها- انه لا داعى إليها، بل يمكن حمله بناء على الموسعه على المرجوحه التى لا- تتم على المضايقة لا الحرمة، فعلى كل حال تتم به الدلاله على فساد المضايقة، إذ عدم تعرضه لحكم المسافر- المنافى لتعجيل القضاء، و تجويز تأخيره إلى أن ينزل بالليل من غير تفصيل بين ما إذا تمكن من النزول لقضاء الفائته كلها أو بعضها إن كثرت و ما إذا لم يتمكن من ذلك، و عدم الأمر بالمبادره إليه في أول الليل و لا في الليل الأول، و عدم التعرض لحكم حاضره النهار و الليل مع أن الغالب أداؤها قبل ضيق وقتها و فعلها على الأرض لا على الظهر- دليل واضح على فساد المضايقة، نعم يسقط الاستدلال به لو أريد منه قضاء النافله خاصه، كما لعله

يومي اليه في الجمله ملاحظه سابقه، إلا أنك قد عرفت ما فيه، لا أقل من أن يكون للأعم من الأمرين، و معه تتم الدلاله أيضا، و كان أمره بالقضاء بالليل لعدم تيسر النزول غالبا للمسافر في النهار، أو لأن في الليل من الإقبال ما ليس في غيره، أو لإمكان دعوى مرجوحه القضاء للمسافر في النهار، كما يشهد له الخبر السابق بل و غيره من الأخبار، لكنها عداه في خصوص التطوع.

و منها ما دل على جواز النافله لمن عليه فائته من الأخبار السابقه و غيرها، ك

صحيح أبي بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن رجل نام عن الغداه حتى طلعت الشمس، فقال: يصلى ركعتين ثم يصلى الغداه»

و موثق عمار(٢) عنه (عليه السلام) أيضا «لكل صلاه مكتوبه لها نافله ركعتين إلا العصر، فإنه يقدم نافلتها فتصيران قبلها، و هي

الركعتان اللتان تمت بهما الثمان بعد الظهر، فإذا أردت أن تقضى شيئا من الصلاه مكتوبه أو غيرها فلا تصل شيئا حتى تبدأ فتصلى قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافله لها، ثم اقض ما شئت»

الخبر، و إن كان هو كما ترى مضطرب اللفظ و المعنى، و إطلاق أدله النوافل أداء و قضاء، و التأكيد البليغ الوارد فيها كإطلاق ما ورد من الأدله في استحباب كثير من الصلوات في كثير من الأمكنه و الأوقات و لقضاء الحوائج و المهمات و غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه كما لا يخفى على الخبير الماهر، بل قد يشرف طمّح نظر الفقيه مع التأمل و التدبر في الأدله الوارده على الظن المتأخّم للعلم إن لم يكن العلم بعمومها لمن عليه فائته و غيره خصوصا في بعضها مثل قضاء النوافل الوارد فيه الأمر بفعله أى ساعه شاء من ليل أو نهار و غيره، فلاحظ و تأمل، بل منها و مما ورد من خصوص قضاء النوافل وقت الحاضره خصوصا صلاه الليل أو الوتر منها و خصوص بعض الصلوات المستحبه في أوقات الحواضر التي هي غير

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٥.

النوافل المرويه فى الإقبال و مصباح الكفعمى و البحار و غيرها من الكتب المعده لذلك مما لا يسعنا إحصاؤه هنا لكثرتة جدا يستفاد جواز مطلق التطوع فى وقت الحاضرہ فضلا عن الفائتہ أيضا.

و هى و إن كانت معارضه بأخبار آخر(١)داله على المنع من التطوع لمن عليه فائتہ و على المنع منه فى وقت الحاضرہ(٢)و ثالث (٣)على المنع منه لمن عليه صلاه مطلقا حاضرہ أو فائتہ، بل عن بعض أفاضل المعاصرين ترجيحها على الأولى بصحتها و استفاضتها بحيث تقرب إلى التواتر، و وضوح دلالتها و صراحه جملہ منها بحيث لا يمكن حملہ على الكراهه، و اشتمال جملہ أخرى منها على التعليل الموجب لتقويتها، و دلالة بعضها على كون التحرز من ذلك من خواصهم دون سائر الناس، و الإشارة فى آخر إلى الرد عليهم بالقياس المعتبر عندهم، و اعتضادها بالشهره العظيمه بل الإجماع ممن تقدم على الشهيد و من تبعه، إذ لم يعرف قائل بالجواز غيرهم، و لذا عزى المحقق المنع إلى علمائنا مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، فلا يكافؤها الأخبار السابقه حتى يجمع بينهما بالكراهه خصوصا بعد إمكان الجواب عن بعضها بأن دلالتها من باب العموم أو الإطلاق الذى لا يعارض الخاص أو المقيد، و عن آخر الدال على خصوص بعض الصلوات كالغفيله و نحوها بأنه لا ربط له فى المقام، لاستثناء الأصحاب إياها بالخصوص، ثم قال: إنه لم يعرف قائلًا بالفرق بين الحاضرہ و الفائتہ فى ذلك كله إلا أن من أحاط خبرًا بأخبار المسألتين يعرف ما فى هذا الترجيح من الشين، و أعجب شىء فيه دعواه الإجماع على المنع ممن قبل الشهيد، و قد قال فى الدروس: «إن الأشهر انعقاد النافله فى وقت

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب المواقيت من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٣.

المفروضه أداء كانت النافله أو قضاء، و

الروايه (١) عن الباقر (عليه السلام) «لا تطوع بنافله حتى يقضى الفريضه»

يمكن حملها على الكراهه، لاشتهار «أن النبي (صلى الله عليه و آله) قضى النافله فى وقت صلاه الصبح (٢)»

إلى آخره. و لتحرير البحث فى ذلك محل آخر لاحتياجه إلى مزيد الإطناب فى جمع النصوص و فتوى الأصحاب كى يعرف الترجيح فى هذا الباب.

و منها ما يستفاد من المروى (٣) من قصه نوم النبي (صلى الله عليه و آله) عن صلاه الصبح من عدم تلك المبادره و الفوريه للقضاء التى يدعيها الخصم، خصوصا على ما فى الذكري و غيرها من روايته فى

الصحيح (٤) عن أبى جعفر (عليه السلام) قال:

«قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): إذا دخل وقت صلاه مكتوبه فلا صلاه نافله حتى يبدأ بالمكتوبه، قال: فقدمت الكوفه فأخبرت الحكم بن عتيبه و أصحابه فقبلوا ذلك منى، فلما كان فى القابل لفيت أبا جعفر (عليه السلام) فحدثنى أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) عرس فى بعض أسفاره و قال: من يكلؤنا؟ فقال بلال: أنا، فنام بلال و ناموا حتى طلعت الشمس، فقال: يا بلال ما أرقدك؟ فقال: يا رسول الله

(صلى الله عليه و آله): أخذ بنفسى الذى أخذ بأنفاسكم، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

قوموا فتحولوا عن مكانكم الذى أصابكم فيه الغفله، و قال: يا بلال أذن فأذن فصلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) ركعتى الفجر و أمر أصحابه فصلوا ركعتى الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح، ثم قال: من نسى شيئا من الصلاه فليصلها إذا ذكرها، فان الله عز و جل يقول «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» قال زراره: فحملت الحديث إلى الحكم

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٦ و الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ١ و ٦ و الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦.

و أصحابه فقالوا: نقضت حديثك الأول، فقدمت على أبي جعفر (عليه السلام) فأخبرته بما قال القوم، فقال: ألا أخبرتهم أنه قد فات الوقتان جميعا و أن ذلك كان قضاء من رسول الله (صلى الله عليه و آله)؟»

و نحوه ما عن دعائم الإسلام (١) بحذف الاسناد لما ذكر في أوله من قصد الاختصار و الاقتصار على الثابت الصحيح مما جاء عن الأئمة (عليهم السلام) من أهل رسول الله (صلى الله عليه و آله) من جمله ما اختلف فيه الرواه عنهم (عليهم السلام)، أنه قال: «و روينا عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نزل في بعض أسفاره إلى أن قال فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): تنحو من هذا الوادى الذى أصابتكم

فيه هذه الغفلة، فإنكم نتمتم بوادى شيطان، ثم توضحاً»

إلى آخره. و

فى التذكرة روى «أن النبى (صلى الله عليه و آله) نزل فى بعض أسفاره بالليل فى واد فغلبهم النوم و ما انتبهوا إلا- بعد طلوع الشمس فارتحلوا و لم يقضوا الصلاة فى ذلك الموضع بل فى آخر»

إلى غير ذلك مما يظهر منه أن النبى (صلى الله عليه و آله) لم يبادر إلى القضاء زياده على ما فيه من تقديم قضاء النافله، بل و ما قيل من الأمر فيه بالأذان و الإقامه اللتين ورد الأمر بهما للقضاء فى غيره من الأخبار (٢)المعتبره أيضا، لكن قد يخدش بأنه لا بأس بهما عند أهل المضايقه لكونهما من مقدمات الصلاة و لو على جهه الندب، كما أنه لا بأس عندهم بتطويل نفس الصلاة بمراعاة مستحباتها و إن كان بعدها صلاه أخرى إذ لا يوجبون الاقتصار على الواجب قطعا، فالأولى الاستدلال به من غير هذه الجهه.

و المناقشه فيه بأن الواجب طرحها لمنافاتها العصمه، كالأخبار (٣)المتضمنه للسهو

١- ١ المستدرک- الباب- ٤٦- من أبواب المواقيت- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٣ و ٤ و الباب ٨ منها.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٤ و ١١ و ١٥ و عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ١ ص

٢١٤- الطبع الحديث- الباب ١٩- الحديث ٢.

منه أو من أحد الأئمة (عليهم السلام) يدفعها ظهور الفرق عند الأصحاب بينه وبين السهو، و

لذا ردوا أخبار الثاني و لم يعمل بها أحد منهم عدا ما يحكى عن الصدوق و شيخه ابن الوليد و الكليني و أبي على الطبرسى فى تفسير قوله تعالى (١) «وَ إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فى آيَاتِنَا» و إن كان ربما يظهر من الأخير أن الإماميه جوزوا السهو و النسيان على الأنبياء فى غير ما يؤدونه عن الله تعالى مطلقا ما لم يؤد ذلك إلى الإخلال بالعقل، كما جوزوا عليهم النوم و الإغماء الذين هما من قبيل السهو، بخلاف أخبار الأول كما عن الشهيد فى الذكرى الاعتراف به حيث قال: لم أقف على راد لهذا الخبر من حيث توهم القدح فى العصمه، بل عن صاحب رساله نفى السهو و هو المفيد أو المرتضى التصريح بالفرق بين السهو و النوم، فلا يجوز الأول و يجوز الثانى، بل ربما يظهر منه أن ذلك كذلك بين الإماميه، كما عن والد البهائى (رحمه الله) فى بعض المسائل المنسوبة إليه أن الأصحاب تلقوا أخبار نوم النبى (صلى الله عليه و آله) عن الصلاه بالقبول، إلى غير ذلك مما يشهد لقبولها عندهم، كروايه الكلينى و الصدوق و الشيخ و صاحب الدعائم و غيرهم لها، حتى أنه عقد فى الوافى بابا لما ورد أنه لا عار فى الرقود عن الفريضة موردا فيه جمله من الأخبار (٢) المشتمله على ذلك معلله له بأنه فعل الله بنبيه (صلى الله عليه و آله) ذلك رحمه للعباد، و لئلا يعير بعضهم بعضا.

لكن و مع ذلك كله فالإنصاف أنه لا- يجترئ على نسبته إليهم (عليهم السلام)، لما دل من الآيات و الأخبار (٣) كما نقل على طهاره النبى و عترته (عليهم الصلاه و السلام)

١- ١ سورة الأنعام- الآيه ٦٧.

٢- ٢ الوافى الجزء الخامس ص ١٥٣.

٣- ٣ و هى قوله تعالى المذكور فى سورة الأ-حزاب- الآيه ٣٣ «إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمُ تَطْهِيراً» و خبر عبد العزيز بن مسلم المروى فى أصول الكافى ج ١ ص ١٩٨ الطبع الحديث، قال: «كنا مع الرضا عليه السلام بمرور فاجتمعنا فى الجامع يوم الجمعة فى يده مقدمنا، فأرادوا أمر الإمامه، و ذكروا كثره اختلاف الناس فيها، فدخلت على سيدى عليه السلام فأعلمته خوض الناس فيه، فتبسم عليه السلام ثم قال: يا عبد العزيز جهل القوم و خدعوا عن آرائهم، إن الله عز و جل لم يقبض نبيه صلى الله عليه و آله حتى أكمل له الدين، و أنزل عليه القرآن فيه تبيان كل شىء- إلى أن قال فى ص ٢٠٠:- الإمام المطهر من الذنوب و المبرأ عن العيوب- و إلى أن قال أيضا فى ص ٢٠٢- فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد أمن من الخطايا و الزلل و العثار» و قوله عليه السلام فى زياره الجامعه الكسيره المعروفه: «بلغ الله بكم أشرف محل المكرمين و أعلى منازل المقربين و أرفع درجات المرسلين حيث لا يلحقه لا حق و لا يفوقه فائق. إلخ» و خبر الحسن بن على بن فضال المروى فى عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ١ ص ٢١٣ من الطبع الحديث عن أبى الحسن الرضا عليه السلام، قال: «للإمام علامات، يكون أعلم الناس، و أحكم الناس، و أتقى الناس، و أحلم الناس، و أشجع الناس، و أسخى الناس، و أعبد الناس، و يلد مختونا و يكون مطهرا، و يرى من خلفه كما يرى من بين يديه، و لا- يكون له ظل، و إذا وقع إلى الأرض من بطن أمه وقع على راحتيه رافعا صوته بالشهادتين و لا يحتلم، و ينام عينه و لا ينام قلبه، و يكون محدثا، و يستوى عليه درع رسول الله ص و لا يرى له بول و لا غائط لأن الله عز و جل قد و كل الأرض بابتلاع ما يخرج منه، و يكون رائحته أطيب من رائحه المسك، و يكون أولى الناس

منهم بأنفسهم. إلخ» و خبر محمد بن الأقرع المروى فى كشف الغمه ج ٣ ص ٣٠٢- الطبع الحديث- فى أحوالات أبى محمد العسكرى عليه السلام عن كتاب الدلائل للحميرى، قال: «كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله عن الإمام هل يحتلم؟ و قلت فى نفسى بعد ما فصل الكتاب: الاحتلام شيطنه و قد أعاذ الله أوليائه من ذلك، فرد الجواب: الأئمه حالهم فى المنام حالهم فى اليقظه لا يغير النوم منهم شيئا، قد أعاذ الله أوليائه من لمة الشيطان كما حدثتك نفسك» و خبر زراره المروى فى أصول الكافى ج ١ ص ٣٨٨ عن أبى جعفر عليه السلام، قال: «للإمام عشر علامات يولد مطهرا مختونا، و إذا وقع على الأرض وقع على راحته رافعا صوته بالشهادتين، و لا- يجنب، و تنام عينه و لا- ينام قلبه، و لا يتنأب و لا يتمطى، و يرى من خلفه كما يرى من أمامه، و نجوه كرائحه المسك، و الأرض موكله بستره و ابتلاعه، و إذا لبس درع رسول الله ص كانت عليه وفقا و إذا لبسها غيره من الناس طويلهم و قصيرهم زادت عليه شبرا، و هو محدث إلى أن تنقضى أيامه» و ما رواه الكلينى قده أيضا فى الكافى ج ١ ص ٢٦١ عن عده من الأصحاب منهم عبد الأعلى و أبو عبيده و عبد الله بن بشر الخثعمى أنهم سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنى لأعلم ما فى السماوات و ما فى الأرض، و أعلم ما فى الجنة، و أعلم ما فى النار، و أعلم ما كان و ما يكون. إلخ» و غيره مما أورده فى علمه عليه السلام هناك و خبر بريد العجلي المروى فى أصول الكافى أيضا ج ١ ص ١٩٠ قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل «وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسِيًّا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ» قال: نحن الأئمه الوسطى و نحن شهداء الله على خلقه و حججه فى أرضه، قلت: قول الله عز و جل «مِلَّةً أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» قال: إيانا عنى خاصه هو سماكم المسلمين من قبل فى الكتب التى مضت و فى هذا القرآن ليكون الرسول عليكم شهيدا فرسول الله ص الشهيد علينا بما بلغنا عن الله عز و جل و نحن الشهداء على الناس، فمن صدق صدقناه يوم القيامة و من كذب كذبنا يوم القيامة» و خبر الحسن بن بره الأصم المروى فى بصائر الدرجات الجزء الثانى- الباب ١٧- الحديث ١٧ ص ٩٤- المطبوعه عام ١٣٨٠ عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «سمعتة يقول: إن الملائكة لتتنزل علينا فى رحالنا، و تنقلب على فرشنا، و تحضر موائدنا، و تأتينا فى كل نبات فى زمانه رطب و يابس و تنقلب علينا أجنحتها، و تنقلب أجنحتها على صبياننا، و تمنع الدواب أن تصل إلينا، و تأتينا فى وقت كل صلاه لتصليها معنا، و ما من يوم يأتى علينا و لا ليل إلا و أخبار أهل الأرض عندنا، و ما يحدث فيها. إلخ» و فى عيون الأخبار ج ١ ص ٢١٣ الباب ١٩ الحديث ٢ «إن الإمام مؤيد بروح القدس إلخ» و خبر أبى بصير المروى فى بصائر الدرجات الجزء التاسع الباب ١٦- الحديث ١ ص ٤٥٥ قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام جعلت فداك عن قول الله تبارك و تعالى «وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَ لَا الْإِيمَانُ وَ لَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ» قال: يا أبا محمد خلق و الله أعظم من جبرئيل و ميكائيل، و قد كان مع رسول الله ص يخبره و يسدده و هو مع الأئمه ع يخبرهم و يسددهم» و نحوه مذكور هناك و خبر جابر المروى فى بصائر الدرجات أيضا- الجزء التاسع- الباب ١٥- الحديث ١٢ ص ٤٥٤ قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: إن الله خلق الأنبياء و الأئمه ع على خمسة أرواح: روح القوه و روح الإيمان و روح الحياه و روح الشهوه و روح القدس، فروح القدس من الله، و سائر هذه الأرواح يصيبها الحدثان، فروح القدس لا يلهو و لا يتغير و لا يلعب، و بروح القدس علموا يا جابر ما دون العرش إلى ما تحت الثرى» و خبر مفضل ابن عمر المروى فى بصائر الدرجات فى الموضع المشار اليه- الحديث ٣ قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام سألته عن علم الإمام بما فى أقطار الأرض و هو فى بيته مرخى عليه ستره، فقال: يا مفضل ان الله تبارك و تعالى جعل للنبي ص خمسة أرواح: روح الحياه فيه دب و درج، و روح القوه فيه نهض و جاهد و روح الشهوه فيه أكل و شرب و أتى النساء من الحلال، و روح الإيمان فيه أمر و عدل، و روح القدس فيه حمل النبوه، فإذا قبض النبي ص انتقل روح القدس فصار فى الإمام عليه السلام، و روح القدس لا ينام و لا يغفل و لا يلهو و لا يسهو، و الأربعة الأرواح تنام و تلهو و

تغفل و تسهوا، و روح القدس ثابت يرى به ما فى شرق الأرض و غربها و برها و بحرها، قلت: جعلت فداك يتناول الإمام عليه السلام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم و ما دون العرش» إلى غير ذلك مما ورد فى الموارد المشار إليها و غيرها فى أوصافهم عليهم السلام.

من جميع الأرجاس و الذنوب و تنزههم عن القبائح و العيوب، و عصمتهم من العثار و الخطل

فى القول و العمل، و بلوغهم إلى أقصى مراتب الكمال، و أفضليتهم ممن عداهم فى جميع

الأحوال و الأعمال، و أنهم تنام أعينهم و لا تنام قلوبهم، و أن حالهم فى المنام كحالهم

فى اليقظه، و أن النوم لا يغير منهم شيئاً من جهه الإدراك و المعرفة، و أنهم لا يحتلمون، و لا يصيبهم لمه الشيطان، و لا يتشاءبون
و لا يتمطون فى شىء من الأحيان، و أنهم يرون من خلفهم كما يرون من بين أيديهم، و لا يكون لهم ظل، و لا يرى لهم بول و
لا غائط، و أن رائحه نجوهم كرائحه المسك، و أمرت الأرض بستره و ابتلاعه، و أنهم علموا ما كان

و ما يكون من أول الدهر إلى انقراضه، و أنهم جعلوا شهداء على الناس في أعمالهم، و أن ملائكة الليل و النهار كانوا يشهدون مع النبي (صلى الله عليه و آله) صلاة الفجر، و أن الملائكة كانوا يأتون الأئمة (عليهم السلام) عند وقت كل صلاة، و أنهم ما من يوم و لا ساعه و لا وقت صلاة إلا و هم ينبهونهم لها ليصلوا معهم، و أنهم كانوا مؤيدين بروح القدس يخبرهم و يسددهم، و لا يصيبهم الحداث، و لا- يلهو و لا- ينام و لا- يغفل، و به علموا ما دون العرش إلى ما تحت الثرى، و رأوا ما في شرق الأرض و غربها، إلى غير ذلك مما لا يعلمه إلا الله، كما ورد(١) أنهم لا يعرفهم إلا الله و لا يعرف الله حق المعرفة إلا هم، و ليسوا هم أقل من الديكة التي تصرخ في أوقات الصلوات و في أواخر الليل لسماعها صوت تسييح ديك السماء الذي هو من الملائكة و عرفه تحت العرش و

رجلاه في تخوم الأرض السابعة، و جناحه يجاوزان المشرق و المغرب، و آخر تسييحه في الليل بعد طلوع الفجر «ربنا الرحمن لا إله غيره»(٢) ليقم الغافلون، تعالوا عن ذلك علوا كبيرا، نعم لو أمكن دعوى ثبوت تكاليف خاصة لهم تقوم مقام هذه التكاليف اتجه دعوى جواز نومهم عنها، و ربما يومى اليه

قول النبي (صلى الله عليه و آله) «أصابكم فيه الغفلة»

و قوله (صلى الله عليه و آله): «نتم بواى الشيطان»

و الله أعلم بحقيقه الحال.

[فى الاستدلال على المضايقة و رده]

و منها ما يظهر لمن سرد أخبار(٣) الحيض و الاستحاضه و الاستظهار، من عدم المضايقة فى أمر القضاء، و عدم اشتراط صحه الحاضره بفعله و لو بسبب تركها التعرض له مع ظهور الفوات، بل فى مرسل يونس(٤) المتقدم فى باب الحيض المتضمن لعدم

١- ١ البحار ج ٣٩ ص ٨٤ المطبوعه عام ١٣٨١ عن المناقب لابن شهر آشوب.

٢- ٢ روضه الكافى ص ٢٧٢- الرقم ٤٠٦ الطبع الحديث مع اختلاف يسير.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب الحيض من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب الحيض- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

اشترط الموالاه في ثلاثه الحيض تصريح بتأخير القضاء، إلا أن صحه الاستدلال موقوفه على العمل، أو يجعل حجه إلزاميه لمن عمل به من

أهل المضايقه، إلى غير ذلك من الأخبار التي تصلح للتأييد إن لم يكن الاستدلال لما فيها من الاشعار و إن ضعف، ك

صحيح صفوان بن مهران (١) «أقعد رجل من الأخيار في قبره فقيل له: إنا جالدوك مائه جلده من عذاب الله، فقال: لا أطيعها، فلم يزلوا به حتى انتهوا إلى جلده واحده فقالوا: ليس منها بد فقال: فيما تجلدونها؟ قالوا: نجلدك لأنك صليت يوما بغير وضوء و مررت على ضعيف فلم تنصره»

و غيره مما ورد في النجاسات و ما أمر فيه (٢) بجعل ما تلبس به من الفرض لما فات لإدراك الجماعة، و ما حكاه ابن طاوس في رسالته من المنامات عن الأئمة (عليهم السلام) الذين لا يتصور الشيطان بصورهم، و غير ذلك.

و معارضه تمام ما سمعته بما يشهد للقول بالمضايقه المحضه بالمعنى المتقدم سابقا- من الاحتياط في البراءه عن تمام ما اشتغلت الذمه به من الفائته و الحاضره الذي قد عرفت سابقا عدم الدليل على وجوب مراعاته، بل مقتضى الأصل و غيره البراءه عن ذلك، و ما شك في شرطيته ليس شرطا عندنا، على أنه لا شك فيه لمن لا حظ الأدله المتقدمه، و من فوريه الأوامر المطلقه بالقضاء المحكى عليها الإجماع من المرتضى في الوارد منها في الكتاب و السنه التي قد فرغنا من تحرير فسادها في الأصول- واضحه الضعف، كالمعارضه بالإجماعات المتقدمه في تحرير محل النزاع على اختلاف معاقدها.

بل عن الحل في خلاصه الاستدلال «أنه أطبقت عليه الإماميه خلفا عن سلف و عصرا بعد عصر و أجمعت على العمل به، و لا يعتد بخلاف نفر يسير من الخراسانيين فإن ابني بابويه و الأشعريين كسعد بن عبد الله صاحب كتاب الرحمه و سعد بن سعد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب الوضوء- الحديث ٢ من كتاب الطهاره.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٥- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١.

و محمد بن علي بن محبوب صاحب كتاب نواذر الحكمه و القميين أجمع كعلي بن إبراهيم ابن هاشم و محمد بن الحسن بن الوليد عاملون بالأخبار المتضمنه للمضايقه، لأنهم ذكروا أنه لا يحل رد الخبر الموثوق برواته، و حفظتهم الصدوق ذكر ذلك في كتاب من لا يحضره الفقيه، و خريت هذه الصناعه و رئيس الأعاجم الشيخ أبو جعفر الطوسي مودع أحاديث المضايقه في كتبه مفت بها، و المخالف إذا علم باسمه و نسبه لم يضر خلافه» إلى آخره.

التي بما سمعته سابقا في تحرير محل النزاع من تعداد القائلين بالمواسعه ينكشف لك فساد دعوى هذه الإجماعات و خطأ حاكيها في استنباطها، و كيف لا و قد عرفت أنا لم نقف بعد الاستقراء على قائل بالمضايقه من أصحاب الفتاوى سوى جماعه ذكرناهم، و عمدتهم نقله الإجماع الذين هم ليسوا في عصر واحد، و لم يخل عصر أحد منهم من الخلاف، و من المعلوم أنه لا يصح الإجماع نقلا بموافقه المتأخر و لو فتوى، كما أنه لا يصح المتأخر بموافقه فتوى بعض قد اشتهر الخلاف في زمانه و قبله و بعده، بل لو لوحظ كل إجماع حكى على المضايقه و ما سبقه من الفتاوى الموافقه له و المخالفه لقضى منه العجب.

و لذا حكى عن صاحب العصر مشيرا إلى ابن إدريس على الظاهر أنه قال:

و قد رأيت بعض فقهاءنا الآن قد صنّف مسأله في معنى القضاء، و قال بقول الشيخ و ادعى إجماع الطائفة على قوله، فتعجبت من ذلك، و كيف ادعى الإجماع مع اختلاف الجماعه الذين ذكرناهم على عظم أقدارهم و شهره آثارهم بين الأصحاب، ثم أورد على الشيخ في الخلاف بأن ادعاء الإجماع لعجيب أتراه لم يعتد بقول الشيخين المتقدمين أي الصدوقين و سلفهما أو لم يعدهما من الأصحاب أو لم يبلغه قولهما و قول سلفهما، و ناهيك به رادا للإجماع في عصر مدعيه فضلا عن المحقق و الشهيد و غيرهما ممن رده أيضا، بل قد عرفت فيما مضى أنه يمكن دعوى استقرار الإجماع على عدم المضايقه و إن كان قد فصل من فصل بما سمعت، إلا أنك عرفت أنه قائل بالمواسعه في المعظم، بل

بعضهم عدل عنه إليها تماما، وإن قيل: لعل مدعى الإجماع أخذه من رواه الأخبار لا أصحاب الفتاوى كما يرمى إليه ما سمعته من الخلاصه

كان أوضح فسادا من الأول، لأنهم رووا أخبار الطرفين، بل لو قيل: إن معظمهم على الموسعه لم يكن بعيدا، لما تقدم من النص عليها في أصل الحلبي الذي رواه عنه خلق من أصحابنا بطرق كثيره فيها المفيد و التلعكبرى و الصدوقان و ابن الوليد و سعد و الحميرى و الصفار و ابن عيسى و ابن أبى عمير و حماد و غيرهم، و أصل الحسين بن سعيد و نوادر ابن عيسى الأشعري و كتب الصدوقين و الجعفى و الواسطى و فقه الرضا (عليه السلام) و كتاب على بن جعفر و الحميرى و محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمى صاحب نوادر الحكمة و محمد بن على ابن محبوب الأشعري صاحب كتاب الجامع و سعد بن عبد الله الأشعري صاحب كتاب الرحمه و السيد أبى طالب الحسينى و دعائم الإسلام و غيرها من الكتب المتقدمه للثقات الأجلاء المعدودين من أجلاء الفقهاء و ممن أجمعت الصحابه على تصحيح ما يصح عنه، بل فى أخبار الموسعه من لا يحتاج فضله إلى شهاده، كحريز و إسماعيل بن جابر و جميل ابن دراج و الحسن بن محبوب و جابر بن عبد الله و محمد بن مسلم و أبى بصير و سليمان بن خالد و عبد الله بن سنان و عيص بن القاسم و سعيد الأعرج و سماعه و عمار و غيرهم.

و أوضح من ذلك لو استند فى استنباطه إلى السيره التى عرفت حالها فيما قدمناه من أدله الموسعه، على أن إجماع المفيد منهم فى رساله المنسوبه إليه فى نفى السهو ربما احتتمل أنها للمرتضى، و إلا فمقنعتة التى هى المرجع فى أقواله غير واضحه الدلاله على أصل المضايقه و الترتيب، فضلا عن دعوى الإجماع، و قد قال فى رساله المزبوره على ما حكى عنها: «إن الخبر المروى فى نومه (صلى الله عليه و آله) عن صلاه الصبح يتضمن خلاف ما عليه عصابه الحق، لأنهم لا يختلفون فى أن من فاته صلاه فريضه فعليه أن يقضيها فى أى وقت ذكرها من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقا لصلاه فريضه حاضره

و إذا حرم أن يؤدي فيه فريضة قد دخل وقتها ليقضى فرضا قد فاته كان من حظر النوافل عليه قضاء ما فاته من الفرض أولى مع

الرواية (١) عن النبي (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «لا صلاة لمن عليه صلاة»

يريد أنه لا- نافله لمن عليه فريضة» و هو كما ترى ظاهر في عدم وقوفه على فتاواهم في خصوص ذلك، لكنه استنبطه بالأولوية من عدم الاختلاف المزبور، و من الواضح أولا عدمها بناء على أن حرمة فعل الحاضر قبل الفائه للترتيب لا الفوريه كالعصر بالنسبة إلى الظهر، ضروره الفرق حينئذ بينها و بين النافله، و ثانيا أنه يحتمل إرادته عدم الاختلاف في العبارة المزبوره التي فهم هو منها الحرمة، و لعنا نمنعه عليه، و نقول: إن مرادهم وجوب قضائها في سائر الأوقات عدا وقت الحاضر و إن لم يكن على الفور كما يومی إليها وقوع نحوها ممن علم أن مذهبه الموسعه، بل عبروا

بمثلها في قضاء النوافل، و ثالثا أنه صريح في أن إجماعه ليس بالمعنى الذى عند المتأخرين من القطع بقول المعصوم، بل هو بمعنى الاتفاق و عدم الاختلاف، فصح لنا نقضه بما سمعته من تحققه ممن سبقه و تقدم عليه، بل الذى يقوى في ظنى أن كثيرا من إجماعات القدماء بمعنى الاتفاق على القواعد الكلية التى تكون مدركا لبعض الأحكام الجزئية، كما يرشد اليه ما سمعته من الخلاصه، فإنه ظاهر في أن دعواه الإجماع المزبور نشأت من ذكرهم عدم حل رد الخبر الموثوق برواته، و أنت خبير أن ذلك لا يقتضى الإجماع على أصل الحكم، بل هو عنه بمعزل، كما هو واضح.

و لقد أجاد المحقق الشيخ على بن عبد العالى في تعليق الإرشاد حيث قال: كلام ابن إدريس غير صريح في دعوى الإجماع على القول بالمضايقه، لأنه يحتمل أن يراد به الإجماع على أن الأدله التى ذكرها حجه لا أن ما استدل عليه من هذه المسأله انعقد

الإجماع عليه، و هو جيد، لكن كان ينبغي جزمه بذلك حتى بالنسبه إلى إجماعه الذى ادعاه فى السرائر و إن كان لم يصرح بنحو ذلك فيها، لكنه مراده فى الرسالة قطعا، خصوصا مع إحالته المسأله فى السرائر إليها مدعيا أنه بلغ فيها إلى أبعد الغايات و أقصى النهايات، ضروره عدم تركه ذكر مثل ذلك فيها الذى هو أعظم من كل ما ذكر، فيعلم أن هذا أقصى ما كان عنده، و لو وجد ملجأ غيره لأورده، و من العجيب ذكره هذا الإجماع هنا و إنكاره العمل بأخبار الآحاد الثقات فى السرائر مدعيا فيها الإجماع أو الضروره، كما أنه من العجيب نقله فى الرسالة المزبوره عن عرف من علم حاله أنه ممن لا- يقول بالمضايقه، بل من العجيب أيضا عدم ذكره رواه الموسعه مقابل ذلك، و لذا رده غير واحد بأن الرواه رووا أخبار الطرفين، و كم له من عجب جر به الطعن إلى نفسه ممن تأخر عنه من الأساطين، بل و من عاصره، فإنك قد سمعت أن سديد الدين محمود الحمصى المعاصر له صاحب التصانيف الكثيره علامه زمانه فى الأصوليين كما عن تلميذه منتجب الدين كان يطعن عليه بأنه مخلط لا يعتمد على تصنيفه، و لعله أخذه مما يظهر عليه من إرادته الترويح، فربما يدعى الدعوى و يذكر فيها الإجماع ثم ينقضها فى مكان آخر قريب منه و يدعى فيها الإجماع، كما حكى عنه فى مفتاح الكرامه أنه نقل الإجماع فى بحث الولاء على أنه إذا كان المعتقد المتوفى امرأه فولأؤها لعصبتها دون ولدها و إن كانوا ذكورا، ثم رجع عنه، لأنه راجع تصانيف الأصحاب و أقوالهم فوجدها مختلفه، ثم ما بعد به المدى حتى نسب إلى الخلاف خلاف ما نقل هو عنه، و ربما يمدح الموافق له تاره لأنه وافقه، و يذمه أخرى و يجعله عن العلم بمعزل، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، بل لو أردنا استقصاء البحث فى نفس عبارته التى سمعتها فى الرسالة المزبوره لاحتاج إلى تسويد جملة من الفرطاس، و فيما سمعته الكفايه للمتنبه الفطن.

و مما سمعت يظهر البحث أيضا فى إجماعات غيره فى المقام كإجماع الشيخ فى

الخلافاً الذي علله بأنهم لا يختلفون في ذلك، فإنه يرد عليه ما سمعته في كلام المفيد، على أنه هو بنفسه قد يشعر بعض عباراته في بعض كتبه به، بل ربما آوى بعض أخبار الموسعة غير راد لها ولا مؤل، بل ربما تشعر جملة من عباراته في الاستبصار بأن المدار في تضيق الحاضره عنده الوقت الاختياري، و من هنا قال بعض مشايخنا المحققين:

إن كلام الشيخ في كتبه لا يخلو من اختلاف و اضطراب، و أما إجماع ابن زهره فلا يخفى على الخبير حاله بل و حال غيره من إجماعاته، بل قد يحتمل أن منشأه هنا دعوى المرتضى الإجماع على فوريه الأوامر المطلقة في الكتاب و السنه، أو تلك العبارة التي سمعتها في كلام المفيد أو غير ذلك، و بقي إجماع الرسيات و شرح الجمل، و يجرى فيهما بعض ما تقدم، و بالجمله الركون هنا إلى هذه الإجماعات التي قد عرفت حالها من الفتاوى و الروايات مما لا يقطع بالعدر معه عند رب السماوات، خصوصاً بعد ما سمعت من معارضتها بالإجماعات السابقه في أدله الموسعه، و اشتهاار الاعراض عنها في الأعصار المتأخره المملوه من الأفاضل المحققين الذين لا يجسر على دعوى قصورهم عن المتقدمين، بل هي على العكس أقرب إلى الصواب كما لا يخفى على ذوى الأبواب، بل هم معهم أشبه شىء بقوله تعالى (١) «ما نُنسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» و يكفيهم في الفضل أنهم علموا ما عند المتقدمين و زادوا عليهم بما عندهم، و أعلم الناس من يجمع علمه و علم غيره.

و لقد أجاد المجلسى طاب ثراه فيما حكى عنه في أحكام صلاه الجمعة من البحار حيث قال: «و أى فرق بين عمل الشهيد الثانى و من تأخر عنه و عمل الشيخ و من تأخر عنه إلى زمان الشهيد الثانى حيث يعتبر أقوال أولئك و لا يعتبر أقوال هؤلاء، مع أنه لا ريب أن هؤلاء أدق فهما و أذكى ذهنًا و أكثر تبعًا منهم، و نرى أفكارهم أقرب إلى الصواب فى أكثر الأبواب» إلى آخره. مع أنه لا يخفى عليك وضح الفرق بين المقامين و شدة

التباين بين المسألتين، لما عرفت من كثره القائلين من القدماء بالمواسعة، بل هي أقرب إلى دعوى الإجماع من المضايقة، إذ أرباب الشانية المقطوع بفتواهم بها بالنسبة إلى الأولى نزر قليل، بل لم يعرف عن بعضهم إلا- بالنقل كالقديمين، و ليس هو كالعيان.

فظهر حينئذ ضعف معارضه تلك الأدلة بهذه الإجماعات، كمعارضتها بقوله تعالى (١) «وَأَقِمِّ

الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» لما حكاها في الذكرى عن كثير من المفسرين أنها في الفائته، ل

قول النبي (صلى الله عليه و آله) (٢): «من نام عن صلاه أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، إن الله تعالى . إلخ»،

و عن البيضاوى بعد ذكر جملة من معانى الآية أو لذكر صلاتي، لما

روى أنه (صلى الله عليه و آله) قال: «من نام»

الخبر. كما عن مجمع الطبرسى أيضا بعد ذكر جملة من المعانى، و قيل: معناه أقم الصلاة متى ذكرت أن عليك صلاه كنت في وقتها أو لم تكن عن أكثر المفسرين، و هو المروى (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام)، و يعضده ما رواه

أنس (٤) «ان النبي (صلى الله عليه و آله) قال- إلى آخره- و قرأ أقم الصلاة لِذِكْرِي» رواه مسلم في الصحيح

و نحوه عن جوامعه مضافا إلى ما سمعته في صحيح زراره (٥) المروى في الذكرى الذى ذكرناه في أدله المواسعة، ك

صحيحه الآخر (٦) عن الباقر (عليه السلام) «إذا فاتتك صلاه فذكرتها في وقت أخرى فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك، فان الله عز و جل يقول أقم الصلاة لِذِكْرِي، و إن كنت تعلم إذا

١- ١ سورة طه- الآية ١٤.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ١٢.

٣- ٣ مجمع البيان- سورة طه- الآية ١٤.

٤- ٤ صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب المواقيت- الحديث ٦.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٦٢- من أبواب المواقيت- الحديث ٢.

صليت التي فاتتكم فاتتكم التي بعدها فابدأ بالتى أنت في وقتها و اقض الأخرى»

إذ هو ظاهر فى استفاده الفوريه من الآيه، و لذا استدل بها عليها، فتكون اللام للتوقيت أى عند ذكرى.

و يعضدها حينئذ الأخبار الكثيره المستفاد منها ذلك،

كالنبوى (١)الذى ادعى فى السرائر أنه من المجمع عليه بين الأمه «من نام عن صلاه أو نسيها فوقتها حين يذكرها»

و الآخر المروى عن رسيات المرتضى «من ترك صلاه ثم ذكرها فليصلها إذا ذكرها، فذلك وقتها»

و خبر نعمان الرازى (٢)سأل الصادق (عليه السلام) «عن رجل فإنه شىء من الصلوات فذكر عند طلوع الشمس و عند غروبها قال: فليصل حين ذكر»

و نحوه صحيح حماد بن عثمان (٣)بل لعلهما خبر واحد و إن وقع خلل فى السند، و

صحيح زراره (٤)عن الباقر (عليه السلام) «أربع يصلها الرجل فى كل ساعه:

صلاه فاتتكم فمتى ما ذكرتها أديتها، و صلاه ركعتى طواف الفريضة، و صلاه الكسوف، و الصلاه على الميت، فهذه يصلين الرجل فى الساعات كلها»

و صحيح معاويه بن عمار(٥)عن الصادق (عليه السلام) «خمس صلوات لا تترك على حال: إذا طفت بالبيت، و إذا أردت أن تحرم، و صلاه الكسوف، و إذا نسيت فصل إذا ذكرت، و صلاه الجنازه»

و موثقه (٦)عن الباقر (عليه السلام) «أنه سئل عن رجل صلى بغير ظهور أو نسى صلاه لم يصلها أو نام عنها قال: يصلها إذا ذكرها فى أى ساعه ذكرها ليلاً أو نهاراً»

١-١ سنن البيهقى ج ٢ ص ٢١٩.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ١٦.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٣٩ - من أبواب المواقيت - الحديث ٤.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١.

و خبر يعقوب بن شعيب أو صحيحه (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل ينام عن الغداه حتى تبرز الشمس أ يصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنبسط الشمس؟

فقال: يصلى حين يستيقظ»

و صحيح زراره أيضا أو خبره (٢) عن الباقر (عليه السلام) «إذا نسي الرجل صلاه أو صلاها بغير طهور و هو مقيم أو مسافر فذكرها فليقض الذى وجب عليه، لا- يزيد على ذلك و لا ينقص، و من نسي أربعا فليقض أربعا حين يذكرها مسافرا كان أو مقيما، و إن نسي ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر مسافرا كان أو مقيما»

و صحيحه الآخر (٣) عن الباقر (عليه السلام) فى قول الله تعالى (٤) «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا» قال: يعنى مفروضا، و ليس يعنى وقت فوتها، إن جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن صلاته مؤداه، و لو كان ذلك كذلك لهلك سليمان ابن داود حين صلاها لغير وقتها، و لكن متى ما ذكر صلاها، و متى ما استيقنت أو شككت فى وقتها أنك لم تصلها أو فى وقت فوتها أنك لم تصلها صليتها، فان شككت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائلا فلا إعادته عليك من شك حتى تستيقن، فان استيقنت فعليك أن تصلها فى أى حال كنت».

و موثقه سماعه بن مهران (٥) «سألته عن رجل نسي أن يصلى الصبح حتى طلعت الشمس قال: يصلها حين يذكرها»

و صحيح أبى ولاد (٦) عن الصادق (عليه السلام) سأله

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت- الحديث ٤.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٤.
 - ٣- ٣ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ٧ من أبواب المواقيت- الحديث ٤ و ذيله فى فى الباب ٦٠ منها- الحديث ١.
 - ٤- ٤ سورة النساء- الآية ١٠٤.
 - ٥- ٥ الوسائل - الباب - ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٥.
 - ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة المسافر- الحديث ١.

عن حكمه حيث أنه مسافر وقصر في النهار ثم عدل في الليل و أراد الرجوع إلى منزله و لم يدر أ يقصر في رجوعه أم يتم؟ فقال (عليه السلام) بعد كلام: «و إن كنت لم تسر في يومك الذي خرجت فيه يريدان عليك أن تقضى كل صلاة صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من

قبل أن تريم من مكانك ذلك، لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير حتى رجعت، فوجب عليك قضاء ما قصرت، و عليك إذا رجعت أن تتم الصلاة حتى تصير إلى منزلك»:

و صحيح زراره(١) عن الباقر (عليه السلام) أنه سئل «عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها فقال: يقضيها إذا ذكرها في أى ساعه ذكر من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت صلاه و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التي قد حضرت، و هذه أحق بوقتها فليصلها، فإذا قضاها فليصل ما قد فاته مما قد مضى، و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها».

و صحيحه الآخر الطويل (٢) عن الباقر (عليه السلام) الذي هو عمده أدله القائلين بالمضايقه حتى أن الشيخ في الخلاف قال: إنه جاء مفسرا للمذهب كله، قال:

«إذا نسيت صلاه أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها و أقم ثم صلها ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه، و قال: قال أبو جعفر (عليه السلام):

و إن كنت قد صليت الظهر و قد فاتتك الغداه فذكرتها فصل الغداه أى ساعه ذكرتها و لو بعد العصر، و متى ما ذكرت صلاه فاتتك صليتها، و قال: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاه أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هي أربع

مكان أربع، و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت في صلاه العصر و قد

١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣ - من أبواب المواقيت - الحديث ١.

صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر، و إن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب، و إن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر، فان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتها ركعتين ثم تسلم ثم تصلى المغرب، فان كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب و إن كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة، فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة، و إن كنت ذكرتها و أنت في الركعة الأولى أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم فصل الغداة و أذن و أقم، و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداة ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فان خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم بالغداة ثم صل العشاء، فان خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصل الغداة ثم صل المغرب و العشاء و ابدأ بأولهما، لأنهما جميعا قضاء، أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس، قال: قلت: لم ذاك؟ قال:

لأنك لست تخاف فوتها».

و خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى، فقال: إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها و هو في صلاة بدأ بالتى نسي، و إن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العتمه بعدها، و إن كان صلى العتمه وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعه، فتكون صلاته للمغرب

ثلاث ركعات ثم يصلى العتمه بعد ذلك»

و صحيح صفوان بن يحيى (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) «سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس و قد كان صلى العصر فقال: كان أبو جعفر (عليه السلام) أو كان أبي (عليه السلام) يقول: إن أمكنه أن يصلها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها، و إلا صلى المغرب ثم صلاها»

و خبر أبي بصير (٢) «سألته عن رجل نسي الظهر حتى دخل وقت العصر قال: يبدأ بالظهر، و كذلك الصلوات تبدأ بالتى نسيت إلا أن تخاف

أن يخرج وقت الصلاه فتبدأ بالتى أنت فى وقتها ثم تقضى التى نسيت»

و خبر معمر بن يحيى (٣) «سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة و قد دخل وقت صلاه أخرى، قال:

يصلها قبل أن يصلى هذه التى قد دخل وقتها إلا أن يخاف فوت التى قد دخل وقتها»

و ما عن

دعائم الإسلام (٤) روينا عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «من فاتته صلاه حتى دخل وقت صلاه أخرى فإن كان فى الوقت سعه بدأ بالتى فاتته و صلى التى هو منها فى وقت، و إن لم يكن فى الوقت إلا مقدار ما يصلى التى هو فى وقتها بدأ بها و قضى بعدها الصلاه الفائتة»

و المروى (٥) فى كتب الأصحاب مرسلا عن النبى (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «لا صلاه لمن عليه صلاه».

و جميع ذلك كما ترى غير صالح فى نفسه لإثبات تمام ما سمعته من أهل المضايقه فى عنوان النزاع فضلا عن أن يعارض تلك الأدله السابقه، أما الآيه فلا ريب فى عدم ظهورها فى نفسها مع قطع النظر عن تفسيرها بالأخبار فيما ذكره، بل هى ظاهره فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب المواقيت - الحديث ٨.

٣- ٣ التهذيب ج ٢ ص ٤٦ - الرقم ١٥٠ من طبعه النجف.

٤- ٤ المستدرک - الباب - ٤٧ - من أبواب المواقيت - الحديث ١.

٥- ٥ المستدرک - الباب - ٤٦ - من أبواب المواقيت - الحديث ٢.

عدمه، إذ لا يخفى كون الخطاب بالآيه الشريفه لموسى على نبينا و عليه السلام، فإنه سبحانه قال (١): «وَهَلْ أَتَاكَ خَبْرٌ مِّنْ مُّوسَىٰ - إِلَىٰ أَنْ قَالَ - فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ إِنَّي أَنَا رَبُّكَ فَأَخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى، وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ، إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذَكَّرَ، إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ، فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى، وَمَا تَلَكَ بِمِثْلِكَ يَا مُوسَىٰ» إلى آخرها، واحتمال إرادته الخطاب لنبينا (صلى الله عليه و آله) بقوله «فَاعْبُدْنِي» إلى قوله «وَمَا تَلَكَ» على أن يكون جملة معترضه بينهما أو لكل مكلف في غايه الضعف بل الفساد، على أنه لا ينافى ما ستسمع، بل الظاهر أنه تعالى شأنه لما بشره بالرساله أمره بالاستماع لما أوحاه له من التوحيد الذى هو أصل الأصول و الفروع، و العباده له تعالى التى هى نتیجه كمال الإيمان الكاشفه عن حصوله و ثبوته، ثم عطف الصلاه له عليها من عطف الخاص على العام، لأنها أفضل العبادات و عمود الطاعات، فالياء فى ذكرى كياء فاعبدنى أى أقم الصلاه لى، إذ إقامتها لذكره إقامه له تعالى شأنه، أو أن المراد أقمها لأجل ذكرى، إذ الصلاه فى الحقيقه باعتبار اشتغالها على التسبيح و التعظيم و الأذكار و اشتغال القلب و اللسان فى الله بسببها ذكر من أذكاره، بل عبر عن الصلاه بالذكر فى قوله تعالى (٢) «فَاسْعُوا إِلَىٰ

ذِكْرِ اللَّهِ» و قوله تعالى (٣) «فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم» و قوله تعالى (٤) «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا» و منه (٥) «فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» و

عن

١-١ سورة طه- الآيه ٨ إلى ١٨.

٢-٢ سورة الجمعة- الآيه ٩.

٣-٣ سورة البقره- الآيه ٢٤٠.

٤-٤ سورة آل عمران- الآيه ١٨١.

٥-٥ سورة الروم- الآيه ١٦.

الباقر (عليه السلام) (١) «ذكر الله لأهل الصلاة أكبر من ذكرهم إياه ألا ترى أنه تعالى يقول (٢) فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ»

و ربما حمل عليه قوله تعالى أيضا (٣) «وَلَعَدِ اللَّهُ أَكْبَرُ» أو أن المراد أقمها لأجل أن تكون ذاكرالى غير ناس كما هو شأن المخلصين و الأولياء الذين لا- يفترون عن ذكر الله، و لا- تلهيهم تجاره و لا بيع عنه، أو أن المراد لأجل ذكرى خاصه لا تشوبه بذكر غيرى، أو لإخلاص ذكرى و طلب وجهى لا ترأى بها و لا تقصد بها غرضا آخرأ أو لأنى أذكرك بالمدح و الثناء و أجعل لك لسان صدق، أو لأنى ذكرتها فى الكتب، أو لذكرى إياها و أمرى بها فأقمها امتثالا لذلك، أو لوجوب ذكرى على كل أحد، و هى منه، أو لأوقات ذكرى، و هى مواقيت الصلاة، أو غير ذلك، لا أن المراد أقم الصلاة لذكرى لك إياها عند نسيانك لها أى تذكيرى و أضافه اليه مع

أن المناسب التعبير بذكرها لما قيل من أنه ورد فى الأخبار أن الذكر و النسيان من الأشياء التى لا صنع للعباد فيها، أو أن المراد لذكر صلاتى على وجه الإضمار أو التجوز بإرادتها من ضمير التكلم، إذ هو كما ترى مع ركائته و ظهور الآيه بخلافه مناف لمرتبته موسى أو نبينا (عليهما الصلاة و السلام) من نسيان الصلاة، على أن الآيه كالصريحه فى إرادته الأمر بإقامه أصل الصلاة و بيان زياده الاهتمام بها لا خصوص الفائته منها.

و دعوى وجوب القول بذلك للأخبار المتقدمه و المحكى عن أكثر المفسرين و إن كان ظاهر الآيه نفسها ما تقدم يدفعا- بعد إمكان منع قبول مثل هذه الأخبار فى

١- ١ تفسير الصافى- سورة البقره- الآيه ١٤٧.

٢- ٢ سورة البقره- الآيه ١٤٧.

٣- ٣ سورة العنكبوت- الآيه ٤٤.

صرف مثل هذا الظاهر من الكتاب، ضروره أولويته من التخصيص أو التقييد بخبر الواحد الصحيح الصريح الذى منعه جماعه- أنه لا- ظهور فى تلك الأخبار بإرادته الفائته خاصه من الصلاه فيها، بل و لا إرادته التذكر من النسيان من الذكر فيها، إذ صحيح زراره مع اشتماله على ما لا يقول به أهل المضايقه بل ربما رده بعضهم باشتماله على نوم النبي (صلى الله عليه و آله) ليس فيه سوى الاستدلال على وجوب القضاء إذا ذكر بالآيه، و هو يتم مع كون الصلاه فيها للأعم من الحاضره و الفائته، بل و يتم و إن كان الذكر فيها لا بمعنى التذكر بعد النسيان، بل يكفى فيه استفادته قضاء الصلاه من إطلاق الأمر فيها بإقامه الصلاه معللا بالذكر الذى منه يستفاد إرادتها و إن خرج وقتها، و دعوى إرادته (عليه السلام) استفادته الفوريه حال الذكر منها ممنوعه كل المنع، لما ستعرفه من أنه لا دلالة فى مثل هذه العبارة الواقعه فيه على الفوريه كى يحتاج إلى الاستدلال عليها، خصوصا و قد سمعت ما عن الطبرسى فى كتابيه من تعميم الصلاه فى الآيه للحاضره و الفائته حاكيا له عن أكثر المفسرين راويا له عن الباقر (عليه السلام)، كما أنه حكى عن الشيخ الذى هو من أرباب المضايقه فى تبيانه أنه قال بعد أن فسر الآيه ببعض ما ذكرناه نحن: «و قيل:

إن المعنى متى ذكرت أن عليك صلاه كنت فى وقتها أو فات وقتها فأقمها» إلى آخره، فيجب حينئذ حمل قوله «لِتَذْكُرِي» و إن قلنا إنه بمعنى التذكر على أن زمان التذكر وقت لوجوب الصلاه مطلقا دفعا لتخيل سقوط الوجوب بالنوم أو النسيان فى أول الوقت أو عدم وجوب القضاء بعد خروج الوقت، أو وجوب شىء آخر غير القضاء، أو وجوب القضاء فى وقت خاص كالأداء، بل لو لم يستفد منه إلا مجرد إيجاب القضاء بعد الذكر لكونه فرضا جديدا لكفى بذلك فائده، لا أن المراد أنه يجب الفعل فى أول أوقاته، لعدم صحته بالنسبه للحاضره التى هى أهم للشارع فى إرادته بيانها بالآيه، فاللام حينئذ بمعنى «بعد» بل لو جعل بمعنى «فى» أو «عند» أمكن القول بأن

وقت الذكر جنس يصدق في أفراد متعدده و إن كانت مترتبة الوجود، فيحصل الامتثال بإيقاع الفعل في أى واحد منها، بل لو فرض استمرار زمان الذكر كان أوضح في الامتثال بالتأخير، إذ هو حينئذ كقوله: صل يوم الخميس، و دعوى إرادته الأول لا شاهد لها.

بل قد يقال: إن

قول النبي (صلى الله عليه و آله) في الصحيح المزبور(١): «من نسي شيئاً من الصلاة»

بعد أن صلى الصبح و نافلتها يشعر بإرادته الأعم من الفريضة من الصلاة، فيجب حمل الأمر حينئذ على الطلب المطلق الذي هو أعم من الوجوب و الندب، و حمل التوقيت بالذكر على عدم إرادته الفورية، ضروره عدم التضييق في النافله، و التقييد و التخصيص ليس بأولى مما ذكرنا، خصوصاً لو قلنا: «إذا» للتوقيت و سلمنا إرادته أول أزمته لكن الأمر للندب حتى يشمل النافله، لأن مجازيه الندب في الأمر في غايه الشيع و الكثره، كما أن أمره فيه لأصحابه بالتحول و صلاته النافله قبل القضاء ظاهر في عدم إرادته و جوب الفعل في أول زمان الذكر من لفظ «إذا» فيه بل قد يدعى ظهور هذه و ما مائلها في نفسها فضلاً عن القرائن المؤيده في إرادته بيان سببيه الذكر للوجوب و ابتداء حصوله فيه ك

قولهم (ع)(٢): إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة،

و إذا انكسفتا أو إحداهما فصلوا،

و إذا شككت في الركعتين فأعد،

و إذا شككت في المغرب فأعد، و إذا شككت في الفجر فأعد

، بل

روى (٣) «فيمن أجنب في رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج رمضان أن عليه أن يقضى الصلاة و الصوم إذا

١- ١ الوسائل- الباب- ٦١- من أبواب المواقيت- الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤- من أبواب الوضوء- الحديث ١ و الباب ١ من أبواب صلاة الكسوف الحديث ١٠ و الباب ١ من أبواب الخلل الحديث ١٤ و الباب ٢ منها الحديث ١.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ١- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ١ و الوسائل الباب ٣٠ من أبواب من يصح منه الصوم- من كتاب الصوم.

«ذكر»

و من الواضح عدم فوريه قضاء الصوم بالمعنى المزبور، و نحو قوله تعالى(١):

«و سَبَعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ».

بل قد يقال: إن هذا التقييد يؤتى به عرفا لصحة الكلام و تكميله، ضروره استنكار قوله: إذا نسيت الصلاة فصل، أو إذا نمت عن الصلاة فصل، و إذا أغمى عليك فصل و عدم مألوفيته إن لم يقيد بالذكر فى الأول و يقظه فى الثانى و الإفاقه فى الثالث، و لو أردت وضح الحال فافرض نفسك المجيب عن هذا السؤال، إذ خطابات الشارع كخطابات بعضنا مع بعض، و من المعلوم عدم إرادته الفوريه التى يقولها

الخصم من ذلك، و لو فرض إرادتها لم يكتف بمثل هذه العبارة التى لا- أقل من احتمال كون «إذا» فيها ظرفا للوجوب أو للقضاء.

و نحو ذلك كله يجرى فى النبوى المشتمل على ذكر الآيه أيضا بعد الإغضاء عن ضعف سنده، بل و صحيح زراره الآخر أيضا و إن استدل فيه بالآيه على وجوب البدأ بالفائتة مع سعه الوقت، لكنه من حيث أن المستدل عليه لا ظهور فيه بمضايقه الخصم كما أن المستدل به لا دلالة فيه أصلا على الترتيب الذى فى السؤال كان محتملا لإرادته الاستدلال بالآيه على الرخصة أو مطلق الطلب الذى هو أعم من الوجوب التعيينى فى البدأ بالفائتة و فعلها وقت الحاضره دفعا لتوهم منع الجواز أو الرجحان الحاصل من شدة ما ورد من التأكيد فى المحافظه على الحاضره فى وقتها، فىكون المقصود حينئذ بيان أن ذلك أحد أفراد الواجب التخييرى، على أنه لا- دلالة فيه على إرادته وقت ال-جزاء أو الفضيله، بل لعل الظاهر الثانى، لشيوع إرادته من مثل التعبير المزبور و ندره فرض الأول كى يحتاج إلى التنبيه عليه، بل و النبوى الذى ادعى فى السرائر إجماع الأمة عليه التى يمكن منعها عليه، إذ الظاهر منه إرادته بيان كون الذكر وقت وجوبها و وقت صحه

فعلها، نحو ما سمعته في

قوله (عليه السلام): «إذا ذكرها»

لا مضايقه الخصم.

بل لعل المقصد الأصلي من ذلك إرادته بيان عدم اختصاصها بوقت من الأوقات و بيان صلاحية سائر الأوقات لها، و بيان عدم سقوطها بمجرد فوت وقتها الأدائي، كخبر نعمان الرازي الذي بعده بعد الإغضاء عن سنده، بل هو أظهر منه في كون المقصود منه بيان ذلك، لكون السؤال فيه وقع عن فعل القضاء في الوقت الذي يتوهم فيه الحظر كما عن أبي حنيفة و أصحابه، أو شدة الكراهه لاشتتار النهي عنه، بل لعل السؤال فيه عن الأعم من قضاء الفريضة و النافله، فيكون الأمر فيه لمطلق الطلب، بل أظهر منهما في المعنى المذكور صحيحا زواره و معاويه، ضروره كون المقصود منهما عين ما في

خبر أبي بصير(١) عن الصادق (عليه السلام) «خمس صلوات يصلين في كل وقت:

صلاه الكسوف، و الصلاه على الميت، و صلاه الإحرام، و الصلاه التي تفوت، و صلاه الطواف من الفجر إلى طلوع الشمس و بعد العصر إلى الليل»

و ما تقدم من المحكى عن

أصل الحلبي(٢) «خمس صلوات يصلين على كل حال متى ذكر و متى أحب: صلاه فريضة نسيها يقضيها مع غروب الشمس و طلوعها- إلى أن قال:- و كسوف الشمس عند طلوعها و عند غروبها»

بل يؤيده أيضا أن باقى الخمس أو الأربع فيهما لا مضايقه بمعنى الخصم في شىء منها، فقوله حينئذ في أولهما: «فمتى ذكرت» يراد به تقرير ما ذكره أولا من الصلاه في كل ساعه، كقوله: «إذا ذكرت» في ثانيهما أى أنه لا بأس

بفعلها حال الذكر في أى وقت كان ليلا أو نهارا حسب ما في الموثق المتقدم بعد الصحيحتين، و السؤال في خبر ابن شعيب محتمل لأن يكون عن الجواز بلا كراهه أو الرجحان، و صحيح زواره يجرى فيه ما سمعت، بل صحيحه الآخر ظاهر في إرادته

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب المواقيت- الحديث ٥.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٣١- من أبواب المواقيت- الحديث ١.

ما تقدم من عدم سقوط الصلاة بفوت وقت الأداء، مع أنه مشتمل على وجوب الصلاة مع الشك فيها في الوقت أو اليقين، و من المعلوم عدم وجوب المبادرة في ذلك.

و موثقه سماعه يعرف حالها مما تقدم، و صحيح أبي ولاد- مع اشتماله على تحديد المسافه بما لا- يقوله جملة من أرباب المضايقه كما قيل، و احتمال «من قبل» فيه صله لصليتها ليناسب التعليل المتصل به و إن بعد من جهة تعلق ما قبله و هو «بتمام» بقوله: «تقضى» إلا أنه قد يراد به مطلق الإعادة- يجب طرحه، لما ستعرف إن شاء الله في محله من عدم وجوب قضاء المقصوره بالعدول عن السفر، بل قيل: إنه مجمع عليه، أو حملة على الاستحباب، و احتمال الاستدلال به بناء على الثانى باعتبار ظهوره فى الوجوب الشرطى فى أداء المندوب و لا- قائل بالفرق بينه و بين الواجب فى ذلك كما ترى ظاهر المنع، و صحيح زراره يعرف حاله مما تقدم، بل لعل فيه ما يقتضى أولويته بذلك مما سبق من إرادته مطلق الجواز أو الرجحان، و احتمال إرادته وقت الفضيله و غير ذلك.

و أما صحيحه الآخر الطويل الذى هو عمدته أدله المضايقه فهو- مع أن سنده لا- يخلو من كلام فى الجملة، و شهاده ذيله للمواسعه، و جريان ما تقدم فى قوله فيه: «أى ساعه ذكرتها» و «متى ذكرت» سيما بعد قوله فيه: «و لو بعد العصر» و معارضته بما فى صحيح الصيقل (١) عن الصادق (عليه السلام) من أمر ناسى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء بإتمام العشاء ثم قضاء المغرب بعد معللا للفرق بينه و بين الظهر و العصر فى ذلك بأن الشعاء بعدها صلاه بخلاف العصر، فان حملة على إرادته مغرب ليله سابقه و عدم وجوب العدول كما هو مذهب القائلين بالمواسعه أولى من حملة على الحاضرتين كما اعترف به فى الذكرى المستلزم لطرحة، لمعالميه وجوب العدول فيهما، أو حملة على خلاف ظاهره أو صريحه من ضيق وقت العشاء، فتأمل، و تضمنه لحكم الحاضرتين

المشتركتين فى الوقت المنبئى عن أن ما ذكر فيه من العدول ليس من جهه المضايقه، كما أنه كذلك أيضا، ضروره عدم اقتضاء المضايقه العدول، لكونه حكما شرعيا مخالفا للضوابط المحكمه و القواعد المتقنه، و هى تبعيه الأعمال للنيات، خصوصا بالنسبه إلى البعض الواقع، بل المتجه عليها أن الفساد أو الصحه لما شرع فيه و قام لها و افتتح الصلاه عليها كما لو تجاوز محل العدول، و كون ذلك للدليل الذى قد أمرنا باتباعه و الانقياد له و لا يختص بالمضايقه، بل لأهل الموسعه القول

به من جهته، بل لا ينافى ذلك قولهم و إن أوجبوه بالنسبه إلى هذا الموضوع الخاص، و هو الذاكر فى الأثناء، و إن كان هم لم يلتزموا بذلك، إلا أن المراد بيان أن ذلك شىء لا تقتضيه المضايقه، و لا تنافيه الموسعه لو جاء به الدليل الصريح، كما ستسمع له عند ذكر المصنف العدول زياده إيضاح فتأمل جيدا، و اشتماله على ما حكى الإجماع على عدمه من العدول بالعمل بعد الفراغ منه بل

قوله (عليه السلام) فيه: «و إذا نسيت الظهر» إلى قوله: «حتى صليت العصر»

لا يكاد يتم له معنى سالم من التكرير أو غيره، و احتمال إرادته وقت الفضيله من

قوله فيه: «و لم تخف فوتها»

بل لعله الظاهر منه للمستقيم المتأمل، خصوصا مع مراعاة الندره لو أريد الوقت الاجزائى الذى هو نصف الليل كى يحتاج إلى الاحتراز عنه - محتمل لإرادته الوجوب التخييرى الراجح أو مطلقا من الأمر فيه بالعدول، بل لعله متعين بملاحظه ما ذكرناه أخيرا، و الأدله السابقه للموسعه المقتضيه عدم وجوب العدول بسبب عدم وجوب الترتيب المستلزم لعدم وجوب العدول بطريق أولى.

و من ذلك يظهر لك الحال فى خبر عبد الرحمن الذى بعده المطعون فى سنده بل و دلالتة من حيث كون الأمر فيه بلفظ الخبر، بل قيل: إن المستفاد من إطلاق السؤال

و الجواب فيه و من خبر أبي بصير (١) الآتى و غيره شمول أول الجواب لما إذا ذكرت الصلاة فى وقت إجرائها، فلا يكون الغرض من

قوله (عليه السلام): «صلى حين يذكرها»

إيجاب المبادره عند الذكر، و لا يكون الأحكام المذكوره فى الترتيب مبنيه على ذلك، بل و صحيح صفوان أيضا، مع أن ظاهر جعل الغروب غايه للنسيان فيه وقوع التذکر عنده أو بعده قبل زوال الحمرة لا قبل الانتصاف، فالترديد فى الجواب حينئذ يرمى إلى أن المراد بفوات المغرب فوت وقت فضيلتها، فلا- يكون الحكم فيه بوجوب التقديم للحاضره أو للفائته على التعيين، بل و خبر أبى بصير المضمّر المطعون فى سنده و دلالاته للتعبير فيه بلفظ الخبر، إذ لم يقصد بوقت العصر فى سؤاله أول وقتها و هو بعد مضى أربع ركعات من الزوال و تأخر وقتها كما هو ظاهر، بل وقت فضيلتها هو مؤكّد لما سبق، فىكون المراد حينئذ بقوله: «و كذلك الصلوات» الغير المشتركة فى الوقت، بمعنى يبدأ بها إلا- أن يخاف فوت وقت فضيله الحاضره، فلا- يكون دالا- على مطلوب الخصم، إذ المقصود حينئذ التشبيه فى الجملة، و احتمال جعل قوله: «تبدأ» ثانيا حكما لجميع ما تقدم حتى بالنسبه إلى الظهريين و يراد بالصلوات فيه حينئذ الأعم مما سبق و من الحاضرتين المشتركتين فى وقت كالعشاءين، فيتعين حينئذ إرادته وقت الاجزاء من قوله فيه: «يخرج وقت الصلاة» بعيد جدا، بل يمكن القطع بعدمه.

و أما خبر معمر بن يحيى المطعون فى سنده بل و دلالاته أيضا بما سمعت فظاهره الحاضرتان، و هو خارج عما نحن فيه، و احتمال إرادته التبين فيه بعد خروج تمام الوقت أو فى الوقت و ترك الإعادته حتى خرج الوقت بعيد، بل لا- وجه لوجوب الإعادته على الأول إلا أن ينزل على الاستدبار و نحوه بناء على وجوب الإعادته فيه مطلقا، مع أنه

محتمل لإرادته خوف فوات وقت الفضيله، كاحتمال إرادته الحواضر من خبر الدعائم المطعون في مصنفه و في أخباره سيما التي أرسلها ظاهرا، و مطلق الطلب الذى هو أعم من الوجوب من الأمر الذى هو بلفظ الخبر فيه و غير ذلك، و النبوى المرسل الذى لم يوجد فى الأصول المعده لجمع الأخبار محتمل لإرادته نفي الكمال مطلقا للنافله غير الراتبه و نحوها و الفائته فى وقت الحاضره، بناء على استحباب تقديمها على الفائته، أو على نفيه فى خصوص الأولى بشهاده

النبوى الآخر الصحيح (١) «إذا دخل وقت مكتوبه فلا صلاه نافله حتى يبدأ بالمكتوبه»

و إلا لإرادته نفي الصحه منه للنافله و الحاضره أو الأخيره خاصه لمن عليه صلاه فائته

حتى يكون حجه للخصم لا دليل عليها، بل يمكن معارضته باحتماله فى نفسه عدم صحه الفائته خاصه، أو هى و النافله لمن عليه حاضره، بل لعله يلتزم به من يقول بوجوب تقديم الحاضره كما نسب إلى ظاهر الصدوقين و غيرهما و إن كان قدمنا سابقا أن مرادهما الاستحباب، فتأمل جيدا.

و إن كان بعض ما ذكرناه من التأويل فى أخبار المضايقه بعيدا فلا بأس به بعد أن رجحت أخبار الموسعه عليها بما لا يخفى على من تأمل ما حررناه فيهما و فى محل النزاع بل و بموافقه الكتاب (٢) أيضا الذى أمرنا بها عند التعارض فى عده أخبار (٣) المذكوره فى محلها للتمييز بين الصادق و الكاذب من حيث أنه كثر الكذابه من أهل الأهواء و البدع على النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) فى حياتهم و بعد موتهم لتحصيل الأغراض الدنياويه، و لما رأى جماعه منهم أن الأئمه (عليهم السلام) حكموا بكثير مما اشتهر خلافه بين الناس و لا سيما العامه و كشفوا عن المراد بكثير من الآيات

١- ١ الوسائل - الباب - ٦١- من أبواب المواقيت - الحديث ٦.

٢- ٢ سورة الإسراء - الآية ٨٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صفات القاضى من كتاب القضاء.

و الروايات مما هو بعيد إلى الأذهان، بل لا يصل إليه عدا المعصوم أحد من أفراد الإنسان جعلوا ذلك وسيلة إلى الاقتحام على نسبه كثير من الأكاذيب إليهم و اختلاق الأضاليل و البدع عليهم، فمن هنا أمر الأئمة (عليهم السلام) بالعرض على الكتاب لسلامته من الكذب و

الاختلاق، لكن من المعلوم إرادته النصوص القرآنية منه أو الظواهر التي لا يحتاج فهم معناها إلى العصمه الربانيه، أو احتاج لكن على سبيل التنبيه للغير بحيث يكون بعد الوقوف هو الظاهر المراد لديه، لا الآيات التي ورد تفسيرها بالأخبار الظنيه التي تلحق من جهتها بالبطون الخفيه، و على فرض صحتها بالسر المخزون و العلم المكنون، إذ ذاك في الحقيقه عرض على الخبر الذي لا مزيه له على المعروف، ضروره أن الكذب كما يمكنه اختلاق الكذب على الأئمة (عليهم السلام) فيما لا يتعلق بالتفسير كذلك يمكنه الاختلاق فيما يتعلق به، بل قيل: قد طعن في الرجال على جملة من أرباب التفسير الذين شأنهم نقل الأخبار في ذلك عن الأئمة (عليهم السلام)، كما طعن على أرباب الأخبار و وجد في التفاسير المنقوله عنهم (عليهم السلام)، أكاذيب و أباطيل كما وجدت في غيرها من الأخبار، فدعوى بعض الناس إرادته الأعم من ذلك مما لا يصغى إليها و إن بالغ في تأييدها و تشييدها، بل شنع على الأصحاب بما غيرهم أولى به عند ذوى الألباب، و تفصيل الحال لا يناسب المقام.

[في ترجيح ما استدل به على الموسعه]

و لا- ريب في موافقه أخبار الموسعه للكتاب الذي عرفته في الاستدلال عليها لا- أخبار المضايقه، إذ قوله تعالى «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذَكَّرَ» المفسر بما سمعت مع أنك قد عرفت تفصيل الحال فيه ليس هو إلا من قبيل القسم الثاني من الكتاب الذي قد ذكرنا أنه في الحقيقه عرض على الخبر لا- الكتاب، بخلاف أخبار الموسعه المعروفه على الإطلاقات القرآنيه الداله على وجوب الحاضره على ما عرفته سابقا، بل منه يظهر أيضا ترجيحها بالموافقه للمعلوم من السنه النبويه و أخبار الذريه العلويه التي قد أمرنا

بالعرض عليها أيضا في غير واحد من الأخبار(١)بل و بمخالفه العامه أيضا الذين جعل الله الرشد في خلافهم، لأنهم حججوا بأعمالهم عن الوصول إلى الحق و الرجوع إلى أهله، و بما

روى (٢)عن الصادق (عليه السلام) أنه قال لبعض أصحابه: «أ تدرى لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما يقول العامه؟ فقال: لا أدرى، فقال: إن عليا (عليه السلام) لم يكن يدين الله بدين إلا- خالف عليه الأمه إلى غيره إرادته لإبطال أمره، و كانوا يسألون أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الشئ الذى لا يعلمونه فإذا أفتاهم جعلوا له ضدا من عندهم ليلبسوا على الناس»

بل و بغير ذلك مما ليس ذا محل ذكره إذ القول بالمواسعه و عدم وجوب تقديم الفائته مخالف للمحكى من مذاهب جمهور العامه بل القول برجحان تقديم الحاضره مخالف للمحكى عن جميعهم، و لا ينافى ذلك اشتغال بعض أخبار المضايقه على ما لا يقول به كثير من العامه، إذ ذاك إن كان يقدح فإنما هو بالنسبه إلى حمل الخبر على التقيه لا فيما نحن فيه، مع

أن التحقيق عدم قدحه فيها أيضا، لاحتمال تجدد سببها، أو لأن السائل إنما يخشى عليه بالنسبه إلى ذلك دون الآخر إذ التقيه لا تنحصر فى خوف الإمام، أو لأن ذلك مما لا- يتقى فيه لظهور وجهه و دليله بخلاف غيره، أو لغير ذلك مما ليس ذا محل تفصيله.

فلا ريب حينئذ فى رجحان أخبار المواسعه بذلك بل و بالشهره و السيره و الإجماع التى تقدم تحريرها سابقا، و سهوله المله و سماحتها و نفى العسر و الحرج فيها، و

عن الصادق (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه و آله)(٣)أنه قال: «إذا حدثتم عنى بالحديث

١- ١ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صفات القاضى من كتاب القضاء.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٩- من أبواب صفات القاضى - الحديث ٢٧ من كتاب القضاء.

٣- ٣ البحار ج ص ٢٤٢ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٦- الباب ٢٩ من كتاب العلم الحديث ٤٠ عن المحاسن.

فانحلوني أهناه و أسهله و أرشده، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، و إن لم يوافق كتاب الله فلم»

بل

روى عن الحسن بن سماعه (١) أنه قال: «سمعت جعفر بن سماعه و سئل عن امرأه طلقت على غير السنه ألى أن أتزوجها؟ فقال: نعم، فقلت: أ ليس تعلم أن على بن حنظله روى إياكم و

المطلقات على غير السنه فإنهن ذوات أزواج؟ فقال: يا بنى روايه على بن حمزه أوسع»

بل قد ترجح عليها أيضا باعتبار السند كثره و عداله و غيرهما لو لوحظ مجموع رواه أخبار الطرفين، بل قيل و باعتبار الدلاله أيضا من حيث الوضوح و الخفاء المقتضيين لرد الثانى إلى الأول حسب ما ورد من إجماع المتشابه من كلامهم (ع) إلى المحكم منه، و بملاحظه ما قدمنا ينكشف لك أن أدله الموسعه أوضح من وجوه، بل قد عرفت أنه لا صراحه فى شىء من أخبار المضايقه ببطلان الحاضره و فسادها لو فعلت و حرمه سائر المنافيات، و من هنا احتاج الحلّى من القائلين بها إلى دعوى اقتضاء الأمر بالشىء المضيق النهى المفسد عن ضده الموسع حتى نفى الخلاف عنها بعد أن فهم وجوب المبادره إليها من العبارات السابقه فى الأخبار، و المرتضى منهم إلى دعوى ظهور الأدله فى اختصاصها بوقت الذكر المقتضى لعدم صحه الحاضره مثلا فيه كوقت اختصاص الظهر بالنسبه إلى العصر أو العكس، و الأولى بعد تسليم استفاده الفوريه من الأدله مفروغ من فسادها فى الأصول، كفساد دعوى نفى الخلاف فيها، و الثانى ممنوعه على مدعيها أشد المنع، على أنها لا تجديه بالنسبه إلى حرمه باقى الأضداد، كما أنها و سابقتها واضحتا البطلان فيما لو أصر الحاضره حتى لم يبق من الوقت إلا مقدار فعلها فيه و التكسب لضروره التعيش مثلا المستثنى عندهما، إذ التكليف فى هذه الصوره

١-١ الوسائل - الباب - ٣٠- من أبواب مقدمات الطلاق - الحديث ٦ من كتاب الطلاق و فى الوسائل «يا بنى روايه ابن أبى حمزه أوسع» و هو الصحيح كما فى الاستبصار ج ٣ ص ٢٩٢ الرقم ١٠٣٢.

بتأخيرها إلى آخر الوقت مما ينبغى القطع بفساده، ضروره سقوط الأمر بالفائته حينئذ المقتضى لما ذكرناه، بل لعلهما لم يلتزما بالطلان في هذه الصورة، فله حينئذ تقديمها على تكسبه حتى لو قلنا بكون منشأ الفساد غير ما ذكرناه من فهم شرطيه الترتيب من صحيح زواره وغيره، إذ لا ريب في سقوطه حينئذ بعدم التمكن منه، و أخبار المواسعه و إن كان لا صراحه في أكثرها أيضا بالمواسعه المحدده بظن عدم التمكن في ثانی الأزمان لموت و نحوه، أو بعدم ظن التمكن منه أو بالوصول إلى حد التهاون عرفا لكن يكفينا في ذلك- بعد عدم ظهور أخبار الطرفين في كل من الدعويين- إطلاق الأدله بالقضاء المقتضى لذلك كما حرر في محله.

على أنه مع ذلك كله ففي العمل بأخبار المواسعه مراعاة ما اشتهر بين الأصحاب قولاً و عملاً من أولويه الجمع بين الدليلين من الطرح التي يمكن استنباطها من بعض الأخبار، ك

قوله (عليه السلام) (١): «لا يكون الرجل فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا و أن الكلمه من كلامنا لتتصرف على سبعين وجها لنا من جميعا المخرج»

و «أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلماتنا، إن الكلمه لتتصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء و لا يكذب» (٢)

و «إنا نتكلم بالكلمه الواحده لها سبعون وجها إن شئت أخذت كذا و إن شئت أخذت كذا» (٣)

و «إن القرآن نزل على سبعة أحرف و أدنى ما للإمام أن يفتى على سبعة وجوه، هذا عَطَاؤُنَا فَأَمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ

١-١ البحار ج ٢ ص ١٨٤ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٦ الباب ٢٦ من كتاب العلم الحديث ٥ عن معاني الأخبار.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صفات القاضي- الحديث ٣٠ من كتاب القضاء.

٣-٣ البحار ج ٢ ص ١٩٩ المطبوعه بطهران عام ١٣٧٦ الباب ٢٦ من كتاب العلم الحديث ٥٨ عن بصائر الدرجات.

و لا- أقل من موافقه الجمع غالبا لما دل (٢) على أنك بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك، أو أنه غير مناف له، و لا ريب في اقتضاء العمل بأخبار المضايقة على الوجه الذى يدعيه الخصم تخصيص عموم آيات و روايات لا تحصى، و طرح صحاح مستفيضه و أخبار معتبره، و حمل بعيد جدا لجملة من أخبار آخر، و إعراض عن عن أصول مقرره و حكم معتبره و مؤيدات كثيره بخلاف العكس، فإنه يمكن رجوع أخبار المضايقة اليه على أحسن وجه و أجمله كما يعرف بالتأمل فيما مضى مما قدمنا، بل لو أغضينا عن ذلك كله كان مقتضى الضوابط المقرره فى تعارض الأخبار المتكافئه أنها تفرض بمنزله الكلام الواحد من متكلم واحد ثم ينظر فيما يظهر منه مما يقرب حمله عليه و من المعلوم أنه لو صنع ذلك كان استفاده جواز تقديم كل من الحاضره و الفائته منه أوضح شىء.

نعم قد يصعب ظهور الرجحان فى أيهما لتعلق الأمر بكل منهما، و كأنه لأنه فى كل منهما خصوصيه مقتضيه خصوصا صاحبه الوقت حال فضيلته، و ربما كان اختلاف الأخبار فيه مؤميا إلى ذلك، و إلى اختلافه بالنظر إلى المكلفين باعتبار كثره القضاء و عدمه و التكاثر و التسامح فى فعله و عدمه و قدم فواته و عدمه و نحو ذلك من الجهات و الاعتبارات، و لا يبعد رجحان مراعاة فضيله الوقت عند خوف فواتها، و التجرد عن تلك الاعتبارات على تقديم الفائته، و الأمر سهل.

و أما دعوى رجحان الجمع بين أدله الطرفين بتفصيل المصنف أو العلامه أو غيرهما مما سمعته سابقا فى محل النزاع على ما ذكرنا هنا فهى بمكانه من الضعف لا تخفى على من له أدنى تأمل و نظر فيما تقدم من تلك الأدله الخاليه عن الإشاره إلى شىء منها عدا

١-١ الخصال ج ٢ ص ١٠- الطبع القديم.

٢-٢ الوسائل- الباب- ٩- من أبواب صفات القاضى- الحديث ٧ من كتاب القضاء.

مورد سؤال أو جواب فى بعض الأخبار يقطع بعدم إرادته ذلك التفصيل منه، لأنه لم يستق لبيانه، بل لعل سياقه ظاهر فى إرادته المثل منه، و مع ذلك فى جملة من تلك الأدلة ما ينافى هذه التفاصيل كلها فضلا عن كونها عاربه عن الشاهد المعبر كما لا يخفى على من لاحظها أدنى ملاحظه، و من هنا كان تطويل الكلام فى بيان ذلك بذكر الأدله و تفصيلها و بيان منافاتها لا طائل فيه و لا حجه تقتضيه، بل من المعلوم و الواضح أنهم (عليهم السلام) لو أرادوا شيئا من هذه التفاصيل لم يكتبوا فى بيانها بمثل هذه الأقاويل، بل قد يدعى الاستراحه من بيان فسادها بأنها خرق للإجماع المركب على عدمها و عدم غيرها من التفاصيل، و إلا لكان يمكن دعوى تفصيل يجمع به بين الأدله أحسن منها بأن يدعى إرادته وجوب المبادره العرفيه فى سائر الفوائت التى لا يقدح فيها التأخير فى الجملة، خصوصا إذا كان لمصلحه فى الصلاه كتجنب زمان مكروه أو أحوال لا يحصل فيها التوجه للعباده من نهار سفر و نحوه على وجه لا يحصل فيه عسر و حرج و استنكار، بل يجعل له أورادا معلومه فى أوقات معلومه.

نعم يستثنى من زمان تلك المبادره الصلاه الحاضره خصوصا وقت فضيلتها حتى لو قلنا باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده، و أما غيرها فيبنى على مسأله الضد، نعم قد يلحق بها فى ذلك الاستثناء الرواتب و ما يساويها أو يزيد عليها من فعل بعض الرغائب ذوات الأوقات الخاصه لا المستحبات المطلقه، بل قد يدعى عدم خرق مثل هذا التفصيل للإجماع دونها، لإمكان دعوى عدم ظهور كلام بعض قدماء القائلين بالتوسعه فى نفيه، بل دعوى ظهور بعض الكلمات منه أو من غيره فيه، و نسال الله تعالى أن يوفقنا لكتابه رساله فى المسأله تشتمل على تفاصيل الأقوال و الأدله، بل و ما سمعته فى عنوان المسأله من الترتيب و حرمة فعل المنافى و وجوب العدول و نحوها بحيث

يجعل كل واحد منها مسأله مستقلة، و ينظر فيه للموافق و المخالف، و ما يصلح له و عليه لكيلا يقع اضطراب فى الذهن و تشويش فى الفكر، و هو الموفق لأمثال ذلك و الميسر للمسالك و المدارك و العاصم و الساتر و الغافر لزلل هاتيك المهالك.

[فى عدم وجوب الإعادة لو صلى الحاضر قبل الفائته نسيانا]

هذا كله لو تعمد فعل الحاضر مع سعه الوقت قبل الفائته و أما لو كان عليه صلاه فنسبها و صلى الحاضر أو الفائته اللاحقه و لم يذكرها حتى فرغ فلا خلاف نقلا و تحصيلا فى أنه لم يعد ما فعله، بل عليه الإجماع كذلك، بل و لا إشكال فيه خصوصا الأول منه، ضروره ثبوت الصحه على المختار من المواسعه، بل و على المضايقه أيضا بناء على أن مدرك الفساد على القول بها النهى عن الضد المعلوم انتفاؤه فى المقام لنسيان يقتضيه، بل و على كونه اختصاص الوقت بالفائته، إذ من الواضح كما هو صريح مدعيه إرادته صيروره وقت الذكر كذلك لا مطلق الوقت، بل و على كونه ظهور النصوص السابقه فى شرطيه الترتيب، لاستثناء صوره النسيان منه هنا قطعاً، إذ ليس هو أعظم من ترتيب الحاضرتين الساقط فيه نحو ذلك إجماعاً منا إن لم يكن من سائر المسلمين، و نصوصاً، بل قضيه أصول المذهب و قواعده و ظاهر أو صريح فتاوى الأصحاب و معاهد إجماعاتهم صحتها لما نويت له و افتتحت عليه و قام له، فلا يعدل بها بعد الفراغ إلى غيرها، و ما فى صحيح زراره السابق (١) من العدول بالعصر بعد

الفراغ منه إلى الظهر معللاً له بأنها أربع مكان أربع - مع أنه فى خصوص الظهرين من الحاضرتين، و حكى الإجماع على خلافه، و إن احتمل العمل به فى المفاتيح لصحته، بل ربما حكى عن غيرها أيضا، بل قد يلوح من المدارك لكن مثله غير قادح فى محصل الإجماع الممكن دعواه فى المقام فضلا عن محكيه، و احتمالاه الفراغ من النيه كما عن الشيخ أو الاشراف على الفراغ من الصلاه - لا يقوى على قطعها بعد إعراض الأساطين عنه.

[فى استجاب العدول إلى الفائته لو ذكر فى الأثناء]

و أما لو ذكرها فى أثناءها و كان العدول ممكنا بان لم يتجاوز محله عدل من الفائته اللاحقه إلى الفائته السابقه وجوبا بناء على لزوم الترتيب فيها بلا- خلاف أجده فيه، بل فى مفتاح الكرامه عن حاشيه الإرشاد المدونه للمحقق الثانى الإجماع عليه، و هو الحجه بعد إمكان استفادته من فحوى العدول فى الحاضرتين و الحاضره و الفائته، أو بضميمه دعوى عدم القول بالفصل، بل قد يدعى صراحه كلمات الأصحاب فى أن منشأ العدول فيهما الترتيب المتحقق فى الفرض حتى أنهم جعلوا وجوبه و عدمه المدار فى وجوب العدول و عدمه بالنسبه للحاضره و الفائته، و إن كان من الواضح عدم اقتضاء الترتيب فى نفسه و حد ذاته العدول المخالف للأصول و القواعد، بل هو محتاج إلى دليل مستقل.

و من الحاضره إلى الفائته السابقه وجوبا على ما صرح به كثير من أهل المضايقه حتى حكى الإجماع عليه غير واحد منهم كما سمعته سابقا عند تحرير محل النزاع، بل قد عرفت هناك أن العلامه فى المختلف فرعه على القول بالتضييق، و جعله لازما له، بل و غيره مثله فى ذلك أو ما يقرب منه، و لعله لا لأن المضايقه فى نفسها و حد ذاتها تقتضيه، بل هو لازم اتفاقي لها، بل للإجماع المحكى و صحيح زراره المتقدم و غيره مما عرفت ضعفه فيما تقدم، و استحبابا أو جوازا عند القائلين بالمواسعه على ما نسبه إليهم غير واحد جمعا بين ما دل على المواسعه المقتضيه عدم وجوب العدول بطريق أولى و بين ما دل على العدول من الصحيح و غيره كما ظهر لك البحث فى ذلك كله مفصلا، و منه يعرف وجوب العدول و عدمه على الأقوال الباقية المفصله فى المضايقه و المواسعه، و إن كان ظاهر إطلاق المصنف هنا وجوب العدول حتى لو كانت الفوائت متعدده، كما أن ظاهر العلامه فى المختلف استحبابه حتى فى فوائت اليوم، إلا أنه يمكن تنزيلهما على ما عرفت، و الأمر سهل.

لكن ينبغي أن يعلم أن الحكم باستحباب العدول مبنى ظاهراً على القول باستحباب تقديم الفائته، أما على العكس أو التخيير فالمتجه العدم، اللهم إلا أن يفرق بين الذكر في الابتداء والأثناء، إلا أنه يستلزم القدرح في الأولويه المزبوره بحيث يمكن القول بوجود العدول للصحيح والإجماع المحكى و إن قلنا بالمواسعه مع الذكر في الابتداء نحو ما سمعته على التقديرين، فلا تكون المواسعه للعدول حينئذ منافيه، كما أن الضائقه ليست بمقتضيه و إن كنا لم نعثر على قائل به من الأصحاب، كما أنا لم نعثر على من نسب إلى الصدوقين وغيرهما عدم جواز العدول، بل في المنتهى لا نعلم خلافاً بين أصحابنا في جواز العدول و إن نسب غير واحد هناك إلى ظاهرهما وجوب تقديم الحاضره، و كأنه شاهد لما قلناه هناك من إرادتهما الاستحباب، للإجماع محصلاً و منقولاً على جواز تقديم الفائته، أو للفرق بين الابتداء والأثناء، فيجب تقديم الحاضره لو كان الذكر ابتداءً، و يجوز العدول منها إلى الفائته لو كان في الأثناء للصحيح، لكن الثانى كما ترى، و إن كان لا يمنع العقل إيجاب مثل ذلك من الشارع فضلاً عن جوازه، إلا أنه لا يثبت مثله بهذا الدليل كما هو واضح، و كيف و قضيه إيجابه تقديم الحاضره إيجاب العدول من الفائته إليها بناءً على ما يظهر من الأصحاب من أن منشأ هذا العدول الترتيب، كما أن قضيه استحباب تقديم الحاضره أو جواز تخييراً استحباب العدول أيضاً من الحاضره إلى الفائته كذلك، بل و قضيه استحباب تقديم الفائته الذى حكموا من جهته باستحباب العدول جوازه من الحاضره إلى الفائته^(١) و إن كان مستلزماً لفوات الاستحباب، مع أنه لم يذكر أحد من الأصحاب

شيئاً من ذلك، بل و لا غيره مما يقتضى النقل من الفائته إلى الحاضره، نعم نص في البيان و الذكري و المفاتيح و عن كشف اللثام عليه لضيق الوقت، مع أنه عن المدارك منعه أيضاً، لعدم ورود التعبد به، و هو جيد بعد

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصحيح « من الفائته إلى الحاضره ».

حرمه القياس عندنا، و أطلق في موضع من الأولين جوازه من الحاضره إلى الفائته و بالعكس، و الظاهر إرادتهما منه في الجملة لا على تفصيله في موضع آخر، و هذا كله مما يشهد أن هذا العدول أمر تعبدى جاء به الدليل الذى ينبغى اتباعه، و إلا- فلا المضايقه تقتضيه و لا- و جوب الترتيب أو استحبابه و جوازه، كما أن الموسعه لا تنافيه، و منه يظهر ضعف الاستدلال به على المضايقه، و قد أشرنا إليه سابقا.

كما أنه منه يظهر و جوب الاقتصار على المتيقن من دليل العدول، لشده مخالفته القواعد المحكمه، فلا يجوز حينئذ بعد تجاوز محل الاشتراك بين الفرضين بأن ركع لثالته الظهريين و كان الفائت صبحا كما نص عليه غير واحد من الأصحاب، بل يحكم حينئذ بصبحة المتلبس بها كما بعد الفراغ، و لعله لما فى الروضه من اغتفار الترتيب حال النسيان مع حرمه إبطال العمل، و إن كان قد يحدش بأنه قد يقول من أوجب الترتيب باختصاص الاغتفار بما بعد الفراغ لا الأثناء، فيتجه الفساد حينئذ، و الأمر سهل.

و كيف كان فظاهر هم بل هو صريح بعضهم حصر تجاوز محل العدول فى ذلك، و فيه بحث، لإمكان الاكتفاء بزيادة الواجب مطلقا خصوصا القيام منه، كما هو ظاهر المنتهى فيه، بل ربما كان فى الصحيح إشعار به فى الجملة اقتصارا على المتيقن، و ركنيه المزداد(١) و عدمها لا- مدخلية لها فى ذلك، إذ ليس المدار فى بقائه اغتفار الزيادة سهوا و عدمه لو فرض أنها المعدول إليها، لعدم الدليل، و إلا لاقتضى جواز العدول بالصبح بعد الفراغ منها قبل تخلل المنافى، لعدم زياده غير التسليم، و التعبير بإمكان العدول إنما وقع فى عباراتهم، و إلا فلا أثر له فى الصحيح (٢) الذى هو دليل العدول، اللهم

١-١ هكذا فى النسخه الأصلية و الصحيح «المزيد» بدل «المزداد» لعدم استعمال باب الأفعال فى الزيادة و لا يجوز القياس فى نقل المجرد إلى أى باب يراد.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب المواقيت - الحديث ١.

إلا أن يتمسك لنفى ذلك كله بإطلاق

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر عبد الرحمن (١) المتقدم فى أخبار المضايقة: «فإذا ذكرها و هو فى صلاه بدأ بالتى نسي، و إن ذكرها مع إمام فى صلاه المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العتمه بعدها، و إن كان صلى العتمه وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعه، فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات، ثم يصلى العتمه بعد ذلك»
خرج منه ما لو زاد ركوعا و بقى غيره.

لكنه كما ترى- بعد الإغضاء عن سنده و احتمال إرادته وقت صلاه- ظاهر بعد التدبر فيه تماما فى مساواه المعدول منها و إليها عددا التى صرح فيها بعضهم ببقاء العدول إلى الفراغ، مع أن فيه بحثا أيضا، لعدم استفادته من ذلك الصحيح أيضا بعد طرح ما تضمنه من العدول إلى الظهر بعد الفراغ، بل لعل ظاهر بعض المفاهيم فيه خلافه، اللهم إلا أن يدفع بإطلاق

قوله (عليه السلام) فى خبر عبد الرحمن: «أتمها أى المغرب بركعه»

أو يدفع هو و سابقه بالاستصحاب، إلا أن جريانه هنا على وجه يكون حجه معتبره صالحه للمعارضه لا يخلو من سماجه، بل و كذا البحث فيما ذكره فى البيان و الروضه من ترمى العدول و دوره بمعنى ذكره السابقه ثم السابقه و هكذا ثم يذكر البراءه عن التى انتهى إليها فى العدول، فيرجع عنها إلى الأخرى حتى يرجع إلى الأولى مثلا، إذ من الواضح عدم تناول الصحيح المزبور له، بل أقصاه العدول إلى السابقه الواحده، اللهم إلا أن يقطع بإرادته المثال منه مؤيدا بظاهر إطلاق خبر عبد الرحمن لكنه جرأه، و الأولى مراعاة الاحتياط اقتصارا فيما خالف القواعد العظيمة على المتيقن، بل و فى العدول أيضا من الحاضره إلى الفائتة المشتبهه التى يجب تكرير ثلاث أو خمس لتحصيلها، لظهور الصحيح فى الفائتة المعينه، و قياسها مع اختلاف الوجوبين بالأصالة و المقدمه غير سائغ، و نحوه سائر ما يجب مقدمه للترتيب المشتبه أو غيره، لكن عليه يتخير فيما يعدل إليها منها لو

اشتركت في بقاء محل العدول، و يسقط بعضها لو كان قد تعداه، كما لو فرض كونه في رابعه الحاضر بعد ركوعها فإنه يتعين عليه حينئذ العدول إلى الرباعية المرددة عندنا أو المعينه عند من أوجب الخمس، و مثله في التخيير المزبور و التعيين لو كانت عليه فوائت متعددة ذكرها في أثناء الحاضر و قلنا بسقوط الترتيب بين الفوائت، إما حال النسيان أو مطلقا، كما هو واضح، فتأمل.

ثم المراد بالعدول كما صرح به في الروضه و غيرها بل هو ظاهر الصحيح المزبور أيضا أن ينوى بقلبه أن هذه الصلاه مجموعها ما مضى منها و ما بقى هي السابقه مثلا، و لا يتلفظ بلسانه، فان لم يفعل هذه النيه لم يحتسب له من الأولى، لظهور الصحيح في كونه قلبا لا انقلابا، بل ينبغى الجزم بالبطلان حينئذ عند من أوجب العدول، و لا يجب عليه التعرض لباقي مشخصات النيه حتى القربه اجتزاء بما وقع في النيه الأولى التي جعلها الشارع للمعدول إليها، و لو أنه يمكن حمل الصحيح على إرادته نيه العدول بما بقى له من صلواته و إلا فما مضى لا مدخله للنيه في قلبه بل هو انقلاب شرعى تابع للنيه بالباقي كان جيدا، لقله مخالفته للقواعد بالنسبه إلى الأول، و لا يشترط في العدول التماثل بالجهر و الإخفات كما هو صريح النص و ظاهر الفتاوى، بل في مفتاح الكرامه عن إرشاد الجعفرية الإجماع عليه.

هذا كله لو كان قد ذكر الفائتة في الأثناء و أما لو صلى الحاضر في السعه مع الذكر للفائتة أعاد مطلقا على القول بالمضايقه مطلقا، و في الجملة بناء عليها في الجملة، و ليس له العدول، لأنه فرع صحه المعدول منه، بل ليس له ذلك على المواسعه أيضا و إن كان لا تبطل الحاضر، اقتصارا في العدول المخالف للأصل على المتيقن، و كذا لو تعمد تقديم اللاحق من الفوائت على السابق بناء على عدم الترتيب فيها.

و لو دخل في نافله و ذكر أن عليه فريضه استأنف الفريضه إجماعا كما في

القواعد بمعنى أنه لم يجز له العدول منها إليها، لعدم جوازه من النفل إلى الفرض كما في السرائر و البيان و الدروس و الذكرى و الموجز و المسالك و عن المبسوط و نهايه الأحكام و غيرها، بل في البيان أنه لا- يسلم له الفرض، و في بقاء النفل وجه ضعيف، بل عن نهايه الأحكام و كشف الالتباس بتطلان معاً، و هو كذلك، لأصالة عدم الجواز خصوصاً من الأضعف إلى الأقوى، و فوات الاستداه، فما في المفاتيح من أن الأظهر جواز مطلق طلب الفضيله لاشتراك العله الوارده لا يصغى اليه، لكن قيل: إنه يجىء على قول الشيخ فيما لو بلغ الصبى في أثناء الصلاه جواز النقل من النفل إلى الفرض، مع أنه قد يمنع، إذ هو من عروض تغير صفات الفعل الواحد المعين لا من النقل، كما هو واضح، فحينئذ لا خلاف معتد به في عدم الجواز الموافق لمقتضى الضوابط، و قياسه على العكس أى النقل من الفرض إلى النفل لناسى سوره الجمعه يومها و الأذان و طالب الجماعه و نحوها مما ليس ذا محل تحريره كباقي صور العدول- إذ مجموعها صحيحها و فاسدها ستة عشر حاصله من ضرب أربع في العدول منه و اليه، لأن كلا منهما نفل و فرض أداء و قضاء- مع أنه مع الفارق لا وجه له بعد حرمة عندنا، نعم له قطع النافله و ابتداء الفريضة بناء على جواز قطعها اختياراً، بل قيل بتعيينه بناء على المضايقه أو عدم صحه التطوع وقت الفريضة، و إن كان قد يחדش بأنه يمكن دعوى الصحه في المقام على الأولى إن قلنا بحرمة قطع النافله في نفسه اختياراً، لمعدوريته في الابتداء بالنسيان و لحرمة القطع في الأثناء، فكانت كالفريضة الحاضره التى تجاوز فيها محل العدول، بل و على الثانيه أيضاً إن قلنا بذلك يعنى ما سمعت، أما بناء على جواز التطوع ابتداء و حرمة القطع فلا ريب في وجوب الإتمام عليه ثم استئناف الفريضة، كما هو واضح.

[في كيفية قضاء صلاه السفر و الحضر]

و تقضى صلاه السفر قصرًا و لو في الحضر، و صلاه الحضر تمامًا و لو في السفر بلا خلاف بيننا في شىء منه نقلًا و تحصيلًا، بل إجماعاً كذلك، بل في المدارك أنه

قول العلماء كافة إلا من شذ، بل في الذكرى لا خلاف بين المسلمين في الحكم الثاني منه إلا من المزنى فالتقصر لو قضيت في السفر، نحو ما في التذكرة من إجماع العلماء عليه إلا منه، و مع ذلك فالمعتبره (١) فيه صريحا و ظاهرا مستفيضه تقدم بعضها فيما سبق، مضافا إلى دعوى أنه المفهوم من القضاء، كما أن المفهوم منه المساواه في غيره أيضا من الكيفيات كالجهر و الإخفات، و لذا نص عليهما جماعه، بل في الخلاف الإجماع فيهما، بل هو ظاهر معقد إجماع التذكرة المحكى على كون القضاء كالفوائت هيئه و عددا، على أنه المستفاد أيضا من عموم التشبيه في النبوى (٢) بل و

صحيح زراره (٣) قال: «قلت له:

رجل فاتته صلاة السفر فذكرها في الحضر، قال: يقضى ما فاتته كما فاتته إن كانت صلاة السفر أداها في الحضر مثلها، و إن كانت صلاة الحضر فليقض في السفر صلاة الحضر كما فاتته»

لعدم تخصيص العام بالنص على بعض أفراده بعده، اللهم إلا أن يدعى في خصوص المقام ظهور إرادته العديده لا غير منه هنا، و هو غير بعيد، نعم هو ممتنع على روايه الشيخ له في الخلاف محتجا به على ما نحن فيه - قال:

روى حريز عن زراره (٤) «قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في الحضر، فقال: يقضى ما فاتته كما فاتته»

- في جميع هيئات الصلاة، و لعله غير الخبر المزبور.

على أنا في غنيه عن ذلك كله بما عرفت مما تقدم المقتضى زياده على ما سمعت ثبوت سائر أحكام الأدائيه من السهو و الشك و الظن و الشرائط و الأجزاء و المستحبات فيها من القنوت و نحوه، ضروره كونها هي بعينها إلا- أنها خارج الوقت، بل و المقدمات أيضا حتى استحباب الأذان و الإقامة منها و إن رخص في سقوط الأول منهما فيما عدا

١- ١ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات.

٢- ٢ راجع التعليقه ١ من ص ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١.

٤- ٤ الخلاف ج ١ ص ١٢٦ الطبع الحديث.

الأولى من صلاه و رده لو كانت عليه فوائت من غير فرق بين الفريضتين الذين (اللتين ظ) يسقط فيهما أيضا يجمعهما في الأداء كالظهيرين و العشاءين و بين غيرهما كالعصر و المغرب مثلا و العشاء و الصبح تخفيفا من الشارع على القاضى، و طلبا للمسارعه فى قضاء ما عليه. فلو نسى حينئذ مثلا فى المقتضيه من الأجزاء ما لا يقدر فى الأدائيه لم يقدر فى صحتها أيضا لأن وجوبها فى الأداء مشروط بأن لا- يكون ناسيا، و دعوى اشتغال ذمته بها فى حال الفوات فيجب حينئذ فى القضاء يدفعها- مع أنها من الفروض النادره التى لا يشملها عموم «من فاتته» الذى هو عرفى أو بمنزلته القاصر

عن معارضه ما دل على الصحه دلالة و فتوى و أصولا- إمكان دعوى عدم الجزم باشتغال ذمته بها غالبا، إذ لعله كان ينساها حين الاشتغال بالفعل و إن فرض أنه حين الفوات كان متذكرا إلى أن فاتت، إذ لعله لو اشتغل بالصلاه حصلت منه الغفله، على أن المفهوم من الأدله كون القضاء هو الأداء لكنه فى وقت غير وقته، فالتذكر فى زمان لا يقدر فى الصحه مع النسيان فى آخر، بل هو بعد مجىء الدليل كبعض أوقات الأداء الموسع التى من الواضح عدم مدخلية التذكر فى وقت منها فى النسيان فى آخر، كما هو واضح، نعم هيئه الأداء المعتره فى القضاء إنما هى المطلوبه للشارع بخصوصها و إن تمكن المكلف من غيرها كالعصر و الإتمام و الجهر و الإخفات و نحوهما، لا التى كان المطلوب غيرها إلا أنه بتعذره و سهوله المله و سماحتها و عدم سقوط الصلاه فى حال انتقل إليها كالجلوس و الاضطجاع فى الصلاه و نحوهما فإنه لا- يجب مراعاتها فى القضاء، بل لا يجزى لو فعل مع التمكن و القدره كما نص عليه غير واحد من الأصحاب، بل فى مفتاح الكرامه عن إرشاد الجعفرية أن وجوب رعايه الهيئات وقت الفعل لا وقت الفوات أمر إجماعى لا خلاف لأحد من أصحابنا فيه، بل هو من الواضحات التى لا تحتاج إلى تأمل.

و لعل منها ما نص عليه فى القواعد و التذكرة و الذكرى و الموجز من سقوط كيفية

صلاه شده الخوف فى قضائها وقت الأمن، أما الكميه فى الأولين إن استوعب الخوف الوقت فقصر، و إلا فتمام، بل و الأخيرين و إن زاد فى أولهما التصريح بأمر آخر، فقال: «إن استوعب الخوف الوقت فقصر، و إن خلا منه قدر الطهاره و فعلها تامه فتمام، و إن أمن آخره فالأقرب الاكتفاء بركعه فى التمام، و لو فاتت قضاها تماما، إذ الأصل فى الصلاه التمام و قد أدرك مصحح الصلاه أعنى الركعه» و هو جيد لا بأس به لكن ظاهرهم بل هو كصريح الشهيد منهم أن التمام متى تعين فى وقت من أوقات الأداء كان هو المراعى فى القضاء و إن كان المخاطب به حال الفوات القصر، و عليه فمن كان حاضرا وقت الفعل ثم سافر فيه و فاتته الصلاه المخاطب بقصرها حاله و جب عليه التمام فى القضاء، كما أنه يجب عليه ذلك لو كان مسافرا فى الوقت ثم حضر، و لعله لأن الأصل فى الصلاه التمام، و فيه بحث إن لم يكن منع، بل فى المفتاح أن الأكثر على مراعاة حال الفوات بالنسبه للسفر و الحضر لا- الوجوب، و يؤيده أنه الفئات حقيقه لا- الأول الذى قد ارتفع وجوبه فى الوقت عن المكلف برخصه الشارع له فى التأخير، اللهم إلا أن يفرقوا بين القصر الذى منشأه الخوف و القصر الذى منشأه السفر، فإن الأول قريب إلى الإلحاق بكيفيه صلاه الخوف، فلا- يراعى إلا- مع الاستيعاب، بخلاف الثانى فإنه كيفيه مطلوبه لذاتها كالتمام، فيراعى فيه حال الفوات لا حال الوجوب حتى لو اجتمع مع الخوف أيضا، و هو لا- يخلو من وجه و إن كان يقوى الآن فى النظر خلافه، لما عرفت من أنه هو الكيفيه المطلوبه الفئاته و إن كان منشأ طلبها الخوف.

كما أنه قد يقوى فى النظر ثبوت التخيير فى القضاء بين القصر و الإتمام إن كان الفوات فى أحد أماكنه، خصوصا إذا كان القضاء فى أحدها وفاقا لما عن المحقق الثانى، بل و صاحب المعالم فى حاشيته على اثنى عشريته على ما حكاه فى مفتاح الكرامه عن تلميذه، بل كأنه مال إليه فى المدارك أيضا بعد أن جعل تعين القصر فيها وجهها،

و خصوص التخيير فيها آخر، لأنه هو الكيفيه الفائته فى الأداء حتى لو تعين عليه التمام قبل الوصول إلى أحدها، و إن كان الأحوط مراعاة التمام و القصر فى قضائه، بل و سابقه أيضا، و إن اقتصر فى المدارك و الذخيره على الثانى منهما فى الاحتياط فيه، و لعله لكون التمام فيه رخصه، و الأصل القصر، لأين الفرض أنه مسافر، لكن لما كان احتمال العكس قائما لأنه الأصل فى الصلاه و إن خرج منه تعين القصر فى غير الأماكن المزبوره و جوازه فيها كان الاحتياط بالجمع، و الأمر سهل.

إنما الكلام فى أجزاء القضاء جالسا و ماشيا و نائما و غيرها من الأحوال الاضطرابيه التى هى مجزيه حال الاضطراب فى الأداء عما فاته من أداء الصلاه الاختياريه التى لم يكن مضطرا فيها إلى شىء من ذلك فضلا عما فاته منها مضطرا إلى ما اضطرت إليه فى القضاء أو غيره، و قد نص عليه فى البيان و الألفيه و حاشيه المحقق الثانى عليها و الموجز و الرياض و عن نهايه الأحكام و كشف الالتباس و الجعفريه و شرحيها، بل عن الخمسه الأخيره التصريح بأنه لا يجب إلى زوال العذر، بل عن ثلاثه منها بأنه لا يستحب، بل لا-أجد فيه خلافا صريحا، بل هو ظاهر معقد إجماع إرشاد الجعفريه السابق، بل فى حاشيه على الألفيه لا أعرف مؤلفها الإجماع عليه صريحا، نعم عن بعضهم استثناء خصوص فقد الطهورين من صور الاضطراب فأوجب تأخير القضاء إلى التمكن مدعيا عليه الإجماع، و هو بمكانه من الظهور مستغنى بها عن الاستثناء المزبور، و عن دعوى الإجماع المسطور، لمعوميه عدم صحه القضاء بدونهما عندنا حتى لو قلنا بها فى الأداء محافظه على مصلحه الوقت، اللهم إلا أن يدعى مساواه القضاء له بناء على المضايقه فيه، و فيه منع، أما غيره فقد عرفت التصريح ممن سمعت بصحه القضاء معه، و هو قوى جدا بناء على المضايقه، إذ احتمال استثناء زمان التأخير منها إلى التمكن بعيد مناف لمقتضى أدلتهم عليها، بل و على المواسعه أيضا إذا عرض الضيق بظن عدم التمكن بعد ذلك

من الفعل أصلا و غيره من مقتضياته.

بل و كذا إذا لم يرج زوال العذر أبدا، و إن كان يمكن القول بوجوب الإعادة فيه لو تمكن بعد ذلك أو ظهر فساد ظن الضيق، لعدم ثبوت أجزاء مثل هذا الأمر الحاصل بسبب تخيل المكلف حصول مقتضيه الذى هو الضيق و عدم زوال العذر واقعا لا الظن و عدم الرجاء و إن كانا هما طريقا لامثال المكلف بما فعله أولا، لكن بحيث يجزيان عن الواقع لو ظهر الخلاف غير ثابت، لعدم الشاهد له حتى إطلاق أمر ظاهر بالبدليه، أما إذا لم يعرض الضيق للمواسعه و كان راجيا للزوال رجاء معتدا به لغلبه زوال مثله أو غيرها فهو و إن كان قد يشهد له إطلاق الأمر بالقضاء المستوعب لسائر الأوقات المقتضى لصحة الفعل من المكلف فيها جميعا على حسب تمكنه، و ما ورد من

قولهم (عليهم السلام) (١): «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر»

الذى هو من الأبواب التى يفتح منها ألف باب، و عدم وجوب الانتظار إلى ضيق الوقت فى الأداء فى سائر هذه الأعدار، لظهور الأدله من أخبار الصلاه على الراحله و غيرها فيه، و قد سمعت أن القضاء عين الأداء إلا فى الوقت، بل هو بعد مجيء الدليل به صار كالواجب الواحد الذى له وقتان: اختيارى و اضطرارى، فوقت الأداء للأول و وقت القضاء للثانى، فجميع ما ثبت للفعل فى الحال الأول يثبت للثانى، ضروره لحوق هذه الأحكام للفعل نفسه من غير مدخلية وقته فيه، لكن قد يشكل ذلك كله - بعد منافاته لإطلاق ما دل على شرطيه الأمور المفروض تعذرها و جزئيتها، و اقتضائه الجواز مع العلم بالزوال فى أقرب الأزمان

الذى يمكن دعوى تحصيل القطع بفساد الدعوى فيه - بمنع اقتضاء إطلاق الأمر ذلك، لأنه متعلق بالفعل الجامع للشرائط و إن كان المكلف مخيرا فى الإتيان به فى أى وقت، و بذلك و نحوه صار أفرادا متعدده، و إلا فهو فى الحقيقه

شىء واحد أوقاته متعددة لا أن الأمر متعلق فى كل وقت بالصلاه التى تمكن فيه، فىكون لكل جزء من الوقت متعلق غير الآخر و إن اتفق توافق بعضها مع بعض، و لهذا لا يجرى حينئذ استصحاب ما ثبت للفعل فى الوقت الأول للأداء مثلا من قصر أو تمام أو غيرهما فى الوقت الثانى، لاختلاف متعلق الأمر فىهما، و ليس هو عينه كى يصح استصحاب ما ثبت له فى الوقت الأول، ضروره فساد جميع ذلك، بل هو سفسطه، إذ لا يشك أحد فى أن المفهوم من مثل هذه الأوامر شىء واحد إلا أن أوقاته متعددة حتى يثبت من الشارع إرادته فرد آخر منه فى الوقت الثانى أو الثالث بدليل آخر، لا أنه يستفاد من نفس إطلاق الأمر الشامل لمثل هذا الوقت الذى فرض تعذر الجزء فيه مثلا، و إلا لم يجب السعى فى تحصيل شىء من مقدمات الواجب المطلق أصلا.

و دعوى استفادته ذلك من إطلاق ما دل على السقوط عن المريض مثلا يدفعها- مع ظهور تلك الأدله فى الأداء الذى لا يقاس عليه حكم القضاء- أن بينه و بين ما دل على وجوب ذلك فى الصلاه عموما من وجه (١) بل لعل بعضه أخص منه مطلقا، كدعوى استفادته من اتحاد القضاء مع الأداء بعد مجىء الدليل بأصل ثبوته، و أن أقصى إفاده الدليل توسعه الوقت و امتداده لصحة الفعل و إن كان يحرم على المكلف التأخير من الوقت الأول، فهو حينئذ نظير الواجب الذى جعل الشارع له وقتين اختياريا و اضطراريا، إذ هى- مع أنها ممنوعه كل المنع فى نفسها لأن الثابت بأمر القضاء شىء آخر غير ما ثبت بأمر الأداء و إن كان هو مثله و مساويا له- مرجعها إلى قياس وقت الاضطرار على وقت الاختيار فيما ثبت له من الأحكام، و هو ممنوع، ضروره أنه لا بأس باختصاص الثانى بأحكام عن الأول، فدعوى استفادته ثبوتها فى الأول من

ثبوتها في الثاني واضحه الفساد، خصوصا لو كان منشأها الاستصحاب المعلوم عدم جريانه في نحو المقام.

و بالجمله فاستفاده سقوط الشرائط و الأجزاء و الخروج عن إطلاق أدلتها بأمثال ذلك مما لا ينبغي الالتفات إليها، نعم لا بأس به لو استفيد من ظهور أخبار و نحوها كما استفيد قيام التيمم مثلا مقام الماء مع حصول أسبابه من غير حاجه إلى انتظار، و لذا ساغ فعله للقضائيه و إن قلنا بالتوسعه و كان راجيا لزوال العذر، بل و عالما، مع أن فيه بحثا ليس ذا محل ذكره.

و لا- ريب في عدم ظهور النصوص الداله على جواز الصلاه على الراحله مثلا- و نائما و مضطجعا و نحوها من كفيات الخوف كالاجتراء بالتكبيره عن الركعه و غيرها فيما يشمل القضائيه الموسعه بعد رجاء زوال العذر و عدم ظن الفوات، كما هو واضح، بل في موثق عمار(١) السابق في أخبار الموسعه الذي فيه النهى عن القضاء على الراحله و الأمر بفعله على الأرض دلالة على خلافه، و لا- أقل من أن يكون التأخير فيما نحن فيه إلى زمان التمكن من باب المقدمه الواجب مراعاتها كالسعى في باقى المقدمات، فحينئذ إطلاق أولئك الأصحاب الجواز لا يخلو من بحث و نظر، خصوصا لو كان العذر مشرفا على الزوال، و إن كان لتفصيل الحال في المسأله زياده على ما سمعت محل آخر.

و أولى منه في البحث و النظر ما نص عليه في الموجز الحاوى من الكتب السابقه من الاجتراء أيضا بالصلاه الاضطرابيه للتحمل عن الغير و إن رجع عليه المؤجر(٢) بتفاوت ما بين الفعلين، و احتمله المحقق الثاني في حاشيته على الألفيه مستبعدا له بدون الأرش، كما أنه احتمل فيها أيضا انفساخ الإجاره تاره و تسلط المستأجر على الفسخ

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب قضاء الصلوات- الحديث ٢.

٢- ٢ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصحيح «المستأجر» بدل «المؤجر».

أخرى معللا- لأولهما بأن إطلاق الإجاره محمول على الهيئة الكامله فى الواجبات، فلما تعذرت انفسخت، و لثانيهما بإمكان الزوال،

ثم قال: «و لا أستبعد التسلط على الفسخ إذا كان الزوال بطيئا عادة و عدم الاكتفاء بهذا الفعل» قلت: قد يمنع التسلط على الفسخ إن لم تعتبر المباشرة فى الإجاره، بل يلزم باستتجار آخر على العمل، نعم ما ذكره فيه من عدم الاكتفاء بهذا الفعل لا يخلو من قوه، بل ينبغى القطع به مع ظهور الإجاره فى إرادته الكامل و لو بانصراف الإطلاق اليه، أما إذا لم يكن ظهور فى الإجاره بذلك، بل كان قصد المؤجر(١) الفعل المجزى شرعا و لو بحسب تكليف المستأجر(٢) فصحته مبنيه على صحه التبرع بالصلاه العذريه عن الغير بحيث تكون مسبرأه لذمته، و فيه تأمل، لاحتمال اختصاص المعذور بالعذريه، فلا- تتعدى منه إلى غيره، لا- أقل من الشك، و شغل الذمه مستصحب، و إن كان قد يقال: بأن أدله التبرع شامله لسائر المكلفين الذين منهم ذووا الأعدار، إلا أن الانصاف عدم استفاده ذلك منها على وجه معتبر، لعدم سوقها لبيان مثله كما لا يخفى على من لاحظها، و عليه فلا يصح حينئذ استتجار الزمن و نحوه من ذوى الأعدار للقضاء عن الغير ابتداء لعدم صحه تبرعه، و كذا ما عرض منها بعد الإجاره، ضروره عدم صلاحيتها لتسويغ غير السائغ قبلها، بل أقصاها الإلزام بالسائغ قبلها، فتفسخ حينئذ مع اشتراط المباشرة مثلا و عدم رجاء زوال العذر أو طول مدته، و يلزم باستتجار غيره إن لم يكن كذلك.

و دعوى أن الإجاره لما وقعت مع مكلف غير ذى عذر و لم يكن قصد المؤجر(٣) فردا خاصا من الفعل كما هو الفرض كانت الصلاه المستأجر عليها من جمله الواجبات على

١- ١ حق العبارة «المستأجر».

٢- ٢ الصواب «المؤجر».

٣- ٣ الصحيح «المستأجر».

المكلف، و روعى فيها سائر أحكام صلاته التى هى عليه، بل هى فى الحقيقه صلاه له و إن أبرأت ذمه الغير، لا أنها صلاه الغير واقع منه، و لذا كان يراعى فيها أحكام السهو و النسيان و الشك و الظن و غير ذلك على حسب حال المؤدى لا المؤدى عنه، فيجهر بالقراءه و يجتزى بستر عورتيه و إن كان المتحمل عنه امرأه، و تخفت المرأه و تستر سائر بدننها و إن كان المتحمل عنه رجلا، يدفعا وضوح الفرق بين هذه الأحكام الظاهره أدلتها فى لحوقها للصلاه نفسها من هذا المؤدى نفسه سواء كانت له أو لغيره و بين الأحكام العذريه كالصلاه جالسا و مضطجعا و مؤميا و عريانا و إلى غير القبلة و نحوها مما لم يكن فى أدلتها ظهور فى تناولها لما نحن فيه، بل ظاهرها فى صلاتهم أنفسهم لا التحمليه بإجاره و نحوها، نعم قد يلتزم ببعضها لو عرض فى أثناء الصلاه، فتأمل، على أن استصحاب شغل ذمه المتحمل عنه محكم لا يخرج عنه بالشك، و بقياس غير الثابت شرعا على الثابت.

هذا كله فى التحمل بالإجاره و نحوها، أما إذا كان بخطاب شرعى أصلى كأمر الولد بالقضاء عن أبيه ففى الحاشيه المزبوره للمحقق الثانى دعوى وضوح الاجتراء بالصلاه العذريه منه و إن كان مع رجاء الزوال فضلا عن غيره، فيكون حينئذ حكمه عنده كحكم القضاء عن نفسه من غير فرق بينهما، و هو لا- يخلو من وجه فى العذر الذى لم يرج زواله السابق على موت الوالد أو المتجدد لإطلاق الولى أو عمومه الشامل للزمن و الأخرس و نحوهما، أما مرجو الزوال من الأعذار كبعض الأمراض أو العوارض التى صارت سببا لفقد الساتر و اشتباه القبلة و عدم إزاله النجاسه و نحوها ففيه البحث السابق، بل يمكن البحث فى الأول أيضا، ضروره انصراف ذلك الإطلاق الذى لم يسق لإفاده نحو ذلك إلى الغالب من الأفراد السالمه عن مثل هذه الأعذار، فيبقى غيرهم حينئذ

على الأصل، كبقاء شغل ذمه الميت عليه أيضا، فتأمل جيدا فإن أكثر هذه المسائل ليست بمحرره فى كلمات الأصحاب، ولا دليل لها واضح من أخبار الباب، فإلاحتياط فيها مطلوب، والله أعلم.

[الموضع الثالث فى اللواحق و فيه مسائل]

إشاره

و إذ قد فرغ من الكلام فى سبب الفوات و القضاء شرع فى اللواحق، فقال:

و أما اللواحق فمسائل،

[المسأله الأولى من فاتته فريضة من الخمس غير معينه]

الأولى من فاتته فريضة من الخمس غير معينه قضى صباحا و مغربا و أربعا عما فى ذمته على المشهور بين الأصحاب قديما و حديثا نقلا و تحصيلا، بل فى الرياض نسبتبه إلى عامه المتأخرين، بل فى السرائر و عن الخلاف و ظاهر المختلف الإجماع عليه، و هو الحجج بعد تأيده بشهاده التبع له، و وجود الحكم المزبور فى مثل النهايه التى هى متون أخبار غالبا، بل و المقنع على ما حكى عنه الذى ذكر فى أوله أن ما بينه فيه كان فى الكتب الأصوليه موجودا مبينا عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقات، و أنه لذلك حذف منه الاسناد روما للاختصار، و

مرسل على بن أسباط (١) عن غير واحد من أصحابنا المنجبر بما سمعت، بل قد يدعى عدم قدح مثل هذا الإرسال من مثل هذا المرسل عن الصادق (عليه السلام) «من نسى صلاه من صلوات يومه واحده و لم يدر أى صلاه هى صلى ركعتين و ثلاثا و أربعا»

و مرفوع الحسين بن سعيد (٢) المروى عن المحاسن «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسى صلاه من الصلوات الخمس لا يدرى أيها هى، قال: يصلى ثلاثه و أربعه و ركعتين، فان كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى، و إن كانت المغرب أو الغداه فقد صلى»

المؤيدين بأصالة عدم قدح مثل هذا التردد فى صحه العمل، بل هو فى الحقيقه تردد للشىء

فى نفسه لا من قبل المكلف، ضروره عدم وجوب تعيين مثل ذلك عليه فى الأداء و القضاء بعد اتحاد ما فى ذمته، إذ الظهريه و العصريه أو البدليه عنهما ليست من الأمور التكليفيه،

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ٢.

فلا تجب عند عدم توقف التعيين عليها، لعدم الاشتراك أو غيره كما أومى إليه فى الخبر الثانى.

و حينئذ لو ظهر له التعيين فى الأثناء لم يجب عليه ملاحظه نيه الجزم بفعله، و إن حكم به فى الذكرى، و أولى منه فى الاكتفاء لو ذكر بعد الفراغ، و إن احتمل فى الذكرى أيضا وجوب الإعادة عليه حينئذ، لكنه ضعيف جدا، لما عرفت من عدم وجوب مثل هذا التعيين و سقوطه خصوصا فى نحو المقام المتعذر عليه الجزم بنيه أحدها لمكان نسيانه حتى لو فعل الخمس، إذ قصده ظهريه الواقع منه مثلا- لا- تورثه جزما بأنه الفأث منه كى يجزم به، بل يمكن القول بعدم إجزائه عنه لو كرر الأربعة ثلاثا قاصدا بكل واحده منها ما احتمل أنه فإنه من فرائض الأداء كما احتمله فى الذكرى غير مرجح للاجزاء عليه، بل عن الشهيد الثانى أيضا ذلك، لأنه تعيين لما لا يعلمه و لا يظنه، بخلاف التريدي فإنه آت فى الجملة على كل محتمل، و بخلاف الصبح و المغرب لعدم إمكان الإتيان بالواجب بدونهما، و لاحتمال إرادته العزيمه من الخبرين، بل كاد يكون ظاهرا ثانيهما، لا الرخصه و إن حكى عن مجمع البرهان استظهارها، بل فى الذكرى «لو جمع بين التعيين و التريدي أمكن البطلان، لعدم استفادته رخصه به و عدم انتقاله إلى أقوى الظن، و الصحه لبراءه الذمه بكل منهما منفردا فكذا منضمما» و إن كان ذلك منه لا يخلو من نظر يعرف بالتأمل فيما قدمنا، كما أنه يعرف منه أيضا عدم الفرق فى الحكم المزبور بين الحاضر و المسافر بمعنى اكتفائه بثلاث و اثنتين بين الظهر و الصبح و العشاء على ما صرح به جماعه، بل فى التذكرة نسبتة إلى الأكثر، و الذخيرة إلى المشهور، بل عن الروض أنه يمكن ادعاء الإجماع هنا، لأن المخالف فيه كالمخالف هناك، بل عنه و فى المختلف أن القول بالتكرير هنا دونه فى الأولى مما لا يجتمعان، و لعله لقطعهما بالمساواه لا للقياس الممنوع، أو لدعوى دلالة الخبرين عليه و لو بفحواه و إرادته المثال مما فيه خصوصا الثانى

منهما المشتمل على ما هو كالتعليل، أو لما ذكرناه آنفا من القاعده المشتركة بين الحاضر و المسافر، أو لغير ذلك، فما فى السرائر- من الفرق بين المسألتين بوجوب الثلاثه فى الأولى و الخمس فى الثانية معللا- ذلك باقتضاء القاعده الخمس، لكن خولف مقتضاها فى الأولى للإجماع دون الثانية، لاقتصار الأصحاب عليها خاصه- لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت.

و أضعف منه ما قيل من أنه يجب عليه أن يقضى فى الأولى أيضا صلاه يوم كما فى الإشاره و الغنيه، بل فى ظاهر الأخيره أو صريحها الإجماع عليه، و حكى عن التقى و ابن حمزه لكن لم أجده فى وسيله الثانى منهما، كما أنا لم نتبين صحه الإجماع المزبور، بل لعل التبين يشهد بخلافه، كما عرفت، بل و لم نعرف له دليلا أيضا سوى دعوى وجوب الجزم أو التعيين المقتضيين لفعل الخمس من باب المقدمه التى قد عرفت فسادها من وجوه.

و من هنا كان الأول أقوى، لأنه مروى فى الخبرين السابقين المعتضدين بما سمعت، بل و هو الأشبه أيضا بأصول المذهب و قواعده و إن كان لا- مراعاة فيه للجهر و الإخفات المتقدم وجوبهما فى الأداء بل و القضاء أيضا، بل ربما توقف فى المختار بعضهم من هذه الجبهه، لكن قد يدفعها إطلاق النص و الفتوى و معقد الإجماع المقتضى بضميمه أصاله براءه الذمه سقوطه عنه هنا و ثبوت التخيير له، ضروره استحاله التكليف بهما و عدم وجوب الجمع بينهما بعد أن ثبت أن تكليفه الثلاث، خصوصا إذا كان على وجه العزيمه، بل قد يدعى اندراجه فيما ثبت سقوطه فيه من الجهل به أو نسيانه و إن كان هو من جهه خصوص المكلف به من ذوات الجهر أو الإخفات لا- الجهل بأصل الوجوب أو نسيانه، بل قد يدعى أيضا عدم تناول أصل الوجوب للمقام، ضروره ظهوره فى المعلومه المعينه، فيبقى ما نحن فيه حينئذ على الأصل، خصوصا بعد

ملاحظه النص و معقد الإجماع و الفتاوى حتى من الخصم أيضا، لظهور أن منشأ إيجابه التكرير مراعاة الجرم و التعيين الذى قد عرفت فساده لا الجهر و الإخفات، و إلا لأوجب أربعا لا خمسا، فلا ريب حينئذ فى التخيير المزبور و إن احتاط بعضهم بمراعاته بفعل الأربع بل و بالخمس أيضا خروجاً عن شبهه الخلاف، لكن مما سمعته سابقا يظهر لك أن الاحتياط بإتيان المردده مع ذلك، لاحتمال عدم الاجزاء فى المعين كما عرفت.

و كذا لا ريب فى تخييره هنا بتقديم أى الفرائض شاء، لاتحاد الفائت الذى أوجبا الثلاث مقدمه لتحصيله، فلا ترتيب حتى لو اشبهت الفائته بين يومى القصر و الإتمام، فإنه يجزبه رباعيه مطلقه ثلاثيا و ثنائيه مطلقه رباعيا و مغرب مخيرا فى تقديم أيها شاء، إذ يقطع حينئذ بحصول فائته كائنه ما كانت، فيفعل حينئذ ما شاء من حواضر و فوائت مما هو مترتب عليها وجوبا أو استحبابا، نعم لو فرض تعدد الفائت المشتبه أمكن القول بمراعاته بناء على عدم سقوطه بالنسيان أو الجهل، فيجب التكرار حينئذ لتحصيله على نحو الوجوه المتقدمه سابقا فى نظائره، هذا، و فى الرياض تبعا للروضه أنه لو كان فى وقت العشاء ردد بين الأداء و القضاء بناء على وجوب نيتهما أو الاحتياط فيه، و إلا كفت القربه، و فيه احتمال وجوب تعيين العشاء عليه فى نحو الفرض لرجوع شكه إلى ما عدا العشاء فى خارج الوقت و اليه فيه، و تظهر الثمره فى وجوب الجهر عليه و عدمه.

و لو فاته من ذلك الذى ذكرناه و هو فريضه من الخمس غير معينه مرات لا يعلم عد ها قضى ثلاثا و أربعا و اثنتين عندنا و يوما تاما عند من عرفت مكررا كذلك مراعى للترتيب بينها لا فيها كما نص عليه فى نحو المقام فى الذكرى، و وجهه واضح حتى يغلب على ظنه أنه وفى

[المسأله الثانيه فى حكم من فاتته صلوات لا يعلم كميتها]

كما أنه يجب عليه أيضا فى المسأله الثانيه التى هى إذا فاتته صلاه معينه كصبح أو ظهر و لم يعلم كم مره أن يكرر من تلك

الصلاح التي فاتته حتى يغلب عنده الوفاء بل و كذا لو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى أياما متواليه إلى أن يغلب عنده الوفاء و إن قال المصنف فيها إنه يفعل ذلك حتى يعلم أن الواجب دخل في الجملة إلا أنه لما لم يكن وجه للفرق بينها وبين المسألتين المتقدمتين بذلك- بل ولا- فارق على كثره من تعرض له- وجب إرادته من العلم هنا الظن كما جزم به في المدارك، أو يريد من غلبه الظن في الأولتين العلم الذي هو في أيدي الناس في جميع أمورهم الذي لا- يقدر فيه بعض الاحتمالات التي تقدر في العلم المصطلح عليه عند أرباب المعقول، بل يمكن حمل كثير من عبارات الأصحاب عليه، كما يرمى إليه في الجملة توافق التعبير هنا عنه بغلبه الظن لا- الظن خاصة، بل و ما في التذكرة أيضا حيث علله به، قال فيها: «لو فاتته صلوات معلومه التعيين غير معلومه العدد صلى من تلك الصلوات إلى أن يتغلب في ظنه الوفاء، لاشتغال الذمه بالفئات فلا تحصل البراءة قطعا إلا بذلك» بل و ما في المحكى من عبارته الذكرى أيضا حيث فرعه عليه تارة و عبر به عنه أخرى، قال فيها: «و لو فاتته ما لم يحصه قضى حتى يغلب على الظن الوفاء تحصيلًا للبراءة، فعلى هذا لو شك بين عشر صلوات و عشرين قضى العشرين إذ لا- تحصل البراءة المقطوعه إلا به مع إمكانها- إلى أن قال:- و كذا الحكم لو علم أنه فاتته صلاة معينه أو صلوات معينه و لم يعلم كميتها، فإنه يقضى حتى يتحقق الوفاء، و لا يبنى على الأقل إلا على ما قاله الفاضل» إلى آخره.

بل قد يؤيده أيضا أنه يجب تقييد المذكور بناء على إرادته الظن المزبور بما إذا لم يتمكن من العلم أو كان فيه عسر و حرج، ضروره وجوب تحصيله عليه بدونهما، لتوقف يقين البراءة عن يقين الشغل عليه، و هو- مع أنه لا إشاره في كلامهم إليه، و لذا التزم بعض مشايخنا بالاكْتفاء به و إن تمكن من العلم حاكيا له عن أستاذه الشريف العلامة الطباطبائي تمسكا بما أطبقوا عليه من هذا الإطلاق مستظها له من بعض متأخري

المتأخرين ممن عاصره أو قارب عصره و إن كان فيه منع واضح، لمخالفته القواعد، بل و تصريح بعض الأصحاب كالشهيدين و عن غيرهما من غير دليل، إذ ليس فى أخبار الباب كما اعترف به غير واحد من الأصحاب ما يشهد له و لو بإطلاقه فضلا عن النص عليه عدا ما قيل من

صحيح عبد الله بن سنان (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

«قلت له: أخبرنى عن رجل عليه من صلاة النوافل ما لا يدرى ما هو من كثرتها كيف يصنع؟ قال: فليصلى حتى لا يدرى كم صلى من كثرتها، فيكون قد قضى بقدر ما علمه من ذلك».

و هو مع أنه فى النوافل التى لا- يقاس عليها حكم الفرائض، لأنها أشد منها، نعم لو كنا نقول باقتضاء القاعده الاقتصار فى مثل الصور المفروضه على ما تيقن فواته خاصه أمكن حينئذ استفاده وجوب الزائد على ذلك حتى يصل إلى الظن من حكم النافله بطريق الأولى، مع أنه منعه فى المدارك أيضا و إن كان فى منعه نظر، خصوصا بعد اشتمال الجواب على ما هو كالتعليل العام لذلك و الفريضه، و وارد فيمن لا يتمكن من العلم، و لا دلالة فيه على الاكتفاء بالظن، بل كان الأولى إبداله ب

خبر مرزم (٢) «ان إسماعيل بن جابر سأل الصادق (عليه السلام) عن النوافل الفائتة التى لا يمكن إحصاؤها فقال: توخ»

معارض ب

قوى على بن جعفر (٣) المروى عن قرب الاسناد عن أخيه موسى (عليه السلام) «سألته عن الرجل ينسى ما عليه من النافله و هو يريد أن يقضى

كيف يقضى؟ قال: يقضى حتى يرى أنه قد زاد على ما عليه و أتم»

الذى دعوى أولويه الفريضه منه بذلك أوضح، و نحو ذلك مما ستسمعه فيما يأتى عن قريب إن شاء الله - يؤدى إلى حمل عبارات الأصحاب على الفرد النادر جدا ضروره غلبه معرفته عددا يقطع بدخول الواجب فيه يتمكن من فعله من غير عسر و لو

١-١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٤.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ١.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها الحديث ٣.

فى الأزمان المتطاولة، لكثرة دورانه بين الأعداد الحاصره كالعشره و العشرين و الأنقص و الأزيد، خصوصا بعد إيجاب القضاء عليه إلى غلبه الظن بالوفاء، فان مرتبه العلم بعدها تحصل بأقل قليل، بل قد يمنع تحقق العسر و الحرج فى هذه التتمه أصلا، على أن عاده الأصحاب إطلاق الحكم المقيد بعدم التمكن أو العسر أو الحرج اتكالا- على ما علم من العقل و النقل من سقوط التكليف عندهما لا الإطلاق الموافق لمقتضاهما مع إرادتهم خروج صورته التمكن التى لا عسر و حرج فيها منه من غير إشاره فى كثير من كلماتهم إليها، بل قضيه تنزىل إطلاعهم الاكتفاء بالظن على ما سمعته من حال العسر و الحرج فى تحصيل العلم سقوط القضاء بالمره لا وجوبه إلى أن يحصل الظن، إذ لا مدرك للسقوط حال العسر إلا كونه حينئذ كالمشتبه بغير المحصور الذى يسقط فيه خطاب المقدمه أصلا حتى الميسور منه أيضا، كما هو واضح.

فلا- وجه- بناء على ما ذكرنا من إرادته العلم من غلبه الظن فى كلامهم قديما و حديثا حتى نسب للقطع به فى كلامهم، و ربما حكى عن الغنيه الإجماع عليه، كما أنه عساه يفهم من غيرها أيضا- للإنكار عليهم بأنه لا دليل عليه من النصوص و غيرها، إذ هم حينئذ فى غنيه عنها بقاعده توقف الشغل اليقيني على البراهه اليقنيه المقتضيه وجوب القضاء إلى أن يحصل العلم بالفراغ، ضروره كون المقام من أفرادها و إن كانت الأفراد التى اشتبه فيها المكلف به مختلفه فى القله و الكثره، بل ينبغى القطع به فيما لو كان، عالما بقدر الفوائت ثم نسيه فدار بين أفراد متعدده، إذ لا ريب حينئذ فى بقاء الخطاب واقعا بذلك المنسى و لو من جهه الاستصحاب الذى لا يقطعه عروض النسيان بعد إمكان امثاله بإتيان عدد يعلم دخوله فيه، فالتمسك حينئذ بأصالة البراهه فى نفى الزائد عن القدر المتيقن الذى هو القدر المشترك بين سائر الأفراد التى اشتبه فيها المكلف به لا وجه له قطعا، بل و كذا فيما لو لم يسبقه علم بالقدر بل كان اشتباهه فيه من أول الأمر لإجمال ما كلف

و خوطب به عليه، فلا يقطع بالامثال إلا بفعل ما يعلم به ذلك، لا أنه يكتفى بفعل ما يرفع به يقين الشغل، إذ من الواضح إرادته صدق الامثال منه بتمام الأمور به بعد أن علم أنه مكلف لا عدم يقين الشغل كما في سائر باب المقدمه من الثوب النجس و غيره.

و دعوى بعض الشافعية التي احتملها العلامة في التذكرة بل استوجهها في المدارك و الذخيره تبعا للمحكي عن المقدس الأردبيلي الاكتفاء بقضاء ما تيقن فواته و نفى الزائد بالأصل في المسألة الثانيه من المسائل الثلاث التي عرفت أنها جميعا من واد واحد، تمسكا بما دل من المعتبره(١) على عدم الالتفات للشك في الصلاه خارج وقتها، و بمساواتها بعد التحليل لما إذا علم الفوات من أيام معينه ثم شك في الزائد عليها، يدفعها ظهور تلك الأدله في الشك في نفس الفوات ابتداء لا- فيما يتناول الفروض، و ظهور الفرق بين تيقن مقدار معين ثم الشك في الزائد و بين سلخ القدر المتيقن من الأفراد التي وقع الاشتباه فيها، إذ الأول محل أصل البراءه، لأنه شك في التكليف نفسه و إن قارنه علم بتكليف آخر، بل سائر موارد من هذا القبيل، بخلاف الثاني الذي قد علم فيه التكليف الدائر بين الخمسه و الستة و العشره مثلا، و إتيانه بالخمسه التي هي على كل حال مخاطب بها إما لأنها هي التمام أو بعضه لا يحصل معه القطع بامثال ما علم أنه مكلف به من ذلك الأمر المجمل ظاهرا المعين واقعا، ضروره عدم صلاحيه الأصل لتتقح أن الخمسه مثلا هي تمام الأمور به، بل لا ريب في ذم العقلاء له على تركه الفرد الذي يحصل به يقين الامثال إذ هو كأمر السيد عبده بإكرام عدد خاص من علماء البلد لم يبينه له و كان له طريق ممكن للامثال القطعي، و ربما أشير إلى ذلك في خبري (٢) النوافل المتقدمين التي

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٠ - من أبواب المواقيت.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها - الحديث ١ و ٣.

من المعلوم أولويه الفرائض منها بذلك، اللهم إلا أن يدعى انحلال ذلك في الفوائت إلى أوامر متعددة، ضروره كون الفوات تدريجيا و إن كانت جميعها تدرج تحت الأمر بقضاء الفائت، فكل ما علم منها وجب امتثاله، و لا مدخلية له بغيره، و ما شك فيه فالأصل براءة الذمه منه، خصوصا في مثل الصلاه التي قد ثبت عدم الالتفات إلى الشك فيها خارج وقتها، بل قد يدعى استمرار طريقه الأصحاب على التمسك بالأصل في أمثاله من الدوران بين الأقل و الأكثر في الديون و الصيام و غيرهما، و هو قوى جدا، لكن ظاهر أكثر الأصحاب بل صريح بعضهم كالشهيدين و الفاضل المعاصر قدس سره في الرياض و عن غيرهم خلافه هنا، و لعله لما سمعت، و عليه بناء على ما عرفت من إرادتهم العلم بغلبه الظن يستغنى عن تطلب الدليل لذلك، أما لو كان المراد من ذلك الظن بمعنى أنه يكتفى بفعلة القضاء و إن تمكن من العلم بسهولة كما سمعته سابقا من بعضهم فلا دليل عليه كما عرفت سوى ما يتوهم من الاتفاق الناشئ من هذا الإطلاق الذي هو كما ترى، و المرسل المروي في كتب الأصحاب من أن المرء متعبد بظنه الذي لا ينبغي الاعتماد عليه في مثل المقام المقتضى لهدم القاعده المزبوره على أى حال كانت، ك

خبر إسماعيل (١) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الصلاه تجتمع على قال: تحرو و اقضها»

إذ هو- مع احتمال النافله أيضا، بل ظهوره بقرينه السائل، خصوصا بعد تعبيره في السؤال بما يظهر منه وقوع ذلك منه غير مره، و خبر مرازم (٢) المشتمل على سؤال إسماعيل بن جابر الصادق (عليه السلام) عن النوافل الذي قدمناه- ضعيف غير صالح لإثبات مثل ذلك أيضا، و أما لو قلنا بأن المراد منها الظن لكن بعد تقييد الاكتفاء به بما إذا لم يتمكن من العلم و لو لعسر و حرج فلعل الدليل عليه- بعد ظهور كونه كالمجمع عليه بين الأصحاب- معلوميه قيامه مقام العلم في كل مقام تعذر هو فيه، بل عن المختلف الإجماع

١- ١ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٩- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها- الحديث ١.

على نحو ذلك، و المرسل المتقدم المنجبر بما عرفت و فحوى ما سمعته فى النوافل، و استصحاب وجوب القضاء إليه الذى كان ثابتا حال العلم، ضروره سبق مرتبه عليه هنا، لأن الوفاء تدريجى، و عدم سقوط الخطاب بمقدمه العلم بتعذر بعض أفرادها، و توقف الامتثال عليه بعد أن سقط العلم لتعذره، للشك فى حصول الامتثال بدونه، و غير ذلك، فتأمل جيدا.

[المسأله الثالثه من ترك الصلاه مره مستحلا قتل]

المسأله الثالثه من ترك الصلاه مره مستحلا قتل بلا خلاف كما عن مبسوط الشيخ و خلافه و مجمع البرهان، بل إجماعا محكيا فى التحرير و الذكري و عن الغنيه و كشف الالتباس إن لم يكن محصلا إن كان ذكرا و ولد أو انعقد و كان أحد أبويه مسلما على ما يأتى من الوجهين أو القولين فى تفسير المرتد عن فطره، فإن ما نحن فيه منه كسائر من أنكر ضروريا من ضروريات الدين كما تقدم البحث فيه عند الكلام فى الكافر فى باب الطهاره، بل تقدم هناك أيضا البحث فى أنه مقتضى للكفر بنفسه أو لاستلزامه إنكار صاحب الشريعه، و الفرق بينه و بين إنكار المعلوم ضروره و بين المعلوم نظرا.

أما الأئمة فلا تقتل بذلك و إن كانت عن فطره، كما نص عليه هنا غير واحد و يأتى بيانه أيضا فى محله من الحدود، بل تحبس و تضرب أوقات الصلاه حتى تتوب أو تموت لما رواه

ابن محبوب (١) عن غير واحد من الأصحاب عن الباقر و الصادق (عليهما السلام) «المرأه إذا ارتدت استتبت، فان تابت و إلا خلدت فى السجن و ضيق عليها فى حبسها»

و عن عباد بن صهيب (٢) عن الصادق (عليه السلام) «المرتد يستتاب، فان تاب و إلا قتل، و المرأه تستتاب، فان تابت و إلا حبست فى السجن و أضرب بها

١- ١ الاستبصار- ج ٤ ص ٢٥٣- الرقم ٩٥٩ المطبوع فى النجف.

٢- ٢ الاستبصار- ج ٤ ص ٢٥٥- الرقم ٩٦٧ المطبوع فى النجف.

الخبر، و الخشى المشكل لم أجد لأصحابنا فيه هنا نصا، فيحتمل كونه كالأنثى احتياطا في الدماء، و كونه كالذكر لإطلاق ما دل على قتل المرتد الذى علم خروج المرأه منه خاصه لكن الأول أقوى.

و استتيب إن لم يكن كذلك ب أن كان أسلم عن كفر و لو لتبعيه أبويه فيه، إذ يكون حينئذ مرتدا عن مله الذى حكمه أنه يستتاب فان امتنع قتل لقوله تعالى (١) «فَإِنْ تَابُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ» إلى آخره. و صريح الإجماع المحكى عن كتاب المرتد من الخلاف و ظاهر الغنيه كما يأتى إن شاء الله تحريريه فى محله، و تتحقق توبته باخباره عن اعتقاد وجوبها و فعلها مع الندم على ما فات منه، بل و إن لم يفعل أيضا و إن كان يعزر حينئذ، أما لو فعل و لما يخبر ففى الذكري أنه لا تتحقق التوبه، كما أن فيها استظهار عدم الاكتفاء هنا بالإقرار بالشهادتين، قال: لأن الكفر لم يقع بتركهما.

فان ادعى المرتد عن فطره الشبهه المحتمله فى حقه، لقرب عهده بالإسلام أو بعد بلاده عنه مثلا أو غيرهما مما يمكن صلاحيته لعدم ثبوت الضروره عنده درى عنه الحد حتى لو قلنا بأن كفره لنفسه لا لاستلزامه كما يدرأ سائر الحدود فى نحو ذلك من الشبهات كما تسمع الكلام مفصلا إن شاء الله فيه و فيما ذكره فى المدارك و الذخيره تبعا للذكري و المسالك من سقوطه أيضا بدعوى النسيان فى إخباره عن الاستحلال أو الغفله أو تأويل الصلاه فى

النافله، لقيام الشبهه الدارئه للحد معها أيضا.

هذا كله فى التارك مستحلا و أما إن لم يكن مستحلا بل كان للعصيان عزر، فان عاد عزر، فان عاد ثالثه ففى الخلاف و ظاهر التحرير هنا قتل كما هو الشأن فى سائر الكبائر التى لم يكن حدها القتل أو ما يقضى إليه ابتداء، إذ احتمال إخراج الصلاه من بينها- للحكم بكفر تاركها، و براءه مله الإسلام منه، و أنه ما بين

الكفر و الايمان إلا ترك الصلاة في عده أخبار(١) فيها الصحيح الصريح المشتمل على تعليل ذلك بأن تركها ليس للذه، بل ما هو إلا- لاستخفاف المستلزم للكفر بخلاف الزنا و نحوه من المعاصي التي يدعو إليها الداع- مرغوب عنه بين الأصحاب، و نصوصه محموله على المبالغه في شأنها أو على الترك ثلاثا المساوي للكفر في القتل أو الاستحلال أو الاستخفاف و عدم الاعتناء في الأمر بها كما يرمى اليه في الجملة التعليل المتقدم، لا إذا كان الترك للاشتغال بملاذ الدنيا و حب الراحة، خصوصا في بعض الأوقات أو غير ذلك مما لا ريب عند الأصحاب في مساواه الترك له لسائر الكبائر التي ستعرف أن حكمها في باب الحدود القتل في الثالثه المسبوقه بالتعزيرين، ل

خبر يونس (٢) المنسوب إلى روايه الأصحاب في الذكرى عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام) «أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثه»

المؤيد ب

خبر أبي بصير(٣) عن الصادق (عليه السلام) «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان إذا حد شارب الخمر مرتين قتله في الثالثه»

و خبره الآخر عنه (عليه السلام) (٤) أيضا «من أخذ في شهر رمضان و قد أفطر فرفع إلى الامام يقتل في الثالثه»

و مضمرة(٥) أيضا، قال: «قلت:

آكل الربا بعد البيئه، قال: يؤدب، فإن عاد أدب، فإن عاد قتل»

و غير ذلك مما يأتي في محله إن شاء الله.

و قيل كما في الإرشاد و ظاهر بعض عبارات الذكرى و غيرها و عن المبسوط

١- ١ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب حد المسكر- الحديث ٢ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب حد المسكر- الحديث ٤ من كتاب الحدود و التعزيرات.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب أحكام شهر رمضان- الحديث ٢ من كتاب الصوم.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٧- من أبواب بقيه الحدود و التعزيرات- الحديث ٢ من كتاب الحدود.

و الموجز و كشف الالتباس، بل فى الأخير نسبته إلى الشهره، بل قد يظهر من المحكى عن الخلاف فى كتاب الرده الإجماع عليه كما استسمع: إنه

لا يقتل إلا فى الرابعه بل فى الذكرى حكى عن المبسوط أنه لا يقتل فيها إلا بعد أن يستتاب، فان امتنع قتل، كما أنه حكى فيها عن الفاضل موافقته فى ذلك و لا ريب فى أنه هو الأحوط فى الدماء التى حقنها مقتضى الأصل، خصوصا بعد

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير حق»

و إلا- فلم نعثر له على نص يشهد له و لو على وجه العموم للكبائر التى منها ترك الصلاه كما اعترف به بعض الأساطين من أصحابنا عدا ما حكى عنه فى

المبسوط أنه قال: روى (٢) عنهم (عليهم السلام) «إن أصحاب الكبائر يقتلون فى الرابعه»

نعم روى أبو خديجه (٣) عن الصادق (عليه السلام) فى المرأتين فى لحاف واحد القتل فى الرابعه مع أنه روى هو القتل (٤) فيه فى الثالثه عنه (عليه السلام) أيضا، و عن جميل (٥) أنه روى بعض أصحابنا قتل شارب الخمر فى الرابعه، مع أنك سمعت خبر أبى بصير من قتله فى الثالثه، و روى أبو بصير (٦) عن الصادق (عليه السلام) فى الزانى القتل فى الرابعه، كخبر زراره (٧) أو يزيد عنه (عليه السلام) أيضا، مع أنه فى الذكرى عن جميل بن

دراج أنه روى بعض أصحابنا قتله فى الثالثه، و أيضا لا دلالة فى شىء

١- ١ سنن البيهقى ج ٨ ص ١٩ و ١٩٤.

٢- ٢ المبسوط: كتاب المرتد- حكم تارك الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب حد الزنا- الحديث ٢٣ من كتاب الحدود.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب حد السحق و القياده- الحديث ١ من كتاب الحدود.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب حد المسكر- الحديث ٧ من كتاب الحدود.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب حد الزنا- الحديث ١ من كتاب الحدود.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب حد الزنا- الحديث ٢ من كتاب الحدود و لكن روى عن عبيد بن زراره أو بريد العجلي.

منها على الاستتابة التي ذكرها، بل ظاهرها و غيرها خلافه.

لكن على كل حال لا يسوغ قتله قبل تخلل التعزير، لأصالة حقن الدم، و مفهوم النصوص السابقه.

ثم لا- فرق هنا فى ظاهر النصوص و الفتاوى بين الذكر و الأنثى، فتقتل حينئذ فى الثالثه أو الرابعه و إن لم يكن حكمها فى الارتداد الذى هو أعظم منه ذلك و إن تكرر منها كما اعترف به فى الذكرى، قال فيها بعد أن ذكر حكمها مع الارتداد كما ذكرنا:

«و لو تركتها لا مستحله و عزرت ثلاثا فظاهر الأصحاب قتلها فى الرابعه، و كذا فى جميع مواضع الحد أو التعزير» انتهى.

و نحوها فى ذلك المرتد الملى الذى قد يظهر من إطلاق بعض الأصحاب أن حكمه فى الاستحلال الاستتابة و إن تجاوز الرابعه و الخامسه فما زاد، بخلافه هنا، فإنه يقتل فى الرابعه أو الثالثه من غير استتابة و إن كان هو أهون من الارتداد، لكن فى مفتاح الكرامه عن كتاب الرده من الخلاف المرتد الذى يستتاب إذا رجع إلى الإسلام ثم كفر ثم رجع ثم كفر قتل فى الرابعه و لا يستتاب، دليلنا إجماع الفرقه، على أن كل مرتكب للكبيره إذا فعل به ما يستحقه قتل فى الرابعه، و هو صريح فى مساواه الارتداد لباقى الكبائر فى الحكم المزبور، و يؤيده عموم الكبائر الثابت حكمها بما سمعت لما يشمل الارتداد، بل هو أكبر الكبائر، و منه يعلم الحال فى المرأه أيضا بالنسبه إلى ما تقدم، و تمام البحث فى هذه المسائل يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

[الفصل الثالث فى الجماعه]

إشاره

الفصل الثالث فى الجماعه و النظر فى أطراف:

[الطرف الأول الجماعه مستحبه فى الفرائض]

إشاره

الأول الجماعه مستحبه فى الفرائض الحواضر اليوميه كلها كتابا(١)

و سنه (١) متواتره و إجماعا بل ضروره من الدين يدخل منكرها فى سبيل الكافرين، بل و الفوائت كما صرح به غير واحد، بل فى الذكرى ما يظهر منه دعوى إجماع المسلمين عليه، لعموم الأدله، و بدليه القضاء عن الأداء، و فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) ذلك فى قضاء صلاه الصبح (٢) بناء على صححه تلك الروايه، بل و غير اليوميه من الفرائض عند علمائنا كما فى المنتهى حتى المنذوره عندنا كما فى الذكرى ذاكرا بعده ما يظهر منه إرادته الإماميه من ضمير الجمع، بل ينبغى القطع به بالنسبه إلى صلاه الكسوف بل و غيره من الآيات، لصراحه بعض أدلتها السابقه فى ذلك.

[فى جواز الجماعه فى غير اليوميه و عدمه]

أما غيرها من المنذوره و ركعتى الطواف و الاحتياط فان ثبت إجماع على مشروعيه الجماعه فيها بالخصوص فهو، و إلا كان للنظر فيه مجال كما اعترف به فى الرياض بل و غيره للشك فى إرادتها من إطلاق أدله المقام إن لم يكن ظاهرها العدم، خصوصا الأخيره، لظهور دليلها فى تعريضها للفريضة و النافله المقتضى مراعاة الصحه فيهما على كلا التقديرين مهما أمكن، و ليس هو إلا الانفراد لاحتمال نفلهما الذى لا يشرع فيه الجماعه، بل و الأولى استصحابا لحالها قبل النذر و إن قلنا بعدم صدق المشتق حقيقه بعد زوال المبدأ بناء على عدم اشتراط حجيه الاستصحاب فى نحوه بذلك، مع أنه قد يمنع عدم الصدق هنا، لعدم زوال الوصف أصلا، بل هو بالنسبه إلى خصوص الناذر فقط، فيكفى فى صدق اسم النافله عليها كونها كذلك فى حد ذاتها و بالنسبه إلى غالب المكلفين، كإطلاق اسم النافله على صلاه الليل بالنسبه للنبي (صلى الله عليه و آله)، بل قد يدعى عدم المنافاه بين وصف النفل من جهه الذات و بين الوجوب من جهه العرض كالنذر و أمر الوالد و السيد، فتندرج حينئذ فيما دل على منع الجماعه فى النافله، خصوصا بعضه مما ستعرف

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقيت - الحديث ٦.

الذى يمكن دعوى ظهوره فى إرادته الذات لا شرطيه الوصف، لا أقل من الشك، فتبقى على أصاله عدم مشروعيه الجماعه فيها، و دعوى أن مفهوم الوصف بالنفل قاض بعدم منع الجماعات فى فاقده بعد تعليق المنع بالناقله يدفعها مضافا إلى ما عرفت و إلى عدم حجتيه أنه لو قلنا بحجتيه فإنما هو بالنسبه إلى فاقد الوصف من غير موضوع المنطوق أما هو فيمكن منع الحجيه فيه، خصوصا لو ذكر موصوفه معه، كقوله أكرم زيدا العالم كل يوم فلا يدل على عدم الإكرام بعد زوال الوصف عن زيد إن لم نقل بدلالته على خلافه، لإطلاق الأمر بإكرام الذات الذى لا يقيد الوصف بالعالم بعد عدم ظهوره فى اشتراط دوامه بذلك، لاحتمال إرادته التوضيح منه، أو التخصيص لإخراج الفاقد من غير الموضوع، و كون العلم فى الجمله عله للإكرام المستمر و غير ذلك.

فلا ريب فى كون الاحتياط بترك الجماعه فيها، بل و فيما بعدها أيضا من ركعتى الطواف و صلاه الاحتياط كما اعترف به فيهما فى الرياض تبعا للمحكى عن غيره، خصوصا مع ملاحظه الخلاف فى استحباب الأولى منهما و إن كان الطواف واجبا، و ليس المقام مما يتسامح فيه كسائر المستحبات التى لا يقدر عدم مصادفتها للواقع، ضروره اشتغال الذمه هنا بيقين الذى يطلب فيه البراءه كذلك، و ليس هو إلا- فى الانفراد، لاحتمال عدم مشروعيه الاجتماع فيها، فلا تبرأ الذمه، اللهم إلا أن يقال: إن ذلك يقدر لو كان منشأ التسامح فى المستحب الاحتياط العقلى، أما لو كان هو الأخبار

كعموم (١) «من بلغه»

و نحوه فلا، إذ ذاك يكون حينئذ حجه شرعيه فى قبول الخبر الضعيف مثلا- المثبت للأمر الاستحبابى، فيكون المفرغ للذمه حقيقه ما دل على التسامح لا خصوص الخبر الضعيف، لكن قد يمنع عموم دليل التسامح لمثل المقام، فتأمل.

[في تأكيد استحباب الجماعة في الفرائض اليومية]

و كيف كان فالجماعه و إن استحبت في باقى الفرائض إلا- أنها تتأكد قطعاً فى الصلوات المرتبه اليوميه سيما الصبح، بل و العشاءين، و سيما جيران المسجد و من يسمع النداء، و قد ورد أن الجماعه تفضل على صلاه الفذ أى الفرد بأربعه و عشرين درجه، أو بخمس و عشرين، أو بسبع و عشرين، أو بتسع و عشرين (١).

و «أن الركعه فى الجماعه بأربعه و عشرين ركعه، كل ركعه أحب إلى الله من عباده أربعين سنه (٢)»

و «أن من صلى الفجر فى جماعه ثم جلس يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان له فى الفردوس سبعون درجه بعد ما بين كل درجتين كحظر الفرس الجواد المضمّر سبعين سنه، و من صلى الظهر فى جماعه كان له فى جنات عدن خمسون

درجه بعد ما بين كل درجتين كحضر الفرس الجواد خمسين سنه، و من صلى العصر فى جماعه كان له كأجر ثمانيه من ولد إسماعيل (عليه السلام) يعتقهم، و من صلى المغرب فى جماعه كان له كحجه مبروره و عمره مقبوله، و من صلى العشاء فى جماعه كان له كقيام ليله القدر (٣)»

و أن الجماعه أفضل من الصلاه فرادى فى مسجد الكوفه (٤)

الذى

روى أن الصلاه فيه بألف صلاه (٥)

بل

روى (٦) «أن فضل الجماعه على الفرد ألفا ركعه».

لكن فى الروضه أن الجماعه مستحبه متأكده فى اليوميه حتى أن الصلاه الواحده منها تعدل خمسا أو سبعا و عشرين صلاه مع غير العالم، و معه ألفا، و لو وقعت فى مسجد يضاعف بمضروب عدده أى المائه فى عددها، ففى الجامع مع غير العالم الفان و سبعمائه، و معه مائه ألف، ثم قال:

«و روى (٧) أن ذلك مع اتحاد المأموم، فلو تعدد

١- ١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١ و ٥ و ١٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١١.

٤- ٤ التهذيب ج ٣ ص ٢٥ - الرقم ٨٨ من طبعه النجف.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١١.

٦-٦ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١٨.

٧-٧ الظاهر أن الشهيد قدس سره استفاد التضاعف بتعدد المأمومين مما روى في المستدرك في الباب - ١- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٣.

تضاعف في كل واحد بقدر المجموع في سابقه إلى العشرة، ثم لا يحصيه إلا الله»

انتهى مبنيًا على احتساب فضل الجماعة على الفرد بما ذكر، وإلا فبناء على الألفين ضاق عن حصرها الحساب و الكتاب، بل

روى (١) أيضًا «من مشى إلى مسجد يطلب فيه الجماعة كان له بكل خطوه سبعون ألف حسنه، و يرفع له من الدرجات مثل ذلك، و أن من مات و هو على ذلك و كل الله به سبعين ألف ملك يعودونه في قبره، و يبشرونه، و يؤنسونه في وحدته، و يستغفرون له حتى يبعث»

و «أن الله يستحي من عبده إذا صلى في جماعه ثم سأله حاجه أن ينصرف حتى يقضيها» (٢).

بل قد استفاد من جملة (٣) من أخبار الباب الداله على أن تارك الجماعة لا صلاه له الكراهه أيضا، كما هو ظاهر الحرفي وسائله بتقريب أنه متى تعذرت الحقيقه وجب الانتقال إلى أقرب المجازات ثم الأقرب، ولا ريب أنه الكراهه بعد الفساد، لكن المعروف استفاده نفي الكمال من مثل هذا التركيب الذي هو أعم من الكراهه، مع احتمال إرادته نفي الصلاه منه هنا عن التارك رغبه عن الجماعة، كما يومى اليه بعض الأخبار (٤) وإرادته لا صلاه له بين المسلمين بمعنى عدم حكمهم بها له، لعدم

رؤياه في جماعه المسلمين كما يومى اليه آخر (٥) أو غير ذلك.

لكن قد يقال: إن الكراهه إن لم تستفد من هذا التركيب فيمكن استفادتها مما رواه

ابن أبي يعفور (٦) عن الصادق (عليه السلام) «انه هم رسول الله (صلى الله عليه و آله) بإحراق قوم كانوا يصلون في منازلهم و لا يصلون الجماعة، فأتاه رجل أعمى فقال: يا رسول الله إني ضرير البصر و ربما أسمع النداء و لا أجد من يقودني إلى الجماعة

١-١ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٧.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١٥.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الجماعة.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٧.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٨.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٩.

و الصلاة معك، فقال النبي (صلى الله عليه و آله): شد من منزلك إلى المسجد حبلا و أحضر الجماعة»

و ابن ميمون (١) عنه أيضا عن آباءه (عليهم السلام) أنه قال: «اشترط رسول الله (صلى الله عليه و آله) على جيران المسجد شهود الصلاة، و قال: لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاة أو لآمرن مؤذنا يؤذن ثم يقيم ثم أمر رجلا من أهل بيتي و هو على (عليه السلام) فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب، لأنهم لا يأتون الصلاة»

و غيرهما مما هو كذلك أو نحوه.

لكنك خبير أن ظاهرها لا يلائم الكراهه أيضا، ضروره عدم استحقاق العقاب المؤجل على عدم فعلها فضلا عن المعجل، فوجب حملها بعد

صحيح زراره و الفضيل (٢) قلنا له: «الصلاة في جماعة فريضه هي، فقال: الصلاة فريضه و ليس الاجتماع بمفروض في الصلوات كلها، و لكنها سنه من تركها رغبه عنها أو عن جماعة المؤمنين من غير عله فلا صلاة له»

بل الإجماع بقسميه بل الضروره من المذهب على عدم وجوبها لا كفايه و لا عينا في غير الموضوعين المخصوصين على إرادته الترك حتى للواجب منها كالجمعه، أو على إرادته الترك رغبه عن جماعة المسلمين، معرضا به لبعض المنافقين الذين لم تظمن قلوبهم بهذا الدين، كما يومى اليه جملة من الأخبار، منها

خبر ابن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) «سمعتة يقول: إن أناسا كانوا على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله) أبطأوا عن الصلاة في المسجد و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ليوشك قوم يدعون الصلاة في المسجد أن تأمر بالحطب فيوضع على أبوابهم فيوقد عليهم نار فتحرق عليهم بيوتهم»

و منها آخر (٤) قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): «لا غيبه إلا

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٦.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١٠.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٢.

لمن صلى في بيته و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته، و سقطت بينهم عدالته، و جب هجرانه، و إذا دفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذره، فان حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته»

إلى غير ذلك من الأخبار المشعره بما ذكرنا المؤيده بعدم ذكر أحد من الأصحاب الحكم بكراهه ترك الجماعه، بل اقتصروا على ذكر استحبابها، و الأمر سهل بعد معلوميه عدم حرمه الترك عندنا.

[في وجوب إقامة الجماعه في الجمعة و العيدين مع الشرائط]

و أنها لا- تجب بالأصل لا- شرعا و لا- شرطا إلا- في الجمعة و العيدين مع الشرائط التي مر ذكرها في محلها و إلا فقد تجب بالعارض كالنذر و عدم معرفه القراءه و نحوهما.

[في عدم مشروعيه الجماعه في النوافل]

كما أنها لا تجوز في شىء من النوافل على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل في الذكرى نسبتة إلى ظاهر المتأخرين، بل في المنتهى و التذكرة و عن كثر العرفان الإجماع عليه، بل يظهر من السرائر في صلاه العيد أنه من المسلمات، للنصوص المستفيضة، منها

صحيح زراره و محمد بن مسلم و الفضيل (١) الذي هو في أعلى درجات الصحه سألوا أبا جعفر

الباقر و أبا عبد الله الصادق (عليهما السلام) «عن الصلاه في شهر رمضان نافله بالليل في جماعه، فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان إذا صلى العشاء الآخره انصرف إلى منزله ثم يخرج من آخر الليل إلى المسجد فيقوم فيصلى، فخرج في أول ليله من شهر رمضان ليصلى كما كان يصلى فاصطف الناس خلفه فهرب منهم إلى بيته و تركهم، ففعلوا ذلك ثلاث ليال فقام في اليوم الثالث على منبره فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: أيها الناس إن الصلاه بالليل في شهر رمضان من النافله في جماعه بدعه، و صلاه الضحى بدعه، ألا فلا تجتمعوا ليلا في شهر رمضان لصلاه الليل، و لا تصلوا صلاه الضحى، فان تلك معصيه، ألا و إن كل بدعه ضلاله، و كل ضلاله سبيلها إلى

النار، ثم نزل و هو يقول: قليل فى سنه خير من كثير فى بدعه»

و منها

موثق عمار(١)عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الصلاه فى رمضان فى المساجد فقال: لما قدم أمير المؤمنين (عليه السلام) الكوفه أمر الحسن بن على (عليهما السلام) أن ينادى فى الناس لا صلاه فى شهر رمضان فى المساجد جماعه، فنادى فى الناس الحسن بن على (عليهما السلام) بما أمره به أمير المؤمنين

(عليه السلام)، فلما سمع الناس مقاله الحسن بن على (عليهما السلام) صاحوا وا سنه عمراه وا عمراه وا عمراه، فلما رجع الحسن إلى أمير المؤمنين (عليهما السلام) قال له: ما هذا الصوت؟ قال: يا أمير المؤمنين الناس يصيحون و اعمره و اعمره، فقال له أمير المؤمنين (عليه السلام): قل لهم صلوا»

و منها

خبر سليم بن قيس الهلالي(٢)قال: «خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) فحمد الله و أثنى عليه ثم صلى على النبى (صلى الله عليه و آله) ثم قال: ألا- إن أخوف ما أخاف عليكم خلتان: اتباع الهوى و طول الأمل- إلى أن قال:- قد عملت الولاه قبلى أعمالا خالفوا فيها رسول الله (صلى الله عليه و آله) متعمدين لخلافه ناقضين لعهدده، مغيرين لسنته، و لو حملت الناس على تركها لتفرق عنى جندى حتى أبقى وحدى أو قليل من شيعتى- إلى أن قال:-

و الله لقد أمرت الناس أن لا يجتمعوا فى شهر رمضان إلا فى فريضه و أعلمتهم أن اجتماعهم فى النوافل بدعه فتنادى بعض أهل عسكرى ممن يقاتل معى يا أهل الإسلام غيرت سنه عمر، نهانا عن الصلاه فى شهر رمضان تطوعا، و لقد خفت أن يثوروا فى ناحيه جانب عسكرى».

و لعله ظاهر فى بدعه الاجتماع فى مطلق النوافل التى منها نوافل شهر رمضان، و لا ينافيه مناداتهم بالنهى عن التطوع فيه بعد أن كان مورد عمومه (عليه السلام) ذلك

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٢ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٤ من كتاب الصلاه.

بل قد يظهر منه أيضا أن مراده بالنهاي في الخبر الأول ذلك أيضا، و أن ذكر شهر رمضان لأنه فرد من العام كما يومى اليه حكايته ما أمر به في هذا الخبر، بل لعل صحيح الفضلاء أيضا كذلك بقريته

قوله (عليه السلام) في الخطبه: «خالفوا فيها رسول الله (صلى الله عليه و آله)»

بل و بقريته

خبر محمد بن سليمان (١) الطويل جدا، قال: «إن عده من أصحابنا اجتمعوا على هذا الحديث منهم يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام)، و صباح الحذاء عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن (عليه السلام)، و سماعه بن مهران عن أبي عبد الله (عليه السلام)، و قال أيضا: إنى سألت الرضا (عليه السلام) عن هذا الحديث فأخبرنى به، ثم قال: قال هؤلاء جميعا:

سألنا عن الصلاه فى شهر رمضان كيف هى؟ و كيف فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله)؟

فقالوا جميعا: إنه لما دخلت أول ليله من شهر رمضان- إلى أن قال:- فانصرف إليهم رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقال: أيها الناس إن هذه الصلاه نافله، و لن يجتمع للنافله، فليصل كل رجل منكم وحده، و ليقل ما علمه الله من كتابه، و اعلموا أنه لا جماعه فى نافله، فافترق الناس».

و هو- مع انجبار سنده بما عرفت، و شهاده قرائن كثيره بصحه مضمونه، و اعتضاده

بالمروى (٢) عن الخصال و العيون «لا يجوز أن يصلى التطوع فى جماعه، لأن ذلك بدعه، و كل بدعه ضلاله، و كل ضلاله فى النار»

بل فى التنقيح

روى الأصحاب «لا جماعه فى نافله»

و بغير ذلك من النصوص الداله فى الجملة، و بالأصول المقرره و القواعد المحرره المقتضيه عدم سقوط القراءه، و عدم وجوب المتابعه و نحوهما من أحكام الجماعه التى لا يعارضها إطلاق بعض الأخبار استحباب الجماعه فى الصلاه بعد

١-١ الوسائل- الباب-٧- من أبواب نافله شهر رمضان- الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل- الباب-٢٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥ و ٦.

تبادر غير النافله منها، و كونها مساقه لبيان فضل الائتمام فى نفسه من دون نظر لما يؤتم به من الفريضة و النافله- كاشف عن المراد بالصحيح الأول لأن كلامهم (ع) يحل بعضه بعضا على أنه لا- قائل باختصاص المنع فى نوافل شهر رمضان، فيكون إحداث قول ثالث.

فما عساه يظهر من المدارك و الذخيره من التوقف و التردد فى هذا الحكم بل الميل إلى عدمه فى غير محله قطعا، و إن تجشم أولهما فقال: «ربما ظهر من كلام المصنف فيما سيأتى أن فى المسألة قولاً بجواز الاقتداء فى النافله- ثم حكى ما فى الذكرى «لو صلى

مفترض خلف متنفل نافله مبتدأه أو قضاء لنافله أو صلى متنفل بالراتبه خلف المفترض أو متنفل براتبه خلف راتبه أو غيرها من النوافل فظاهر المتأخرين المنع» ثم قال:-

و هذا كلام يؤذن بأن المنع ليس إجماعياً، و الذى أُلجأ إلى ذلك قصور سند بعض أخبار المختار و دلالة آخر و ورود بعض أخبار صحيحه داله على الجواز كصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (١)

عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «صل بأهلك فى رمضان الفريضة و النافله فإنى أفعله»

و صحيح هشام بن سالم (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن المرأة تؤم النساء، قال: تؤمهن فى النافله، فأما المكتوبه فلا»

و نحوه غيره- ثم قال:-

و من هنا يظهر أن ما ذهب إليه بعض الأصحاب من استحباب الجماعة فى صلاه الغدير جيد و إن لم يرد فيها نص بالخصوص، مع أن العلامة نقل فى التذكرة عن أبى الصلاح أنه روى استحباب الجماعة فيها، و لم نقف على ما ذكره» انتهى.

و هو من غرائب الكلام لابنائه أولاً على الاعراض عن المشهور بل المجمع عليه كما عرفت، و الركون إلى خلافه بتجشم قائل به من نحو ما سمعت، و أنه ليس بإجماعى عند الشهيد، مع أنه على تقديره لا ينافى كونه كذلك عند غيره، و ثانياً على الطعن فى دليل

المختار بما ذكر مما عرفت سقوطه فى الغايه، مع توجه بعض الطعن المزبور إلى

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١.

صحيحه الذى ألجأه إلى مثل ذلك بلا صراحه فيه بمطلوبه، بل هو موافق للتقيه، كالتفصيل فى صحيحه الآخر المعرض عنه بين الأصحاب، و إن كان قد يظهر من الاستبصار القول به المحتمل إرادته النافله التى تجوز فيها الجماعه و لو الفريضة المعاده استحبابا، و غير ذلك، ضروره اشتماله على خصوص النافله فى شهر رمضان التى يمكن دعوى تواتر الأخبار ببدعيه الجماعه فيها، فضلا عن إجماع الشيخ فى الخلاف على ذلك بالخصوص، كاشتراك تميمه بعد الإغضاء عن ذلك بعدم القول بالفصل بينه و بين دليل المختار، بل هو أولى منه.

و من ذلك يظهر ما فى قوله: «و من هنا» إلى آخره. مع أنه ضعيف فى نفسه أيضا، و إن كان هو ظاهر المفيد فى مقنعه، و اختاره فى اللمعه و فوائد الشرائع للمحقق الثانى و حاشيه الإرشاد لولده و عن الغنيه و الإشاره و التقى و المجلسى و تلميذه أبى الحسن، بل عن مجمع البرهان أنه المشهور، و أنه ليس ببعيد، بل عن إيضاح النافع أن عمل الشيعة على ذلك، لكن لا دليل عليه أصلا فضلا عن أن يصلح لمعارضه ذلك الدليل سوى ما فى التذكرة من أن التقى نسبه إلى الروايه، و ما فى المقنعه من حكايه ما وقع للنبي (صلى الله عليه و آله) يوم الغدير(١) و منه أنه أمر أن

ينادى الصلاه جامعهم، فاجتمعوا و صلوا ركعتين ثم رقى المنبر، و ما فى الروضه من التعليل بأنه عيد، و الآخر كما ترى و سابقه لا يجوز التعويل عليه هنا و إن قلنا بالتسامح فى دليل المستحب لكن حيث لا يعارضه ما يقتضى الحرمة، و دعوى أن دليل الحرمة لا يزيد على حرمة التشريع التى لا تمنع من التسامح فى دليل المستحب يدفعها وضوح الفرق بين الأمرين خصوصا فى المقام، هذا، و لعل فى خلو كلام الأكثر عن ذكر الجماعه عند ذكرهم إياها فى الصلوات

المسنونه زياده ظهور في عدم مشروعيتها فيها، خصوصا مع كون ذلك المقام معدا لذكر كل ما فيه زياده للفضل، فلا حظ.

نعم ينبغي استثناء التجميع ببعض النوافل التي أشار إليها المصنف مستثنيا لها من الحرمة السابقه بقوله عدا الاستسقاء للإجماع عليه و النصوص (١) والعديد مع اختلال شرائط الوجوب بناء على ما مر سابقا، بل قد يقال: إنه لا ينبغي استثناء الثانيه من ذلك وإن قلنا بصحة الجماعه فيها، لعدم اندراجها في دليل النافله بعد ظهورها في إرادته الأصليه منها لا ما كانت فرضا سابقا، و من هنا قال الحلبي في سرائره بعد أن نقل عن بعض المتفقهه عدم جواز الجماعه فيها معللا له بأنها نافله و لا يجوز الجمع فيها:

«و هذا قله تأمل من قائله- إلى أن قال:- فأما تعلقه بأن النوافل لا- يجوز الجمع فيها فتلك النافله التي لم تكن على وجه من الوجوه و لا في وقت من الأوقات نافله واجبه ما خلا صلاه الاستسقاء، و هذه الصلاه أصلها الوجوب، و إنما سقط عند عدم الشرائط و بقي جميع أفعالها على ما كانت عليه من قبل» إلى آخره، و مرجعه إلى ما ذكرنا من الشك في شمول النافله لمثلها إن لم يكن الظاهر عدمه، و هو جيد، بل منه يظهر أنه لا ينبغي استثناء التجميع في صلاه اليوميه استحبابا كالمعاده لإدراك جماعه و التبرعيه عن الميت و نحوهما من حرمة في النافله، إذ هي أولى بعدم الشمول و إن كان قد يظهر من بعضهم التوقف فيه حتى لو عرض الوجوب باستئجار و نذر و نحوهما، إلا أنه في غير محله كما مرت الإشارة إلى ذلك، و يأتي له زياده بيان إن شاء الله.

[في إدراك الجماعه بإدراك تكبيره الركوع]

و كيف كان ف تدرك الصلاه جماعه و تحتسب له ركعه بإدراك تكبيره الركوع و هو مأموم إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا إن لم يكن متواترا كالنصوص (٢).

١-١ الوسائل - الباب - ١ - من أبواب صلاه الاستسقاء.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاه الجماعه.

بل قضيه إطلاق معاقد جمله منها إدراكها بمجرد إدراكه تاما أى قبل حصول مسماه من الامام سواء أدرك التكبير معه أولا، بل صرح

به فى الذكري، فقال: «إن أدرك الإمام قبل ركوعه احتسب بتلك الركعة إجماعا سواء أدرك تكبيره الركوع أولا» لكن فيه أن ظاهر المخالف فى المسأله الآتیه و دليله اعتبارها فى الإدراك، كما ستعرف

[فى إدراك الجماعة بإدراك الإمام راعيا]

و كذا تدرك بإدراك الإمام راعيا على الأشبه الأشهر، بل لا- أجد فيه خلافا بين المتأخرين كما اعترف به فى الذكري و الرياض، فنسباه فيهما إليهم، بل نسبه فى السرائر إلى المرتضى و من عدا الشيخ من الأصحاب، بل فى الغنيه نفى الخلاف عنه مطلقا، بل الشيخ نفسه حكى عليه الإجماع فى الخلاف مكررا للنصوص المعتبره المستفيضه جدا إن لم تكن متواتره، بل فى السرائر أنها كذلك، منها

الصحيح الذى رواه المشايخ الثلاثة(١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا أدركت الامام و قد ركع فكبرت و ركعت قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعه، و إن رفع رأسه قبل أن تر كع فقد فاتتك الركعه»

و منها

الصحيح الآخر(٢) عنه (عليه السلام) أيضا أنه قال:

«فى الرجل إذا أدرك الامام و هو راعع فكبر الرجل و هو مقيم صلبه ثم ركع قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدركت الركعه»

و منها

الصحيح(٣) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا دخلت المسجد و الامام راعع فظننت أنك إن مشيت اليه رفع رأسه قبل أن تدركه فكبر و ار كع فإذا رفع رأسه فاسجد مكانك، فإذا قام فالحق بالصف».

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيره التى منها أيضا الوارده(٤) فى أمر الإمام بانتظاره فى الركوع و تطويله كى يلحق المأمومون.

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٦- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب صلاه الجماعة.

فما فى نهايه الشيخ و عن تهذيبه و استبصاره و المفيد و القاضى - من اشترط الإدراك بإدراك تكبيره الركوع، قال فى الأول: «و إن لحق تكبيره الركوع فقد أدرك تلك الركعه، فان لم يلحقها فقد فاتته» إلى آخره - ضعيف جدا، و إن كان يشهد له

صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) قال: «قال لى: إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعه فلا تدخل معهم فى تلك الركعه»

و صحيحه الآخر (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «لا تعتد بالركعه التى لم تشهد تكبيرها مع الامام»

بل

و الثالث (٣) أيضا «إذا أدركت التكبيره قبل أن يركع الامام فقد أدركت الصلاه»

بل و

خبره الرابع (٤) أيضا عن الصادق (عليه السلام) «إذا لم تدرك تكبيره الركوع فلا تدخل معهم فى تلك الركعه»

بل و

حسن الحلبي أو صحيحه (٥) الوارد فى الجمعه عن الصادق (عليه السلام) «إذا أدركت الإمام قبل أن يركع الركعه الأخيره فقد أدركت الصلاه، فإن أنت أدركته بعد ما ركع فهى الظهر أربع ركعات»

متمما بعدم القول بالفصل بين جماعه الجمعه و غيرها قطعا، و إن احتمله فى الذخيره إلا أنه فى غير محله.

لكن الجميع كما ترى قاصر عن معارضه ما تقدم، لرجحانها أولا بالشهره العظيمه فتوى، بل الإجماع كما سمعت، بل و روايه، خصوصا مع ملاحظه اتحاد الراوى فى مقابلها عدا الأخير منها، و بموافقه الكتاب ثانيا، لصدق الامثال بذلك، و بقوه الدلاله ثالثا بخلافها، لاحتمال الأخير إرادته الفراغ من الركعه، و الأولين و الرابع الكراهه فى غير الجماعه الواجبه، بل و فيها على بعض الوجوه، و إرادته تمام الركوع من التكبير للتعبير به عنه كما فى الذكرى، و لعل منه الصحيح الأول من أدله الأول، و التخصيص للعموم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجمعه - الحديث ١.

فيها و في الثالث بأخبار المختار، بل قد يقال بعدم عموم فيها، فلم يكن فيها دلالة حينئذ أصلاً، إلى غير ذلك مما لا يخفى، هذا.

و ربما كان ظاهر الشيخ في نهايته أنه يكتفى في إدراك الركعة بمجرد سماع المأموم تكبيره الركوع و إن لم يكن هو حال سماعها خارج الصلاة، فيكون نزاعه حينئذ مع المشهور باشتراط الإدراك حال ركوع الامام بسماع التكبيره و عدمها، فالمشهور لا- يشترطونه فيكتفون بمجرد الاجتماع معه في الركوع و إن لم يكن قد سمع، و هو يشترط الإدراك في هذا الحال بسماع المأموم تكبيره الركوع، لا- أن نزاعه في أصل الإدراك بإدراك الإمام راعها، و كأنه هو الذي فهمه منه المولى في شرح المفاتيح، لكن على كل حال ضعفه ظاهر، بل لعله على هذا التقدير أضعف، لمعوميه عدم مدخلية التكبيره المستحبه على الأصح في ذلك، إذ قد لا يقولها الامام، و إن كان قد يشهد له ظاهر بعض ما سمعته من الأخبار، و الأمر سهل بعد ظهور ضعفه على التقديرين، فلا نطيل الكلام بتحرير ذلك.

ثم إنه لا- فرق على المختار في تحقق الإدراك بإدراك الركوع بين إدراك الذكر معه أولاً لإطلاق الأدله السابقه، فما عن التذكرة- من اشتراط ذكر المأموم قبل رفع الإمام رأسه، و لعله لتوقف صدق إدراك الركوع عليه، و مفهوم المروى عن

الاحتجاج (١) عن الحميرى عن مولانا صاحب الزمان (عليه السلام) «انه إذا لحق مع الامام من تسبيح الركوع تسبيحه واحده اعتد بتلك الركعه»

- ضعيف جدا، ضروره منع الأول و قصور الثانى عن تقييد الصحاح السابقه المعتضده بإطلاق الفتاوى و معقد الإجماع، خصوصاً مع احتمال إرادته الاعتداد بالنسبه للفضيله منه، على أنك ستسمع ما وجدناه في التذكرة، فالمعتبر حينئذ إدراكه قبل رفع رأسه بأن يركع معه و هو راعه، و لا يكفي تحقق التكبير من المأموم، بل و لا الهوى قبل الوصول إلى حد

الراكع و قد رفع الإمام رأسه من الركوع، كما عساه يتوهم من صدر الصحيح الأول، للأصل، و ذيل ذلك الصحيح الكاشف عن المراد بما فى صدره و الصحيح الآخر و غيرهما.

بل و لا يكفى وصول المأموم إلى ما أراه من حد الراكع فضلا عن الوصول إلى مسمى الركوع فى حال أخذ الإمام فى الرفع و إن لم يكن قد تجاوز حد الراكع، لصدق رفع الإمام رأسه قبل ركوع المأموم، لا أقل من الشك، لندره الفرض، فىبقى أصاله عدم الجماعه من غير معارض، لكن فى الرياض تبعا للذخيره أن فيه وجهين، بل قد يظهر من بعض عبارات كشف الأستاذ الاكتفاء بذلك، بل هو صريح التذكرة قال فيها:

«إذا اجتمع مع الإمام فى الركوع أدرك الركعه، فإن رفع الإمام رأسه مع ركوع المأموم فإن اجتمعا فى قدر الاجزاء من الركوع و هو أن يكون رفع و لم يجاوز حد الركوع الجائر و هو بلوغ يديه إلى ركبتيه فأدركه المأموم فى ذلك و ذكر بقدر الواجب أجزاء، و إن أدرك دون ذلك لم يجزه» انتهى.

و لو شك فى الإدراك و عدمه فلا جماعه أيضا، لمعارضه استصحاب بقائه راعيا باستصحاب عدم لحوق، و أصاله تأخر كل من رفع الإمام رأسه و ركوع المأموم عن الآخر مع أصاله عدم الاقتران، و لأن الشك فى الشرط شك فى المشروط، و دعوى ظهور الأدله فى مانعيه رفع الإمام رأسه، فىكفى فى تحققه أصاله عدمه لا شرطيه الركوع واضحه المنع، كدعوى عدم صلاحيه معارضه استصحاب عدم لحوق المعتضد باستصحاب عدم الجماعه و أحكامها لاستصحاب بقائه راعيا المحتاج فى إثبات المطلوب به إلى واسطه أخرى خارجه عن مقتضاه هى وصول المأموم إليه فى هذا الحال، نعم إنما يثمر استصحاب بقائه راعيا إلى حين الإدراك جواز دخول المأموم فى الجماعه و نيتها ضروره وضح الفرق بين إثبات حصول الإدراك و تحققه به بعد العلم برفع الإمام رأسه و بين إثبات بقاء الامام على هذا الحال إلى أن يدركه، إذ الثانى كاستصحاب

عداله الامام و عقله و غيرهما من سائر شرائط الأفعال المستمره المتأخره التى لا يعلم المكلف حصولها فى الآن الثانى، بل يكتفى فى إحرازها حتى ينوى القربه باستصحاب بقائها فى الزمان المتجدد.

على أنه قد يقال بأن منشأ جواز الدخول فى العباده فيه و فى أمثاله مما لم يعلم حصول الشرائط فى الزمان المتأخر بل قد لا يظن بل قد يظن العدم ظواهر الأدله كالنصوص السابقه و السيره و الطريقه و العسر و الحرج و غير ذلك، كما أنه قد يقال أو قيل باعتبار الاطمئنان فى الإدراك الذى هو كالعلم فى العاده، و إلا فالاستصحاب نفسه من دون حصول ذلك غير كاف أيضا، و ربما يؤيده الصحيح الأخير المشتمل على الأمر بالتكبير و الركوع قبل الوصول إلى الصف إذا ظن عدم الإدراك لو مشى إليه، لكنه كما ترى ضعيف جدا لا دليل عليه، بل ظاهر الأدله خلافه، و أضعف منه تأييده بالصحيح المزبور، بل هو عند التأمل لا دلالة فيه على شىء مما نحن فيه أصلا، فالأقوى الاكتفاء حينئذ بالدخول فى الجماعه باحتمال الإدراك، كما أن الأقوى عدم حصول الجماعه مع الشك فى أنه أدرك أو لا، بل و مع الظن الذى لم تثبت حججه شرعا.

[فى تحقق الجماعه باثنين و فضل الجماعه]

و أقل ما تنعقد الجماعه المندوبه باثنين، الإمام أحدهما بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به فى المنتهى و الرياض و المفاتيح، بل فى التذكره و عن كشف الالتباس الإجماع عليه، بل عن المنتهى عليه فقهاء الأمصار، فلا يشترط حينئذ فى حصولها الزيادة على ذلك إجماعا كما عن نهايه الأحكام، و إن كان لفظ الجماعه حقيقه فى الثلاثه فصاعدا عندنا، لكن المدار هنا على حصول الصلاه جماعه شرعيه يترتب عليه ما ذكر لها من الأحكام لا صدق اسم الجماعه، و هو متحقق بمطلق الضم و الاجتماع المتحقق فى ضمن الاثنين قطعا، لما عرفت، و ل

قول النبى (صلى الله عليه و آله) [\(١\)](#) الذى حكاه عنه

مولانا الرضا (عليه السلام) «الاثنان فما فوقهما جماعه»

كقوله (صلى الله عليه وآله) للجهنى (١) على ما حكاه الباقر (عليه السلام) فى الخبر «نعم»

جواب سؤاله عن أنه و امرأته جماعه، و

خبر الصيقل (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «كم أقل ما تكون الجماعه؟ قال: رجل و امرأه»

و صحيح محمد بن مسلم (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه»

و لغير ذلك، فللمتحد المصلى خلف غيره نيه الائتمام، بل و نيه الجماعه المشروعه المتحققه بذلك قطعاً، فما فى حواشى الشهيد عن الشيخ أنه إن كان المؤتم واحداً نوى الائتمام و الاقتداء، و إن كان اثنين مع

الامام جاز أن ينوى الجماعه بخلاف الواحد ضعيف قطعاً، أو ينزل على ما لا ينافى المطلوب.

ثم لا فرق بين الذكور و الإناث فى الحكم المزبور و لو مع التفريق فيما يصح منه كالثنائى، لإطلاق الأدله و صراحه بعضها فى بعض، بل فى

خبر أبى البخترى (٤) عن جعفر (عليه السلام) انعقادها بالرجل و الصبى، قال (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) قال: الصبى عن يمين الرجل إذا ضبط الصف جماعه»

و به صرح غير واحد، بل يشمله إطلاق الأدله السابقه بناء على شرعيه عبادته الصبى التى يشهد لها الخبر المزبور، إلا أن يدعى انعقادها بذلك حتى لو قيل بالتمرين كما صرح به فى الذخيره تبعاً للمحكى عن الروض و مجمع البرهان، لإطلاق الأدله و خصوص الخبر، و هو لا- يخلو من وجه، و إن كان الأوجه بناء على التمرينيه حمل خصوص الخبر المتقدم على إرادته حصول فضيله الجماعه تفضلاً لا انعقادها حقيقه، نحو ما ورد فى خبر الجهنى (٥)

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٧.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٨.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

و المرسل (١) عن الصدوق «من أن المؤمن وحده جماعه»

ضروره عدم حصولها حقيقه بذلك، لمعلوميه التنافى بينها وبين الانفراد، فلا بد من حملهما على إرادته حصول فضلها له لو طلبها و أرادها فلم تيسر له، خصوصا لو أذن و أقام ثم صلى، بل هو مراد الصدوق قطعا في المحكى عنه من أن الواحد جماعه، لأنه إذا دخل المسجد و أذن و أقام صلى خلفه صفان من الملائكه، و متى أقام و لم يؤذن صلى خلفه صف واحد من الملائكه لا الجماعه بالمعنى المصطلح، فلو نوى حينئذ الائتمام لم تصح نيته قطعا، و فى بطلان الصلاه إشكال كما عن نهايه الأحكام من بطلان النيه لبطلان ما نواه و تعذره، و من بطلان الوصف، فيقع لاغيا و يبقى الباقي على حكمه، لكن يقوى فى النظر الثانى إن لم يجعله من مقومات ما نواه متقربا به، و لو ائتم الصبى بمثله انعقدت جماعه بناء على شرعيه عباداتهم و على اختصاص شرطيه التكليف فى الإمام بائتمام المكلفين لإطلاق

قوله (ص) «الاثنان فما فوقهما جماعه»

لكن فى كشف الأستاذ أن البناء على التمرين المحض فى خصوص الإمامه غير بعيد.

ثم إن المراد بأقلية الاثنى فى النص و الفتوى من حيث العدد بمعنى أن لا مرتبه من العدد أقل منه تنعقد بها الجماعه، فلا ينافيه حينئذ تفاوت أفراد هذا الأقل فى الفصل كما يومى اليه خبر الصيقل (٢) المشتمل

على أن أقل ما يكون به الجماعه رجل و امرأه، ضروره إرادته بيان اتصاف المرأه بالنقص عن الرجل منه، و عدم الترغيب فى جماعه النساء، لكن قد يشكل بما فى البيان من أن المرأتين بهذا الاعتبار أقل من الرجل و المرأه، و إن كان قد يدفع بأنه لا دليل عليه سوى مجرد اعتبار لا يصلح معارضا لما سمعت، فلعلهما حينئذ متساويان فى نظر الشرع كما يومى اليه ما فى كشف الأستاذ،

١- ١ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٧.

حيث قال: أقل ما تنعقد به الجماعة امرأتان إحداهما الإمام، أو رجل و امرأة أو أزيد فضلا منه باعتبار التجانس أو غيره من الحكم الخفيه، كما عساه يشهد له الاقتصار فى الخبر المزبور على أقلية الأول، فالمتجه حينئذ الوقوف على خصوص المستفاد من الأدله بالنسبه إلى قله ذلك و كثرته فى الثواب و السكوت عن غيره فى سائر الصور المتصوره هنا بالنسبه للصبيين و الصبيتين، و الصبى و الصبيه، و المرأه و الصبيه، و الرجل و الصبى، و المرأه و الرجل، و المرأتين و الرجلين، و الرجل و الصبيه، و غير ذلك، كصور الخشنى أيضا و نحوها.

نعم لا ريب فى تصاعد فضلها بتصاعدها، روى الشهيد الثانى عن الشيخ أبى جعفر ابن أحمد القمى نزىل الرى فى كتاب الامام و المأموم بإسناده المتصل إلى

أبى سعيد الخدرى (١) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): أتانى جبرائيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر فقال: يا محمد إن ربك يقرؤك السلام و أهدى إليك هديتين قلت: و ما تلك الهديتان؟ قال: الوتر ثلاث ركعات، و الصلوات الخمس فى جماعه، قلت: يا جبرائيل و ما لأمتى فى الجماعه؟ قال: يا محمد إذا كان اثنين كتب الله لكل واحد بكل ركعه مائه و خمسين صلاه، و إذا كانوا ثلاثه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ستمائه صلاه، و إذا كانوا أربعة كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفا و مائتى صلاه، و إذا كانوا خمسه كتب الله لكل واحد بكل ركعه ألفين و أربعمائه صلاه، و إذا كانوا ستة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه أربعة آلاف و ثمانمائه صلاه، و إذا كانوا سبعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه تسعه آلاف و ستمائه صلاه، و إذا كانوا ثمانية كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه عشرة آلاف و مائتى صلاه، و إذا كانوا تسعه كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه ستة و ثلاثين ألفا و أربعمائه صلاه و إذا كانوا عشره كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعه سبعين ألفا و ألفين و ثمانمائه

صلاه، فإن زادوا على العشره فلو صارت بحار السماوات و الأرض كلها مدادا و الأشجار أقلاما و الثقلان مع الملائكه كتابا لم يقدروا أن يكتبوا ثواب ركعه واحده، يا محمد تكبيره

يدركها المؤمن مع الامام خير من ستين ألف حجه و عمره، و خير من الدنيا و ما فيها سبعين ألف مره، و ركعه يصلحها المؤمن مع الامام خير من مائه ألف دينار يتصدق بها على المساكين، و سجده يسجدها المؤمن مع الإمام فى جماعه خير من عتق مائه رقبه»

و لا- استبعاد فى شىء مما ذكر فيه على لطف الله و رأفته و فضله و حكمته خصوصا بعد أن كان ذلك هديته منه إلى حبيبه محمد (صلى الله عليه و آله) فلا- غرو إن عظمت، إذ الهدايا على مقدار مهديها، لكن من المعلوم أن ذلك كله للجماعه الصحيحه لا مطلقا، فينبغى المحافظه فيها حينئذ على جميع ما يعتبر فيها.

[فى حكم الحائل و فروعه]

و منه أنها لا تصح مع حائل بين الامام و المأموم غير الصفوف يمنع المشاهده لمن يعتبر فى الصحه مشاهدته فى سائر الأحوال كالقيام و القعود و نحوهما جدارا كان أو غيره بلا خلاف أجده، بل الظاهر أنه إجماعى كما فى الذخيره، بل هو كذلك فى صريح الخلاف و المنتهى و المدارك و عن إرشاد الجعفرىه و المصاييح و ظاهر الذكرى و عن المعبر و الغريه حيث نسب فيها إلى علمائنا، لأنه خلاف المعهود من الجماعه التى يمكن دعوى وجوب الاحتياط فيها باعتبار توقيفيتها، و عدم وضوح استفاده حكمها من الإطلاقات الغير المساقه لبيان كيفيتها، و ل

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «إن صلى قوم و بينهم و بين الامام ما لا- يتخطى فليس ذلك الامام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه إمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه، و إن كان بينهم ستره أو جدار فليس تلك لهم بصلاه إلا من

١- ١ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب- ٦٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢ و ذيله فى الباب- ٥٩- منها- الحديث ١.

كان بحيال الباب، قال: وهذه المقاصير لم يكن في زمن أحد من الناس وإنما أحدثها الجبارون، وليس لمن صلى خلفها مقتديا بصلاه من فيها صلاه»

قال (١): وقال أبو جعفر (عليه السلام): «ينبغي أن تكون الصفوف تامه متواصله بعضها إلى بعض، لا يكون بين الصفيين ما لا يتخطى، يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان إذا سجد».

فما في

خبر ابن الجهم (٢) «سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل يصلى بالقوم في مكان ضيق و يكون بينهم وبينه ستر أ يجوز أن يصلى بهم؟ قال: نعم»

يجب حمله على غير مانع المشاهده أو التقيه أو غير ذلك، على أن الموجود فيما حضرني من

نسخه الوافي بالشين المعجمه و الباء الموحده، نعم حكى هو في بيانه عن بعض النسخ السين المهمله و التاء المثناه من فوق و احتمال تصحيفه.

أما إذا كان الحائل قصيرا لا يمنع المشاهده فلا خلاف بل و لا إشكال في عدم قادحيته، نعم قد يتوقف فيما لو منعها حال الجلوس مثلا دون القيام لقصره كما عن المصاييح، لصدق الستره و الجدار، و توقيفيه الجماعه، مع أن الذي صرح به الفاضل و الشهيدان و الكركى و ولده و أبو العباس و المقداد و الخراسانى و عن غيرهم عدم قدحه أيضا، بل لا أجد فيه خلافا و لا إشكالا ممن عدا من عرفت بينهم، و لعله كذلك، لعدم الشك في شمول إطلاق الجماعه له، و عدم إرادته ما يشمله من الستره و الجدار، بل قد يقوى في النظر عدم قدحه لو كان شباكا مانعا للاستطراق دون المشاهده، وفاقا للسرائر و الذكرى و الدروس و البيان و الموجز و المسالك، بل هو المشهور كما في الذخير و الكفايه و الرياض، بل لم أجد فيه خلافا إلا من الشيخ في الخلاف فلم يجوزه، و السيد في الغنيه حيث قال فيها: «و لا يجوز أن يكون بين الامام و المأمومين و لا بين الصفيين

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

ما لا- يتخطى مثله من مسافه أو بناء أو نهر بدليل الإجماع الماضى ذكره» و الحلبي فى إشاره السبق يشترط أن لا يكون بين المؤتمين و بين إمامها حائل من بناء أو ما فى حكمه كنهر لا يمكن قطعه أو غيره، و لعلها لا صراحه فيها بالخلاف فيما نحن فيه بل و لا- ظهور، فينحصر حينئذ بالشيخ، و إن حكى عن معتبر المصنف أنه حكاه عن المصباح، بل فى الذكرى «أنه يظهر من المبسوط و التقى عدم الجواز مع حيلولة الشباك مع اعترافه بجواز الحيلولة بالمقصوره المخرمه، و لا فرق بينهما» انتهى، لكن فى الذخيره موافقه المبسوط للمشهور، و فى مفتاح الكرامه عن المبسوط ما نصه «الحائط و ما يجرى مجراه مما يمنع مشاهده الصفوف يمنع من صحه الصلاه و الاقتداء بالإمام، و كذلك الشباييك و المقاصير تمنع من الاقتداء بإمام الصلاه إلا إذا كانت مخرمه لا يمنع من مشاهده الصفوف» و هى كما ترى مضطربه و إن كان الظاهر منها ما حكاه فى الذكرى بناء على استئناف و أو المقاصير.

و كيف كان فلا حجه له سوى الإجماع المدعى فى الخلاف على الظاهر و الغنيه كذلك الذى لم يثبت و فاق أحد من العلماء لهما فيه، بل صريح من تأخر عنهما خلافه، و دعوى صراحه الصحيح السابق فيه التى هى ممكنه المنع إن كان المراد بموضع الدلاله منه قوله فيه «ما لا يتخطى» إذ الظاهر إرادته المسافه منه كما يومى اليه لفظ القدر، بل ذيله كالصريح فى ذلك، اللهم إلا أن يدعى عموم لفظ «ما» فيه لهما كما يومى اليه عبارته الغنيه السابقه مؤيدا بتفريع الستره و الجدار عليه فى الصحيح، إذ الموجود فى كثير من النسخ الفاء و إن كان فيما حضرني من نسخه الوافى الواو، بل و كذا إن كان المراد ما فيه من منع الاقتداء بمن فى المقاصير، إذ لعلها لم تكن مخرمه، فان المقاصير جمع المقصوره، و هى كما فى المجمع الدار الواسعه المحصنه أو أصغر من الدار كالقصاره بالضم، فلا يدخلها إلا صاحبها، و فى الوافى المقاصير جمع المقصوره، و مقصوره المسجد مقام الإمام أى ما يحجر لا يدخل فيه غيره، و ليس فيها إطلاق يتمسك به فضلا عن الصراحه، ضروره إرادته

المقاصير المخصوصه، لكن و مع ذلك كله فالإنصاف بناء المسأله على اعتبار ما شك في اعتباره في الجماعه و عدمه، و لو لإطلاق الأدله، كقوله تعالى (١) «ازكعوا مع الزاكعين» وغيره، ضروره كون ما نحن فيه منه، إذ لو سلم أن الصحيح لا دلالة فيه على المنع منه إلا- أن ذلك بمجرد لا يصلح مقتضيا للجواز، و كأنه هو منشأ القائلين بالصحة معه، أو البناء على الثاني كما هو المفهوم من استدلال جملة من الأصحاب حتى الشيخ بل ظاهر إرسالهم له إرسال المسلمات أنه لا كلام فيه، بل قد يظهر من بعض عبارات الشيخ الإجماع عليه.

إلا- أن الأول لا يخلو من قوه، إذ ليس في شىء من الأدله ما سيق لبيان حصول الجماعه بما يشمل الفرض، بل هي بين مساق لبيان فضلها و بين مساق لبيان انعقادها من غير هذه الجبهه، و غير ذلك حتى الآيه منها التي خوطب فيها بنو إسرائيل بإقامه الصلاه و إيتاء الزكاه و الركوع مع المسلمين الراكعين لو سلم إرادته

الجماعه منها، و إلا فمن المحتمل إرادته الخضوع و الخشوع من الركوع فيها، أو الصلاه على معنى دخولهم معهم و صيرورتهم مثلهم في أداء الصلاه معبرا بالركوع عنها، لأنه أول أركانها المميزه لها عن غيرها، و كررها اهتماما بشأنها، و إظهارا لإرادته ذات الركوع من الصلاه التي أمروا بإقامتها لا- صلاه اليهود الخاليه عن ذلك كما قيل، أو لأن المراد منها صلاه الجمع الواجب فيها الاجتماع كما هو مقتضى حقيقه الأمر بالركوع معهم، أو مطلق الجماعه، و على كل حال فلم تسق لبيان حصول الجماعه و انعقاد الصلاه بمجرد صدق اسم الركوع معهم.

على أنه قد يمنع تحقق المعيه مع الحائل و لو شبكا، فدعوى حصول الجماعه و ثبوت أحكامها المخالفه للأصل من سقوط القراءة و وجوب المتابعه و نحوهما بمثل ذلك كما ترى، و من هنا كان الاحتياط حيثنذ بما ذكره الشيخ لا ينبغي تركه، بل تردد فيه

فى الكفايه، و أولى منه الحائل الذى يتحقق معه المشاهده حال الركوع خاصه لثقب فى وسطه مثلا، أو حال القيام لثقب فى أعلاه، أو فى حال الهوى إلى السجود لثقب فى أسفله.

و ليست الظلمه من الحائل قطعاً، بل و لا- الطريق و لا- النهرو فاقا للأكثر كما فى المنتهى، بل المشهور كما فى الذخيره، لمنع الشك فى شمول الأدله لمثله، و استصحاب الصحه قبل اعتراض الطريق و النهرو، خلافا للمحكى عن أبى الصلاح فى الأخير، و استجوده فى المدارك إن أراد ما لا يتخطى منه، و قد سمعت ما فى الغنيه و الإشاره، و لأبى حنيفه فيه و فى سابقه قياساً على الجسم الحائل، و هو على بطلانه مع الفارق، لكن من المعلوم أن مرادنا عدم القدح من حيث النهريه و الطريقيه، و إلا فمع فرض تحقق المنع من جهه أخرى كعدم التخطى إن قلنا باعتباره أو حصول التباعد السالب لاسم الجماعه أو غير ذلك لا إشكال فى القدح، و ظنى أن ذلك مبنى الحلبي و أبى المكارم لما ستعرف أن مبناهما فى المسأله الآتيه تجديد البعد المانع من انعقاد الجماعه بما لا يتخطى فما سمعته من المدارك لا يخلو من نظر، فتأمل جيداً.

و كذا لا يندرج فى الحائل الزجاج و نحوه مما يشاهد من خلفه كما فى كشف الأستاذ، لاعتبار المنع عن المشاهده فى الحائل فى ظاهر النص و صريح الفتوى، و فيه منع كون مثله مشاهده، بل أقصاه ارتسام صورته الشئ ء فيه، و هو غير المشاهده حقيقه اللهم إلا أن يمنع و يدعى خرق البصر له أو تقويه به، فيشاهد من خلفه حقيقه.

نعم يندرج فى الحائل الشخص، فلو فرض حيلولة إنسان بين الامام و المأموم يمنع المشاهده بطلت الصلاه إلا أن يكون هو مأموماً، إذ مشاهدته حينئذ كافيه، لأنه مشاهد الامام، و إلا لبطلت صلاه الصف الثانى المحجوب بالصف الأول، و هو واضح الفساد.

و لو فرض فساد صلاه الحائل اتجه الفساد حينئذ، لأنه كالأجنبي كما صرح به فى المسالك مقيدا له بعلمه بفساد صلاته، قال فيها: «و لا يقدر حيلولة بعض المأمومين إمامهم عن بعض مشاهدته المانع للإمام، أو مشاهدته من يشاهده من المأمومين و إن تعددت الوسائط، و يشترط عدم علم الممنوع من المشاهدة بفساد صلاه الحائل، و إلا بطلت صلاته أيضا، لأن المأموم حينئذ كالأجنبي» انتهى. لكن قد يناقش بظهور دليل الحائل فى الفساد و لو مع عدم العلم حال الصلاه، و لعله يريد بحمل النفي فى كلامه على نفي عدم العلم أصلا المتحقق بالعلم بعد الصلاه، اللهم إلا أن يدعى خروج خصوص هذا الحائل.

و لو تجدد الحائل فى أثناء الصلاه فى الصحه و عدمها وجهان، كما لو تجدد رفعه بعد فرض دخول المصلى بوجه صحيح كعمى أو عدم علم و نحوهما، لكن يظهر من المنتهى بطلان الائتمام فى الأول، و هو قوى جيد، كقوته فى الثانى أيضا، ضروره عدم الجدوى بتجدد رفعه، نعم له نيه الانفراد على الظاهر.

و لو كان الحائل بين الامام و بعض المأمومين أو بين بعض الصف اللاحق و الصف السابق إلا أن من هو خلف الحائل منهم متصل بفاقدته و لو بوسائط كما هو الغالب فى مساجد زماننا هذا فلا بأس به فى ظاهر جمله من الأصحاب بل صريحهم، فاكتفوا فى الصحه بمشاهدته الإمام أو مشاهدته مشاهدته و لو بوسائط و لو بطرف العين، كمشاهدته الجانبيين، صرحوا بذلك هنا و فيما يأتى فيما لو صلى الإمام فى محراب داخل، قال فى موضع من المنتهى: «لو لم يشاهد الامام و شاهد المأموم صحت صلاته، و إلا لبطلت صلاه الصف الثانى، و لا نعرف فيه خلافا» و قال فى آخر منه نحو ما فى التذكرة و المسالك و المدارك و عن غيرها لو وقف المأموم خارج المسجد حذاء الباب و هو مفتوح يشاهد المأمومين فى المسجد صحت صلاته، و لو صلى قوم على يمينه أو شماله أو ورائه صحت

صلاتهم، لأنهم يرون من يرى الامام، و لو وقف بين يدي هذا الصف صف آخر عن يمين الباب أو يسارها لا يشاهدون من في المسجد لم تصح صلاتهم» ثم قال فيه:

«و لو لم يكن المأمومون في قبلته بل على جانبه فان اتصلت الصفوف به صحت صلاته، و إلا فلا، ذكره الشيخ في المبسوط- إلى أن قال أيضا:- التاسع لا بأس بالوقوف بين الأساطين» و قيده في التذكرة بما إذا اتصلت الصفوف به أو شاهد الإمام أو بعض المأمومين، إلى آخره إلى غير ذلك من عباراتهم الصريحة فيما ذكرنا، بل نسبه في الذخيره إلى الشيخ و من تبعه، بل في الكفايه أنى لم أجد من حكم بخلافه، كما أنه في الرياض بعد نسبته إلى الأشهر اعترف بأنه لا يكاد يعرف فيه خلاف إلا من بعض من تأخر، و نسبه في مفتاح الكرامه إلى فوائد الشرائع و الجعفريه و الميسيه و الغريه و إرشاد الجعفريه و غيرها، قال: ذكروا ذلك في مسأله المحراب الداخل، لكن قال في الذخيره:

حكم المصلى خارج المسجد محاذيا للباب ناسبا له إلى جماعه من الأصحاب تاره و إلى الشيخ و من تبعه أخرى متجه إن ثبت الإجماع على أن مشاهده بعض المأمومين يكفي مطلقا، و إلا كان في الحكم المذكور إشكال، نظرا إلى

قوله (عليه السلام): «إلا من كان بحيال الباب»

فان ظاهره قصر الصحه على ذلك، و جعل بعضهم هذا الحصر إضافيا بالنسبه إلى الصف الذي يتقدمه عن يمين الباب و يساره، و فيه عدول عن الظاهر انتهى، و استحسنته في الرياض هنا، بل ربما مال اليه.

و اعترضه في الحدائق- بعد أن جعل منشأ اشتباهه تخصيص المشاهده المعتبره في الصحه بالإمام دون اليمين و الشمال، و لذا صحت خصوص صلاه المحاذى للباب- بأن اللازم عليه بطلان صلاه طرفي الصف الأول المستطيل بحيث لا- يرى المأموم إماما (١)

بل و الصف الثانى الزائد على الصف الأول بحيث لا يشاهدون الأول فى جهه الإمام، بل و بطلان صلاه من وقف بين الأساطين إذا كان لا يشاهد المأمومين إلا من الجانبين أو أحدهما دون جهه الإمام، مع أن صحيح الحلبي (١) دل على أنه لا بأس بالصلاه بين الأساطين، إلى أن قال:

و بالجمله فما ذكره من الأوهام البعيده و التشكيكات الغير السديده.

قلت: لا ريب فى ظهور الصحيح المزبور بقصر الصحه على خصوص من كان بحيال الباب من الصف و حصرها، و دعوى إرادته الإضافى من ذلك بالنسبه إلى الصف السابق على هذا الصف كما فى المدارك تهجم من غير شاهد و لا مقتض، كدعوى إرادته الصف الذى بحيال الباب لانصباب الصحيح جميعه على ذلك كما فى الحدائق، ضروره كون بعض الصف حيال الباب، بل الواحد منه فى الحقيقه، فوصف جميعه بذلك باعتبار هذا البعض لا شاهد له أيضا و لا مقتض، بل لفظ «من» فيه بعد ذكر الصف كالصريح بخلافه، لظهور إرادته من كان بحيال الباب من الصف، كما هو واضح و دعوى استلزام ذلك بطلان صلاه طرفى الصف الأول كما سمعت يدفعا منع كون منشأ البطلان فيما ذكرنا عدم تحقق المشاهده الإماميه كى يستلزم ذلك، بل هو وجود الحائل و الحاجز المفقود فى الصف الأول، إذ ليس فى شىء من الأدله اشتراط المشاهده للإمام أو لمشاهده و لو بوسائط حتى يكون المسألتان من واد واحد، بل قصارى ما يستفاد من الصحيح بطلان الصلاه مع تحقق الستره أو الجدار، و هذا مفقود بالنسبه إلى الصف الأول أو الثانى بالغما ما بلغ فى الطول، فاتضح الفرق بين المسألتين.

و أما بطلان صلاه الواقف بين الأساطين فمع فرض صيرورتها حائلا بين الامام و المأموم أو بين الصفيين و لو بالنسبه إلى البعض فلا استنكار فيه، بل هو من المسأله حتى لو كان متصلا بمشاهد، المشاهد لصدق الستره و الجدار، و تصريح بعض الأصحاب بأنه

لا بأس به بين الأساطين بل نسب إلى الجرم الغفير من القدماء و المتأخرين لا حجه فيه، أو ينزل على إرادته البنيه التي لا تكون بها حائله بأن يكون المصلى متوسطا بينها، أى بعضها على يمينه و آخر على شماله لا أمامه و خلفه بحيث تكون حائله، أو على عدم حيلولة الأسطوانه كما يومى اليه عبارته البيان «و لا يعد الطريق و الأساطين و الماء حائلا» و فى المجمع الأسطوانه بضم الهمزه و الطاء الساريه، كصحيح الحلبي و غيره مما نفى فيه البأس عن الصلاه بينها، و إلا كان معارضا بصحيح الحائل، و بينهما عموم من وجه، أو يدعى خروج نحو الأساطين و قوائم المسجد و نحوها بإجماع أو غيره، إلا- أن دون إثباته خرط القتاد، كما أن دون إثبات اتفاق الأصحاب على خلاف ما استظهرناه من صحيح الحائل ذلك أيضا، و إن ادعى.

بل قد يدعى موافقه جمله من عبارات الأصحاب له، منها ما فى القواعد «و لو صلى الإمام فى محراب داخل صحت صلاه من يشاهده من الصف الأول خاصه و صلاه الصفوف الباقية أجمع، لأنهم يشاهدون من يشاهده» و منها عبارته الكتاب فيما يأتى، و منها عبارته الموجز «و لو كان فى محراب صحيح صح مشاهده فى الأول و بواقى الصفوف و بطل الجناحان» و منها عبارته الدروس «و لو صلى الإمام فى محراب داخل بطلت صلاه الجناحين من الصف الأول خاصه» و نحوها البيان أيضا، بل منها ما فى التذكرة أيضا المصرح فيها بما سمعته سابقا من المنتهى «لو وقف الإمام فى المحراب الداخلى فى الحائط فإن صلاه من خلفه صحيحه، لأنهم يشاهدونه، و كذا باقى الصفوف التى من وراء الصف الأول، أما من على يمين الامام و يساره فان حال بينهم و بين الإمام حائل لم تصح صلاتهم و إلا صحت» اللهم إلا أن يريد بقريته تصريحه السابق الجناحين المنفصلين المتقدمين على الصف الأول المتصل، كما أن ذلك محتمل الدروس و البيان أيضا خصوصا بعد ذكرهما قبيل ذلك الاكتفاء بالمشاهده و لو بوسائط، بل و الموجز أيضا، بل لعل وصف المحراب

بالصحيح فيه مشعر بذلك، إذ الظاهر منه إرادته ما ذكره جماعه من المتأخرين في تفسير المحراب الداخل الواقع في عبارات الأصحاب، قال بعضهم: المراد الداخل في المسجد لا الحائط على معنى أنه يكون له جدران مستقلة في المسجد حتى يتم ما ذكره من الحكم بصلاته من إلى جانبه، ضروره حصول الحائل حينئذ، بخلاف الداخل في الحائط، فإنه لا جانب له يقف فيه المأموم بحيث لا يشاهد الامام، بل الغالب اتصال الصف خلفه، فيشاهده مقابله حينئذ، و تتم صلاه الباقي الذين عن يمينه و شماله لمشاهدتهم مشاهده فلا- وجه للبطلان المذكور في كلامهم، اللهم إلا أن يفرض محراب داخل في الحائط يكون كالمحراب الأول.

لكنك خبير أن ذلك منه بناء على صحه صلاه من على جانبي المقابل للإمام في الصف الأول، لمشاهدتهم له بطرف عيونهم، و من هنا التجأوا إلى تفسير العبارات بما سمعت، بل هذا منه شهاده على ظهورها فيما ذكرنا، نعم هي ظاهره في صحه صلاه جميع الصف الثاني المقابل للمشاهد و غيره، لعدم صدق الحائل بين الصفين، و إن كانت صحه الصلاه منحصره في المقابل من الصف الأول، و الباقي بمنزله العدم، إذ المراد بالصف الواحد فما زاد، فيكون حينئذ حاله كحال الإمام بالنسبه إلى الصف الأول و إن طال، فإنه يكفي تقدم الامام عليه و عدم الحيلولة بينهما، فكذا الصف الثاني بالنسبه إلى ما تقدم، لا أن منشأ الصحه فيه مشاهده كل منهم الآخر بطرف عينه حتى ينتهي إلى المقابل كي يرد أن ذلك حاصل في الصف الأول الذي هو خلف الجدار حتى ينتهي إلى الذي هو بحذاء الباب، و لعله لبعض ما ذكرناه بالغ الأستاذ الأكبر في شرحه على المفاتيح على ما حكى عنه في الإنكار على المنتهى و المدارك و من تبعهما في تفسير الصحيح بما سمعته أولاً، و حكمهم بصحه صلاه تمام الصف الخارج عن المسجد إذا كان بعضه محاذيا للباب، لتحقق المشاهده بالمعنى المتقدم حتى ادعى أنهم خالفوا بذلك النص

و فتاوى الأصحاب، مستشهدا عليه بعباراتهم التي سمعتها في المحراب، و هو و إن كان ما فيه من دعوى صراحه تلك العبارات بذلك محلا للنظر أو المنع، لكنه جيد بالنسبة إلى أصل الحكم، ضروره أن هذه المشاهدته التي اعتبروها و اكتفوا منها بما سمعت مما لا نعرف لها مأخذا معتدا به، و بعد التسليم فلم ينقحوا سائر ما يتصور عليها من الفروع كالاكتفاء بمجرد حصولها و لو بطرف العين من بعد، أو لا بد من الاتصال بمن تلحظه بطرفك بمعنى أنه لو فرض وقوف الامام خلف حائل لا يحصل بسببه البعد عن الجماعة و لكنه لم يكن متصلا بالمشاهد بالوسائط إلا- أنه يلحظ بعينه بعض أطراف الجماعة المتباعد، و لا- غير ذلك من الفروع، و إن كان الظاهر من مطاوى كلماتهم الاكتفاء بنحو ذلك، إلا أنه حيث كانت الجماعة من العبادات التوقيفيه و الذمه مشغوله بيقين و جب عدم ترك الاحتياط الذي هو ساحل بحر الهلكه فيه و في سابقه مما عرفت، و إن كان المتعارف في عصرنا هذا عدم تجنب شىء من قوائم المساجد و نحوها، بل قد يعد فعله من المنكرات، بل في الذكرى «الإجماع عملا في جميع الأعصار على الصلاه جماعه بالاستداره على الكعبه» إلى آخره، و هو مما يرشد إلى أصل المسأله من الاكتفاء بالمشاهده المزبوره، و عدم قرح الحائل مع الاتصال بمشاهد المشاهد، و الله أعلم.

ثم إن ذلك كله لو كان المأموم رجلا، بل و امرأه بامرأه لأصالة الاشتراك، بل و إطلاق معاهد الإجماعات بل و النص في وجه و إن كان ضعيفا، بل ظاهر المحكى عن الغريه الإجماع عليه بالخصوص، بل و على المأموم الخثنى، و هو كذلك، لإطلاق الأدله، و عدم معلوميه اندراجها في الامرأه، و إلزاما لها بالمتيقن في البراءه من الشغل و لذا لو كانت إماما لامرأه لم يغتفر الحائل، لعدم معلوميه كونها ذكرا، كما عن الميسيه التصريح به.

نعم لو أتمت المرأه بالرجل اغتفر الحائل كما ذكره المصنف مستثيا له من الحكم

بعدم الصحه مع السابق، فقال كغيره من الأصحاب إلا أن يكون المأموم امرأه فيصح و لو مع الحائل من جدار و غيره، بل لا أجد فيه خلافا بينهم كما اعترف به بعضهم إلا- من الحلى فجعلها كالرجل فى الفساد بعد اعترافه بورود رخصه لها فى ذلك، و لا ريب فى ضعفه، للمرسل الذى حكاه بعد انجباره بعمل الأصحاب عداه، و

الموثق (١) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى بالقوم و خلفه دار فيها نساء هل يجوز لهن أن يصلين خلفه؟ قال: نعم إن كان الإمام أسفل منهن، قلت: فان بينهن و بينه حائط أو طريقا قال: لا بأس»

بل و الأصل فى وجه، و إطلاقات الجماعه بناء على تنقيح شمولها لمثل ذلك السالمه عن معارضه نص الفساد بعد ظهوره فى غير الامراه، فتبقى خيره الحلى حينئذ لا مستند لها، كما أنه يتعين القول بخلافها و هو الجواز، لكن عن جماعه كثيرين تقييده بما إذا علمت أحوال الإمام فى انتقالاته و حركاته، و لعله مستغنى عنه، كما هو واضح.

[فى اعتبار عدم علو الإمام من المأمومين]

و كذا لا تنعقد الصلاه و الامام أعلى من المأمومين بما يعتد به كالأبنيه علوا دفعا لا انحداريا على الأشهر، بل المشهور نقلا و تحصيلا، بل عن المذهب و المقتصر نفى الخلاف فيه، بل فى التذكرة نسبتة إلى علمائنا مشعرا بدعوى الإجماع عليه، للأصل فى وجه، و

موثق عمار (٢) عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الرجل يصلى بقوم و هم فى موضع أسفل من موضعه الذى يصلى فيه؟ فقال: إن كان الامام على شبه الدكان أو على موضع أرفع من موضعهم لم تجز صلاتهم و إن كان أرفع منهم بقدر إصبع أو أكثر أو أقل إذا كان الارتفاع ببطن مسيل، فان كان أرضا

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٠- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٣- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

مبسوطه و كان فى موضع منها ارتفاع فقام الإمام فى الموضع المرتفع و قام من خلفه أسفل منه و الأرض مبسوطه إلا أنهم فى موضع منحدر فلا بأس، قال: و سئل الإمام (عليه السلام) فان قام الإمام أسفل من موضع من يصلى خلفه، قال: لا بأس، و قال: إن كان رجل فوق بيت أو غير ذلك دكانا كان أو غيره و كان الامام يصلى على الأرض أسفل منه جاز للرجل أن يصلى خلفه و يقتدى بصلاته و إن كان أرفع منه بشىء كثير».

و ما فى المدارك- من أن هذه الروايه ضعيفه السند، متهافته المتن، قاصره الدلاله، فلا يسوغ التعويل عليها فى إثبات حكم مخالف للأصل- يذفعه- مع أنها من الموثق الذى هو حجه عندنا فى نفسه، مضافا إلى الإجماع عن الشيخ فى العده على العمل بروايات عمار- انجبارها بما عرفت، و بذكرها فى الكافى و الفقيه، و اعتضادها بمفهوم

موثقته الأخرى (١)سئل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يصلى بالقوم و خلفه دار فيها نساء هل يجوز لهن أن يصلين خلفه؟ قال: نعم إن كان الإمام أسفل منهن»

و بالمرسل العامى (٢)على الظاهر «إن عمارا تقدم للصلاه على دكان و الناس أسفل منه فقدم حذيفه (رضى الله عنه) فأخذ بيده حتى أنزله، فلما فرغ من صلاته قال له حذيفه:

ألم تسمع رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقول: إذا أم الرجل القوم فلا يقوم فى مكان أرفع من مقامهم؟ قال عمار: فلذلك تبعتك حين أخذت بيدي»

و المرسل الآخر (٣)«إن حذيفه أم على دكان بالمدائن فأخذ عبد الله بن مسعود بقميصه فجذبه، فلما فرغ من صلاته قال: ألم تعلم أنهم كانوا ينهون عن ذلك؟ قال: بلى ذكرت حين جذبتنى»

بل و ب

خبر محمد بن عبد الله (٤)أو معتبره على بعض الوجوه، سأل الرضا (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٣- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٣ ص ١٠٩.

٣- ٣ سنن البيهقى ج ٣ ص ١٠٨ و فيها «أبو مسعود» بدل «ابن مسعود».

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٦٣- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

«عن الامام يصلى فى موضع و الذين خلفه يصلون فى موضع أسفل منه، أو يصلى فى موضع أرفع منه، فقال: يكون مكانهم مستويا»

بناء على إرادته مطلق الرجحان من الجملة الخبرية فيه، فلا ينافى الندب حينئذ فى غير صورته الفرض، فتأمل.

و تهافت المتن فى غير روايات عمار غير قاذح فضلا عنه الذى لا زالت رواياته المعمول بها بين الأصحاب كذلك، على أن موضع الحاجه من روايته هنا سالم عن التهافت، إذ ليس هو إلا فى

قوله: «و إن كان أرفع»

إلى آخره، فإنه

عن الفقيه روايته «إذا كان الارتفاع يقطع سبيلا»

و عن بعض نسخ التهذيب «بطن مسيل»

و عن أخرى «بقطع مسيل»

و عن ثالثة «بقدر يسير»

و رابعة «بقدر شبر»

و أوضحها الأخيرتان، بل الأخيره المؤيده بوضوح اللفظ و المعنى، و بروايه التذكرة و الذكرى لها كذلك و إن اختلفا أيضا فى كيفية الروايه، ففي الأولى ما سمعته من متن الخبر سوى

قوله: «بقدر شبر»

و فى الثانى «و لو كان أرفع منهم بقدر إصبع إلى شبر، فان كان»

إلى آخره، ثم قال بعد أن روى ذلك: إنها تدل بالمفهوم على منع الزائد على الشبر، و أما هو فيبنى على دخول الغايه فى المغيا و عدمه، و كأنه فهم أن جواب الشرط فيه لا- بأس، و إلا- فهو فيه غير مذکور، و سياقه يقتضى أن يكون لا بأس، و احتمال أن الجواب

قوله: «فان كان أرضا مبسوطه»

كما هو الظاهر على روايه الذكرى له- مع أنه مغن عن

قوله فيه: «وكان في موضع منها ارتفاع»

- يدفعه أنه يقتضى تخصيص العفو عن المقدار المزبور بالعلو الانحدارى.

مع أن الظاهر اغتفار العلو اليسير فى الدفعى كما صرح به غير واحد من الأصحاب بل كأنه لا خلاف فيه، بل فى التذكرة و عن إرشاد الجعفرية الإجماع عليه و إن اختلف فى تقديره بشبر كما عن جماعه للرواية على إحدى النسخ، أو بما لا يتخطى كما فى التذكرة و الدروس و الموجز و المدارك، و قربه فى البيان، كما عن جماعه الميل اليه لحسن زواره

المتقدم (١) و كونه كالبعد، و اضطراب خبر الشبر لاختلاف نسخه الموجب للاعراض عنه إذا لم يترجح أحدها لا التخيير بينها بناء على عدم كونها كاختلاف الأخبار و إن كان هو محتملا، و عدم تقديره بشىء منهما بل يوكل إلى العرف كما فى السرائر و الذكري و المسالك و عن غيرها، بل نسبه فى الحدائق إلى الأكثر، و لعله يرجع إليه ما فى الكتاب و القواعد من الاقتصار على المعتد به، و كأنه لا يخلو من قوه، كما أنه يمكن رجوع التحديد بما لا يتخطى إليه أيضا على أن يكون تقديرا للعرف كما أوماً إليه الشهيدان و سبط الثانى منهما، بل يمكن دعوى تحقق العلو المعتد به عرفا بالشبر، و يدفعه أيضا أنه يقتضى تخصيص العفو فى العلو الانحدارى بما إذا كان بالمقدار المزبور، مع أن المعروف من الفتاوى تخصيص العفو بذلك فى الدفعى، و إلا فالانحدارى معفو عنه مطلقا كما هو قضيه معقد نفى الخلاف تاره، و الإجماع أخرى، بل عن المهذب و إرشاد الجعفرية التنصيص على أنه يغتفر فى الانحدارى و إن كان علوه بالمعتد به، نعم قيده المحقق الثانى و الشهيد الثانى على ما حكى عن أولهما بما إذا لم يحصل البعد المفرط، و كأنه قوى، لإطلاق دليل المنع فى العلو من غير معارض، إذ ليس هو إلا هذا الموثق، و لا إطلاق فيه بحيث يشمل ذلك،

بل قد يدعى ظهوره فى اغتفار خصوص الانحدارى الذى يتراءى بحسب النظر مبسوطا ككثير من الأراضى لا ما يكون علوه ظاهرا و إن كان بالتدرج كبعض الجبال و نحوها فتأمل.

و أما احتمال جعل الشرط فى الموثق وصليا حتى على نسخه «بقطع مسيل» على أن يكون المراد كون الارتفاع على سبيل القطع و الابانه و الامتياز أى يكون قطعه خاصه

مرتفعه عن قطعه أخرى بعنوان الإبانة و الامتياز لا- علوا انحداريا الذى لا- ظهور فيه و لا- امتياز، أو يراد إذا كان الارتفاع يقطع سيلا أو مسيلا باعتبار علوه الدفعى دون الانحدارى، لكن على هذا يجب نصب السبيل أو المسيل، ففيه مع ركاكته خصوصا الأخير أنه يقتضى عدم العفو عن العلو اليسير الذى قد عرفت الإجماع على العفو عنه، و إن كان قد يظهر من بعض علمائنا المتأخرين احتمالاه، لخبر محمد بن عبد الله (١) المتقدم سابقا، إلا أنه لا يخفى عليك قصوره عن معارضه ما يقتضى العفو من وجوه.

و كيف كان فتهافت الروايه بالنسبه إلى ذلك- مع إمكان علاجه و لو بتكلف، بل لا تكلف فيه بناء على

روايه التنقيح له «و لو كان أرفع منهم بقدر إصبع إلى شبر أو كان أرضا مبسوطه أو فى

موضع فيه ارتفاع و كان الإمام فى المرتفع إلا أنهم فى موضع منحدر فلا بأس»

إذ يكون حينئذ قوله: «لا بأس» جوابا عن الجميع- لا يقدح فى حجيتها بالنسبه إلى غيره مما نحن فيه من عدم اغتفار علو الامام، خصوصا بعد انجبارها و اعتضاها بما سمعت.

فما فى موضع من الخلاف- من كراهيه ذلك مستدلا بإجماع الفرقه و أخبارهم، كظاهاه فى موضع آخر منه حيث عبر عنه بلا ينبغى مع احتمال إرادته الحرمة فيهما بقرينه استدلاله عليه بالإجماع و موثق عمار السابق- ضعيف جدا و إن مال إليه فى المدارك و المفاتيح و عن صاحب المعالم و تلميذه فى الاثنى عشرية و شرحها، و لم يجزم به المصنف، بل قال على تردد كظاهاه فى النافع و عن الذخير و مجمع البرهان، لعدم ما يقتضى شيئا من ذلك سوى

مرسل سهل (٢) الذى هو ليس من طرقنا على الظاهر، إنه قال:

«رأيت رسول الله (صلى الله عليه و آله) على المنبر فكبر و كبر الناس وراءه ثم ركع

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٣- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٣ ص ١٠٨.

و هو على المنبر، ثم رجع فنزل القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ، ثم أقبل على الناس فقال: أيها الناس فعلت كذا لتأتموا و لتعلموا صلاتي»

و هو- مع منعه أولاً- خصوصاً مع موافقته لظاهر المحكى عن الشافعي بل و أبي حنيفة، و قصوره عن معارضه ما تقدم من وجوه ثانياً- محتمل لكون العلو بما لا يعتد به كالمرقاه السفلى و كونه من خواصه، أو لإرادته مجرد تعليم الصلاة المحتاج إلى الصعود على مرتفع كي يشاهد، لا- أنها صلاة حقيقة، و غير ذلك، و سوى الإجماع المدعى في الخلاف الذي هو على تقدير إرادته الكراهه منه واضح المنع، فوجب الركون حينئذ إلى الموثق المذكور بالنسبه إلى ما تضمنه من الحكم المزبور من غير فرق بين المأمومين الأضرأء و البصرأء، لإطلاق الأدله السابقه.

فما عن أبي على- من أنه لا- يكون الإمام أعلى في مقامه بحيث لا يرى المأموم فعله إلا أن يكون المأمومون أضرأء، فإن فرض البصرأء الاقتداء بالنظر، و فرض الأضرأء الاقتداء بالسمع إذا صح لهم التوجه- في غايه الضعف، بل و إلى ما تضمنه من الأحكام الأخر كاغتفار العلو الانحدارى الذى أشار إليه المصنف جازماً به من غير تردد، فقال و يجوز أن يقف على علو من أرض منحدره و قد سمعت البحث فيه فيما تقدم، و كاغتفار العلو الدفعى المعتد به بالنسبه للمأموم فضلاً عن الانحدارى و غير المعتد به من الدفعى كما يدل عليه الموثق الآخر (١) أيضاً، و أشار إليه المصنف أيضاً بقوله و لو كان المأموم على بناء عال كان جائزاً كغيره من الأصحاب، بل لا- أجد فيه خلافاً كما اعترف به فى الرياض، بل فى المنتهى و عن الذخيره نسبته إلى علمائنا، و فى المدارك إلى قطع الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع، بل فى الخلاف و التنقيح دعواه

صريحاً، و فى المفاتيح لا بأس به قولاً واحداً، بل فى التذكرة و الروض و عن الغريه

الإجماع على صحه صلاه المأموم و إن كان على شاهق، كما أنه نسب الصحه إلى علمائنا و إن كان على سطح في كشف الالتباس على ما حكى عنه، و لعله يرجع إليهما ما فى السرائر و إن قيده بأن لا ينتهى إلى حد لا يمكنه الاقتداء به، ضروره خروج ذلك عن محل البحث.

نعم قيد العلو فى البيان و الروض بل و كذا حاشيه الإرشاد و عن الجعفرىه و إرشادها و فوائد الشرائع و الغريه و الروضه بما لم يؤد إلى العلو المفرد، بل عن النجيبه الإجماع عليه، و لا ريب فى مخالفته لما عرفت إذا لم يرد به ما سمعته من السرائر، كما أنه لا ريب فى ضعفه حينئذ لإطلاق كثير من الأدله و صريح بعضها، بل كاد يكون صريح الموثق السابق، و دعوى استلزام ذلك البعد المفرط يدفعها ظهور دليل الفساد فيه بالبعد من غير جهه العلو.

[فى اعتبار عدم تباعد المأموم عن الإمام]

و لا- يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيرا فى العاده إذا لم يكن بينهما صفوف متصله لا تباعد بينها كذلك على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا شهره كادت تكون إجماعا، بل هو كذلك فى ظاهر التذكرة للأصل بل الأصول بعد توقيفه الجماعه و قصور إطلاقاتها عن تناوله مثل ذلك، لعدم معهوديته بل معهوديه خلافه، خلافا للمحكى عن المبسوط من التحديد بثلاثمائه ذراع، و عن الخلاف بما يمنع من مشاهدته و الاقتداء بأفعاله حتى لو أرادا تحديد الكثره العاديه بذلك، ضروره تحققها بالأقل منه قطعا، على أنا لم نتحقق هذه عنهما، إذ الموجود فى أولهما «و حد البعد ما جرت العاده فى تسميته بعدا، و حد ذلك قوم بثلاثمائه ذراع، قالوا: إن وقف و بينه و بين الإمام ثلاثمائه ذراع ثم وقف آخر بينه و بين هذا المأموم ثلاثمائه ذراع ثم على هذا الحساب و التقدير بالغ ما بلغوا صحت صلاتهم، قالوا: و كذلك إذا اتصلت الصفوف فى المسجد ثم اتصلت بالأسواق و الدروب بعد أن يشاهد بعضهم بعضا و يرى الأولون

الإمام صحت صلاه الكل، و هذا قريب على مذهبنا أيضا» و مراده بالقوم بعض الجمهور قطاعا، و إلا فلا قول لأحد من علمائنا بذلك كما اعترف به الفاضل، و لعل مراده بهذا إشاره إلى الفرض الأخير خاصه لا إلى ما يشمل التقدير بثلاثمائة كما احتمله فى الذكرى و يؤيده أنه الأنسب بقوله أولا- «و حد البعد» على أنه يمكن إرادته بما نسبه إلى قوم تحديد البعد فى العاده لا تحديده من دون نظر إليها، فيكون حينئذ نزاعا فى موضع علمنا من العاده خلافه.

و الموجود فى موضع من ثانيهما «الثانى من صلى خارج المسجد و ليس بينه و بين الإمام حائل و هو قريب من الامام و الصفوف متصله به صحت صلاته، و إن كان على بعد لم تصح صلاته و إن علم بصلاه الامام، و به قال جميع الفقهاء إلا عطا، فإنه قال:

إذا كان عالما بصلاته صحت صلاته و إن كان على بعد من المسجد، دليلنا أن ما اعتبرناه مجمع عليه، و ما ادعاه ليس عليه دليل» إلى آخره، و هو كما ترى صريح فى خلاف ما نسب اليه، نعم قال بعد أن ذكر أن الماء ليس بحائل: «مسأله إذا قلنا: الماء ليس بحائل فلا حد فى ذلك إذا انتهى اليه يمنع من الائتمام به إلا ما يمنع من مشاهدته و الاقتداء بأفعاله، و قال الشافعى: يجوز ذلك إلى ثلاثمائة ذراع، فان زاد على ذلك لا يجوز، دليلنا أن تحدد ذلك يحتاج إلى شرع، و ليس فيه ما يدل عليه» و لعله لذا نسب اليه ما عرفت، لكن قد يقال بمعونه ما سمعته منه سابقا بتخصيص ذلك منه فى الماء أو إرادته علو الماء لا البعد المنافى أو غير ذلك، و إلا كان محجوجا بما عرفت من غير فرق بين الماء و غيره.

فلو انعقدت الجماعه حينئذ فى سفيتين فصاعدا اعتبر فى البعد بينهما ما يعتبر فى الأرض اقتصارا على المتيقن فى براءه الذمه عن الشغل بالعباده التوقيفيه، كما هو واضح أما إذا لم يكثر البعد فى العاده بل كان الثابت ضده و هو القرب فظاهر المشهور بل

صريحهم نقلا- و تحصيل الصحة و إن كان لا يتخطى، بل فى الرياض كاد يكون إجماعا، بل ظاهر التذكرة، حيث قال: «عندنا الإجماع عليه» بل عن إرشاد الجعفرية لا يضر البعد المفرط مع اتصال الصفوف إذا كان بين كل صفين القرب العرفى إجماعا، لإطلاق أدله الجماعه، و ما ورد فيها من الأمر (١) بالوقوف خلف الامام و نحوه، و إطلاق ما دل على جواز الائتمام مع اعتراض الطريق و النهر بل و الحائط فى المرأه من معقد الإجماع و الموثق (٢) السابقين و نحوهما، خصوصا مع غلبه كون ذلك مما لا يتخطى، و للأخبار (٣) المعتمده الأمره بالائتمام عند خوف رفع الإمام رأسه من الركوع ثم اللحوق بعد ذلك بالصف فى الركعه الثانيه أو فى أثناء الركوع، و كأنه لتحصيل الفضيله و رفع كراهه الانفراد بالصف لا لقادحيه مثل هذا البعد، و إلا لم يصح الاقتداء بالركعه الأولى، و احتمال اغتفاره لإدراك الجماعه ضعيف بل مقطوع بفساده، ضروره أنه لم يستثن أحد ذلك من مانعيه البعد، و فحوى اغتفار العلو فى المأموم و مطلقا فى الأرض المنحدره، فتأمل، و لعدم التحديد شرعا للبعد المشترط عدمه فى الجماعه فى معقد إجماع المدارك و مصابيح الأنوار للأستاذ و رياض الفاضل و ظاهر التذكرة، و مفهوم بعض الأدله السابقه، فيرجع فى تحديده كغيره إلى العرف و العاده، لكن لا بد من ملاحظه الاجتماع فى الصلاه، ضروره تفاوت مصداق القرب و البعد بتفاوت الحثيات، بل لا يبعد دعوى محفوظيه هيئه الجماعه عند المتشرعه و مأخوذيتها يدا عن يد، فكل ما عد فى عرف المتشرعه و عاداتهم

أنه بعيد بالنظر إلى جماعه الصلاه بطل، و كلما عد أنه قريب صح، و ربما يلحق به ما لا- يحكم فيه بالقرب و البعد عملا بإطلاقات الجماعه، و ليس ذا

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٦- من أبواب صلاه الجماعه.

من إثبات الحكم الشرعى بالعرف و العاده، بل و لا من إثبات بيان مهيه العباده التوقيفيه بهما، بل هو من إثبات مصداق التباعد و عدمه فيها الثابت حكمه من الإجماعات السابقه و غيرها، على أنه لا بأس بالتزام اعتبارهما هنا إذا صار سببا لكشف المعهود من جماعه النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) فيقتصر على الثابت منه، و هو الذى لا تباعد فيه.

و ما يقال: إن ذلك كله جيد لو أن الأدله خلت عن التعرض لبيان التحديد، و ليس - إذ فى

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) المتقدم سابقا «إن صلى قوم و بينهم و بين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بإمام، و أى صف كان أهله يصلون بصلاه إمام و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم قدر ما لا يتخطى فليس تلك لهم بصلاه - إلى أن قال - و قال أبو جعفر (عليه السلام): ينبغى أن يكون الصفوف تامه متواصله بعضها إلى بعض، لا يكون بين الصفيين ما لا يتخطى يكون قدر ذلك مسقط جسد الإنسان إذا سجد، قال: و قال: أيما امرأه صلت خلف إمام و بينها و بينه ما لا

يتخطى فليس لها تلك بصلاه، قال: قلت: فان جاء إنسان يريد أن يصلى كيف يصنع و هى إلى جانب الرجل؟ قال: يدخل بينها و بين الرجل و تنحدر هى شيئا»

و احتمال إرادته الحائل مما لا يتخطى فيه يدفعه ذكر الحائل فيه بعد ذلك مستقلا، على أن لفظ القدر و ذيل الصحيح شاهدا إرادته المسافه، و فى

صحيح عبد الله بن سنان (٢) عن الصادق (عليه السلام) «أقل ما يكون بينك و بين القبله مريض عنز، و أكثر ما يكون مريض فرس»

إذ المراد بالقبله كما عن المجلسى و مولانا مراد فى شرحيهما على الفقيه الصف الذى قبلك أو الإمام مع تأيدهما بأن الجماعه توقيفيه، و الثابت منها ذلك لا أزيد، فالأصل عدم البراءه و عدم سقوط القراءه و غيرها من أحكام الجماعه فى غير

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢ و ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٦٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

المتيقن، و ليسا من الشواذ، بل عمل بهما ابن زهره فى الغنيه مدعيا الإجماع عليه و الإشاره و المدارك و المفاتيح و الحدائق و غيرها، بل حكى عن السيد و ظاهر الكلينى و الصدوق أيضا- يدفعه قوه الظن بإرادته الفضيله و الاستحباب من الصحيح المذكور، بل و الكراهه مع التباعد بما لا يتخطى.

و لقد أجاد الحلّى فى سرائره بقوله: «و ينبغى أن يكون بين كل صفيين قدر مسقط الإنسان أو مريض عنز إذا سجد، فان تجاوز ذلك إلى القدر الذى لا يتخطى كان مكروها شديدا الكراهيه حتى أنه قد ورد بلفظ لا تجوز» إلى آخره، خصوصا مع ملاحظه الشهره العظيمه بين الأصحاب التى كادت تكون إجماعا، بل هى كذلك فى ظاهر معقد إجماع إرشاد الجعفرىه المتقدم و غيرها، و إعراضهم عن هذا الصحيح مع أنه بمراى منهم و مسمع و بين أيديهم، بل قد استدلوا ببعضه بحيث لا يحتمل خفاؤه عليهم، بل عن المصنف نفسه كغيره من الأصحاب ذكره له بالخصوص فيما نحن فيه، إلا أنه أعرض عنه حاملا له على النذب معللا لذلك باستبعاد القول بشرطيه ما فيه، بل قد يظهر منه عدم وقوفه على قائل به، نعم عن العلامة أنه نسبه إلى الحلبي خاصة، كما أنه فى الذكرى نسبه اليه و إلى ابن زهره خاصة، و ظاهره انحصار الخلاف فيهما، و هو كذلك، لعدم تحققه من غيرهما، إذ متأخرو المتأخرين كصاحب المدارك و المفاتيح و الذخير و الحدائق ممن لا يعتد فى رفع الشذوذ عن الأخبار بفتاواهم، كما أنه لا يعتد بخلافهم فى اعتبار الخبر و العمل به و الركون اليه كما هو واضح للخير بطريقتهم، و الكلينى و الصدوق لم يصرحا بذلك، بل أقصاه روايتهما هذا الصحيح التى هى أعم من العمل به على جهه الوجوب قطعاً، و المرتضى لم يحك عنه إلا قوله: «ينبغى أن يكون بين كل صفيين قدر مسقط الجسد، فان تجاوز ذلك إلى القدر الذى لا يتخطى لم يجز» و لعله يريد الاستحباب مع كراهه الزائد كما يومى اليه لفظ «ينبغى» فى كلامه، فيكون كالمحكى

عن النهايه و المبسوط و المراسم و الوسيله و البيان و الهلاليه من التعبير بأنه ينبغى أن يكون قدر مريض عنز مع معلوميه اعتبار التباعد العرفى من بعضهم، بل قد يشهد لإرادته الاستحباب من الصحيح المزبور زياده على ذلك ما فى ذيله أو صدره على اختلاف كيفيه الروايه له «و ينبغى» إلى آخره، لإشعار لفظ «ينبغى» به، و ظهور إرادته بيان ضد التواصل من قوله: «لا- يكون» كظهور إرادته بيان ما يتخطى من قوله: «تكون» الثانيه على معنى أنه إن كان بينهما ما لا يتخطى فلا تواصل، و إن كان بينهما ما يتخطى كقدر مسقط جسد الإنسان إذا سجد تحقق التواصل، و من المعلوم إرادته الاستحباب من الأخير، ضروره عدم تحقق شىء من البعد فيه بل يكون سجوده عند عقب من تقدمه، إذ المراد قدر مسقط جسد الإنسان إذا سجد بين الموقفين، و ليس هو إلا مقدار سجود الإنسان، و من الواضح اغتفار أزيد من ذلك عند من جعل المدار ما لا يتخطى إذ لا يتصور فى الفرض المزبور اغتفار، لعدم إمكان تحقق الجماعه بدونه.

و منه حينئذ ينقدح استحباب ما قبله من أنه لا يكون بينهما ما لا يتخطى، إذ هو من قبيل البيان له، و أنه هو الذى يتخطى و أنه هو الذى يتحقق به التواصل المطلوب فى الجماعه بلفظ «ينبغى» كما أنه من ذلك كله ينبغى إرادته الكراهه من قوله: «إن صلى» إلخ «و أى صف» إلى آخره، ضروره شهاده الخبر بعضه على بعض، بل لو قلنا إن قوله:

«ينبغى» إلى آخره، روايه أخرى ليست من تتمه الخبر المزبور كما عساه يظهر من الحدائق أمكن الاستشهاد بها، لأن كلامهم (عليهم السلام) بمنزله كلام متكلم واحد، و إن كان الأول أقوى شهاده منه، على أنه قد يدعى تعارف نحو «لا صلاه» فى نفى الكمال على وجه الحقيقه لا أقل من الشهاده بذلك، بل قد يقال إن المراد باشتراط أن لا يكون بين الصفيين مثلا ما لا يتخطى إنما هو بين محل السجود من الصف الأول و بين

الصف الثاني، كما لعله يؤيده إرادته التحديد بالنسبة إلى جميع أحوال الصف التي منها السجود لا حال القيام خاصة، و أن المراد بما لا يتخطى أى ما لا يمكن تخطيه أبدا بأعلى أفراد مصداق التخطى، و هو الذى يمالأ الفرج، لكونه نكره واقعه فى سياق النفى لا التخطى المتعارف فى المشى، إذ مسقط جسد الإنسان إذا سجد أزيد منه قطعاً، مع أنه اكتفى به فى بيان ما يتخطى، و حينئذ يوافق المختار أو يقرب منه، لتحقق التباعد المعتاد فى الجماعه به خصوصاً مع ملاحظه التقريب و المسامحه فى التحديد المزبور لا- التحقيق و المداقه كما يومى اليه التحديد بذلك من غير بيان المراد به من المتعارف و غيره و لا أفراد المتخطين، بل لعله يكون حينئذ شاهداً للمختار لا- عليه، بل يمكن تنزيل كلام من سمعت ممن حدد بما لا يتخطى على ذلك، فيرتفع الخلاف حينئذ من البين، و يؤيده أنه لو كان المراد به غير ذلك لاشتهر غايه الاشتهار علما و عملاً، ضروره استعمال الناس الجماعات من سالف الأزمنه إلى يومنا هذا، مع أنك قد عرفت ندره من أفتى به و معروفه الفتوى بخلافه بل و العمل.

و بذلك كله يتضح لك الوجه فى صحيح عبد الله بن سنان المتقدم بعد تسليم إرادته ما عرفت منه، بل هو أولى بالحمل على الندب، لكن و مع ذلك كله فالأحوط و الأفضل مراعاة ما لا يتخطى بالخطوه المتعارفه ملاحظاً فيه موقف المصلى لا مسجده كى يتحقق التواصل، و إن كان الأقوى ما عليه المشهور من أن المدار على العاده فى القرب و البعد بالنسبه للإمام و المأموم، و إلى الصفوف بعضها مع بعض، و إلى أشخاص الصف الأول بعضهم مع بعض، لعدم الفرق بين الجميع نصاً و فتوى، فيصير الصف الأول مثلاً- حينئذ إماماً للصف الثانى و هكذا، لا- أنه يراعى القرب و البعد للإمام بالنسبه إلى سائر المأمومين المعلوم بالضروره خلافه.

و لذا قال المصنف أما إذا توالى الصفوف فلا بأس بالبعد الكثير عن

الامام بالغاً ما بلغ بلا خلاف أجده، بل قد تشعر عبارته الذكري بالإجماع عليه، بل قد سمعت فيما تقدم معقد إجماع إرشاد الجعفرية، نعم ينبغي تقييده بما إذا لم تطل الجماعه بحيث يؤدي إلى التأخر المخرج عن الاقتداء كما قيده به جماعه، و لعله مستغنى عنه، ضروره كون المانع حينئذ التخلف الفاحش عن الامام المخرج عن اسم الاقتداء باعتبار عدم علمه بانتقالاته.

ثم لا- فرق عندنا في جميع ما ذكرنا بين الجامع و غيره، لعدم ما يصلح له، خلافا للمحكي عن الشافعي فجوز التباعد بثلاثمائة ذراع في الأول، لكونه مبني للجماعه بخلاف الثاني، و ضعفه واضح، كما أنه لا فرق في هذا الشرط بين ابتداء الصلاه و استدامتها نحو غيره من الشرائط من الحائل و العلو و نحوهما، لاقتضاء ما دل عليه من معقد الإجماع أو غيره ذلك، ضروره كون الصلاه المشترط فيها ذلك اسما للمجموع، فلو حصل حينئذ البعد الذي لم يعف عنه في أثناء الصلاه بعد أن لم يكن بطل الاقتداء و وجب الانفراد إن لم نقل بمشروعيه الانتظار لمن انتهت صلاته حتى يسلم الامام فيسلم معه، أو قلنا به و لكن لم ينتظر بناء على كون ذلك جائزا له لا واجبا، أو أنه انتظر و لكن لم نقل ببقاء أحكام الجماعه عليه بل كان ذلك تعبدا فيكون حينئذ كمن سلم و خرج فيتعين الانفراد حينئذ و يبطل الاقتداء، نعم له تجديده لو اتموا هؤلاء جديدا بعد انتهاء صلاتهم أو أمكنه المشى بحيث لا يكون فعلا كثيرا مثلا إلى محل القرب بناء على جواز تجديد الائتمام في الأثناء، بل لعله أولى منه، لسبق القدوه، و من هنا صرح في البيان و الدروس و الروض و المسالك و غيرها بأنه لو خرجت الصفوف المتخلله بين الامام و المأموم عن الاقتداء إما لانتهاء صلاتهم كما لو كان فرضهم القصر، و إما لعدولهم إلى الانفراد و قد حصل البعد المانع عن الاقتداء انفسخت القدوه، بل صرح بعضهم بعدم عوده لو انتقل بعد ذلك إلى محل الصحه، و لعله بناء منهم على عدم جواز تجديد الائتمام في

الأثناء، خلافا للمدارك و الحدائق فجعله شرطا فى الابتداء دون الاستدامه، و ربما نسب للشهيد فى قواعده كما عن الذخيره أنه استحسنه، و ربما مال إليه فى الرياض، و لا ريب فى ضعفه، لخلوه عن الشاهد له بعد الغض عن كونه عليه.

نعم قد يقال إن الشرط بقاء الصف لا كونهم مصلين، فيفصل حينئذ بين قيام من انتهت صلاته و عدمه، فيبقى الاقتداء فى الأول دون الثانى كما هو خيره المولى الأعظم فى شرح المفاتيح، و ربما يؤيده عدم كون مثله تباعدا فى العرف و العاده، بل قد يؤيده أيضا نص جماعه كالشهيد فى البيان و الكاشانى فى المفاتيح و المولى الأعظم فى شرحها على الصحه، حيث يحرم البعيد قبل القريب، و ما ذاك إلا للاكتفاء بالصف و إن لم يكن مصليا فعلا، و قد يخدم بالفرق أولا بين من يؤول أمره إلى الصلاه و هو متهى لها و بين من فرغ منها و أعرض عنها و إن كان جالسا فى مكانه، و بالمنع ثانيا كما أومى إليه فى المسالك و المدارك و غيرهما حيث قال: ينبغى أن لا يحرم البعيد قبل أن يحرم ممن يزول معه التباعد و إن كان قد يدفع الأخير بعدم عد مثله من التباعد فى العاده، و بأنه ليس فى النصوص و الفتاوى ما يشهد له، إنما الذى فيها وجوب افتتاح المأمومين بعد افتتاح الإمام خاصه قلوا أو كثروا، استطالت صفوفهم أو قصرت من غير مدخلية للمأمومين فى ذلك بعضهم مع بعض كما هو لازم قولهما عدا من كان متصلا بالإمام من الشخص و الشخصين، مع ما فيه من التضييق و التشديد لإدراك الجماعه خصوصا بالنسبه إلى بعض المأمومين الذين يتوقفون فى النيه، بل فيه من الإفضاء إلى عدم حضور القلب و التوجه ما لا يخفى، على أنه غالبا يتعذر أو يتعسر على المتأخر العلم بحصول تكبيره الافتتاح من بين التكبيرات من المتقدم، خصوصا لو كان مجيئه للجماعه بعد اصطفاف الصفوف و تهيؤهم للصلاه و شروعاتهم فى تصورها و نيتها، بل قد يفضى مراعاة ذلك إلى عدم إدراك أول ركعه فى الجماعات المعظمه إلا للقليل منها، بل و الركعه

الثانية أيضا، بل ربما تفوت الفريضة تماما خصوصا الثنائه أو الثلاثيه، و خصوصا مع إرادته الإسراع فيها لسفر أو نحوه من الأعدار، إلى غير ذلك مما يمكن دعوى القطع بخلافه من السير المستمره فى سائر الأعصار و الأمصار و عظم الجماعات كجماعه النبى و أمير المؤمنين (عليهما الصلاه و السلام) و غلبه تخلل الصفوف من لا يوثق بصحة صلواتهم و من أنه لو كان كذلك لاشتهر روايه و فتوى و عملا اشتهار الشمس فى رابعه النهار، لتوفر الدواعى و كثره الاستعمال، و لو أن هذا القائل اعتبر عدم العلم بسبق المتأخر على المتقدم لكان أسهل من اعتبار العلم بسبق المتقدم و إن كان هو بعيدا أيضا مخالفا للسيره المعلومه من أغلب الناس، فإنهم لا يتوقفون فى الائتمام بعد إحراز افتتاح الامام خصوصا بعد تهيئه الصفوف و شروعها فى التوجه و النيه و نحو ذلك، و إن كان الأحوط مراعاته بل مراعاة الأول أيضا.

ثم إن الظاهر الاكتفاء على كل حال فى الاتصال بغير التباعد و لو بوسائط على نحو ما سمعته من بعضهم فى المشاهده من غير فرق بين الصف الأول و غيره، فلا- يقدر حينئذ استطاله الصف الثانى على الأول بمراتب حتى لو كان الصف الأول واحدا أو اثنين و الصف الثانى مائه أو مائتين فصاعدا، فأحرم غير البعيد عنهما من الصف الثانى بعد إحرامهما ثم أحرم باقى الصف القريب فالقريب بناء على مراعاة ما سمعته من المسالك و المدارك، و إلا فعلى ما ذكرنا لم يراع شىء من ذلك، بل يكون الصف الأول على قصره بمنزله الإمام للصف الثانى و هكذا، و أما احتمال مراعاة القرب فى جميع أفراد الصف الثانى بالنسبه إلى الصف الأول بحيث إذا لم يحصل القرب من بعضهم اليه كما لو طال الصف الثانى على الأول مثلا بطل ائتمام الفاقد للقرب من الصف الثانى و إن كان متصلا بالقريب بوسائط و بذلك يفرق بين الصف الأول حينئذ و غيره لعدم اعتبار ذلك فيه بالنسبه للإمام قطعاً و ضروره فهو لا يخلو من وجه، لكن الأوجه و الأقوى الأول

للسيره و الطريقه، و عدم كون مثله تباعدا و إن كان بعض صوره لا تخلو من نوع تأمل و شك ينبغى من جهتهما الاحتياط فيه، بل و فى سائر صورته، فتأمل جيدا، و ربما كان فى المقام بعد بعض الفروع و الكلام لكن لا يخفى بعد الإحاطه بما ذكرنا على ذوى البصائر و الأفهام، و الله أعلم بحقائق الأحكام.

[كراهه قراءه المأموم خلف الإمام المرضي فى أولتى الإخفائيه]

و يكره أن يقرأ المأموم غير المسبوق خلف الإمام المرضي فى أولتى الفريضة الإخفائيه وفاقا للمراسم على الظاهر و النافع و المعبر و التلخيص و الدروس و البيان و الموجز و كشف الالتباس و الجعفرية و غيرها، بل فى المعبر و الدروس و غيرها أنه الأشهر، بل فى الروضه أنه الأجود المشهور، و هو كذلك، لأنه وجه الجمع بين الأدله بعد أن علم سقوط وجوب القراءه عن المأموم بالإجماع المحكى إن لم يكن المحصل صريحا فى الخلاف و المعبر و المنتهى، و ظاهرا فى التذكرة، و المعتضد بنفى الخلاف عنه فى النجيبه بل و السرائر و إن كان معقد ما فيها ضمان الإمام القراءه، ضروره إرادته السقوط منه نحو الضمان فى الديون، كالأخبار(١) الداله على ضمان الإمام القراءه و عدم ضمانه غيرها، بل لا جمع يعتد به بينها غير ذلك، إذ المعبره التى هى العمده فى المقام و إن كان كثير منها مشتتلا على النهى عن القراءه عموما و خصوصا الذى هو حقيقه فى التحريم، لكن جملة أخرى منها ظاهره فى الجواز و الكراهه،

كالصحيح(٢) «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الامام أ يقرأ فيهما بالحمد و هو إمام يقتدى به؟ فقال: إن قرأت فلا بأس، و إن سكت فلا بأس»

إذ من الواضح إرادته الإخفات من الصمت كما فهمه غير واحد من الأصحاب، و

خبر إبراهيم بن على

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١٣.

المرفقى و عمر بن الربيع البصرى (١) المنجبر ضعف سنده بالشهره المحكيه أو المحصله، أنه سئل جعفر بن محمد (عليهما السلام) «عن القراءة خلف الامام فقال: إذا كنت خلف الامام و تتولاه و تثق به فإنه يجزيك قراءته، و إن أحببت أن تقرأ فقرأ فيما يخافت به، فإذا جهر فأنصت، قال الله تعالى (٢) وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»

و ما فى السرائر عن المرتضى أنه

روى (٣) أنه بالخيار فيما خافت فيه

أى إن شاء قرأ و إن شاء لا، بل عنه أيضا و فيها أنه لا يقرأ فيما جهر فيه الامام، و يلزمه القراءة فيما خافت فيه الامام، و

صحيح سليمان (٤) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أ يقرأ الرجل فى الأولى و العصر خلف الامام و هو لا يعلم أنه يقرأ، فقال: لا ينبغى له أن يقرأ، يكله إلى الامام»

لإشعار لفظ «لا ينبغى» بذلك، خصوصا بعد الانجبار بالشهره و الاعتضاد بما تقدم.

فاحتمال إرادته الحرمة منه أو إباحه الترك التى هى أعم منها و من الكراهه لقوه إمكان وروده لدفع توهم وجوب القراءة المحكى عن جماعه من العامه الذى قد عرفت معلوميه بطلانه عندنا نصا و فتوى بعيد، على أنه يكفى فى إثبات المطلوب ما قبله لا لأن الكراهه مما يتسامح فيها، ضروره عدم تماميته فى مقابله الحرمة المستفاده من ظاهر النواهي المفتى بها فى ظاهر المقنع و الغنيه و التحرير و التبصره و المدارك و عن السيد (رحمه

١ - ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٥ و فى الوسائل « عمرو بن الربيع » كما أن فى التهذيب ج ٢

ص ٣٣ - الرقم ١٢٠ « أبو أحمد عمرو بن الربيع البصرى » و هو سهو فإنه لا أثر له فى كتب التراجم و الموجود فيها « أبو أحمد عمر ابن الربيع البصرى » و هو الصحيح.

٢ - ٢ سورة الأعراف - الآية ٢٠٣.

٣ - ٣ المستدرک - الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

٤ - ٤ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٨.

اللَّهُ) و التقي و غيرهما من متأخري المتأخرين، بل لأنه دليل معتبر في نفسه، أو بملاحظه الانجبار صالح للخروج به عن ظاهر تلك النواهي، خصوصا بعد شيوع استعمال النهي في الكراهه، و احتمال إرادته نفي الوجوب منها هنا ردا على بعض العامه، حتى أنه من جهة هذا الاحتمال على الظاهر نفي الكراهه عن

القراءه في اللغه بل صريح النهايه و ذيل عباره المبسوط كالمحكى من عباره القاضى استحباب قراءه الحمد، بل و كذا عن ابن سعيد، لكنه خير بينه و بين التسييح وحده، و إن كان هو أيضا ضعيفا جدا، بل لا نعرف دليلا على الاستحباب المزبور سوى الأمر في

قوله (عليه السلام) (١): «إن لم تسمع فاقراً»

المراد منه الجهريه قطعاً، و ظاهر لفظ الاجزاء مع الأمر بالقراءه إن أحب في خبر البصرى الممنوع دلالة على الندب، و إرادته قله الثواب من الكراهه هنا التي لا تنافي كونه مستحبا، ضروره عدم إرادته المعنى المصطلح منها في القراءه التي هي جزء الصلاه، و فيه بعد التسليم أنه يرجع معه النزاع لفظيا، إذ المراد نفي الاستحباب الساذج.

فظهر حينئذ من ذلك كله أن القول بالكراهه هو الأقوى في المقام، و لا ينافيه ما

في بعضها (٢) «من أن من قرأ خلف إمام يأتى به بعث على غير الفطره»

لورود أعظم من ذلك كاللعن و نحوه في المكروهات حتى

ورد في تفريق الشعر أن «من لم يفرق شعره فرقه الله بمنشار من النار» (٣)

إلا أن الاحتياط بترك القراءه لا ينبغي تركه لقوه احتمال الحرمة.

[في استحباب التسييح و كراهه السكوت للمأموم]

نعم يستحب له التسييح بل يكره له السكوت

للصحيح (٤) عن الصادق (عليه السلام) «إني أكره للمرء أن يصلى خلف الإمام صلاه لا يجهر فيها بالقراءه فيقوم كأنه حمار،

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٦٢- من أبواب آداب الحمام - الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

قال: قلت: جعلت فداك فيصنع ما ذا؟ قال: يسبح»

و خبر على بن جعفر (١) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن رجل يصلى خلف إمام يقتدى به فى الظهر و العصر يقرأ، قال: لا و لكن يسبح و يحمد ربه و يصلى على نبيه (صلى الله عليه و آله)»

و إطلاق صدر

خبر أبى خديجه (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا كنت إمام قوم فعليك أن تقرأ فى الركعتين الأولتين، و على الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله و الله أكبر و هم قيام، فإذا كان فى الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك أن يقرأوا فاتحه الكتاب، و على الامام أن يسبح مثل ما يسبح القوم فى الركعتين الأخيرتين»

بل ربما كان ظاهر المحكى عن المقنع تعيين التسييح إلا- أنه فى غايه الضعف بعد الأصل و ظاهر الصحيح الأول، و إمكان تحصيل الإجماع على عدمه، بل لعله نفسه أيضا لم يردده و إن عبر بعبارة بعض هذه الأخبار كما هى عادته فيه.

[فى حكم الأخيرتين من الإخفائيه]

و أما أخيرتا الإخفائيه فيقوى فى النظر بقاء حكم المنفرد فيهما وفاقا للغنيه و الإشاره و المختلف و المحكى عن التقى و غيره، للأصل و إطلاق الأدله و ظاهر

صحيح ابن سنان (٣) عن الصادق (عليه السلام) «إذا كنت خلف الإمام فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءه حتى يفرغ و كان الرجل مأمونا على القرآن فلا تقرأ خلفه فى الأولتين، و قال: يجزيك التسييح فى الأخيرتين، قلت: أى شىء تقول أنت؟ قال: اقرأ فاتحه الكتاب»

بل قد يشم منه معلوميه الحكم و وضوحه، و الطعن فيه بظهوره فى أفضلية القراءه من التسييح المعلوم عكسها فى محله يدفعه بعد تسليم دلالاته إمكان منعه أولا فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣١- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٩.

مثل المأموم المفروض عدم قراءته في الأولتين

بعد ورود «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (١)

ولعله لذا حكي عن بعضهم التصريح بأفضلية القراءة، و عدم قدحه في المطلوب ثانيا، و كذا الطعن فيه بأنه لا دلالة فيه على جواز القراءة لاحتمال إرادته بالتنصيص على أجزاء التسييح رفع توهم أنه كيف يكون مجزيا مع أن الصلاة لا تتم إلا بالقراءة لا إرادته أجزاء غيره أو رجحانه، و لا ينافي ذلك

قوله (عليه السلام) في ذيله: «اقرأ فاتحة الكتاب»

لمعلوميه أنه (عليه السلام) لا- يأتى إلا بغير المرضى، فلا تسقط القراءة عنه، إذ هو كما ترى، خصوصا لو قرئ «اقرأ» فيه بصيغته الأمر على إرادته أى شىء تقول أنت فى الحكم، مضافا إلى وضوح منع ما فيه من دعوى عدم ايتمام الإمام إلا بغير المرضى بل قد يأتى بعضهم ببعضهم، و إن كان قد يقال لا إمام حينئذ إلا أحدهما على أن الظاهر إرادته القراءة فى الأخيرتين لا الأولتين، فتأمل جيدا.

و لذيل خبر أبى خديجه السابق (٢) بل و خبر على بن جعفر (٣) بناء على إرادته مطلق الرجحان من الأمر فيه بالجمله الخبريه، بل و الصحيح الأول أيضا بناء على إرادته الأعم من المعنى المصطلح من لفظ الكراهه فيه مع ذلك أيضا، و

صحيح معاويه بن عمار (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القراءة خلف الإمام فى الركعتين الأخيرتين قال: الإمام يقرأ فاتحة الكتاب، و من خلفه يسبح»

و المرسل (٥) فى السرائر أنه روى «يقرأ فى الأخيرتين أو يسبح»

و خبر أبى خديجه (٦) المروى فى المعبر عن الصادق (عليه السلام) «إذا كنت فى الأخيرتين فقل للذين خلفك يقرءون، فاتحه الكتاب»

و لغير ذلك مع السلامه عن المعارض فى شىء من أدله المقام عدا ما دل على

١- ١ المستدرک- الباب- ١- من أبواب القراءة فى الصلاة- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١١.

٦- ٦ البحار ج ١٨ ص ٦٢٢ من طبعه الكمباني.

سقوط القراءه المختص بحكم التبادر بالمتعينه منها كمعاهد الإجماعات السابقه لا مطلقاً بحيث يشمل المخير بينها و بين التسبيح، بل المرجوحه بالنسبه إليه كما قيل، و احتمال إرادته الأعم منها و من الأذكار من لفظ القراءه بعيد جيداً، بل قد يقطع بفساده بملاحظه النصوص و الفتاوى، و لذا لم يسقط القنوت و الأذكار و نحوها، فيتجه حينئذ الاستدلال بالأخبار الحاصره ضمان الإمام فى القراءه خاصه على المطلوب بعد حمل القراءه فيها على المتعينه، على أنه لو سلم شمولها للقراءه المخيره لم تكن داله على سقوط التسبيح الذى هو أحد فردى التخيير أو أفضلهما، بل قد يشعر بعض تلك الأخبار بأن مدار سقوط القراءه و عدمه السماع و عدمه، على أن السقوط هنا عن المأموم ليس إلا لضمان الامام، و هو لا يكون إلا حيث يختار الإمام القراءه، لعدم دليل يقتضى ضمانه غيرها، و

احتمال اندراج التسبيح فيها قد عرفت بعده، و فى غالب الأوقات يثبت عدم معرفه المأموم حال الامام و اختياره القراءه أو التسبيح، و لم يتعارف تنبيه المأمومين لذلك، بل المتعارف خلافه، و لغير ذلك من السيره و الطريقه و نحوهما.

فما عن ابنى إدريس و حمزه من القول بسقوطهما حتما عند الأول منهما و جوازا عند الآخر كالمحكى عن ظاهر المرتضى و ابن سعيد و الفاضل فى المنتهى و غيرهم ضعيف محجوج بجميع ما عرفت، بل و بأولويه الجواز فى الأخيرتين من الأولتين - لما عرفت من أن التحقيق الجواز فيهما على الكراهه - لا شاهد له يعتد به سوى ما تقدم و سوى

خبر ابن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) المروى فى المعبر «إذا كان مأمونا فلا تقرأ خلفه فى الأخيرتين»

و هو مع إرساله محتمل أو مظنون أنه عين صحيح ابن سنان المتقدم المشتمل على خلاف ذلك، و احتمال عثور المصنف عليه فى بعض الأصول يدفعه

عدم نسبته إلى أحدها منه كما هي عادته في أمثاله، و سوى

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «و إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئا في الأولتين و

أنصت لقراءته و لا تقرأ شيئا في الأخيرتين، فإن الله عز و جل يقول (٢) للمؤمنين: «وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ - يعنى فى الفريضة خلف الامام - فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» فالأخيرتان تبعتا الأولتين»

بناء على شمول التبعيه للإخفاتييه و إن كان المورد الجهريه، و فيه - مع إمكان منع شموله للإخفاتييه، ضروره انصرافه إلى الجهريه المعهوده، و اقتضاء التبعيه فيهما الجواز بناء على المختار، بل الكراهه أيضا و إن كان ربما يقطع بعدمها - انه قاصر عن معارضه جميع ما سمعته، فلا مانع من إرادته التبعيه فيه هنا فى أصل الجواز بدون كراهيه، و يثبت حينئذ التسبيح بعدم القول بالفصل و بالأدله السالمه عن المعارض فيه، كل ذلك مع موافقه المختار للاحتياط، خصوصا بالنسبه للتسييح، لضعف القول بالسقوط حتما جدا، بل لم تتحققه من الحلى المنسوب اليه ذلك، إذ ظاهر عبارته نفى الوجوب خاصه كما لا يخفى على من لاحظها.

نعم استفاد من هذا الصحيح المتأخر سقوط القراءه، بل على وجه الحتم فى أخيرتى الجهريه كما عن ظاهر التبصره و مجمع البرهان و إن كنا لم نتحققه منهما، إلا أنه لا دلالة فيه على سقوط الفرد الثانى من فردى التخيير الذى هو التسبيح، كما عن الحلى حتميه سقوطه أيضا مع القراءه نحو ما سمعته عنه فى الإخفاتييه، لكننا لم نتحققه أيضا منه، بل أقصى عبارته سقوط الوجوب ناسبا له إلى الروايه، كما أنه لم نتحقق أيضا ما نسب إلى المبسوط و النهايه و ابن سعيد من استحباب قراءه الحمد وحدها فيهما كما لا يخفى على من

لاحظ عباراتهم، بل و كذا ما نسب إلى القاضى و أبى الصلاح و ظاهر

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٢- ٢ سوره الأعراف - الآيه ٢٠٣.

المختلف و الذخيره من التخيير بين الحمد و التسييح استجابا، نعم لعله ظاهر المحكى عن السيد و الواسطه، بل و كذا جمله من الأقوال المنسوبه فى المقام إلى الأصحاب حتى أنهاها بعض مشايخنا إلى سبعة، و فى الإخفاتييه التى تقدم البحث فيها سابقا إلى تسعه.

و كيف كان فالأقوى فى النظر هنا بقاء حكم المنفرد أيضا من التخيير بين التسييح و القراءه كالأخفاتييه وفاقا لمن عرفته فيها، للأصل و إطلاق ما دل على وجوب أحدهما السالمين عن معارضه إطلاق النهى عن القراءه خلف الإمام المرضى بعد انصرافه إلى القراءه المتعينه، و هى فى الأولتين، خصوصا المشتمل على التعليل بالإنصات، بل قد يشعر ذلك بوجوب القراءه فى الأخيرتين اللتين لا- جهر فيهما كى ينصت إليها، بل قد يدعى أولويه القراءه فيهما من الأولتين حيث لا يسمع الهممه بل و إن سمعها بناء على عدم الحرمة، و لكثير مما سمعته فى الإخفاتييه، فلا- حاجه إلى التكرير، و الخروج عن ذلك كله بالصحيح المزبور مع ابتناؤه على حرمة القراءه فى الأولتين كى تتبعهما الأخيرتان فى ذلك بعيد جدا، مع أنه لا- دلاله فيه على سقوط التسييح، اللهم إلا أن يفهم من سقوط القراءه إرادته ضمان الامام و الاكتفاء بما يفعله عنه و لو تسييحا.

[فى حكم الأولتين من الجهرية]

و أما أولتا الجهرية مع سماع المأموم القراءه فالإجماع محصلا أو منقولا مستفيضا حد الاستفاضه على عدم وجوب القراءه فيهما، بل فى التذكرة «لا- يستحب إجماعا» بل فى الرياض «لا خلاف فى أصل المرجوحيه على الظاهر المصرح به فى كلام جماعه كالتنقيح و الروض و الروضه» إلى آخره، بل فى ظاهر المبسوط أو صريحه و المقنع و الفقيه و النهايه و الغنيه و الوسيله و المختلف و التحرير و التبصره و كشف الرموز و المدارك و الذخيره و المحكى عن السيد و القاضى و أبى الصلاح و واسطه ابن حمزه و غيرها حرمة القراءه، و هو مع موافقته للاحتياط قوى جدا، للنهى عنها فى المعبره (١) المستفيضة جدا مع التعليل

فى بعضها(١) بالأمر بالإنصات، بل ربما يظهر من سبر أخبار المقام معروفه ذلك قديما بين الشيعة حتى أنهم كانوا يكتفون فى بيان كون الامام مرضيا و غير مرضى بالقراءه خلفه و عدمها.

و لا معارض له سوى إشعار لفظ الاجزاء فى

موثق سماعه(٢)«سألته عن الرجل يؤم الناس فيسمعون صوته و لا يفقهون ما يقول، قال: إذا سمع صوته فهو يجزيه و إذا لم يسمع صوته قرأ لنفسه»

و هو مع إضماره و عدم استفاده تمام المدعى منه بل و لا الصوره المهمه منه كما ترى ضعيف جدا، إذ أقصاه أنه أقل فردى المجزى، و لعله فى مقابله سماع الصوت و فقه قوله، لا لجواز القراءه منه.

و سوى دعوى معلوميه نديه الإنصات المأمور به فى نفسه بالإجماع و السيره و غيرها، بل و فى خصوص المقام بالأصل و السيره، و ما عساه يظهر من الإجماع من التنقيح حيث نسب استحبابه إلى من عدا ابن حمزه من الأصحاب، فالتعليل به حينئذ فى

صحيح ابن الحجاج (٣) عن الصادق (عليه السلام) «و أما الصلاه التى يجهر فيها فإنما أمر بالجهر لينصت من خلفه، فان سمعت فأنصت، و إن لم تسمع فاقرا»

، بل و

صحيح زراره(٤) عن الباقر (عليه السلام) «و إن كنت خلف امام فلا تقرأ أن شيئا فى الأولتين و أنصت لقراءته، و لا تقرأ أن شيئا فى الأخيرتين، فإن الله عز و جل يقول للمؤمنين و إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ - يعنى فى الفريضة خلف إمام- فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»

و الحسن كالصحيح (٥) عن أحدهما (عليهما السلام) «إذا كنت خلف إمام تأتم به فأنصت و سبح فى نفسك»

يومى إلى إرادته عدم الحرمة من النهى عن القراءه.

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٥.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٦.

و فيه- مع خلو أكثر الأخبار عن التعليل به، و قوه احتمال إرادته الحكمه منه لا التعليل الحقيقي أو ما يجرى مجراه، و عدم ظهور إرادته التعليل من الأخيرين، بل أقصاهما الأمر به لنفسه، و إن استدل عليه في أولهما بالآيه، و احتمال إرادته تعليل النهى الأول عن القراء بالآيه مع أنه مبني على اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن الضد بعيد جدا، بل و كذا لا ظهور فى الصحيح الأول بتعليل النهى عن القراء بالإنصات، بل أقصاه بيان وجه الأمر بالجهر بالقراءه، و هو غير ما نحن فيه- أنه يمكن منع دعوى الإجماع فى المقام، و انعقاده على الندب فى غير المقام بعد أن كان مورد الآيه الفريضة كما فى الصحيح لا يقتضى الاستحباب هنا، و نسبه نديته فى التنقيح إلى من عدا ابن حمزه يمنعها التبع، و بالجمله فالخروج عن تلك النواهي فى تلك المعبره المستفيضه بمثل ذلك كما ترى.

و دعوى أن جمله منها شامله بإطلاقها أو عمومها للإخفاته التى قد أثبتنا الكراهه فيها

كالحسن و الصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «إذا صليت خلف إمام مؤتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع إلا أن يكون صلاه يجهر فيها و لم تسمع فاقراً»

و لما إذا لم يسمع القراءه مما ستعرف عدم الحرمة فيه أيضاً، بل فى بعضها التنصيص عليه ك

قول الصادق (عليه السلام) فى الصحيح (٢): «إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع»

فيتجه حينئذ إرادته الكراهه منه التى هى أولى من مجازيه القدر المشترك، بل أولى من التقييد، على أنه متعذر حتى فى الروايه الأولى ضروره أنه بقرينه الاستثناء فيها كالنص فى الإخفاته، فلا يمكن تقييد النهى فيها حينئذ بها، يدفعها منع اقتضاء مثل ذلك الكراهه بعد اختصاص كثير من الأدله بالنهى عن القراءه فى الصلاه الجهرية المسموعه المراد منه بمقتضى أصاله الحقيقه السالمه عن المعارض

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٢.

الحرمة، بخلافه في الإخفاته لما عرفت، فجمعهما حيثنذ في نهى واحد بعد ثبوت كراهه أحدهما بدليل مستقل و حرمة الآخر كذلك و لو بظاهر النهى في دليل آخر يعين إرادته القدر المشترك.

و دعوى أولويه الكراهه منه فيكون قرينه على إرادتها من النهى في ذلك الدليل المستقل بعد تسليمها ليس بأولى من مراعاة أصاله الحقيقه فيه المقتضيه لإرادته القدر المشترك من نهى الجمع، بل هي أولى، ضروره أولويه

الكراهه من القدر المشترك لا- من مراعاة أصاله الحقيقه التي يجب الجمود عليها إلى أن تحصل القرينه الصارفه و المعينه، و ليست، إذ لا أقل من تصادم الاحتمالين المزبورين، فلا موجب للخروج عنها حيثنذ.

و أما الصحيح الأخير(١) فالظاهر إرادته الإخفاته منه أو غير المسموع بحيث يفهم و إن كان تسمع فيه الهممه لا الجهرية غير المسموعه أصلا، لما ستعرف من أنه لا كراهه في القراءه فيها، فيجرى فيه حيثنذ ما سمعته حذو النعل بالنعل، و من ذلك كله يعلم ضعف القول بالكراهه و إن اشتهر بين المصنف و من تأخر عنه، بل أطلق في الدروس نسبته إلى المشهور كما عن غيرها، بل ربما استفيد من نسبه التنقيح و جوب الإنصات المنافى للقراءه إلى ابن حمزه خاصه و نديته للباقيين الإجماع عليه، و إن كان قد يخدم بأنه لا تلازم بين النديه المزبوره و الكراهه، ضروره مجامعتها للحرمة، كما أنه يعرف مما سبق المناقشه في إطلاق دعوى الشهره أيضا على الكراهه، فتأمل.

و من السماع أو يلحق به سماع الهممه حرمة أو كراهه، كما هو ظاهر المتن و المعتمد و النافع و التحرير و الإرشاد و التلخيص و الدروس و البيان و اللغه و النفليه و التنقيح و الموجز و الهلاليه و الجعفرية و غيرها، بل نسبه في مفتاح الكرامه إلى فتوى المعظم،

للحسن كالصحيح (٢) «فان كنت تسمع الهممه فلا تقرأ»

و خبر عبيد بن

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٧

زراره(١) «إن سمع الهمهمه فلا يقرأ»

الواجب من جهتهما- خصوصا بعد اعتضادهما بالشهره، و بإطلاق ما دل من المعتبره على عدم القراءه خلف الإمام المؤتم به- تقييد ما دل على القراءه إذا لم يسمع، بناء على صدق عدم سماعها معها كما فى الرياض، و هو و إن كان لا يخلو من بحث، لكنه خال عن الثمره بعد ما عرفت، نعم قد يظهر من المبسوط الفرق بين سماع الهمهمه و غيرها من سماع القراءه نفسها، فينصت فى الثانى و يخير فيها بين القراءه و عدمها فى الأول، بل كاد يكون ذلك صريح النهايه و المحكى عن واسطه ابن حمزه و نجيب الدين بن سعيد، و لعله لإشعار لفظ الاجزاء فى موثق سماعه(٢) المتقدم، و هو لا يخلو من وجه.

و هل يستحب التسبيح و الدعاء و التعويد ل

خبر زراره(٣) عن أحدهما (عليهما السلام) «إذا كنت خلف إمام تأتم به فأنصت و سبح فى نفسك»

و خير أحمد بن المثنى (٤) «كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام) فسأله حفص الكلبي فقال: أكون خلف الامام و هو يجهر بالقراءه فأدعو و أتعود، قال: نعم فادع».

أولا- لمنافاته للانصات المأمور به فى المعتبره المستفيضة؟ و جهان لا- يخلو أولهما من قوه بناء على عدم منافاته للانصات، خصوصا لو فسر التسبيح فى النفس بما يقرب إلى التصور، فتأمل.

[فى حكم عدم سماع الهمهمه]

و أما إذا لم يسمع حتى الهمهمه فتجوز فى الجملة القراءه بلا- خلاف أجده بين الأصحاب، بل و لا حكي عن أحد منهم عدا الحلّى، مع أنه لا صراحه فى عبارته فى السرائر بذلك بل و لا ظهور، و لا يبعد أنه و هم من الحاكي، نعم ظاهر جماعه من

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢ لكن رواه عن أبى المعزى حميد بن المثنى و هو الصحيح.

الأصحاب كالشيخ فى المبسوط و النهايه و المصنف فى النافع و المرتضى و أبى الصلاح و ابن حمزه و على بن أبى الفضل الحلبي فيما حكى عنهم وجوب القراءة، اقتصارا على المتيقن مما خرج من الأصل، و عموم ما دل على وجوبها، و عملا بالأمر فى المعتبره المستفيضه، و صريح المختلف و التذكره و المنتهى و التحرير و البيان و اللمعه و الموجز و الهلاليه و الجعفرية و غيرها

الاستحباب، جمعا بين ما اشتمل على الأمر من المعتبره و بين ما دل على جواز الفعل و الترك، ك

صحيح على بن يقطين (١) «سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن الرجل يصلى خلف إمام يقتدى به فى صلاه يجهر فيها بالقراءة فلا يسمع القراءة، قال: لا بأس إن صمت و إن قرأ»

مؤيدا بما دل على ضمان الإمام القراءة من المعتبره و غيرها، و ظاهر القاضى بل و المتن و التلخيص الإباحه، للأصل و الصحيح المزبور بعد حمل الأمر فى تلك المعتبره عليها، لوروده فى مقام توهم المنع، و فيه أنه لا يتصور الإباحه فى جزء العباده، اللهم إلا أن يمنع ذلك بأن يخص عدم التصور فى مجموع العباده دون أجزائها، فيكتفى حينئذ برجحان الجملة، بل هو فى الحقيقه كالجاء المندوب فى العباده الواجبه، ضروره تضاد الأحكام، بل قد يقال إنه لا مانع من تحقق الكراهه الحقيقه فى بعض الأجزاء بمعنى مرجوحه الفعل بالنسبه للترك لا أقلية الثواب، فإنه لا مضايقه عند العقل و غيره فى قول الشارع أطلب الصلاه جماعه طلبا راجحا إلا أن ترك القراءة فيها أرجح من فعلها و إن كان لو فعلت كانت من أجزائها و داخله تحت اسم الصلاه، و يزيد ذلك إيضاحا فرض تعلق الطلب بمركب خارجى كالسرير و نحوه مع فرض مساواه عدم بعض أجزائه لوجوده أو رجحانه عليه و إن كان هو جزء أيضا لوجوبه به إلا أنه لا يقدر فى رجحان الطلب للمجموع من حيث الاجتماع، فلا بأس حينئذ بكونه جزءا من

المطلوب و إن لم يتعلق به الطلب المتعلق باسم الجملة، و دعوى

انحلال طلب الجملة إلى طلب كل جزء جزء في نفسه يمكن منعها، إلا أن للبحث في جميع ذلك مجالاً ليس ذا محله.

نعم يرد على القول المزبور بل و سابقه أيضاً أنه ليس أحد منها يجمع به بين تمام أخبار المقام، ضروره اشتغال بعضها على النهي عن القراءة ك

قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح السابق (١): «إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع»

مؤيداً بإطلاق النهي عن القراءة و بإطلاقه في الجهرية، ضروره صدقها و إن لم يسمع، بل و بإطلاق الأمر بالإنصات بناء على عدم توقفه على السماع كما يومی اليه بعض الأخبار، و بمساواتها حينئذ للإخفاته التي أثبتنا الكراهه فيها، بل قد يدعى شمول بعض أخبارها لها، فيتجه حينئذ الحكم بالكراهه جمعاً بين الأخبار كلها بعد إرادته الجواز من الأوامر، لورودها في مقام توهم الحظر، إلا أني لم أعرف بها قائلًا، و لعله لأن العمده في الشهاده لها مما ذكرناه الصحيح المذكور، و من المحتمل قويا إرادته للإخفاته من

قوله (عليه السلام) فيه: «أ و لم تسمع»

لا الجهرية غير المسموعه كما عساه يومی اليه

صحيح الحلبي (٢) عن الصادق (عليه السلام) «إذا صليت خلف إمام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع إلا أن يكون صلاه يجهر فيها بالقراءة و لم تسمع فاقراً».

و على كل حال فلا-ريب أن الترتك أحوط و إن كان القول بالحرمه في غايه الضعف، بل القول بالندب لا-يخلو من قوه، خصوصاً بعد فرض قطع النظر عن احتمال الحرمه و مراعاة قاعده التسامح و إن كان يعارضها فيها احتمال الكراهه إلا أنه أقوى منها و من الإباحه هنا نصاً و فتوى، و كأن المصنف توقف في رجحانه على الإباحه و إن جزم بعدم الكراهه حيث قال مستثنياً من عبارته السابقه إلا أن تكون الصلاه جهريه

١- ١ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

ثم لا يسمع و لا هممه فإنه لا يكره حينئذ، و التحقيق ما سمعت، كما أنك قد سمعت أيضا الكلام فيما أشار إليه من الخلاف في أصل المسألة أى قراءه المأموم خلف الامام بقوله و قيل يحرم، و قيل يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه بل قد سمعت أيضا ما به يعرف ما فى إطلاق مختاره الذى أشار إليه بقوله و الأول أى الكراهه مطلقا إخفاته أو جهريه مسموعه و لو هممه أشبه فلا حظ و تأمل.

و لو كان يسمع بعض القراءه فى الجهريه دون البعض ففى إلحاقه بالمسموع تماما أو عدمه كذلك أو كل منهما بكل منهما وجوه لا يخلو أخيرها من قوه، كما أنه يقوى هذا أيضا فى باقى الصلوات التى لم يجب فيها جهر و لا إخفات كصلوات الآيات و العيدين و نحوهما، فينصت حيث يسمع و يقرأ حيث لا يسمع نحو ما سمعته من الوجوب و الحرمة و الكراهه، و يقوى فى النظر أيضا جريان حكم السماع فى الجهريه على من كان سمعه خارقا للعادة، فيسمع ما لا يسمعه غيره، بل و جريان حكم غير السماع على من كان ذلك بعرض كصمم و نحوه، لظهور الأخبار أن السماع و عدمه فى الجهريه هو المدار، نعم قد يحتمل جريان حكم الإخفاته على من يسمع القراءه فيها لشده قرب من الامام و نحوه، مع احتمال العدم أيضا، فتأمل جيدا، و الله أعلم.

[فى وجوب القراءه خلف إمام لا يقتدى به]

هذا كله فى الصلاه خلف الإمام المرضى و أما لو كان الامام ممن لا يقتدى به لأنه مخالف و جبت القراءه فى الصلاه خلفه تقيه كما صرح به جماعه من الأصحاب بل لا أجد فيه خلافا بينهم كما اعترف به فى المنتهى و عن السرائر، بل نسبه فى الحدائق إلى عمل الأصحاب تاره، و زياده «كافه» أخرى، لانتفاء القدوه المعتمره فى ضمان الإمام القراءه، بل هو منفرد حقيقه كما يومى اليه

خبر الفضيل (١) عن الباقر و الصادق

(عليهما السلام) «لا تعتد بالصلاه خلف الناصب و اقرأ لنفسك كأنك وحدك»

و خبر زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «عن الصلاه خلف المخالفين، فقال: ما هم عندي إلا بمنزله الجدر»

و ل

قول الصادق (عليه السلام) في الحسن كالصحيح (٢): «إذا صليت خلف إمام لا يقتدى به فاقراً خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع»

و قول أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح ابن يقطين (٣): «اقرأ لنفسك، و إن لم تسمع نفسك فلا بأس» جواب سؤاله «عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلاته و الامام يجهر بالقراءة»

إلى غير ذلك مما يستفاد منه الحكم المزبور منطوقاً و مفهوماً.

فما في

خبر زراره (٤) عن الباقر (عليه السلام) «لا- بأس بأن تصلى خلف الناصب، و لا تقرأ خلفه فيما يجهر فيه، فان قراءته تجزيك إذا سمعتها»

و أخيه بكبير (٥) «سألت الصادق (عليه السلام) عن الناصب يؤمن ما تقول في الصلاه معه؟

فقال: أما إذا جهر فأنصت للقراءة و اسمع ثم اركع و اسجد أنت لنفسك»

و غيرهما كخبر أحمد ابن عابد (٦) و نحوه يجب طرحهما بعد إعراض عامه الأصحاب عنهما كما اعترف به في الحدائق، أو حملهما على فعل صلاه غير هذه الصلاه، لعلم الامام (عليه السلام) بضرر أو مصلحه في خصوص السائلين حتى في القراءة خفياً كما يومى اليه في الجمله صحيح معاويه بن وهب (٧) بل و خبر إسحاق بن عمار (٨) في المقام، بل و غيرهما في غيره، أو على إرادته القراءة خفياً بناء على أنها لا تنافي الإنصات، أو على إرادته القراءة بعد الإنصات كما عساه يومى اليه في الجمله صحيح ابن وهب (٩) أيضاً المشتمل على قصه ابن

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٥.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٦- ٦ المستدرک - الباب - ٣٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢ لكن رواه عن أحمد بن عائذ و هو الصحيح.

- ٧-٧ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٤.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ٣٤- من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢.

الكواء مع أمير المؤمنين (عليه السلام) أو غير ذلك.

نعم ظاهر بعض النصوص و الفتاوى الاجتزاء بالحمد خاصه مع التعذر كأن ركع الامام مثلا، بل فى المدارك الإجماع عليه، و فى الذخيره نفي الخلاف فيه على الظاهر، ل

مرسل ابن أسباط(١) عن الباقر و الصادق (عليهما السلام) المنجبر بما عرفت «فى الرجل يكون خلف الامام لا يقتدى به فيسبقه الإمام

بالقراءة قال: إذا كان قد قرأ أم الكتاب أجزأ أن يقطع و يركع»

و خبر محمد بن أبى نصر(٢) عن أبى الحسن (عليه السلام) «قلت له: إنى أدخل مع هؤلاء فى صلاه المغرب فيعجلونى إلى ما أن أوذن و أقيم و لا أقرأ إلا الحمد حتى يركع أ يجزئنى ذلك؟ قال: نعم يجزيك الحمد و حدها»

بل و

خبر ابن عذافر(٣) «سألت الصادق (عليه السلام) عن دخولى مع من أقرأ خلفه فى الركعه الثانيه فركع عند فراغى من قراءه أم الكتاب، فقال: تقرأ فى الأخرابين كى تكون قد قرأت فى ركعتين».

بل عن التهذيب و الروضه و الجعفرية و شرحها عدم و جوب إتمام الفاتحه لو ركع الامام قبل فراغ المأموم منها و إن أوجب فيما عدا الأولين منها إتمامه فى أثناء الركوع كما فى ظاهر الموجز و عن الدروس و الذكرى و البيان، لكن عن الأولين تقييده بالإمكان، و إلا سقطت، إلا أنا لم نعرف لهم دليلا على ذلك بالخصوص، بل ظاهر

صحيح أبى بصير(٤) عن الباقر (عليه السلام) الدال على قطع القراءه مع التعذر خلافه قال: «قلت له: من لا أقتدى به فى الصلاه، قال: افرغ قبل أن يفرغ، فإنك فى حصار، فان فرغ قبلك فاقطع القراءه و اركع معه»

نعم إطلاقه دليلهم على قطع الفاتحه و الخروج عن إطلاق الأمر بالقراءه و ما دل على أنه لا صلاه بدونها، لكن قد يناقش

١- ١ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

بأنه لا دلالة فيه على خصوص الفاتحة بل أقصاه الإطلاق المعارض بإطلاق نحو

قوله (صلى الله عليه وآله):

«لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»

بل وبخصوص مفهوم مرسل ابن أسباط المتقدم المؤيد بإشعار خبر ابن أبي نصر السابق، فعدم الاعتداد بالصلاة المزبوره حينئذ ووجوب إعادته غيرها لا يخلو من قوه، وفاقا للتذكرة و عن نهاية الأحكام، بل قيل: إنه قضيه ما فى المبسوط و النهايه.

ولعله أولى منه بذلك ما إذا لم يتمكن من شىء من القراءه كما لو أدركهم فى الركوع، لكن عن ظاهر الهدايه و المقنع و البيان و نص التهذيب الانعقاد بمجرد تكبيره و دخوله معهم، و لعله ل

خبر إسحاق بن عمار(١) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام):

إنى أدخل المسجد فأجد الإمام قد ركع و قد ركع القوم فلا يمكننى أن أؤذن و أقيم و أكبر، فقال لى: فإذا كان ذلك فادخل معهم فى الركعه و اعتدد بها، فإنها من أفضل ركعاتك، قال إسحاق: ففعلت ثم انصرفت فإذا خمسه أو

سته قد قاموا إلى من المحزوميين و الأمويين فقالوا: جزاك الله عن نفسك خيرا، فقد و الله رأيناك خلاف ما ظننا بك و ما قيل فيك، فقلت: و أى شىء ذاك؟ قالوا: اتبعناك حين قمت إلى الصلاة و نحن نرى أنك لا تقتدى بالصلاه معنا فقد وجدناك قد اعتددت بالصلاه معنا، قال: فعلت أن أبا عبد الله (عليه السلام) لم يأمرنى إلا و هو يخاف على هذا و شبهه»

لكن فيه بعد إرادته التكبير المستحب من التكبير فيه و بعد الغض عن سنده أنه لعله لمصلحه لخصوص السائل كما وقع نظيره فى غير المقام.

فالأولى عدم الاعتداد بها و لا- بالصلاه التى يضطر فيها إلى القيام قبل التشهد، و لا يجزيه فعله قائما للأصل و إطلاق ما دل (٢) على اعتبار الجلوس فيه السالمين عن

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١- من أبواب التشهد- الحديث ١.

المعارض، خلافا للموجز و عن الجعفرية و شرحها من الاجتراء به، بل قيل إنه به صرح على بن بابويه فيما نقل من عبارته، بل فى الأول إلحاق التسليم به أيضا، و لم نعرف له مستندا فى الملحق و الملحق به.

نعم لا- يجب الجهر فى القراءة الجهرية إذا لم يتمكن منه قطعاً كما فى المدارك، و لا- نعرف فيه خلافاً كما فى المنتهى، و لصحيح ابن يقطين السابق(١)

و مرسل ابن أبى حمزه(٢) عن الصادق (عليه السلام) «يجزيك إذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس»

لكن من المعلوم إرادته المبالغة فى الإخفات كما عن السرائر الاعتراف به، ضروره عدم صدق اسم القراءة إن أريد الحقيقة، و ليس هو إلا- مجرد تصور لا- قراءه كما هو واضح، و لا ينافى ذلك ما حكى عن بعض العامه من وجوب قراءه المأموم فلا يجب الإخفات حينئذ لعدم التقيه، لأنه من المحتمل أن المشهور بينهم عملاً أو فتوى أيضا عدم القراءة بحيث لا يكفى فى رفعها ذهاب بعضهم إلى القراءة، فتأمل.

[فى حكم ما لو فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام]

و لو فرغ المأموم من القراءة قبل الامام استحب له إبقاء آيه من السوره ثم يذكر الله و يسبحه و يكبر و يهلل حتى يفرغ فيتم السوره و يركع، بل أطلق الإمام (عليه السلام) فى

موثق زراره(٣) «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أكون مع الإمام فأفرغ من القراءة قبل أن يفرغ، قال: أبق آيه و مجد الله و أثن عليه، فإذا فرغ قرأتها ثم ترك»

و خبر ابن أبى شعبه(٤) عنه (عليه السلام) أيضا «قلت له: أكون مع الإمام فأفرغ قبل أن يفرغ من قراءته، قال: فأتم السوره و مجد الله تعالى و أثن عليه حتى يفرغ»

و لذا حكم فى الذكرى بعد أن ذكر خبر زراره باستحباب ذلك مع الإمام المرضى و غيره، و قال: إن فيه دلالة على استحباب التسبيح و التمجيد فى الأثناء، و على جواز القراءة

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٣.

خلف الامام، و هو جيد، بل فيه دلالة على عدم وجوب المتابعه فى الأقوال فى الجملة أيضا، خصوصا لو قلنا: المراد منه القراءه فى الأخيرتين بالنسبه للمرضى.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى عدم وجوب إعادة هذه الصلاة بعد مراعاة تلك الأمور التى سمعتها من القراءه و غيرها و إن كان الوقت باقيا، بل و لو كان له مندوحة عن ذلك، وفاقا لبعض و خلافا لآخر، للإطلاق المزبور، و الحث على حضور جماعتهم، و إدراك الصف الأول و المبالغه فى فضلها حتى أن فى بعضها(١) التشبيه بصلاه رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و فى آخر(٢) كسل السيف فى سبيل الله مع ظهور وجه الحكمة فيها من أنهم حتى يقولوا رحم الله جعفر ما أحسن ما كان يؤدب به أصحابه و لما يحصل به من تأليف القلوب و عدم الطعن على المذهب و أهله، و دفع الضرر و غير ذلك، بل قد ورد الحث (٣) على مخالطتهم و عياده مرضاهم و تشييع جنازتهم، و أنكم إن استطعتم أن تكونوا الأئمة و المؤذنين فافعلوا.

نعم يظهر من بعض المعبره(٤) أن الأفضل الصلاة فى المنزل ثم الصلاة معهم و أنها تحسب حينئذ نافله، و لتمام البحث فى ذلك محل آخر تقدم بعضه فى الموضوع، إلا أنه ينبغى أن يكون المراد بمن لا يقتدى به فى النصوص و الفتاوى العامى المخالف فى الدين لا- ما يشمل المؤمن الفاسق الذى يصلى خلفه رغبه أو رهبه، اقتصارا فيما خالف الأصول و العمومات من ترك الجهر بالقراءه أو تركها و نحوهما على الظاهر أو المتيقن من النصوص و الفتاوى، نعم لو فعل ذلك و لم يترك شيئا مما يجب عليه منفردا جاز و إن كان

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٧.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٧٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.
 - ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٦- من أبواب صلاة الجماعة.

ألزم نفسه بالمتابعه الظاهره الموهمه للاتمام تحصيلاً لبعض الأغراض أو دفعا لبعض الضرر أعاذنا الله من شر ذلك، والله أعلم.

[فى وجوب متابعه المأموم للإمام]

و مما يعتبر فى الجماعه أيضا أنها تجب المتابعه فيها على المأموم للإمام فى الأفعال بلا خلاف أجده فيه على الظاهر كما اعترف به فى الروض و الذخير و الحدائق بل فى المعتبر و المنتهى و الذكرى و المدارك و المفاتيح و عن النجيبه و القطيفيه و غيرهما الإجماع أو الاتفاق عليه، بل ظاهر الأول أنه كذلك بين المسلمين، بل هو صريح الثانى أو كصريحه، لظاهر الآيه (١) و

النبوى (٢) «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا سجد فاسجدوا»

و إن كان هو عاميا على الظاهر إلا أنه رواه الأصحاب فى كتبهم، بل و عملوا به، و لإشعار محافظه سائر المسلمين عليه فى سائر الأعصار و الأمصار بوجوبه و لزومه أيضا، بل و إشعار سياق كثير من الأخبار المشتمله على لفظ الاقتداء و نحوه به، بل كاد يكون ظاهر فحوى ما تسمعه من المعتبره (٣) الأمره بالرجوع لمن رفع رأسه من السجود أو الركوع قبل الامام لتحصيل الرفع معه و إن حصل مع ذلك زياده ركن، بل و ظاهر الأخبار (٤) الأمره باشتغال المأموم بتسييح و نحوه عند الفراغ من القراءه قبل الامام انتظارا لركوع الامام كى يركع معه، إلى غير ذلك مما يمكن تصيده من الأدله حتى ما تسمعه من موثق ابن فضال (٥) سؤالاً و جواباً، فمن العجيب ما يظهر من بعض متأخرى المتأخرين من انحصار دليل الأصحاب بعد دعوى الإجماع فى النبوى العامى حتى أن بعض مشايخنا قال: إنه الأصل فى هذا الباب.

١- ١ سورة البقره- الآيه ٤٠.

٢- ٢ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٠- الرقم ٥٢٢٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب صلاه الجماعه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

و كيف كان فالمراد منها في المشهور كما في الرياض أن لا يتقدم المأموم الإمام، بل هو معقد إجماع الذكرى السابق، كما أنه ظاهر غيرها أيضا، وقضيته جواز المقارنه كما نص عليه الفاضل و الشهيدان على ما حكى عن أولهما و غيرهم، بل في ظاهر المفاتيح

الإجماع عليه، و هو الحجه بعد صدق اسم الجماعه و الركوع مع الراكعين، بل و المتابعه أيضا، ضروره الاكتفاء في تحققها بقصد المأموم ربط فعله بفعل الامام، و بعد نص الصدوق عليه في المحكى من عبارته التي هي في الغالب متون أخبار، و بعد إشعار ما ورد(١) في المصلين اللذين قال كل منهما كنت إماما، و إن كان لا يخلو من تأمل يعرف فيما يأتي في مسأله التقدم إن شاء الله، مضافا إلى

المروى (٢) عن قرب الاسناد صحيحا عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) «في الرجل يصلى إله أن يكبر قبل الامام؟

قال: لا يكبر إلا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد»

بناء على إرادته تكبيره الإحرام منه التي يجب المتابعه فيها كالأفعال، بل لا قائل بجواز المقارنه فيها دون الأفعال، مع احتمال إرادته غير تكبيره الإحرام منه من تكبير الركوع و السجود على أن يكون حينئذ كناية عن الفعل قبل الامام، إما لغلبه حصول الركوع مثلا- بالتكبير، فمع فرض سبقه يحصل السبق بالركوع، و إما للتعبير به عنه كما وقع في غيره (٣) من الأخبار السابقه في مسأله إدراك الامام و هو راع، فيكون حينئذ عين ما نحن فيه.

و المناقشه بمتروكيه ظاهره من وجوب المقارنه يدفعها أولا منع اقتضاء المعيه

ذلك، بل هي تصدق على المقارن و على المتأخر المتصل بالمتقدم، و ثانيا الخروج عن ذلك بعد التسليم بمعلوميه جواز التأخر المتصل نصا و فتوى، فيصرف الوجوب المزبور حينئذ

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

إلى إرادته الوجوب التخييري، كما أنه يصرف بعض ما دل على وجوب التأخر من النبوى (١) المشتمل على فاء التعقيب، على أنه قد يناقش بعدم اقتضاء فاء الجزاء، بل قد يدعى ظهور الشرطية خصوصا إذا كانت الأداه نحو «إذا» الظرفية فى المقارنه، إذ المراد اركعوا وقت ركوعه، نحو قوله: «وَ إِذَا قُرِئَ. وَ أَنْصِتُوا» (٢)، نعم قد يناقش فى الخبر المزبور بظهور إرادته نفى القبليه من المعيه فيه، كما يومى اليه

قوله (عليه السلام): «فان كبر قبله أعاد»

و يدفع بمنع إرادته خصوص ذلك منه، بل الظاهر إرادته الأعم، و لذا نص فيه على خصوص ذلك، و إن كان قد يحتمل أنه لندره المقارنه خصوصا فى مثل المأموم الذى يريد ربط فعله بفعل إمامه لا أنه يفعل مستقلا عنه، فيقارن فعل إمامه اتفاقا، لإمكان دعوى عدم جواز ذلك، لعدم تحقق التبعية فيه، بل أقصاه بناء على الجواز أن له الفعل الذى يعلم مقارنته لفعل إمامه، فيفعل بقصد التبعية لذلك، فتأمل جيدا.

و على كل حال فما يظهر من المحكى عن إرشاد الجعفرية من تفسير المتابعه بالتأخر خاصه بل كأنه مال إليه فى الحدائق ضعيف و إن كان هو الأحوط، بل فى الروض و الذخير و عن غيرهما أنه الأفضل، بل عن الصدوق و الشهيد الثانى فى روضته انتفاء الفضيله مع المقارنه رأسا إلا أنا لم نعرف لهم دليلا على ذلك، و لذا كان ظاهر المفاتيح تماميه الجماعه به لحصول السبب الذى يترتب عليه مع ذلك أحكام الجماعه من سقوط القراءه و نحوه، و دعوى اشتراط الفضيله بأمر زائد على سببيه تلك الأحكام لا نعرف لها شاهدا.

ثم لا يخفى أن المتابعه كما يقدر فى تحققها عرفا سبق كذلك التأخر الطويل عن

١- ١ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٠- الرقم ٥٢٢٤.

٢- ٢ سورة الأعراف- الآية ٢٠٣.

وقوع الفعل بعد فعل الامام ركنا وغيره، خصوصا إذا أدى ذلك إلى فراغ الامام من فعله قبل فعل المأموم، ضروره عدم صدق المتابعه حينئذ عرفا كما اعترف به المولى الأ-كبر في مطاوى كلماته على الظاهر بل يؤيده أيضا إرادته نحو ذلك منها في باب الوضوء و إن لم نقل بوجوبه، و لعل المتابعه غير التبعية عرفا، أو هما بمعنى و يقدر التأخر في صدقهما، أو أن المنساق من إطلاقهما ما لا- يشمل التأخر المعتد به، فكان من اللازم حينئذ إضافه و لا يتأخر تأخرا فاحشا إلى التفسير السابق لها، بل في المنتهى «أن الأقرب وجوب المتابعه في ترك الفعل المندوب أيضا، فلو نهض الامام من المسجد الثانيه قبل أن يجلس نهض المأموم أيضا من غير جلوس، لأن المتابعه واجبه فلا يشتغل عنها بسنه» إلى آخره و إن كان هو لا يخلو من نظر.

و دعوى أن المتابعه لا يقدر فيها إلا السبق يدفعها- مضافا إلى العرف و الآية(١) و ظاهر لفظ الاقتداء و الائتمام، و

قوله (صلى الله عليه و آله)(٢): «فإذا ركع فاركعوا»

و إلى ما يفهم من المدارك و الذخيره و الحدائق عند البحث في جواز مفارقه المأموم الإمام لعذر و عدمه من الإجماع على ذلك، بل هو صريح الرياض هناك، ضروره صدق المفارقه في الفرض- ما يشعر به المعتبره المستفيضه الداله على ترك المأموم القراءه عند ركوع الامام، منها ما مر(٣) في المبحث السابق، إذ هي و إن كانت وارده في الائتمام بمن لا يقتدى به إلا أنه من المعلوم إرادته إظهار مراعاة أحكام الجماعه حقيقه كما هو واضح، و منها

صحيح معاويه(٤) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يدرك

١- ١ سورة البقره- الآية ٤٠.

٢- ٢ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٠- الرقم ٥٢٢٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣٤- من أبواب صلاه الجماعه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥.

آخر صلاه الامام و هو أول صلاه الرجل فلا يمهلته حتى يقرأ فيقضى القراءة فى آخر صلاته، قال: نعم»

لكن قد يناقش بأنه ظاهر فى الركوع الأول المتوقف انعقاد الجماعه عليه، و هو خارج عن محل البحث، و يمكن دفعها بالتأمل، و منها

صحيح زراره(١) عن الباقر (عليه السلام) فى المسبوق أيضا، قال فيه: «إن أدرك من الظهر أو العصر أو العشاء ركعتين و فاتته ركعتان قرأ فى كل ركعه مما أدرك خلف الإمام فى نفسه بأمر الكتاب و سوره، فان لم يدرك السوره تامه أجزأته أم الكتاب»

، و عن

الفقه الرضوى (٢) «فإن سبقك الإمام بركعه أو ركعتين فاقراً فى الركعتين الأولتين من صلاتك الحمد و سوره، فان لم تلحق السوره أجزأك الحمد»

و عن

دعائم الإسلام (٣) عن أبى جعفر محمد بن على (عليهما السلام) «إذا أدركت الامام و قد صلى ركعتين فاجعل ما أدركت معه أول صلاتك، فاقراً لنفسك بفاتحه الكتاب و سوره أن أمهلك الإمام أو ما أدركت أن تقرأ».

إذ من الواضح أن ذلك كله فى جميعها محافظه على إدراك ركوع الامام، و احتمال إرادته الرخصه منها لا العزيمه بعيد، كيف و هى

ظاهره فى أن قراءه السوره ليست من الأعذار المسوغه تفويت المتابعه، بل قد يظهر من الأخير أن إتمام الفاتحه كذلك أيضا فلا يندرج حينئذ فى المحكى عن إرشاد الجعفرىه من أنه لا خلاف فى الصحه إذا تخلف عن الامام بركن أو ركنين لعذر، و الظاهر إرادته عدم الإثم فى التأخير أيضا، و إلا فنفس صحه الصلاه و الاقتداء و إن أثم تحصل بالتأخير العمدى من غير عذر أيضا، ضروره كونه من المتابعه التى ستعرف تعبدية وجوبها لا شرطية لا فى الصلاه و لا فى

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٧- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٢- ٢ فقه الرضا عليه السلام ص ١٤.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٣٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

الائتمام، و لذا أطلق في المنتهى و الموجز على ما حكى عنهما أنه إن تخلف بركن كامل لم تبطل، بل في الثاني منهما التصريح بالجواز و إن كانت المتابعه أفضل، بل قال في الذكرى ما نصه: «و لو سبق الإمام المأموم بعد انعقاد صلاته أتى بما وجب عليه و التحقق بالإمام سواء فعل ذلك عمدا أو سهوا أو لعذر، و قد مر مثله في الجمعه، و لا يتحقق فوات القدوه بفوات ركن و لا أكثر عندنا» و في التذكرة توقف في بطلان القدوه بالتأخير بركن، و المروى بقاء القدوه رواه عبد الرحمن (١) عن أبي الحسن (عليه السلام) فيمن لم يركع ساهيا حتى انحط الامام للسجود يركع و يلحق به، و هو جيد إلا أنه أنكر في الحدائق بعد أن حكى عن الشهيد ما سمعت عليه ذلك، و كأنه فهم منه جواز ذلك للمأموم

بمعنى عدم الإثم عليه، فأخذ يستنهض الأخبار السابقة على خلافه، و فيه أنه لا دلالة في كلامه على ما فهم منه من الجواز المزبور الذي هو صريح الموجز أو كصريحه بل أقصاه بقاء القدوه، فيكون كفوات المتابعه بالسبق.

و دعوى ظهور الأخبار المزبوره في فوات القدوه ممنوعه على مدعيها كما لا يخفى على من لاحظها مع التأمل، فما في الحدائق من بطلان الاقتداء بفوات الركن ضعيف جدا، خصوصا إن أراد ما يشمل العذر من السهو، و عدم التمكن من الركوع و السجود لشده الازدحام، ضروره مخالفه الأول لخبر عبد الرحمن المزبور، و الثاني لما ورد (٢) في الجمعه فيمن زوحم عن الركوع و السجود، اللهم إلا أن يفرق بين الجمعه باعتبار وجوب الجماعه فيها و بين غيرها مما لا يجب فيه ذلك، بل المتجه فيه حينئذ إما نيه الانفراد بناء على اعتبارها، أو القول بصيرورته منفردا قهرا، أو يحكم عليه باستئناف الصلاه، لكنه كما ترى ضعيف، و الأقوى مساواه حكم المتابعه بالتأخر لحكمها بالتقدم، ضروره كونهما من واد واحد.

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاه الجمعه.

نعم قد يتوقف في بقاء القدوة بالسبق أو التأخر إذا تفاحش بحيث سلب معهما صورته الجماعه و الاقتداء، كما لو تأخر عنه في أفعال كثيره أو سبقه كذلك، و إن أطلق في الذكرى عدم فوات الاقتداء بفوات الأكثر، بل قد تشعر عبارته بدعوى الإجماع عليه، إلا أن

الأولى ما سمعت، و لعله يرجع اليه ما في كشف الالتباس من الحكم ببطلان الاقتداء مع التأخر بركنين لغير عذر بناء منه على فوات الصورة بذلك.

هذا كله في الأفعال أما الأقوال فلا ريب بل و لا خلاف على الظاهر في وجوبها في تكبيره الإحرام كما اعترف به في الذخيره و الكفايه، بل في الروض و الحدائق و الرياض الإجماع عليه، ضروره عدم صدق الاقتداء بمصل مع فرض سبق المأموم بها، بل و عدم تحقق الجماعه المحفوظه عند المسلمين خلفا عن سلف و يدا عن يد، لا أقل من الشك في تناول الإطلاقات لمثل ذلك، بل لا يبعد إلحاق المقارنه بالسبق في الفساد هنا و إن لم نقل به في الأفعال وفاقا للمدارك و الذخيره و غيرهما، بل ظاهر الرياض نسبتة إلى فتوى أصحابنا، اقتصارا في العباده التوقيفيه على المعهود المتيقن في البراءه، خصوصا بعد ملاحظه النبوى (١) المتقدم سابقا بناء على ظهوره في التأخر، ك

خبر أبى سعيد الخدرى (٢) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) المروى عن المجالس مسندا إليه «إذا قمتم إلى الصلاة فاعدلوا صفوفكم و أقيموها و سورا الفرج، و إذا قال إمامكم: الله أكبر فقولوا: الله أكبر، و إذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا و لك الحمد»

و حملا للمعنى في صحيح قرب الاسناد السابق على نفى التقدم (٣) خاصه، أو على غيره مما تقدم

١- ١ كنز العمال ج ٤ ص ٢٥٠- الرقم ٥٢٢٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٣- ٣ و في النسخه الأصلية «في صحيح الدعائم السابق على التقدم» و الصحيح ما أثبتناه لعدم التعبير عن الدعائم بالصحيح مضافا إلى عدم روايته عن موسى بن جعفر و أما إضافه لفظه «نفى» فوجهه واضح.

أو على التقييه، لأنه المحكى عن أبي حنيفة، خصوصا و المروى عنه فيه موسى بن جعفر (عليهما السلام) المعروف حاله فى زمانه، و استظهارا من الأدله انحصار الاقتداء بالمصلى الذى يمكن منع تحققه إلا بعد انتهاء التكبير الذى جعله الشارع افتتاح الصلاة مقابل اختتامها بالتسليم، و احتمال حصول الصدق بمجرد الشروع فيه لأنه جزء من الصلاة قطعاً فجزؤه جزء منها و إن كان تحريم القطع و نحوه مراعى بالإتمام يدفعه إمكان منع صدق الاقتداء بالمصلى عرفاً قبل الإتمام، و إن صدق عليه أنه شرع فى الصلاة بمجرد الشروع فيه، على أنه لا أقل من عدم انصراف الإطلاق اليه، على أنه يقتضى عدم صحه المقارنه بأول حرف منه أيضاً، ضروره ظهور السبق فى تحقق وصف الصلاة بالمقتدى به لا المقارنه بل قد يدعى أيضاً عدم جواز سبقه بإتمام التكبير و إن تأخر عنه فى الابتداء، لصدق سبق بها حينئذ عليه الذى قد عرفت انعقاد الإجماع على عدم الصحه معه.

فلا ريب أن الأحوط بل الأقوى و جوب المتابعه فيها بمعنى عدم شروع المأموم فيها إلا بعد فراغ الامام منها، خلافا لما تشعر به بعض العبارات من جواز المقارنه فيها بل حكاة فى الذكرى قولاً، بل فى مفتاح الكرامه نقله عن الشيخ فى أوائل كتاب الصلاة من المبسوط، بل فى التذكرة و عن نهايه الأحكام الإشكال فيه مشعرا بالتردد فيه.

و أما غيرها من الأقوال فيقوى فى النظر عدم جوب المتابعه فيها، فله السبق حينئذ فضلا عن المقارنه وفاقا لصريح بعضهم، و ظاهر آخرين، بل فى المفاتيح و الرياض نسبتبه إلى الأكثر، بل فى الحدائق الظاهر أنه المشهور، و لعلهم أخذوه من اقتصارهم على ذكر المتابعه فى غير الأقوال، و إلا- فعن الفاضل الشيخ إبراهيم البحرانى فى إيضاح النافع أنى لم أقف فيه على نص و لا فتوى من القدماء، بل يمكن إرادته ما يعم الأقوال من الأفعال المذكور فيها المتابعه فى كلام الأصحاب، قلت: بل قد يدعى أنه ظاهر

الكتاب و النافع و القواعد و التحرير و الموجز حيث أطلق فيها المتابعه من غير ذكر الأقوال و الأفعال، كما عن اللمعه و النفلية و الهلاليه و الغريه و غيرها، بل هو معقد إجماع أهل العلم فى المنتهى و إن كان تفریع المصنف و غيره السبق فى الركوع و السجود عليها قد يومى إلى إرادته الأفعال منها، بل صرح فى الدروس و البيان و كشف الالتباس بوجوبها فيها أيضا كما عن الجعفرية و إرشادها و الميسيه.

لكن و مع ذلك فالأقوى ما عرفت للأصل و إطلاقات الجماعه و ما تسمعه من أخبار التسليم (١) و السيره و فحوى عدم وجوب الاسماع على الامام و الاستماع على على المأموم، كفحوى عدم وجوب قراءته خصوص ما يفعله الإمام فى الركعتين الأخيرتين و فى ذكر الركوع و السجود و غيرهما حتى القنوت، إذ فى الروض أن المتابعه كما تستحب أو تجب فى الأقوال الواجبه فكذا فى المستحبه، و هو صريح فى اندراجها فى البحث، و العسر و المشقه و تأديته إلى فوات الاقتداء فى بعض الأحوال، و ما يشعر به ما ذكر فى النص (٢) و الفتوى من تسييح المأموم أو إبقاء آيه حتى يركع لو فرغ من القراءه قبل الامام، و إمكان المناقشه ببعض ذلك بأن من قال بوجوب المتابعه فيها يقيده بالسماع مع أنه له أن يقول فى صورته عدمه أيضا بوجوب ترك القول عليه إذا علم عدم قول الإمام أو بوجوب التأخير ما دام لم يظن قوله كما ترى تحكم من غير حاكم، و إلزام بدون ملزم.

و من الأقوال التسليم، فيجرى فيه البحث كما هو قضيه عموم الأقوال فى الفتاوى و احتمال اختصاصه بعدم جواز السبق فيه و إن قلنا بالجواز فى غيره مراعاة لعدم خروج المأموم عن الصلاه قبل خروج الامام كما يومى اليه ما عن جماعه من تقييد جواز تسليمه بالعدر أو بقصد الانفراد يدفعه- مع ابتناؤه على وجوب المتابعه فى الأقوال كما فى

١- ١ الوسائل - الباب - ٦٤- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٥- من أبواب صلاه الجماعه.

الروض نسبتبه إلى أهل هذا القول، أو احتمال أن ذلك ليس من حيث المتابعه المبحوث فيها- ظاهر

صحيح الحلبي (١) عن الصادق (عليه السلام) «في الرجل يكون خلف الامام فيطيل الامام التشهد، فقال: يسلم من خلفه و يمضى لحاجته إن أحب»

إذ لا ظهور فيه بحصول عذر يقضى بجواز ترك الواجب، بل هو ظاهر في عدمه، كما أنه لا ظهور فيه بوجوب قصد الانفراد قبل سبقه، و

صحيح أبي المعزى (٢) عنه (عليه السلام) أيضا المعمول به بين الأصحاب كما في الروض «في الرجل يصلى خلف إمام فسلم قبل الامام، قال: ليس بذلك بأس»

و صحيحه الآخر (٣) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يكون خلف الامام فيسهو فيسلم قبل أن يسلم الامام، قال: لا بأس»

إذ لو أن المتابعه واجبه لوجب عليه تكرار السلام مع الإمام كالأفعال على ما ستعرف، بل من هذه الأخبار يستفاد قوه القول بعدم وجوب المتابعه في باقى الأقوال زياده على ما سمعت، ضروره مساواتها له أو أولويتها، بل فى الروض لا قائل بالفرق بينه و بينها.

و كيف كان فوجوب المتابعه فيها من حيث كونها متابعه تعبدى لا شرطى لا فى الصلاه و لا

فى إبقاء أحكام الجماعه كما هو المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل عليه عامه المتأخرين كما اعترف به فى الذكرى و عن إيضاح النافع و النجيه، بل فى المدارك نسبتبه إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه كظاهر التذكرة و عن نهايه الأحكام و مجمع البرهان و إرشاد الجعفريه و غيرها، و لعله كذلك، لاتفاق ما وصل إلينا من فتاوى أساطين الأصحاب عليه من غير خلاف أجده فيه بينهم، و إن حكاه بعضهم عن ظاهر قول الصدوق لا صلاه له، و ظاهر قوله فى المبسوط: و من فارق الامام لغير عذر بطلت صلاته.

لكن فيه أن الظاهر إرادته الأول فوات فضيله الجماعه رأسا على ما سمعته سابقا

١- ١ الوسائل- الباب- ٦٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٦٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٦٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥.

منه و من الشهيد الثاني كما يومى اليه ما ذكره فى المقارنه بعده بلا فاصل، قال على ما حكى عنه إن من المأمومين من لا صلاه له، و هو الذى يسبق الإمام فى ركوعه و سجوده و رفعه، و منهم من له صلاه واحده و هو المقارن له فى ذلك، و منهم من له أربع و عشرون ركعه، و هو الذى يتبع الإمام فى كل شىء و يركع بعده و يسجد بعده و يرفع منهما بعده، فتأمل.

و الثانى المفارقه الانفراديه لا- ما نحن فيه، و إلا- فالمحكى عن نسختين صحيحتين منه أنه قال: «و ينبغى أن لا يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام، فإن رفع ناسيا عاد اليه ليكون رفعه مع رفع الامام، و كذلك القول فى السجود، و إن فعل ذلك متعمدا لم يجز له العود إليه أصلا، بل يقف حتى يلحقه الامام» و نحوه فى السرائر، و هو صريح فى موافقه الأصحاب، فتأمل جماعه من متأخرى المتأخرين حتى الفاضل فى الرياض تبعا للمحكى عن جده فى شرح المفاتيح فى ذلك فى الجملة فى غير محله، ضروره أن العمده فى إثبات أصل وجوبها كما عرفت الإجماع، و أقصى الثابت منه بقريته اتفاقهم هنا التعبدى و إلا فلا نص فيها بالخصوص كى يظهر من إطلاق اعتبارها فيه الشرطيه على نحو غيرها من الشرائط، مضافا إلى فحوى المعتمده (١) المستفيضه الآتية التى أمر فيها بالرجوع إلى الامام أو النهى عنه، إذ لا يتصور إلا بعد إحراز بقاء الصحه مع المخالفه، بل فهم الأصحاب خصوص العمد من موثق غياث بن إبراهيم كما ستعرف، بل خبر ابن فضال صريح فيه، بناء على عدم إرادته العلم من الظن فيه، و على عدم الاكتفاء فى امثال خطاب المتابعه المتوقف على العلم بفعل الامام لا الظن، فتأمل.

بل ينبغى القطع بذلك لو كان الترك لعذر كشهده تضايق الصف بحيث لا يتمكن

من الركوع والسجود معهم ونحوه بملا حظه أخبار الجمعة (١) بناء على عدم الفرق بين كيفية الجماعتين، بل قد يستفاد منها زياده على ما سمعت إلحاق الناسى ونحوه، لأنه من الأعذار أيضا، و دعوى أن التأمل فى صورته العمده خاصه لعدم الإتيان بالمأمور به على

وجهه ولاقتضاء النهى الفساد فى العباده اقتضاء عقليا لا يمكن معارضته بدليل يدفعها أن كونه وجهها موقوف على شرطيته التى هى محل البحث، و أن اقتضاء النهى الفساد عقلا- فيما إذا تعلق بالعباده نفسها أو جزئها مثلا- لا فى أمر خارجى عنها كمحل البحث، إذ السبق أو التأخر أمران خارجان عن مسمى الركوع قطعا، فلا قبح و لا منع فى العقل لو صرح الشارع بوجود مثلهما تعبدا لا مدخلية له فى صحه الصلاه كما هو واضح، بل اعترف به بعض الخصوم، إلا أنه تأمل فيما يثبت من الأدله، و قد عرفتها و عرفت الفرق بين المتابعه و غيرها مما ذكروا اعتباره فى الجماعه من التقدم فى الموقف و العلو و الحائل و نحوها، و أن الفساد هناك نشأ من جهه أنه ظاهر الأدله التى دلت على اعتبارها فى الجماعه، بل فى بعضها أنه لا صلاه له بخلافها، بل لعل الأمر فيها بالعكس كما لا يخفى.

[فى حكم ما لو رفع المأموم رأسه قبل الإمام عمدا]

و على كل حال فلو رفع المأموم رأسه عامدا استمر كما فى المبسوط و السرائر و النافع و المنتهى و التحرير و الذكرى، و كذا الدروس و البيان و حاشيه الإرشاد للمحقق الثانى، بل عن سائر كتبه و كتب الشهيدين و النهايه و إيضاح النافع و الميسيه و غيرها، بل هو المشهور نقلا و تحصيلًا، بل فى الذكرى ما يقتضى نسبه إلى المتأخرين، بل فى المدارك أنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه خلافا، كما أن فى ظاهر التذكره و عن نهايه الأحكام ما يشعر بنسبه إليهم أيضا، و لعله كذلك، إذ لا أجد فيه خلافا صريحا معتادا به سوى ما يحكى عن مقنعه المفيد «من صلى مع إمام يأتى به فرفع رأسه قبل الامام فليعد إلى الركوع حتى يرفع رأسه معه، و كذلك إذا رفع رأسه من السجود

ليكون ارتفاعه عنه مع الامام» مع أنه لا صراحة فيه، لاحتمال إرادته السهو خاصة، بل في مفتاح الكرامه ليس له فيما عندنا من نسخ المقنعه عين و لا أثر، و لعلهم توهموا ذلك مما أصله في التهذيب، فظنوا أن ذلك كلام المفيد، و ليس كذلك قطعا، و إنما هو من كلام الشيخ، و ما دروا أن الشيخ أولا قصد شرح المقنعه ثم رأى أنه أهمل فيها كثيرا من المباحث المهمه فأصل لنفسه، ثم عدل عن ذلك كله، و أن ذلك لواضح.

و أول من توهم ذلك صاحب المدارك و اقتفاه الخراساني و الكاشاني، و مع الإغضاء عن ذلك فهو ضعيف في نفسه و إن وافقه عليه الكاشاني أولا ثم استصوب استحباب الإعادة، بل قربه الخراساني أيضا في الكفايه في الرفع من السجود، و لم يستبعد التخيير في الركوع، كالمحدث البحراني تردد في وجوب الإعادة و استحبابها بعد أن جزم بخلاف ما عليه الأصحاب من وجوب الاستمرار، بل يشهد له ترك الاستفصال في

صحيح الفضيل (١) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن رجل صلى مع إمام يأت به ثم رفع رأسه من السجود قبل أن يرفع الإمام رأسه من السجود، قال: فليسجد»

و صحيح ابن يقطين (٢) الذي هو ك

خبر الأشعري (٣) سأل أبا الحسن (عليه السلام) «عن الرجل يركع مع الإمام يقتدى به ثم يرفع رأسه قبل الامام، قال: يعيد ركوعه معه»

بل قد يستفاد من موثق ابن فضال (٤) الآتي خصوصا بناء على إرادته الراجح من الظن فيه، و عدم الاجتزاء به في امتثال خطاب المتابعه، فتأمل، و

موثق محمد بن علي بن فضال (٥) قال لأبي الحسن (عليه السلام) أيضا: «أسجد مع الامام و أرفع رأسى قبله أعيد، قال: أعد و اسجد».

لكن بملاحظه ظهور اتفاق الأصحاب- الذين من أيديهم خرجت هذه الأخبار

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٥.

و هم أعرف من غيرهم بها، و ما دل (١) على البطلان بزيادة الركن، بل و مطلق الزيادة فى الصلاة عمدا، و تعارف عدم تعمد السبق و قصده فى الجماعه، خصوصا بعد حرمة شرعا التى يبعد من المسلم الآنى لتحصيل فضيله الجماعه

و استحبابها ارتكابها- يجب تنزيلها على غير صوره العمدة إلى مخالفه الإمام بسبقه، بل لعل ذلك مع وجوب حمل فعل المسلم خصوصا مثل ابن فضال على غير المحرم هو الداعى إلى ترك الاستفصال فى السؤال، لا- إرادته التعميم فى المقال سيما مع ملاحظه

سؤال ابن فضال فى الموثق الآخر (٢) لأبى الحسن (عليه السلام) أيضا كتب إليه «فى الرجل كان خلف إمام يأتهم به فيركع قبل أن يركع الإمام و هو يظن أن الإمام قد ركع فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد ركوعه مع الإمام أ يفسد ذلك عليه صلاته أم يجوز تلك الركعة؟ فكتب يتم صلاته و لا تفسد صلاته بما صنع»

إذ لعله منه يقوى فى الظن إرادته بل و غيره من السؤال عن الرفع و نحوه ما لا يشمل العمدة للسبق بل كان لسهوه أو تخيل فعل الإمام و نحو ذلك، و ملاحظه النهى فى

موثق غياث بن إبراهيم (٣) قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل رفع رأسه من الركوع قبل الإمام أ يعود فيركع إذا أبطأ الإمام و يرفع رأسه معه؟ قال: لا»

المتجه بسببه الجمع بينه و بين الأخبار السابقة بما عليه الأصحاب من تنزيله على العمدة، و الأولى على غيره، إذ هو أولى من الطرح قطعاً، و من حملة على رفع الوجوب و الأولى على الندب أو الجواز، أو على كون الإمام ممن لا يقتدى به، إذ الحكم فيه أنه لا يجوز العود اليه قطعاً، كما أنه صرح به غير

واحد، لأنه بحكم المنفرد عنه، أو على التفصيل بين الركوع و السجود، فيرجع فى الثانى دون الأول، لاستلزامه زيادة الركن دونه،

١- ١ الوسائل- الباب- ١٤- من أبواب الركوع و الباب ١٩ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاة الجماعه- الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٤٨- من أبواب صلاة الجماعه- الحديث ٦.

بل الأخير مع أنه كاد يكون خرق الإجماع المركب لا يتجه في مثل صحيح ابن يقطين السابق و خبر الأشعري، إلا أن يحتمل على ما عليه الأصحاب من اغتفار ذلك سهواً و هو رجوع إلى ما فر منه، على أنه مع ذلك كله يمكن دعوى إشعار الموثق المزبور بالعمد لا لظهور قوله: «رفع» فيه بالقصد، إذ هو كالأفعال في الأخبار السابقة المحمولة عند الأصحاب على السهو، و القصد أعم من العمد المراد منه هنا قصد سبق الإمام بذلك لا مطلق القصد إلى الرفع الذي يمكن مجامعته للسهو عن الجماعه و نحوه، بل لا يماه قوله فيه: «أبطل الإمام» إلى أن رفعه ذلك كان لتخيله قرب لحوق الإمام به، و إلى أنه لم يمكن مع الإمام زماناً معتداً به، و لذا أبطل عليه، و لغير ذلك، لا أقل من أن يكون شهره الأصحاب أو اتفاقهم شاهداً على الجمع المزبور، ضروره عدم حصول الظن معهما بإرادته صورته العمد من إطلاق الأخبار الأول و لا صورته السهو من الموثق المزبور، فيبقى كل منهما حجه في كل منهما.

[في حكم ما لو رفع المأموم رأسه قبل الإمام سهواً]

و يتضح حينئذ وجه ما ذكره المصنف من أنه لو كان ذلك الرفع من الركوع و السجود ناسياً للمأموميه أعاد كما في جميع الكتب السابقه في صورته العمد للأخبار السابقه، و أولويته من ظن الركوع أو مساواته له، و بقاء خطاب المتابعه، و غير ذلك مما يستفاد مما قدمنا حتى ما سمعته أولاً- من إمكان الاستئناس له بأخبار جماعه الجمع المداله على اغتفار ترك المتابعه لعذر كالضيق و نحوه، ضروره أنه من الأعذار أيضاً، بل في بعضها(١) التصريح بأنه لا بأس بترك الركوع مع الإمام سهواً فيركع ثم يلحق به، بل في آخر(٢) التصريح بعدم البأس في الجملة بزياده السجدين فيمن لم يتمكن من السجود خاصه في الركعه الأولى، و لما قام الإمام للثانيه بقي قائماً معه فلما ركع الإمام لم يستطع أن يركع هو معه لكنه سجد معه،

قال الصادق (عليه السلام)

١- ١ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجمعه- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٧- من أبواب صلاه الجمعه- الحديث ٢.

«فان كان نوى بالسجدتين أنهما للأولى قام وجاء بركعه ثانيه و تمت صلاته، و إن لم ينو أنهما للأولى أو الثانيه لم يكونا لأحدهما، فيجىء بسجدتين جديدتين للأولى، و يقوم و يأتى بركعه ثانيه و تمت صلاته»

إذ هو صريح فى اغتفار زياده السجدتين اللتين هما ركن هنا للعدر، مضافا إلى ما

سمعتة من الأخبار السابقه، فالنصيب حينئذ بين رفع الرأس فى الركوع و بينه فى السجود لاستلزام الأول زياده ركن بخلاف الثانى اجتهاد فى مقابله النص و الفتوى، على أنه قد يستلزم زياده الركن فى السجود أيضا لو فرض سبقه بالرفع فى السجدتين.

ثم من المعلوم أن ظاهر الكتاب و الأصحاب و النصوص كما عرفت و اعترف به غير واحد وجوب الاستمرار فى الأولى و الإعادة فى الثانيه، لكن فى التذكرة و عن نهايه الأحكام عدم وجوب العود فى الأخيره، و كأنه مال إليه فى المدارك، و لا ريب فى ضعفه بعد ما سمعت من تلك الأدله المعتضده بما عرفت السالمه عن المعارض بعد تنزيل موثق النهى (١) على صورته العمده، فلو ترك الاستمرار فى الأول بطلت صلاته للنهى فى الموثق المزبور بعد ضميمة عدم القول بالفصل بين الركوع و غيره، لاستلزامه الزياده عمدا فى الصلاه التى لم يثبت اغتفارها هنا، خصوصا لو كانت ركنا، بخلاف الإعادة فى الثانيه و إن استظهره فى المدارك أيضا، لكن الأقوى خلافه، لصيرورته حينئذ كالعامة التارك للمتابعه، كما فى الدروس و البيان و الموجز و عن الجعفرية و شرحها و فوائد الشرائع و تعليق النافع و الفوائد المليه، فإثم و لا تبطل صلاته كما صرح به فى الهالبيه و الميسيه و الروضه على ما قيل، اللهم إلا أن يدعى الفرق بينهما بظهور الأمر فى النصوص هنا بالشرطيه و توقف الصحه عليه، بخلاف ترك المتابعه عمدا، و بأنه لما كان رفعه نسيانا

لم يكن هو الرفع المطلوب منه فيحتاج إلى الإعادة كي يحصل له الرفع المطلوب الذي هو مع الامام، وإن كان ضعف الثاني واضحا بمنع عدم كونه المطلوب بعد أن عرفت تعديده وجوب المتابعه، ولذا لو أراد الناسى العود فرفع الإمام رأسه سقط العود على الأقرب كما في البيان، واستجوده في كشف الالتباس، ومثله لو نسيه أيضا، بل وقد يناقش في الأول أيضا بتبادر إرادته المتابعه من هذه الأوامر، وقد عرفت تعديتها.

لكن ومع ذلك فالأحوط إعادة الصلاة خصوصا في الوقت، بل اقتصر في الكفايه و الذخيره على الجزم به، ونظر في القضاء، و ظان الرفع من الامام كالناسى في الأحكام كما في الدروس و البيان و عن غيرهما ممن تأخر عنهما، للموثق المزبور بضميمه عدم القول بالفصل، لكن قد يناقش بعد التسليم باحتمال إرادته العلم هنا، فتأمل.

هذا كله في السبق في الرفع من حيث كونه رفعا، أما إذا كان قد رفع رأسه عمدا قبل أن يذكر الذكر الواجب بطلت صلاته لا للسبق بل لتعمد تركه الذكر، وهو أمر غير ما نحن فيه، فما في التذكرة و الموجز و عن نهايه الأحكام و الهالبيه - من التصريح هنا بأنه لو سبق إلى رفع من ركوع أو سجود فإن كان بعد فعله ما يجب من الذكر استمر و إن كان لم يفرغ إمامه منه، و إن كان قبله بطلت و إن كان قد فرغ إمامه - لا مدخلية له في محل البحث.

أما لو كان ناسيا فلا ريب في عدم البطلان، لكن لو عاد إليهما تحصيلًا للمتابعه ففي وجوب الذكر عليه لرجوعه إلى محله و تنزيل تشبيه الركوعين منزله ركوع واحد بقريته

قوله (عليه السلام) (١): «يعود و يرجع»

و عدمه لخروجه عنه، و حصول ركوع الصلاة الذي كان يجب الذكر فيه، و لذا لا يجب عليه فعله لو صادف الامام رافعا، و منع كونهما ركوعا واحدا شرعا، إذ اغتفار الزيادة أعم من ذلك؟ وجهان أو قولان، أحوطهما الأول.

[فى حكم ركوع المأموم و سجوده قبل الإمام]

و كذا الحكم لو أهوى المأموم إلى ركوع أو سجود قبل إمامه، فيستمر مع العمدة و إن أثم كما هو المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلاً، بل عليه عامه المتأخرين كما اعترف به فى الذكرى، بل فى التذكرة و غيرها نسبتة إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و لعله كذلك، إذ لا خلاف أجده فيه إلا من بعض متأخرى المتأخرين، فتردد فى صحة الصلاة معه أو جزم

بالعدم نحو تردده أو جزمه فيما سبق، و ربما حكى عن المبسوط، و هو وهم لما سمعته من عبارته، و استشعر أيضاً من عبارته الصدوق المتقدمه، لكنه على كل حال ضعيف جداً، لما عرفت من تعديه المتابعه لا شرطيتها، كضعف احتمال وجوب الرجوع عليه لإطلاق الأخبار السابقه فى الرفع بناء على عدم القول بالفصل بينه و بين الركوع، إذ قد عرفت تنزيهه على صورته النسيان جمعا بينه و بين الموثق السابق، فقضيه عدم القول بالفصل وجوب الاستمرار عليه كما فى الرفع المشترك مع ما نحن فيه ببعض الأدله السابقه من استلزام زياده الركن التى لم يثبت اغتفارها هنا، أو زياده غيره كذلك بناء على إفساد مطلق الزياده فى الصلاة.

نعم قيد الصحه فى التذكرة مع السبق إلى الركوع بعد أن اعترف بإطلاق الأصحاب كالمتن و المبسوط و السرائر و غيرها بما لم يكن قبل فراغ الامام من القراءه، و إلا- فسدت الصلاة، و تبعه الشهيد فى الذكرى و الدروس و الحواشى المنسوبه اليه و أبو العباس فى الموجز و غيرهما، بل و المحقق الثانى على ما حكى عنه و عن شيخه ابن هلال و تلميذه شارحى الجعفرى، بل فى المدارك بطلت قطعاً، بل فى الذكرى و إن كان قد قرأ المأموم فى صورته يستحب له ذلك بناء على عدم إجزاء الندب عن الفرض، و هو جيد إن لم يثبت ضمان الامام لها على جميع أحوال المأموم، كما لعله الظاهر من إطلاق الأدله و الفتاوى فى المقام و غيره، فلا يعتبر حينئذ فى المأموم ما يعتبر فى القارى حال

القراءة من الطمأنينه و الانتصاب و نحوهما، بل قد يرمى اليه زياده على ذلك ايتمامه فى أثناء القراءة أو بعدها مع اكتفائه بقراءة الإمام، بل و ظاهر اتفاقهم فى صورته السبق سهوا على عدم وجوب القراءة عليه بعد رجوعه إلى الامام إذا كان قد ركع فى أثنائها، على أنه يجب تقييد ما ذكره بما إذا لم يكن ذلك غفله عن القراءة و إن كان هو قد تعمد السبق كما فى الدروس، إذ لا- منافاه بين تعمده ذلك و غفلته عنها، فىكون حينئذ كترك الطمأنينه حال قراءة الإمام غافلا الذى لا يقدر فى ضمان الامام عنه، ضروره مساواه الانتصاب الفات بسبب الركوع لها، و إن كان هو فى الأول يجب الرجوع إليها إذا تنبه، لتمكنه منها، بخلافه فى الثانى، لاستلزامه زياده ركن و خروجه عن محل تدارك المنسى، فتأمل جيدا، و لتمام البحث فى ذلك كله مقام آخر لكنه على كل حال هو غير ما نحن فيه، إذ الفساد هنا بترك القراءة أو ما فى حكمها عمدا لا المتابعه.

و يرجع إلى متابعه الإمام مع السهو كما هو المشهور بين الأصحاب أيضا نقلا و تحصيلا، بل لا أجد خلافا معتادا به فى عدم الفرق بينه و بين الرفع الذى عرفت حكمه و الدليل عليه فيما مضى سوى ما فى المنتهى فاستوجه الاستمرار هنا مع أنه رجع عنه فى آخر كلامه، و قوى العود أيضا، و سوى ما وقع لبعض متأخري المتأخرين من التفصيل بين الركوع و السجود، فيرجع فى الأول، و تفسد الصلاه أو يستمر فى الثانى، و الأقوى الأول لبعض ما سمعته فى الرفع، بل جميعه بناء على عدم الفصل كما هو ظاهر الأصحاب نقلا- و تحصيلا، و لذا ذكر بعضهم حكم السبق فى الرفع دون الركوع و السجود، و آخر بالعكس، و ثالث الأمرين معا مفصلا فيهما بالعمد و السهو مع خلو الأخبار عنه فى الركوع و السجود، و

للموثق (١) كتبت إلى أبى الحسن الرضا (عليه السلام) فى رجل كان خلف إمام يأتى به فيركع قبل أن يركع الامام و هو يظن أن الامام قد ركع،

فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع مع الامام أ يفسد ذلك عليه صلاته أم يجوز تلك الركعة؟ فكتب يتم صلاته و لا يفسد بما صنع صلاته»

بناء على مساواه النسيان له أو أولويته منه كما هو كذلك هنا قطعاً، فتغتفر حينئذ زياده الركوع فضلاً عن غيره، و لكن الاحتياط بإعادة الصلاة في سائر الصور الغير المنصوصه لا ينبغي تركه.

و لو لم يرجع أو يستمر ففي صحه الصلاه و عدمها البحث السابق، نعم قد يقيد هنا القول بالصحه مع عدم الرجوع عن الركوع الذى سبق الامام فيه سهواً بما إذا لم يكن الإمام في حال القراءة، و إلا بطلت الصلاه كما عن

الغريه و فوائد الشرائع التصريح به إذ هو حينئذ كالركوع عمداً قبل فراغ الامام من القراءة، و فيه أنه لا عبره بهذا الانتصاب للقراءه بعد فرض صحه ركوعه، و أنه الركوع الصلاتي، و أنه وجب عليه آخر للمتابعه، ضروره أن المعتبر فيها الانتصاب قبل الركوع لا بعده، فليس حينئذ فى تركه الرجوع إلا ترك المتابعه التى عرفت تعبديتها لا شرطيتها، و دعوى أن الركوع الصلاتي الحاصل مع الامام لا ما قبله و إن كان هو مغتفراً مصادره، بل قد يومى الاجتزاء به فى صورته العمد إلى خلافها، إذ لا فرق بينهما إلا بالإثم و عدمه.

و منه ينقدح حينئذ بطلان الصلاه لو أنه أراد الرجوع إلى الامام بعد وصوله إلى حد الركوع و قبل الذكر، لما فيه من ترك الواجب فى محله، اللهم إلا- أن يدعى جعل الشارع للركوعين بمنزله ركوع واحد، فلا بأس بتأخير الذكر للثاني، و فيه بحث أو منع كالبحت أو المنع فى إيجاب الذكر فى الثانى بعد ما عرفت من أن وجوبه للمتابعه التى لا- تقتضى وجوب الذكر، و إلا فركوع الصلاه قد حصل بالأول من غير فرق بين حصول الذكر فى الأول أو نسيانه، بل و كذلك غير الذكر مما لا تقتضيه المتابعه لو كان من الطمأنينه و غيرها، فتأمل جيداً، فإن المسأله غير محرره مع أنها كثيره النفع جداً، إذ مما يتفرع عليها أيضاً وجوب الركوع عليه لو نوى الانفراد بعد رجوعه منه و قبل

ركوعه مع الامام، و غير ذلك، و احتمال احتسابه ركوعا صلاتيا تاره و زائدا أخرى لا دليل عليه فى كلامهم.

هذا كله فى الرجوع، أما الاستمرار فى صورته العمده فقد سمعت فيما سبق بطلان الصلاه بتركه، لكن المراد أنه لو ترك الاستمرار و تابع الامام فيما فعله، و إلا فان لم يستمر بأن رفع رأسه من الركوع مثلا و لم يركع مع الامام لم تبطل صلاته، لعدم المقتضى و إن أطلق الأصحاب و جوب الاستمرار المشعر بالبطلان مع عدمه و إن لم يتابع، لكن بقرينه تعليلهم البطلان بالزياده يجب تنزيهه على ما ذكرنا، إذ ليس فى الفرض إلا ترك المتابعه بالرفع معه، و هو لا يقتضى البطلان و إن كان مسبوقا بترك المتابعه بالركوع كما سمعته فيما سبق من عدم الفرق فى ذلك بين الركن و الركنين ما لم يخرج عن هيئته الجماعه على إشكال فيه أيضا، لإطلاق الفتاوى، بل كاد يكون صريح بعضها، و الله أعلم.

[فى عدم جواز وقوف المأموم قدام الإمام]

و مما يعتبر فى صحه الصلاه جماعه أيضا أنه لا يجوز أن يقف المأموم قدام الامام بلا خلاف أجده بين الأصحاب، بل فى التذكرة و المنتهى و الذكرى و المدارك و المفاتيح و عن نهايه الأحكام و الغريه و إرشاد الجعفرىه و ظاهر المعبر الإجماع عليه من غير فرق بين الابتداء و الاستدامه، كما هو صريح معقد بعضها، اقتصارا فى العباده التوقيفيه على ما علم ثبوته من فعل النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) و الصحابه و التابعين و تابعى التابعين و سيره سائر فرق المسلمين فى جميع الأعصار و الأمصار بعد قصور الإطلاقات المساقه لغيره عن تناول مثل ذلك، و لظهور سياق كثير من أخبار الباب فى ذلك، بل كاد يكون صريح بعضها، خصوصا بعض ما تسمعه فيها (منها خ ل) بل هو كذلك، و لذا استدل عليه فى المفاتيح بعد الإجماع بالنصوص.

فلو تقدم المأموم على الامام بطلت صلاته كما هو صريح معقد بعض الإجماعات

السابقه، و ظاهر آخر، لكن قد ينافيه على الظاهر ما ذكره بعد ذلك فى الذكرى من أنه لو تقدم المأموم فى أثناء الصلاه متعمدا فالظاهر أنه يصير منفردا، لإخلاله بالشرط، و يحتمل أن يراعى باستمراره أو عوده إلى موقفه، فان عاد أعاد نيه الاقتداء، و لو تقدم غلطا أو سهوا ثم عاد إلى موقفه فالظاهر بقاء القدوه للحرج، و لو جدد نيه الاقتداء هنا كان حسنا، و كذا الحكم لو تقدمت سفينه المأموم على سفينه الإمام، فلو استصحب نيه الائتمام بعد التقدم بطلت صلاته، و قال الشيخ فى الخلاف: لا تبطل لعدم الدليل، اللهم إلا أن يريد صيرورته منفردا بالنيه كما يومى اليه قوله: «أعاد نيه الاقتداء» و إن كان ربما ينافيه ذكر الاحتمال بعده، أو يقيد البطالين الذى هو معقد الإجماعات السابقه بما لو بقى على نيه الائتمام كما يومى اليه قوله أخيرا: «فلو استصحب» إلى آخره، و إلا صار منفردا قهرا و إن لم ينو الانفراد، بل لعل ذلك هو ظاهر غيره أيضا ممن ستعرفه فى الجماعه فى السفينه مع أن كلا منهما لا يخلو من نظر.

أما الأول فلظهور معاهد الإجماعات و الفتاوى فى تحقق البطالان لأصل الصلاه بمجرد حصول التقدم، ضروره لزوم مقارنته لتلبس المأموم فى جزء من الصلاه، إذ ليس فى أثناء الصلاه فتره، و هو منهى عن التقدم فيه، و احتمال اختصاص الفساد به - فيتدارك غيره إن كان ممكنا أو ربما لا يكون فساده مقتضيا لفساد الصلاه كجلسه استراحه و نحوها - جيد لو لا ظهور الإجماعات السابقه أو صراحتها بتحقيق الفساد متى حصل التقدم فى الصلاه، و احتمال إرادتهم شرطيه ذلك فى الجماعه دون الصلاه بعيد جدا بل باطل، بناء على كون الجماعه من المقومات للصلاه كالظهيريه و العصريه لا أنها مستحب خارجى كالمسجديه و نحوها، بل لعله كذلك و إن لم نقل بالتقويم بناء على ظهور الأدله فى أن الأمور المزبوره من التقدم و الحائل و نحوهما شرائط للصلاه فى حال الجماعه، فهى حينئذ كاستقبال القبلة و نحوه و إن قلنا بكون الجماعه من الخوارج، نعم

الشأن فى إثبات ذلك فى جميع هذه الشرائط من الأدله، نعم هو ثابت فى مثل الحائل و نحوه مما وردت النصوص به مع احتمال إرادته شرطيه الجماعه منها فيه فضلا عن غيره، إلا أن الذى يقوى فى النظر إرادته شرطيه الصلاه فى هذا الحال، فنيه الانفراد حيثئذ أى بعد حصول المانع مثلا لا تجدى، نعم لو فرض تقدمها على التقدم اتجهت الصحه.

و أما الثانى فلابتئانه على كون ذلك شرطا فى الجماعه دون الصلاه، و انقلاب المنوى إلى غير ما نوى من دون دليل، و هما معا كما ترى، بل و كذا النظر و التأمل فيما ذكره من التقدم الغلطى و السهوى لعدم دليل عليه، بل ظاهر الأدله من الإجماعات و غيرها خلافه، و التعليل بالخرج من الواضح قصوره عن إثبات ذلك، و معارضته لغيره، ضروره عدم تصوره فى مثل المقام، على أن قضيته الصحه و إن لم يعد إلى موقفه بأن استمر سهوه إلى الفراغ، و هو خلاف ظاهره فضلا عن ظاهر غيره من الأصحاب ممن خرط هذا الشرط فى سلكك باقى الشرائط من الحائل و التباعد و نحوهما.

ثم إنه قد يظهر من المتن و ما مائله من عبارات الأصحاب كالقواعد و المنتهى و غيرهما جواز مساواه المأموم للإمام، بل هو صريح التذكرة و الذكرى و البيان و ظاهر الدروس و الروض و غيرها، بل فى المدارك و المفاتيح نسبتته إلى الأكثر، بل فى الروض و عن المسالك و غيرها نسبتته إلى الشهره، بل فى الرياض لا خلاف فيه إلا من الحلّى، بل فى التذكرة الإجماع عليه، و هو الحجج بعد الأصل و صدق الجماعه و إطلاق الأمر (١) بوقوف المأموم الواحد عن يمين الامام و الاذن له بالوقوف حذاء الإمام إذا لم يجد مكانا فى الصف يقوم به، و إشعار حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢) بصحه صلاه المختلفين فى دعوى كل منهما الامام، ضروره

عدم تصوره إلا مع التساوى، إذ التقدم إن حصل فهو الإمام

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣ و ٥٧- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٩- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

و إلا بطلت الصلاة، و الأمر بقيام المرأة وسطا لو صلت جماعة في النساء في عده من أخبار (١) بعضها في الصلاة على الجنائز، و ما ورد (٢) في كيفية إمامه العارى العراه، و

خبر الحسين ابن علوان (٣) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليه السلام) قال: «الرجلان صف، فإذا كانوا ثلاثة تقدم الامام»

و ما في

خبر أبي علي الحراني (٤) الوارد عن الصادق (عليه السلام) في منع الجماعة الذين دخلوا المسجد قبل أن يتفرق جميع من فيه عن الأذان، ثم قال فيه:

«إن أرادوا أن يصلوا جماعة فليقوموا في ناحية المسجد و لا يبدو بهم إمام».

إلا أنه يمكن المناقشة في الإجماع بأننا لم نعثر على مصرح بالحكم قبله، بل و لا حكي، نعم نسب إلى ظاهر الشيخ و ابن حمزه و المصنف مع أنه في مفتاح الكرامه قال:

قد يظهر من جمل العلم و العمل موافقه الحلبي في المنع، فلا ظن حينئذ به، بل لعل الظن بخلافه، و في الأصل بأنه إن لم يكن مقتضاه العكس باعتبار التوقيفيه و استصحاب شغل الذمه و نحوهما فهو مقطوع بما ستسمع، و إطلاقات الجماعة - بعد تسليم صدق اسم الجماعة على الفرض، لاحتمال كونها اسما للصحيح منها الذي لم يعلم كون الفرض منه - غير مساقه لبيان ذلك كما سمعته بالنسبه إلى التقدم، و كذا إطلاق اليمين، بل هو أولى، ضروره مقابلته بأنه إن كان المأموم أكثر من واحد فخلفه، بل و كذا الحذاء، و في سؤال المتداعيين أولا بما في الذكرى من أنه لا اقتداء هنا حتى يتأخر المأموم، و من أن تأخر المأموم شرط في صحه صلاته لا صلاة الامام، و ثانيا الامام (عليه السلام) أراد

١-١ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجماعة و الباب ٢٥ من أبواب صلاة الجنائز من كتاب الطهاره.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلى.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١٣ و هو خبر أبي البختری.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٦٥ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

الجواب حتى لو تداعيا التقدم أو نسياء أيضا، و بما في حاشية الوسائل من احتمال اغتفار ذلك بالخصوص للتقيه، لأنه لا بد من فرض اقتدائهما بمخالف ظاهرا، و إلا لزم الدور فان ركوع كل واحد منهما مثلا متوقف على ركوع الآخر و إن كان هو لا يخلو من نظر ضروره عدم التوقف فى الإماميه، و كأنه اشتهب بالمأموميه، و فى الأمر بالوسط للامراه بأنه- بعد الغض عن الطعن فى هذه الأخبار بما اشتملت عليه من الجماعه فى النافله، و النهى عنها فى المكتوبه، بل و النهى عن التقدم أيضا- يمكن دعوى إشعارها بعكس المطلوب، بل ظهورها فيه من حيث اشتمالها على الاستدراك المشعر بمعروفه التقدم فى الإمامه، و النهى المعلوم وروده فى مقام توهم الوجوب، و تبادر إرادته الخصوصيه للنساء بذلك كما لا يخفى على من لاحظها، على أنه لا صراحه فى الوسطيه بالمساواه، ضروره صدقها مع التقدم اليسير على من فى الجانبين، بل هذا هو المراد منها قطعا عند التأمل، و فى خبر الحسين باحتمال أو ظهور إرادته التقدم تماما منه إذا زاد المأمومون على واحد، فيكون المراد بالصف حينئذ فى الاثنين خلافه الذى لا ينافيه التقدم اليسير، و فى خبر أبى على بنحو ذلك من احتمال إرادته البدو تماما، بل يحتمل إرادته غير ما نحن فيه من البدو، بل يحتمل قراءته بالراء فيه كما هو إحدى النسختين و إن كان المحكى عن نسخه الفقيه الواو، فتأمل، و فى كيفية جماعه العراه بأن الموجود فى

صحيح ابن سنان (١) «أنه يتقدم الامام بركبته و يصلى بهم جلوسا»

و فى

خبر إسحاق بن عمار (٢) «يتقدمهم إمامهم فيجلس و يجلسون خلفه، و يومى إيماء»

إلى آخره، و هما كما ترى واضحان فى الدلاله على خلاف ذلك.

بل منهما يستفاد أولويه الحكم فى غير العراه، ضروره لزوم (٣) مراعاة التقديم

١- ١ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢.

٣- ٣ هكذا فى نسخه الأصلية و لكن حق العبارة «استلزام».

فيهم للتقديم في غيرهم، فيتجه حينئذ مختار الحلّى من لزوم تقدم الامام و لو بقليل، بل قد يدعى إشعار لفظ الامام بذلك و إن لم أعرف من وافقه عليه عدا الكاشاني في مفاتيحه إلا أنه قوى جدا، خصوصا مع ملاحظه

النبوى (١) «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا، و إذا سجد فاسجدوا»

و ملاحظه مطلوبه الاحتياط في العبادات التوقيفيه زياده على ما عرفت، و الاقتصار على الثابت المعلوم من فعل النبي و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) و الصحابه و التابعين و سائر المسلمين، و

خبر محمد بن عبد الله الحميري (٢) المروى عن احتجاج الطبرسي عن صاحب الزمان (عليه السلام) «عن الرجل يزور قبور الأئمه (عليهم السلام) هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ و هل يجوز لمن صلى عند قبورهم أن يقوم وراء القبر و يجعل القبر قبله و يقوم عند رأسه و رجله؟ و هل يجوز أن يتقدم القبر و يصلى و يجعله خلفه أم لا؟ فأجاب و قرأت التوقيع و

منه نسخت- إلى أن قال:- و أما الصلاه فإنها خلفه، يجعله الامام، و لا يجوز أن يصلى بين يديه و لا عن يمينه و لا عن شماله، لأن الإمام لا يتقدم عليه و لا يساوى»

بناء على أن المراد من الامام فيه إمام الجماعه كما يرشد اليه استدلال المحدث البحراني بخبر الحميري- الذي هو عين هذا الخبر، إلا أن

المروى عنه فيه الفقيه (عليه السلام)، و حذف منه «و لا عن يمينه و لا عن شماله و لا يساوى»

- على عدم جواز تقديم المأموم على الامام معرضا بالأصحاب حيث أنهم لم يذكروا دليلا للحكم المزبور من الأخبار، و ادعى أنه لم يسبقه إلى هذا التنبيه أحد عدا شيخنا البهائي، و كل ذلك مؤيد لإرادته الإمام فيه إمام الجماعه، فتأمل.

و ملاحظه ما في نصوص الباب (٣) الكثيره جدا من الأمر بالتقدم و التقديم

١- ١ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٠- الرقم ٥٢٢٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب مكان المصلى- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجماعه.

و الخلف و نحوها حتى أنه في الحدائق استصوب ما عليه الحلبي فيما لو كان المأموم أزيد من واحد، قال: للنصوص المتطابقه على الأمر بالخلف في مثله السالمه عن المعارض، منها

صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «عن الرجل يؤم الرجلين قال: يتقدمهما و لا يقوم بينهما»

و إن كان قد يخدمه أنها محموله على الاستحباب كالأمر بكون الواحد إلى اليمين في جملة من الأخبار (٢) أيضا كما ستعرف ذلك إن شاء الله مفصلا، لكن من المعلوم إرادته الندب بمعنى استحباب قيام المأموم إن كان متعددا خلف الامام، فغير المستحب حينئذ أن يكونوا في أحد جنبيه أو فيهما، بمعنى (٣) استحباب كون المأموم الواحد إلى جهة يمين الامام و إن جاز كونه على جهة يساره أو خلفه لا أن المراد مساواتهم و مساواته في الموقف، و دعوى أن غير الخلف المساواه- إذ التقديم و إن كان يسيرا خلف، فيكون أمر الواحد بالكون على اليمين مقابل الخلف نضا في المساواه، كأخبار الخلف أيضا بناء على الاستحباب- واضحه الفساد، ضروره إرادته كون تمام المأموم وراء الامام من الخلف بحيث يكون سجوده محاذيا لقدم الامام، و إلا فالتقدم اليسير ليس من الخلف عرفا قطعاً، و لا ينافي صدق كونه على اليمين، كما هو واضح.

و كيف كان فمدار التقدم و المساواه العرف كما صرح به في الذخير و الرياض، و جعله في المدارك وجها قويا، و هو فيها (فيهما ظ) منقح لا اشتباه فيه، و كأن ما وقع للأصحاب من تقديرهما في حال القيام أو هو مع الركوع بالأعقاب أو بها و الأصابع معا أو بالمناكب خاصه، أو بأصابع الرجل في حال السجود، و بمقاديم الركبتين و الأعجاز في حال التشهد و الجلوس، و بالجنب في حال النوم لإرادته ضبط العرف، و إلا فليس في

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٧.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٣- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «و بمعنى».

نصوص المقام تعرض لشيء من ذلك عدا ما يشعر به ما ورد(١) في استحباب مساواة أهل الصفوف و عدم اختلافهم من تحقق التساوى بتحاذى المناكب، و ما ورد(٢) في كيفية جماعه العراه من تحقق التقدم في حال الجلوس بابرز الركبتين، لكن في التذكرة أنه لو تقدم عقب المأموم بطل عندنا، و في المدارك «نص الأصحاب على أن المعتبر التساوى بالأعقاب، فلو تساوى العقبان لم يضر تقدم أصابع رجل المأموم أو رأسه، و لو تقدم بعقبه على الامام لم ينفعه تأخره عنه بأصابعه و رأسه» و في الروض و المسالك الاكتفاء في البطلان بتقدم عقب المأموم أو أصابعه حاكيين له عن العلامة بعد أن حكيا عن الشهيد اعتبار العقب خاصه، قالوا: «و لو فرض تقدم عقب المأموم مع تساوى أصابع الامام فظاهرهما معا المنع، لتقدم العقب الذى هو المانع عند الشهيد، و الاكتفاء بأحد الأمرين عند العلامة، و كذا لو تأخرت أصابع المأموم و تقدمت عقبه» و كأنهما أرادا ما حكى عن العلامة في النهايه الأحكام من أنه استقرب اعتبار التقدم بالعقب و الأصابع معا بناء على إرادته بالمعية الاكتفاء بكل منهما في مقابله اعتبار العقب خاصه، لا أن المراد شرطيه البطلان بتقدمهما معا كما لعله الظاهر من هذه العبارة المحكية، و قال في الروض:

إنه يمكن دخول الركوع في الموقف، فيعتبر فيه الأقدام حينئذ نسبه، و عدم الاعتبار بتقدم الرأس الذى حكى عن نهايه الأحكام التصريح به و فى المسالك إلى ظاهرهم، و قال فيه أيضا: «و أما حاله السجود و التشهد فيشكل عدم الاعتبار حالهما مطلقا، و ينبغى مراعاة أصابع الرجل فى حاله السجود، و مقادير الركبتين أو الأعجاز فى حاله التشهد» و عن الدروس و المسالك «لا يضر تقدم المأموم على الامام بمسجده إلا فى المستديرين حول الكعبه» و عن الروضه «أن المعتبر العقب قائما و المقعد و هو الأليه جالسا،

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلى.

و الجنب نائماً» و هو صريح فى اعتبار عدم التقدم فى أحوال المصلى جميعها كما هو ظاهر غيره من الأصحاب عدا المتن و ما ماثله الذى قد يفهم منه اختصاص ذلك فى الموقف.

و لا- ريب فى أن الأول أقوى كما أنه لا ريب أيضا فى أن الأوجه عدم الالتفات إلى شىء من ذلك و إيكال الأمر إلى العرف الذى معرفه صدق التقدم و المساواه فيه من أوضح الأشياء، فلا حاجه حينئذ إلى ذكر ما سمعت الذى لا يخلو جملة منه من إشكال و نظر، بل قد يقطع بفساد بعضه، كما أنه لا حاجه أيضا إلى ما وقع من بعضهم من تفسير التقدم المانع لصحة الصلاه بأن لا- يكون المأموم أقرب إلى القبلة من الامام، و كأنه إليه أو مأ الشهيد بل و غيره أيضا على ما حكى عنه باشرطهم عدم أقربيه المأموم إلى الكعبه من الامام فيما صرحوا به من جواز الصلاه جماعه بالاستداره على الكعبه مستدلا عليه فى الذكري بالإجماع عليه عملا فى الأعصار السالفه، إذ قد يناقش فيه بأنه لا يتم فى الصلاه جماعه فى جوف الكعبه بناء على جوازها، ضروره عدم تصور القرب فيه إلى القبلة و البعد إلا أن يراد خصوص ما استقبله الامام من الجدار مثلا، بل قد يدعى عدم تصور أصل التقدم و التأخر فى بعض صور الجماعه فيه بناء على جوازها لو تخالفا فى جهه الاستقبال فيه إما بأن يكون وجه أحدهما إلى الآخر أو قفا كل منهما إليه، بناء على أن الشرط فى المسأله السابقه عدم الحائل بين الامام و المأموم لا المشاهده على أنه يمكن فرض تحققها و لو بفرض التعاكس الناقص لا التام، لعدم إرادته المشاهده الإماميه منها، و إلا لما اكتفوا فيها بأطراف العيون فى الصف الأول و فى جناحى الامام و فى الصف خلف الباب المفتوح و غير ذلك مما سمعت الإشارة إليه.

اللهم إلا- أن يمنع مثل هذه الكيفيات من الجماعه التوقيفيه، لعدم معهوديتها بل معهوديه خلافها، بل هى أولى بالمنع من الاستداره التى استشكل فيها فى المدارك و الذخير، بل منعها العلامه فى جملة من كتبه على ما حكى عنه، و خص الصحه بصلاه

من هو خلف الإمام أو إلى جانبه محتجا بأن موقف المأموم خلف الإمام أو إلى جانبه، و هو إنما يحصل فى جهة واحده، فصلاه من غيرها باطله، و بأن المأموم مع الاستداره إذا لم يكن واقفا فى جهة الإمام يكون واقفا بين يديه، فتبطل صلاته.

و إن كان قد يناقش أولا بالإجماع الذى سمعته فى الذكرى، و ثانيا بإمكان دعوى صدق الخلف و الجانب، إذ هما بالنسبه إلى كل واحد بحسبه و لو بملاحظه الدائره البركاليه و لعله محافظه على ذلك اعتبر المجوزون عدم أقربيه المأموم إلى الكعبه من الامام، بل ينبغى على مختار الحلّى من اعتبار تقدم الامام اشتراط أقربيه الإمام إلى الكعبه، لكن قد يشكّل بأنه لا تلازم بين كون المأموم خلفا أو جانبا بحسب الدائره البركاليه و بين عدم أقربيته إلى الكعبه من الامام، ضروره زياده جوانب الكعبه فقد يكون قريبا جدا إليها و إن كان هو خلفا بحسب الدائره كما هو واضح، و ثالثا بإمكان منع اعتبار الخلف و الجانب فى الجماعه، نعم يعتبر عدم تقدم المأموم مثلا على الامام و إن كان ذلك يلزمه حيث يكون الاستقبال إلى الجهه الخلف أو الجانب، و لعل اعتبارهما فى كثير من الأخبار مبنى على الغالب، و لا ريب فى عدم صدق التقدم فى الكيفيه المفروضه، إلا أن المتجه على هذا التقدير سقوط الشرط المزبور أى عدم كون المأموم أقرب مطلقا، بل يكتفى حينئذ بعدم صدق التقدم، و كيف كان فالأقوى صحه الجماعه مع الاستداره، و الأحوط عدم أقربيه المأموم فيها إلى الكعبه بحسب الدائره، و أحوط منه ملاحظه الكعبه مع ذلك، و أحوط منه أقربيه الامام إليها دائره و عينا، و الله أعلم.

[فى لزوم نيه الاقتداء للمأموم]

و لا بد فى صحه الجماعه للمأموم و جريان أحكامها عليه من نيه الائتمام بلا خلاف نقلا و تحصيلا، بل هو مجمع عليه كذلك، بل فى المنتهى أنه قول كل من يحفظ عنه العلم، إذ من أصول المذهب و قواعده توقف العبادات على النيات، فلو لم ينوه حينئذ كان منفردا كما صرح به غير واحد من الأصحاب كالفاضل فى التذكره و الشهيدين

و غيرهم، بل لا أجد فيه خلافا، و لا تبطل صلاته إلا بما تبطل به صلاه المنفرد حتى لو ألزم نفسه بمتابعه الامام و صار كالمأموم، إذ ليس فيه إلا- أنه قرن فعله بفعل غيره، و لم يثبت إبطال مثل ذلك للصلاه، بل الثابت بظاهر الأدله خلافه، خلافا للشافعيه فى أصح وجهيها، لأنه وقف صلاته على صلاه الغير لا لاكتساب فضيله الجماعه، و لما فيه من إبطال الخشوع و شغل القلب، و هو كما ترى مقتضى لفساد صلاه من اشتغل قلبه و سلب خشوعه، و لم يقل به أحد كما فى الذكرى، نعم لو أدى ذلك الإلزام إلى ما يبطل الصلاه الواقعه من المنفرد بأن ترك قراءه أو زاد ركوعا أو سجودا أو سكوتا طويلا للانتظار أو غير ذلك اتجه البطلان حينئذ لذلك لا للإلزام المزبور، كما هو واضح لكن فى القواعد «السابع نيه الاقتداء، فلو تابع بغير نيه بطلت صلاته» و لعله يريد جماعه أو إذا أدت المتابعه إلى ما عرفت، و إلا فقد عرفت أنه لا وجه لفساد الصلاه أصلا.

فما فى الرياض نقلا- عن المنتهى و نهايه الأحكام و الذكرى- من الإجماع على وجوب أصل نيه الاقتداء. فلو لم ينوه أو نوى الاقتداء بغير معين فسدت الصلاه فضلا عن الجماعه، قال: و كذا لو نوى باثنين- فى غايه العجب، إذ ليس فى المنتهى سوى قوله: «مسأله و نيه الاقتداء شرط، و هو قول كل من يحفظ عنه العلم» و مراده الشرطيه فى الجماعه قطعاً، و فى الذكرى «الشرط الثانى من شروط الاقتداء نيه الاقتداء» ل

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «إنما لكل امرئ ما نوى»

و على ذلك انعقد الإجماع- إلى أن قال:- فلو ترك نيه الاقتداء فهو منفرد، فان ترك القراءه عمدا أو جهلا بطلت، و كذا لو قرأ لا بنيه الوجوب، و إن قرأ بنيه الوجوب و تساوقت أفعاله و أفعال الإمام بحيث لا يؤدي إلى انتظار الامام صحت صلاته، و لم يضر ثبوت الجماعه

و إن تابع الإمام فى أفعاله و أذكاره، و إن تقدم عليه فترك بعض الواجب من الأذكار بطلت صلاته، لتعمده الإخلال بأبعضها الواجبه، و إن تقدم هو على الامام كأن فرغ من القراءه قبله و التسبيح فى الركوع و السجود و بقى منتظرا فان طال الانتظار بحيث يخرج عن كونه مصليا بالنسبه إلى صلاته قيل يبطل، لأن ذلك يعد مبطلا، و يمكن أن يقال باستبعاد الفرض - إلى

أن قال:- و إن سكت اتجه البطلان، و إن لم يطل الانتظار فالأقرب الصحه، إذ ليس فيه إلا أنه قرن فعله بفعل غيره، و لم يثبت كون ذلك قادحا فى الصلاه» ثم حكى عن بعض العامه البطلان و أفسده، و هو صريح فيما قلناه و إن كان فى بعض ما ذكره مما لا مدخله له فيما نحن فيه نظر و تأمل، و كذا صرح فى التذكرة و الروض و الذخير و غيرها.

بل الظاهر الصحه حتى لو اعتقد حصول الجماعه له و صيرورته مأموما من غير نيه جهلا- منه إذا لم يقع منه ما يخل بصلاه المنفرد، اللهم إلا أن يدعى اندراجه فى التشريع و فيه- بعد الغض عن النظر فى إبطال مثله هنا- تأمل أو منع، بل يقوى فى النظر أنه ليس مما يخل قراءته بنيه الندب بناء على عدم قدح مثل ذلك خصوصا فى الأجزاء، نعم يتجه الحكم بفساد الصلاه مع عدم نيه الجماعه فيما لو كانت صحه الصلاه موقوفه على الجماعه كالفريضه المعاده لإدراك الجماعه، بناء على توقف صحه إعادتها على الجماعه كما هو ظاهر الأصحاب، فلو لم ينو حينئذ الجماعه بطلت الصلاه، لعدم إمكان صيرورتها فرادى ابتداء.

و لو كانت الجماعه واجبه بالأصل كالجمعه أو بالعارض وجبت حينئذ نيتها شرعا زياده على الوجوب الشرطى، و احتمال عدم الوجوب فى مثل الجمعه لعدم انعقادها إلا- جماعه فيستغنى بنيه الجمعه حينئذ عن الجماعه لا- يخلو من وجه، و إن جزم فى الذكرى

قوله (صلى الله عليه و آله): «إنما الأعمال بالنيات».

و لو شك فى نيه الاقتداء فى التذكرة هو كالشك فى النيه، فيتلافى مع بقاء المحل و لا يلتفت بعد تجاوزه، و فى الذكرى يمكن أن يكون بناؤه على ما قام إليه، فان لم يعلم شيئاً بنى على الانفراد، لأصالة عدم نيه الائتمام، و هو جيد، إلا أنه يعتبر مع ذلك أيضاً ظهور أحوال المأموميه عليه و عدمه، فتأمل.

و كذا لا خلاف نقلاً و تحصيلاً فى لا بديه القصد إلى إمام متحد معين بالاسم أو بالإشارة أو بالصفه أو غيرها، بل يكفى القصد الذهني بعد إحراز جامعته لشرائط الإمامه فى صحه الصلاه جماعه، بل كأنه مجمع عليه، لأصالة عدم ترتب أحكامها من سقوط القراءة و نحوها بعد الشك فى تناول الإطلاقات أو القطع بالعدم، لعدم المعهوديه، بل معهوديه الخلاف، نعم لا يشترط استحضار هذا القصد حال نيه الصلاه بل يكفى بناء المكلف على أنه زيد أو عمرو فلو كان بين يديه اثنان و نوى الائتمام بهما أو بأحدهما و لم يعين لم تنعقد صلاته قطعاً لا- لأن التعيين شرط فى سائر العبادات ضروره أنه ليس مما نحن فيه، بل لما عرفت من عدم ثبوت مقتضى الصحه فى النصوص و الفتاوى، بل الأخيره متطابقه على فساده تطابق فعل الإمامين أو اختلف، بل يحتمل أنه كذلك حتى لو عين أحدهما بما يعينه فى الواقع من الاسم أو الصفه لكن لم يعرف مصداقهما بأن قصد

الصلاه خلف زيد أو العالم منهما و كان لا يعرف أن هذا أو هذا زيد أو العالم، إذ الترديد فى المصداق كالترديد فى المفهوم يشك فى شمول الأدله له، و إطلاق الأصحاب الاجتزاء بالتعيين بالاسم أو بالصفه منزل على مفيد التشخيص عند المعين لا فى الواقع كما هو المتبادر من اشتراط التعيين فى الفتاوى، نعم لو اقتدى بإمام جماعه ثبتت عدالته عنده و أشار إلى ذاته التى لم يعلم اسمها أو وصفها صحت الصلاه قطعاً،

لنتناول الأدله له، أما لو نوى الاقتداء باسمه و لكن لم يعرف مصداق اسمه من بين الذوات المتقدمه عليه الصالحه لأن يكون كل واحد منها إماما له فالظاهر أنه كالتريد في المصداق، بل يمكن ذلك حتى لو عينه بإمام هذه الجماعه، ضروره احتماله كون هذه الذات إمام الجماعه أو هذه الذات، كاحتمال كون هذا زيدا أو هذا زيدا، لا أنه كالأئتمام بهذا المحتمل أنه زيد أو عمرو أو بكر، إذ هو في الحقيقه تديد في الأسماء خاصه أو ما يقرب منه مما لا- مدخليه له في حصول تعيين الأئتمام بتلك الذات المحتمل أنها زيد أو عمرو أو بكر، إنما الذى يقدح عدم التعيين فى المفهوم كأحدهما أو الصدق فيما نواه بمعنى عدم علمه موضوعه الذى يحمل عليه، بخلاف ما لو علم موضوعه و هو هذه الذات مثلا و لكن لم يعلم المحمول عليها من زيد أو بكر أو عمرو، هذا مع احتمال تصحيح الجماعه فى سائر هذه الصور بحصول التعيين و التشخيص فى الواقع و إن لم يشخصه عند المقتدى، فيراد من اشتراط الأصحاب التعيين إخراج ما لا تعيين فيه أصلا خاصه، كأحدهما الصادق على كل منهما و نحوه لا غيره مما ذكرنا، لصدق الاقتداء بمن وثق بدينه و أمانته فيه دونه، بل لعله على ذلك عمل أغلب الناس.

و لو نوى الاقتداء بزید فظهر أنه عمرو بطلت و إن كان أهلا- للإمامه أيضا كما فى التذکره و الذکری و الروض و عن نهايه الأحكام و الروضه و إرشاد الجعفریه من غير فرق بين ظهور ذلك له بعد الفراغ أو فى الأثناء، إذ نيه الانفراد هنا كعدمها، لعدم وقوع ما نواه و عدم نيه ما وقع منه، و فائده التعيين التوصل به إلى الواقع لا أنه يكفى و إن خالف الواقع، نعم لو كان قد شك فيه فى الأثناء اتجه له نيه الانفراد و صحت صلاته ما لم يظهر له أنه خلاف ما عينه، و فى إيجاب البحث عنه عليه وجهان، بل قد يحتمل صحه صلاته و إن لم ينو الانفراد استصحابا لحكم التعيين الأول الذى لا يفسده إلا تخلفه لا احتمال تخلفه، و إن كان فيه أن التعيين كما أنه شرط فى الابتداء كذلك

شرط في الاستداهم إلا في خصوص استتابه الامام على احتمال كما ستعرف.

و لو اقتدى بهذا الحاضر على أنه زيد فظهر أنه عمرو قاصدا التعيين فيهما- و إلا لو كان ذلك محض اعتقاد لا مدخله له في تعيين مقتداه صحت صلاته، لحصول التعيين بالإشارة التي لا- يقدح فيها خطأ الاعتقاد المزبور- ففي صحة صلاته ترجيحا للإشارة، و بطلانها ترجيحا للاسم وجهان كما في الذكرى و المدارك و الرياض، أحوطهما بل أقربهما الثاني كما عن كشف الالتباس و إن لم أجده فيه، و استوجهه في الروض حاكيا له عن العلامة، خلافا للذخير و الكفايه فالأول، بل ينبغي الجزم به لو كان عمرو عنده غير عادل و إن استشكل فيه المولى الأعظم في شرح المفاتيح من ظهور عدم الاقتداء بعادل و مما ورد(١) من صحة صلاه من اقتدى بيهودي باعتقاد عدالته ثم ظهر فساد، لكن لا- يخفى عليك ضعف الوجه الثاني، لوضوح الفرق بين تخلف الاعتقاد في الصفه بعد تشخص الذات و بين تخلفه بالنسبه للموصوف، بل هو أولى من المسأله الأولى في البطلان التي نوى الاقتداء فيها بزید ثم ظهر أنه عمرو و إن كان عدلا، كما هو واضح.

و منه يعلم أنه لا- وجه لنيه الانفراد في الفرض و إن كان قبل ما يصدر منه ما يبطل صلاه المنفرد، لفساد أصل الصلاه التي هي شرط في جواز الانفراد، خلافا له أيضا فحكم بها قبل أن يصدر منه ما يبطل صلاه المنفرد كترك القراءه و نحوها بأن يكون ظهر له بعد التكبير، و لا ريب في ضعفه كما عرفت.

إنما البحث لو ظهر أنه عمرو العدل عنده و قد سمعت أن الأقوى البطلان فيه أيضا إن كان أراد مصداق الحاضر الذي باعتقاده أنه زيد، فإنه حينئذ لم تزد الإشارة في نظره على الاسم، بل هو المقصود منها، كقصد الفرد من

الكلية، فيرجع حينئذ إلى عدم التعيين كما لو اقتصر على الاسم.

أما إذا قصد من الإشارة مفهومها و الاسم تعيين آخر مستقل لكنه تخيل اتفاق موردهما فقد يقال بالصحة، لحصول التعيين بالإشارة التي لم ينفها تبين فساد التعيين بالاسم، و تناول إطلاق الأدله له بصدق الامتثال فيه، و إشعار إطلاق ما دل (١) على جواز استنابه الامام غيره إذا عرض له عارض في الجملة، خصوصا في مثل الجماعات المعظمه التي يغلب فيها عدم اطلاع جميع المأمومين على ذلك.

و قد يقال بالبطلان لقبح الترجيح بلا مرجح، و كون أحدهما خطأ و الآخر صوابا غير صالح للترجيح، بل كل منهما ينبغي تأثيره أثره، فيتعارضان، فلا يحصل مقتضى الصحة، و ليس كل منهما مقتضى الصحة حتى يقال تخلف أحدهما لا ينافي اقتضاء الآخر مقتضاه إذ هو بمنزله العدم حينئذ، بل هما مع اقتضائهما الصحة تخلفهما مقتضى البطلان، و للشك في تناول الإطلاقات لمثله إن لم نقل ظاهر موارد خلافة، و لا إشعار في إطلاق الاستنابه به أصلا، إذ أقصاه إن لم ينزل على علم المأمومين بالنائب عدم قدح حدوث غير المعين ابتداء حتى لو علم المأموم بذلك و لم يعينه، لأنه بمنزله المنوب عنه، فيكفي التعيين الأول، كما أنه يكفي أصل نيه الاقتداء به عن تجديدها كما صرح به في التذكرة لكن على

إشكال، و هو على كل حال غير ما نحن فيه قطعا، كما هو واضح.

فالقول بالبطلان حينئذ لا يخلو من قوه و إن أطنب المولى الأعظم في شرح المفاتيح في ترجيح الصحة، بل قال: «لا وجه للبطلان لو وقع الكشف في الأثناء قبل عروض ما يضر المنفرد، و كذا لو وقع الكشف بعد الفراغ من الصلاة، خصوصا بعد خروج الوقت» لكن لا يخفى على من لا حظ كلامه أنه لا ترجيح في شىء مما ذكره لذلك، بل منه ما هو خارج عن محل النزاع، و منه ما هو ممنوع أو غير مجد، فلا حظ و تأمل، و لو أمكن التفصيل هنا بين ما كان الاسم و الإشارة على حد سواء في نيه التعيين

بهما و بين ما كان العمد (العمده خ ل) فيه أحدهما و ذكر الآخر مكملا فيحكم بالبطلان فى الأول و الثانى إن كان هو الاسم، و بالصحه إن كان الإشاره كان وجهها، و الله أعلم.

و لو صلى اثنان فقال كل منهما: كنت إماما صحت صلاتهما بلا خلاف أجده فيه، بل فى ظاهر الروض و الرياض الإجماع عليه، بل هو صريح المنتهى، لمساواه صلاه الإمام المنفرد من كل وجه فى القراءه و غيرها، و نيه الإمامه ليست ممنوعه بل هى كنيه المسجديه، بخلاف نيه المأموميه لاختصاصها بأحكام كثيره، و ل

خبر السكونى (١) المعمول به هنا بين الأصحاب كما اعترف به غير واحد عن أبى عبد الله عن

أبيه عن آبائه عن على (عليهم السلام) أنه قال «فى رجلين اختلفا فقال أحدهما: كنت إمامك و قال الآخر: كنت إمامك: إن صلاتهما تامه، قال: قلت: فان قال كل واحد منهما:

كنت أءتم بك قال: فصلاتهما فاسده ليستأنفا»

نعم ينبغى تقييد الصحه بما إذا لم تكن صحه الصلاه موقوفه على الجماعه كالمعاده مثلا، فان فرض نيه كل منهما الإمامه يوجب انفرادهما، و هو مقتضى للبطلان.

و أما لو قال كل منهما كنت مأموما بحيث علم صحه قولهما لم تصح صلاتهما بلا خلاف أجده فيه، بل ظاهر جماعه الإجماع، بل هو صريح التذكرة للإخلال بالقراءه، و للخبر (٢) المتقدم المنجبر ضعفه بعمل الأصحاب، و لأنهما إن اقترنا فى النيه لم يكن أحدهما صالحا للإمامه كما لو سبق أحدهما، لفساد صلاته بنيه الائتمام بلا إمام بناء على أن ذا ليس من الفساد الذى لا يقدر فى صلاه المأموم كتيين الحدث و نحوه، مع احتمال، إلا أن الظاهر فرض المسأله فى الاقتران الذى من الواضح فيه البطلان لما عرفت، و لاستلزام صحه صلاتهما عدمها، ضروره عدم جواز الائتمام بالمأموم كما حكى فى التذكرة و الذكرى الإجماع عليه، بل فيهما التصريح بأنه لا فرق بين أن

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

يكون عالما بأنه مأموم أو جاهلا.

أما إذا لم يعلم صحه قولهما بل كان كل منهما مدعيا محضا ففي حاشيه الإرشاد للمحقق الثاني و عن فوائد الشرائع فى قبول قول كل منهما فى حق الآخر بعد الصلاه تردد، و عله فى الثانى بأن الامام لو أخبر بحدثه أو عدم تستره أو عدم قراءته لم يقدر ذلك فى صلاه المأموم إذا كان قد دخل على وجه شرعى، و قضيه المزبور جريان التردد فى الصوره الأولى أيضا التى علم فيها ذلك حتى مع الاقتران، لأن الحدث و نحوه لا يقدر فى صحه صلاه المأموم و إن علم صحه دعوى الإمام فى حصوله منه قبل الصلاه، إذ تكليف المأموم العمل بالظاهر المقتضى لتحقيق الاجزاء كتنين الفسق و غيره، و لعله مراده.

لكن قد يناقش على كل حال أولا بأنه اجتهاد فى مقابله النص المعمول به بين الأصحاب، و ثانيا بما فى الروض من أنه يمكن أن يكون شرط جواز الائتمام ظن صلاحية الإمام لها، و لهذا لا يشترط أن يتحقق المأموم كون الامام متطهرا و لا متصفا بغيرها من الشروط الخفيه بعد الحكم بالعداله ظاهرا، و حينئذ إن تحققت الإمامه و الائتمام لم يقبل قوله فى حقه كما فى الحدث و نحوه، و إن حكم بهما ظاهرا ثم ظهر خلافه قبل قول الامام، لعدم تيقن انعقاد الجماعه، و البناء على الظاهر مشروط بالموافقه.

و هذا هو مقتضى النص فى الموضوعين و إن كان قد يخذش الأول بإمكان تنزيل النص على إرادته بيان حكم من ائتم بمن ائتم به فى الواقع من دون نظر إلى نفس الدعوى بناء على أن التردد المزبور فى الثانى خاصه، و الثانى بإمكان الاكتفاء فى هذا الشرط فى الجماعه، و هو أن لا يكون قد نوى الائتمام به بالظن أيضا كإحراز الوضوء و نحوه، فتحقق الإمامه حينئذ و إن كان فى الواقع قد نوى الائتمام به، فضلا عن أن يكون ذلك مجرد دعوى منه، بل قد يؤيد ذلك فى الجملة بما دل على عدم الالتفات إلى الشك بعد

الفراغ، بل هو كدعوى الامام بعد الفراغ بأنه لم ينو الصلاه أو أنه كان في نافله أو نحو ذلك.

و التحقيق أنه لا-ريب في البطلان لو علم نيه كل منهما الائتمام بالآخر و لو بعد الفراغ، لما عرفت من الخبر المعتضد بفتوى الأصحاب، و أصاله الواقعيه في الشرائط السالمه عما يقتضى خلافها هنا عدا القياس على الحدث و نحوه المعلوم حرمة عندنا، أما مع عدم العلم بل كان مجرد دعوى كل منهما ذلك فظاهر النص و الفتوى البطلان أيضا، و هو الأحوط خصوصا في مثل العباده التوقيفيه و حصول الشك في الفراغ هنا، بل الأقوى و إن كان الجزم به لا يخلو من نظر، لإمكان تنزيل النص و الفتوى على الصوره الأولى و إن اشتملا على قول كل منهما، لكن من المحتمل إرادته معلوم الصدق منه عندهما كما هو الغالب، و ربما يومی اليه فرض الفاضل و غيره المسأله في الصوره الأولى، و من المعلوم كون الخير في نظرهم، اللهم إلا- أن يدعى تساوى المسألتين عندهم، و من هنا فرضها المصنف بمضمون الخبر، و الفاضل بما عرفت مع عدم معرفه أحد خلافا بينهم في ذلك، و الله أعلم.

و كذا تبطل صلاتهما لو شكا فيما أضمراه لأصاله الشغل السالمه عن معارضه ما يقتضى البراءه، و إطلاق العبارة و التحرير و الموجز و عن المبسوط و المعتبر يقتضى أنه لا فرق في ذلك بين كونه في أثناء الصلاه قبل القراءه أو بعدها أو بعد الفراغ منها، علما ما قاما اليه من الإمامه أو الائتمام أو لا، بل علما فعل القراءه أو تركها أو لم يعلما إذ هو لا يفيد تشخيص أحدهما، لاحتمال السهو و النسيان، لكنه قد يشكل فيما بعد الفراغ بأنه شك في الصحه بعد الفراغ، فلا يلتفت اليه، و لذا اختاره في الروض و المسالك و حكى عن المحقق الثاني أنه قواه و جعله مقتضى النظر، و احتمله في التذكرة، بل في المدارك لا بأس به إذا كان كل منهما قد دخل في الصلاه دخولا مشروعا، و هو قوى

جدا حتى لو علما أنهما قاما إلى الائتمام لكنهما احتملا وقوع غيره، بل و لو علما ترك القراءه أيضا، إذ لعله سهوا لا لنيه الائتمام، فيكون المدار حيثئذ على احتمال الصحه، بل قد يتجه ذلك أيضا في الأثناء فيحكم على ما سبق بالصحه بمجرد احتمالها، و يراعى في الباقي ما يراه من تكليفه.

و لعله إلى ذلك في الجملة أشار في الذكرى و المسالك و الروض، قال في الأولى:

«يمكن أن يقال: إذا كان الشك في الأثناء و هو في محل القراءه لم يمض ما فيه إخلال بالصحه، فينوى الانفراد و صحت صلاته، لأنه إن كان نوى الإمامه فهى نيه الانفراد و إن كان قد نوى الائتمام فالعدول عنه جائز، و إن كان بعد مضى محل القراءه فإن علم أنه قرأ بنيه الوجوب أو علم القراءه و لم يعلم نيه الندب انفرادا أيضا، لحصول الواجب عليه، و إن علم ترك القراءه أو القراءه بنيه الندب أمكن البطلان، للإخلال بالواجب، و ينسحب البحث في الشك بعد التسليم، و يحتمل قويا البناء على ما قام إليه، فان لم يعلم ما قام إليه فهو منفرد» و اعترضه في المدارك بجواز أن يكون كل منهما قد نوى الائتمام بصاحبه، فتبطل الصلاتان، و يمنع العدول، و فيه أن مجرد احتمال ذلك لا يمنع حمل الفعل على الوجه الصحيح مهما أمكن، و المراد بالانفراد هنا مراعاته في الباقي من صلاته ما يراعيه المنفرد، بل لا بأس في نيه الانفراد مع ذلك تخلصا من احتمال كون أحدهما إماما و الآخر مأموما إن كان هو أحد أفراد الشك، نعم في عباره الذكرى نظر من وجوه آخر تعرف بالتأمل فيما قدمناه، فتأمل جيدا.

[في جواز إئتمام المفترض بالمفترض و إن اختلف الفرضان]

و يجوز أن يأتى المفترض بالمفترض و إن اختلف الفرضان عددا كالفصر و التمام، و نوعا كالظهر و العصر و المغرب و العشاء، و صنفا كالأداء و القضاء للنصوص (١)

المعمول بها بين معظم الأصحاب، بل لا أجد خلافا في شيء من ذلك سوى ما يحكى عن والد

الصدوق من منع اقتداء المسافر و بالحاضر و العكس، و عنه من منع اقتداء مصلى الظهر بمصلى العصر إلا أن يتوهمها العصر ثم يعلم أنها كانت الظهر، و هما بعد الإغضاء عن ثبوتهما عنهما خصوصا ما عن الثاني منهما نادرا ن شاذان كما اعترف به في المفاتيح و الرياض، بل لا أعلم مأخذا لثانيهما كما اعترف به في الذكري و البيان أيضا، إذ ليس إلا ما قيل من أن العصر لا يصح إلا بعد الظهر، فلو صلاها خلف من يصلى الظهر فكأنه قد صلى العصر مع الظهر مع أنها بعدها، و هو كما ترى ضعيف جدا، ضروره ترتب عصر المصلى على ظهر نفسه لا- على ظهر إمامه، على أنه إن تم يقتضى المنع أيضا في العكس و في العشاء و المغرب.

و من

صحيح على بن جعفر (١) سأل أخاه (عليه السلام) «عن إمام كان في الظهر فقامت امرأة بحياله تصلى معه و هي تحسب أنها العصر هل يفسد ذلك على القوم؟»

و ما حال المرأة في صلاتها معهم و قد كانت صلت الظهر؟ قال: لا يفسد ذلك على القوم و تعيد المرأة صلاتها»

و هو- مع أنه مناف لما ذكره الصدوق، و موافق للتقيه، بل في الوسائل لأشهر مذاهب العامة- محتمل لكون الأمر بالإعادة فيه للمحاذاة و التقدم على الرجال المذكورين فيه حتى على القول بكراهتهما، إذ لعلها

للإيقاع على الوجه الأكمل نحو الأمر بإعادة الجمعة لمن صلاها بغير الجمعة و المنافقين و غيره، و لأن لاعتقادها مدخليه بل لعلها فوت صلاة الإمام التي هي الظهر، نعم

في الكافي أنه في حديث (٢) «إن، علم أنهم في صلاة العصر و لم يكن صلى الأولى فلا يدخل»

لكنه- مع إرساله و إعراض المشهور نقلا و تحصيلا عنه، بل في المنتهى الإجماع على عدم شرطيه تساوى الفرضين قال: «فلو صلى ظهرا مع من يصلى العصر صح، ذهب إليه علماؤنا أجمع» و نحوه في

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٣- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٥.

التذكرة و عن المعبر لكن بدون «أجمع» و احتمالاً للتقيه، و الدخول بنيه العصر كما فى الوسائل، و الكراهه- قاصر عن معارضه النصوص المعبره المستفيضه الصحيحه الصريحه الوارد بعضها(١) فى ائتمام المسافر ظهرا و عصرا بظهر الحاضر، بل و لا لأولهما أيضا بعد الإغضاء عما يدل على خلافه من النصوص المستفيضه حد الاستفاضه، و فيها الصحيح الصريح و المعتضده بالشهره القريبه من الإجماع، بل هى كذلك عن الفاضلين، نعم ظاهر بعضها الكراهه، كخبر البقباق (٢) عن الصادق (عليه السلام) و غيره كما ستعرف ذلك عند تعرض المصنف له، و لعله هو دليله، إلا أنه لا يخفى على من لاحظته ظهوره فى الكراهه أو

صراحته كما قيل و إن اشتمل صدره على النهى الظاهر فى الحرمة لو لا التصريح بالصحه و الجواز فيه التى لا تجامع الحرمة عند الإماميه، و الأمر سهل، هذا.

و قد يظهر من إطلاق المتن بناء على عدم رجوع القيد الآتى فى كلامه إلى الجميع جواز الائتمام فى أى فرض بأى فرض بعد تساوى النظم، لكن فى الدروس الأقرب المنع من الاقتداء فى صلاه الاحتياط و بها إلا فى الشك المشترك بين الامام و المأموم، و لعله لأنها معرضه للنفل و الإتمام فينبغى ملا-حظه الصحيح على كل منهما، لكن فيه أولا- أنه لا- فرق فى ذلك بين الشك المشترك و غيره، و ثانياً أنه لا- يقدر احتمال النفل بعد أن كانت واجبه فى الظاهر لا أقل من أن تكون كالنافله المنذوره بناء على صحه الائتمام فيها و بها، فالأولى التمسك له بالشك فى تناول إطلاقات الجماعه له التى لم تسق لمثل ذلك و إن كان فيه تأمل.

نعم قد يقال هو فى محله بالنسبه إلى النافله المنذوره إذا أريد الائتمام فيها بفريضه يومية أو العكس و إن كان ظاهر من جواز الاجتماع فيها بالنذر مساواتها للفرائض، فيصح الائتمام بها و فيها من غير فرق بين مجانسها و مخالفها، و لعله لا يخلو من وجه.

١- ١ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٦.

أما مع اختلاف النظم كاليوميه و الجنائز و الكسوف و العيدين فلا خلاف أجده بين الأصحاب فى عدم مشروعيه الجماعه فيها، بل فى كلام بعضهم دعوى الإجماع عليه بل لعله من بديهيات المذهب أو الدين كما قيل، لا لعدم إمكان المتابعه، إذ يمكن بنيه الانفراد عند محل الاختلاف، أو الانتظار إلى محل الاجتماع، أو الائتمام بالركوع العاشر مثلا من صلاه الكسوف كما عن النجيبه احتمالها، و أحد قولى الشافعى جوازه حتى فى صلاه الجنازه، بل لأن العباده توقيفيه و لم يثبت مثل ذلك فيها، بل لعل الثابت خلافه، و الإطلاقات واضحه القصور عن التناول لمثله، كوضوح قصورها عن تناول مثل الائتمام فى صلاه العيدين بالاستسقاء المتوافقين فى النظم و بالعكس حتى لو نذر و إن كان الاجتماع مشروعاً فيها، إلا أنه فيها نفسها لا فى المتخالفين.

أما الائتمام فى ركعتى الطواف الواجب باليوميه و بالعكس فغير بعيد كما نص على أولهما فى البيان و إن كان هو أيضا لا يخلو من تأمل باعتبار توقيفيه العباده، و قصور الإطلاقات عن تناول مثله، بل و عبارات الأصحاب التى قد يدعى الإجماع عليها، لاحتمال إرادته القضيه المهمله منها، بل ينبغى القطع به فى عباره الكتاب و ما شابهها بناء على رجوع القيد الآتى فى كلامه إلى الجميع، فتأمل جيدا.

[فى جواز إئتمام المتنفل بالمفترض]

و كذا يجوز أن يأتى المتنفل بإعادة صلاته احتياطا مندوبا أو قضاء كذلك، أو لإرادته الجماعه، أو كان صبيا أو تبرعا عن ميت بالمفترض للأصل فيها، أو فى بعضها، و إطلاق الأدله، بل فى بعضها الائتمام بالأسماء التى لا مدخله للفرض و النفل فيها، مع اعتضاد ذلك كله بنفى الخلاف المعتد به فى شىء منه نقلا- فى الرياض إن لم يكن تحصيلا، و إن كان معقده فيه ائتمام المتنفل بالمفترض من غير تنصيص على ما ذكرنا، كمعقد إجماع الخلاف، و نفى الخلاف بين أحد من أهل العلم فى المنتهى و عند علمائنا فى التذكرة، إلا أن ذلك و نحوه مرادهم قطعا، و إلا فقد سمعت سابقا

عدم مشروعيه الجماعه فى النافله عدا العيدين و الاستسقاء و الغدير على قول ضعيف، و احتمال إرادته الأولين هنا يمنعه ما عرفته من اشتراط توافق النظم فى الجماعه، فلا يتصور فيهما الائتمام بالفريضة اليوميه التى هى مراد المصنف من المفترض هنا، أو هى و المنذوره فى وجه ينقدح منه إمكان إرادته ما يشملهما بالمتنفل إذا فرض وجوبهما على الامام بنذر و نحوه، فيكون حينئذ مفترضا و مأومه متنفلا بهما.

كما أنه ينقدح أيضا شموله لنافله الغدير إن قلنا بجواز الجماعه فيها و قلنا بجواز فعلها كذلك و لو بغير مجانسها من الفرائض و إن كان هو محلا للنظر و التأمل، إذ لو سلمنا صحه الجماعه فيها فالظاهر اختصاصها بمجانسها، اقتصارا فى العبادات التوقيفيه، فلا تندرج حينئذ فى صورته اتمام المتنفل بالمفترض إلا إذا نذرهما الامام كما عرفت.

نعم قد يندرج فيها الاقتداء فى ركعتى الطواف المندوب بركعتى الواجب منه و بالفريضة بناء على استثنائها من عدم مشروعيه الجماعه فى النافله، فتأمل.

و كيف كان فالنصوص المعبره المستفيضه جدا فيما ذكره المصنف بالنسبه إلى إعادته الصلاه جماعه إذا كان قد صلاها فرادى، بل أو جماعه كما فى الذكرى و سيمر عليك جميعها أو أكثرها عن قريب إن شاء الله، لكن

فى بعضها(١)«يجعلها الفريضة»

و فى آخر(٢)«إن شاء»

و فى ثالث(٣)«يختار الله أحبهما إليه»

و فى رابع(٤)«يجعلها سبحة»

و على الأول يخرج عن موضوع الصورة التى ذكرها المصنف، بل و على الثالث فى وجه، و يأتى إن شاء الله تحقيق البحث فى ذلك.

و أما ائتمام المتنفل ب المتنفل فانى و إن لم أجد فيه خلافا أيضا كما اعترف به فى الرياض إلا أنى لم أجد نصا على صورته من صورته عدا العيدين و الاستسقاء منه،

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٨.

لكنه مقتضى الأصل فى بعضه، و الإطلاقات فى الجميع، خصوصا فى مثل المتبرع به من

اليوميه، و المعاد منها تحصيلا للإمامه أو المأموميه أو للاحتياط، لقرب انسياقها إلى الذهن منها، و ليس المراد التعميم فى المتن و ما شابهه من عبارات الأصحاب قطعا، إذ قد عرفت عدم مشروعيه الجماعه فى النافله عندنا، بل المراد الجنسيه التى تتحقق بالعيدين و الاستسقاء و المعاده و المتبرع بها و المحتاط فيها بعضها ببعض و بركعتى الطواف المندوب بها و باليوميه النديه، بناء على جواز الجماعه فيها و إن كان لا- يخلو من منع، بل فى الذكرى أنه يجوز اقتداء المتنفل بمثله فى الإعاده إذا كان فى المأمومين مفترض.

أما لو صلى اثنان فصاعدا فرادى أو جماعه ففى استحباب إعاده الصلاه لهم جماعه نظر، من شرعيه الجماعه، و من أنه لم يعهد مثله، فالنهي عن الاجتماع فى النافله يشملها، و هو جيد، بل فى التذكرة «الوجه منع صحه صلاه المتنفل خلف مثله إلا فى مواضع الاستثناء كالعيدين المندوبين و الاستسقاء» و ظاهره عدم جواز الإعاده بالإعاده من صوره فضلا عن غيرها و إن كان الأقوى خلافه.

[فى جواز إتمام المفترض بالمتنفل]

و أما المفترض بالمتنفل فلا- خلاف فيه أيضا نقلا- و تحصيلا، بل فى الخلاف و ظاهر التذكرة و المنتهى الإجماع عليه، و النصوص (١) بعد الأصل و الإطلاقات داله على بعض صورته، و هى اقتداء المؤدى فرضه بمن أعاد تحصيلا لفضيله

الجماعه، و أما باقى الصور كاقتران مصلى اليوميه أداء أو قضاء بالمتبرع عن غيره أو المحتاط و بالناذر للنافله و بركعتى الطواف الواجب، أو ذى النافله المنذوره بمصلى اليوميه ندبا لإعادته أو تبرع أو احتياط و بالمتنفل نافله يجوز الجماعه فيها كالغدير على قول، أو من نذر العيدين و الاستسقاء و الغدير بغير الناذر فلم أجد بها نصا بالخصوص، لكنه مقتضى إطلاق الأدله و إن كان بعضها محلا للنظر و التأمل، كالنافله المنذوره و لو الغدير باليوميه كما

سمعتة سابقا، و لعله إلى هذه الأماكن في هذه الصورة و ما تقدمها أشار المصنف بقوله:

في أماكن معلقا له بقوله: «يجوز».

ثم قال و قيل بجواز الائتمام مطلقا أى كل متنفل بكل مفترض و متنفل و كل مفترض بكل مفترض و متنفل بعد توافق النظم، لكنه مجهول القائل، مبناه جواز الاجتماع فى النوافل الذى قد عرفت بطلانه بما لا مزيد عليه، على أنه لو سلم فلا يقتضى جواز الاقتداء فى الفرائض بها أو بالعكس، بل أقصاه بعضها ببعض، فلا ريب حينئذ فى أن الأقوى الاقتصار على ما سمعت من الصور التى يمكن استخراجها من الأدلة لا مطلقا، بل فى التذكرة أن الأقرب عندى منع اقتداء المفترض بالمتنفل إلا فى صورته النص، و هو ما إذا قدم فرضه، و إن كان النظر فيه واضحا بالنسبة إلى بعض الصور المتقدمة، و لعله لا يريد ما يشملها، نعم ما فيها- من أن الأقرب منع صحه صلاه الجمعه خلف متنفل بها كالمعذور إذا قدم ظهره، أو خلف مفترض بغيرها مثل من يصلى صباحا قضاء أو ركعتين مندوره- لا يخلو من وجه، مع أنه قال فى الذكرى- بعد أن حكى ذلك عن الفاضل و ذكر أنه يتصور فيما إذا خطب و انقضى العدد ثم تحرم واحد بصلاه واجبه فاجتمع العدد سواء كان المتحرم الخطيب أو غيره إن جوزنا مغايره الإمام للخطيب- قال: «و فى هذا المثال مناقشه، لأن الظاهر إذا اجتمع العدد بعد الخطبه وجوب الجمعه و فساد صلاه المتلبس بها إذا كانت ظهر اليوم، نعم لو كان قد صلى الظهر و تلبس بالعصر ثم حضر العدد أمكن أن يقال بصحه الفرض، و أبلغ منه فى الصحه أن يكون مسافرا أو أعمى و قد صلى فرضه و شرع فى آخر و اجتمع العدد» انتهى، و لتمام البحث فى تنقيح ذلك و الحكومه بينهما مقام آخر.

[فى كيفية وقوف المأموم]

و يستحب أن يقف المأموم عن يمين الامام لا خلفه و لا يساره إن كان رجلا واحدا على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل فى المنتهى «أنه مذهب

أكثر أهل العلم» بل فى التذكرة نسبته إلى علمائنا، بل عن المعترف إلى العلماء، مشعرين بدعوى الإجماع عليه، بل فى الخلاف «أن عليه إجماعنا وجميع الفقهاء إلا النخعى وسعيدا» و فى المنتهى «لو وقف المأموم الواحد عن الخلف أو الشمال و المتعدد عنه و عن اليمين جاز على كراهه إجماعا» و نحوه ما فى التذكرة لكن مع ترك الخلف فى معقد إجماعها و خلفه لا يمينه و لا يساره إن كانوا جماعه على المشهور بين الأصحاب أيضا كذلك، بل فى التذكرة نفى الخلاف فيه، كما عن المنتهى و إرشاد الجعفرية الإجماع عليه، و فى الخلاف «إذا وقف اثنان عن يمين الامام و يساره فالسنه أن يتأخرا خلفه» مستدلا على ذلك بإجماع الفرقه، خلافا لظاهر المحكى عن أبى على من إيجاب الموقف المزبور فى الواحد و الجماعه فى صحه الصلاه، و لم أجد من وافقه عليه، بل و لا من حكى عنه عدا ما فى مفتاح الكرامه أنه قد يلوح من الجمل و العقود و جمل العلم و العمل و جوب الوقوف عن اليمين، مع أن الذى أظنه إرادتهم الندب و إن عبروا بما ظاهره الوجوب خصوصا من مثل القدماء فى المعروف استحبابه، بل يمكن دعوى إرادته أبى على الكراهه من قوله: «لا يجوز صلاته لو خالف» كما هو ديدن القدماء فى التعبير عنها بمثله.

و مع ذلك كله فقد أنكر فى الحدائق على الأصحاب مبالغا فى إظهار العجب و إساءه الأدب تمسكا بظاهر الأمر بقيام الواحد عن اليمين و الأكثر خلفا فى النصوص المستفيضه التى فيها الصحيح و الحسن و غيرهما، قال أحدهما (عليهما السلام) فى

صحيح ابن مسلم (١): «الرجلان يؤم أحدهما صاحبه يقوم عن يمينه، فان كانوا أكثر من ذلك قاموا خلفه»

و الصادق (عليه السلام) فى الحسن لزراره (٢) فى حديث «نعم و يقوم الرجل عن يمين الامام» جواب سؤاله «عن الرجلين يكونان جماعه»

وليت

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

شعري ما أدري إنكاره على من حصل الإجماع على إرادته الندب من هذه الأوامر التي ليست بصيغها، بل يمكن دعوى ظهورها هنا في مطلق الطلب في مثل هذه الأخبار الخارجة من بين أيديهم، أو على من كان المنقول منه حجة عنده.

على أنه مع الإغضاء عن ذلك يمكن استفادة الندب منها بمعونه الشهره العظيمه المعتضده بالإطلاقات الكثيره، و

مرفوع على بن إبراهيم الهاشمي (١) المروي في الكافي قال: «رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يصلي بقوم و هو إلى زاويه في بيته بقرب الحائط و كلهم عن يمينه و ليس على يساره أحد»

و احتمال إرادته الخلف الذي على جهة اليمين منه بعيد جدا، خصوصا و أخبار الخصم بمثل هذه العباره، و إطلاق خبري أبي الصباح (٢)

و موسى بن بكر (٣) عن الكاظم و الصادق (عليهما السلام) «عن الرجل يقوم في الصف وحده فقال: لا بأس إنما يبدو الصف واحد بعد واحد»

و صحيح سعيد الأعرج (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاما أ يقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟ قال: نعم لا بأس يقوم بحذاء الامام»

و خبر السكوني (٥) عن أبي جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لا تكونن في العثكل، قلت: و ما العثكل؟ قال: أن تصلي خلف الصفوف وحدك، فان لم يمكن الدخول في الصف و قام حذاء الإمام أجزأه، فإن هو عاند الصف فسدت عليه صلاته»

ضروره ظهوره كسابقه و المرفوع المتقدم في عدم وجوب القيام خلف الامام مع فرض

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

٤- ٥ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام إلخ.

٥- ٤ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

تعدد المأمومين، كظهور الأولين قبلهما في عدم وجوب قيام الواحد عن اليمين، مضافا إلى إمكان دعوى إيماء التعليل في

خبر أحمد بن رباط (١) عن الصادق (عليه السلام) إلى الندب في الجمله أيضا، قال: «قلت له: لأي عله إذا صلى اثنان صار التابع على يمين المتبوع؟ قال: لأنه إمامه، و طاعه للمتبوع، و إن الله جعل أصحاب اليمين المطيعين فلهذه العله يقوم على يمين الامام دون يساره».

خصوصا بعد تعارف مثل هذه التعليلات للمندوبات، كإيماء الأمر بالتحويل من اليسار إلى اليمين في أثناء الصلاة في خبرى ابني سعيد (٢) و بشار (٣) إلى الصحه، ضروره أنه لو كان القيام إلى اليمين شرطا في الصحه كما يدعيه الخصم لاتجه الأمر بالاستئناف و لم يجز التحويل،

قال في أولهما: «عن أحمد بن محمد في الصحيح ذكر الحسين ابن سعيد أنه أمر من يسأله عن رجل صلى إلى جانب رجل فقام عن يساره و هو لا يعلم ثم علم و هو في صلاته كيف يصنع؟ قال: يحوله عن يمينه»

و قال في ثانيهما: «أنه سمع من يسأل الرضا (عليه السلام) عن رجل صلى إلى جانب رجل فقام عن يساره و هو لا يعلم كيف يصنع ثم علم و هو في الصلاة؟ قال: يحوله إلى يمينه»

فيبقى حينئذ احتمال الوجوب التعبدي الذي لا يقوله الخصم، و يمكن نفيه بالأصل و غيره.

على أنه قد يبعد الوجوب أيضا زياده على ما سمعت و على السيره و الطريقه إغفال التعرض في الأدله لما هو الغالب من فروعه، كتجدد التعدد أو الاتحاد في الأثناء، و أنه هل

يتقدم الامام عليهما أو يتأخران هما عنه في الأول، أو يتأخر الإمام اليه أو يتقدم هو إلى الامام في الثاني، و لو فرض التعذر فهل يجب الانفراد أو يغتفر، و لو كان المأموم واحدا ثم جاء آخر فهل يقف خلف أولا و ينوي ثم يتأخر اليه المأموم أو أنه يتأخر

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١٠.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

القديم أولا ثم ينوى الجديد، إلى غير ذلك، و احتمال جريان مثله على تقدير الندب أيضا يدفعه معلوميه تفاوت حال الوجوب و الندب، و أنه يكتفى في إثبات الثاني بما لا يكتفى به في الأول بأن يقال إنه يومى تحويل الامام من كان على يساره إلى يمينه و عدم تحويله نفسه إلى الحكم فى بعض ما ذكرنا، كاستحباب انتقال المأموم إلى اليمين عند عروض الاتحاد له بعد أن كان متعددا، و به صرح فى المنتهى، بل و استحباب تأخره عنه عند عروض التعدد كما صرح به أيضا فى الكتاب المزبور و البيان، و لا فرق بين سبق إحرام الجديد أو تأخر القديم على الظاهر، كما أنه من الواضح عدم وجوب نيه الانفراد عندنا مع التعذر، لكون الحكم مندوبا و تركه مكروها، لما سمعته من إجماع المنتهى، بل منه و من غيره أيضا بل و من النصوص أيضا يظهر إرادته الأكثر من واحد من الجماعة هنا كما صرح به بعضهم، و الصبى كالبالغ فى هذه الأحكام بناء على شرعيه عباداته، فلو اجتمع معه رجل تأخرا، و إن اتحد وقف عن يمين الامام كما أشارت إليه النصوص (١) أيضا.

ثم لا يخفى أنه لا منافاه بين ما سمعته هنا من استحباب قيام الجماعة خلف و بين ما ذكره الفاضل من استحباب قيام الامام وسطا ليتساوى نسبتته إلى المأمومين ليتمكنوا من المتابعه، و ل

ما رواه الجمهور (٢) عن النبى (صلى الله عليه و آله) أنه قال: «وسطوا الامام و سدوا الخلل»

ضروره إرادته ما لا ينافى الخلف من الوسط.

نعم قد يناقشون بعدم صلاحيه ما ذكروه دليلا لإثباته فضلا عن أن يعارض ما دل على استحباب اليمين، و خصوص مرفوع على بن إبراهيم الهاشمى (٣) المتقدم سابقا خصوصا لو أريد منه جهه اليمين و إن كانوا خلفه، و حمله على الضروره كما فى الذكرى

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجماعة.

٢- ٢ كتر العمال ج ٤ ص ١٣٣ - الرقم ٢٩٠٦.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ٦.

لا- داعى له، و من هنا أنكر فى الحدائق استحباب ذلك عليهم، و لا- بأس به لو لا- التسامح فى المستحب، و يمكن القول باستحباب كل منهما، فيخرج اليسار حينئذ خاصة، فتأمل.

هذا كله فى المأموم الرجل، و أما الأنثى و لو متعددة فالمشهور بين الأصحاب كما فى المفاتيح استحباب وقوفها خلفه، و إليها أشار المصنف بقوله أو امرأه عاطفا له على

الجماعة كما هو خيرُه النافع و المدارك و الذخيرُه و المفاتيح و ظاهر الدروس و الرياض للأمر به فى

خبر أبى العباس (١) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يؤم المرأة فى بيته، قال: نعم تقوم وراءه»

و مرسل ابن بكير (٢) أيضا «فى الرجل يؤم المرأة، فقال: نعم تكون خلفه»

و مضممر القاسم بن الوليد (٣) «سألته عن الرجل يصلى مع الرجل الواحد معهما النساء، قال: يقوم الرجل إلى جنب الرجل، و يتخلفن النساء خلفهما»

و غيرها، حتى

قول الباقر (عليه السلام) (٤): «المرأة و المرأتان صف و الثلاث صف»

فإنه كالأمر السابق المحمول على الندب إن قلنا بعدم حرمة المحاذاه، و إلا فعلى الوجوب كما عن التذكرة و الذكرى و الروض و المدارك و الرياض و غيرها، لكن قد يناقشون بأنه لا- تلازم بين المسألتين، إذ الجماعة هيئه توقيفيه متلقاه من الشارع و قد وردت عنه بهذه الكيفية الخاصة، و لا معارض لها، إذ لا إشعار فيما استفيد منه الكراهه هناك بما يشمل الجماعة، و لو فرض إطلاقه و جب تقييده بما هنا، خصوصا مع أمر الكاظم (عليه السلام) المرأة التى صلت بحيال الرجال مؤتمه به بخيال أنه العصر فبان ظهرا فى صحيح على بن

جعفر (٥) المتقدم سابقا بالإعاده التى لا وجه لها إلا المحاذاه إذ حملة على الندب كما سمعته فيما سبق موقوف على المعارض، و ليس إلا حمل أخبار

١- ١ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٨.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

المحاذاه على الكراهه، لمكان التعارض فيها، و فيه أن التأخر هنا لا- للمحاذاه بل لهيئه فى الجماعه، اللهم إلا أن يثبت إجماع مركب على عدم الفرق بين الفردى و الجماعه فيها كما عساه يظهر من الفاضل و الشهيدين و غيرهما ممن بنى المسأله هنا على تلك، بل فى مفتاح الكرامه عن الغنيه و التحرير و ظاهر التذكره الإجماع على عدم الفرق بين الجماعه و الفردى إلا أنى لم أجده فى ثانيها، بل قد يشك فى أصل ثبوته أيضا، فيتجه حينئذ حمل الأوامر هنا على الندب، بل فى صريح منتهى العلامه و عن ظاهر معتبر المصنف الوجوب هنا مع اختيارهما الكراهه هناك، اللهم إلا أن يكون ذلك رجوعا منهما، كما عساه يشهد له بعض الأمارات فى كلام الأول منهما لا- أنه قول بالفصل، و فيه بحث، بل قد يظهر فيما يأتى من كلام المصنف- من وجوب تأخر النساء عن الرجال لو جاءوا إلى الجماعه فى الأثناء حتى حكى عن معتبر المصنف الإجماع عليه- مدخلية الجماعه فى الجمله فى هذا التأخير، و أنها غير مبتنيه على مسأله المحاذاه التى فتوى

المصنف و غيره بل لعله سائر المتأخرين على الكراهه فيها.

لكن و مع ذلك فالذى يقوى فى النظر الندب هنا بناء على الكراهه هناك، عملا بالأصل و إطلاقات الجماعه المعتضده بالشهره المحكيه، بل الإجماع المركب، و بإطلاق الأخبار الداله على جواز المحاذاه التى بسببها قيل بالكراهه هناك مع قصور أخبار المقام عن إفاده الوجوب سندا أو دلالة، خصوصا بعد ملاحظه العطف أو كالعطف فى بعضها على المندوب أو عطفه عليها، و الأمر بتأخرهن عن غير الامام المحمول على الندب بناء على الكراهه فى تلك المسأله، و معلوميه إرادته الندب من مثل هذه العبارة فى المأموم المتحد و المتعدد إذا كان ذكرا، و استبعاد الاكتفاء فى إيجاب ذلك بمثل ذلك بعد حكمهم (عليهم السلام) بكراهه المحاذاه فى غير الجماعه، و غير ذلك، و الأمر بالإعاده فى الصحيح

المزبور(١)لعله لأحد الوجوه السابقه، أو لوجوب التأخر فى الجملة فى أصل الجماعه كما سمعته سابقا من الحلّى أو لغير ذلك، بل قد يقال بالندب هنا و إن قلنا بحرمه المحاذاه هناك بناء على إرادته المساواه منها لا- ما يشمل تقدم الإمام فى الجملة للمعتبره(٢)المستفيضه المذكوره هناك الداله على الصحه

مع تقدم الامام بصدره أو بحيث يكون سجود المرأه مع ركوعه أو بمقدار شبر، فيكون المندوب هنا كونها خلف الإمام فى جميع أحوال الصلاه من ركوع أو سجود، كما هو ظاهر قوله (عليه السلام): تكون أى المرأه وراءه و خلفه، و

صحيح الفضيل بن يسار(٣)«قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أصلى المكتوبه بأى على، قال: نعم، قال تكون عن يمينك يكون سجودها بحذاء قدميك»

و دونها فى الفضل اجتماع سجودها مع ركبته، لقوله (عليه السلام) أيضا فى

صحيح هشام بن سالم(٤): «الرجل إذا أم المرأه كانت خلفه عن يمينه، سجودها مع ركبته»

و دونهما غيرهما، بل لا استحباب فيه و إن كان مجزيا، بل قد يقال ذلك أيضا فى الثانى كما هو ظاهر اقتصار الأصحاب على استحباب الخلف، و إن كان هو مدلول صحيح هشام السابق الذى يستفاد منه و من سابقه أيضا استحباب كونها على جهه اليمين فى الخلف لا اليسار أو غيره، خصوصا بعد ما قيل ردا على المفاتيح حيث استدل بصحيح هشام على استحباب اليمين إن قوله: «عن يمينه» إلى آخره، فى الصحيح المزبور من كلام الصدوق ليس من صحيح هشام، و لذا لم يذكره فى الوافى، لكن رواه فى الذخيره كما سمعت، و الأمر سهل.

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٣- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب مكان المصلّى - الحديث ١ و ٩ و الباب ٦ منها الحديث ٢ و ٣ و ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٩- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥- من أبواب مكان المصلّى - الحديث ٩.

و لو كان الإمام امرأه وقف النساء إلى جانبيها و لا تتقدمهن كالرجل في جماعه الرجال و إن كثرن بل تقوم وسط الصف بينهن بلا خلاف أجدده فيه بين القائلين بامامه النساء كما اعترف به في التذكرة و الرياض، بل في المنتهى و عن المعبر إجماعهم عليه للأخبار المستفيضة^(١) فيه باللفظ المتقدم حد الاستفاضه، و فيها الصحيح و غيره، بل ظاهرها جميعها و جوب ذلك و حرمه التقدم، إلا- أنى لم أجد أحدا صرح به و إن أوهمته بعض العبارات المشتمله على الأمر به كالروايات، بل التأمل الصادق في كلماتهم يعطى إرادتهم الندب منه كما صرح به غير واحد، بل قد يظهر من الرياض أنه من معقد نفى خلافه، و ما حكا من إجماع الفاضلين كغيره ممن حكى ذلك أيضا، و لعله كذلك، لانصراف النهى فيها إلى رفع الوجوب أو الندب باعتبار وروده في مقام توهمهما، و الأمر إلى إرادته الندب، لتبادر إرادته ما أريد منه في كيفية جماعه الرجال مؤيدا بفتوى الأصحاب نضا و ظاهرا كما عرفت، و بالأصل و إطلاقات الجماعه، و غير ذلك، كما أن المنساق من الأمر بالوسط هنا إرادته عدم التقدم المذكور في جماعه الرجال لا بحيث ما يشمل التقدم في الجملة، و إن كان هو الذى يوهمه ظاهر النص و الفتوى، و عليه فيحتاج الحل إلى تخصيص اشتراط تقدم الإمام في الجملة في صحه الصلاه بغير جماعه النساء،

كما أنه يحتاج إلى ذلك أيضا من جعله مندوبا لا واجبا.

و الذى يقوى في النظر إرادته ما ذكرنا من النص و الفتوى حتى ما صرح فيها بعدم بروزها عن الصف فيراد بروزها تماما في جميع أحوال الصلاه عن تمام أبدان النساء كالنهي^(٢) عن أن تتقدمهن، فتأمل جيدا.

و لو كان المأموم رجلا- و امرأه وقف الرجل إلى يمين الامام و المرأه خلفهما، و لو كانوا أكثر من رجل و امرأه فصاعدا وقف الرجال خلف الرجال ثم النساء خلف

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٠- من أبواب صلاه الجماعه.

الرجال، و لو كان خنثى مشكلا سقطت الجماعه بناء على وجوب وقوف الرجل على اليمين و المرأه خلف، لتعذر الاحتياط هنا كتعذر تحصيل الوظيفه بناء على الاستحباب و إن كان الأولى حيثئذ وقوفها خلف تجنباً عن حرمة المحاذاه التي هي أقوى من القول بوجوب الموقف المزبور، و لو كان رجلاً- و خنثى تعذر الاحتياط مع مراعاة الوظيفه، و إن كان المتجه وقوف الرجل إلى يمين الامام، لعدم ثبوت تعدد الذكر، و وقفت الخنثى خلف، لاحتمال أنها امرأه، بل لا يجزيها إلا ذلك بناء على حرمة المحاذاه و مراعاة البراءة اليقينية، و لو كان رجل و امرأه و خنثى فسيأتى الكلام فيه عند تعرض المصنف له، كما أنه يأتي تمام

البحث في كيفية موقف النساء إذا اجتمعت مع الرجال، و وجوب تأخرهن عنهم لو جاءوا في الأثناء عند تعرض المصنف له أيضاً، و الله أعلم.

و كذا لو صلى العارى بالعره لعدم سقوط استحبابها عنهم إجماعاً محصلاً و محكياً في المختلف و المنتهى و الذكري، بل في الأخيرين التصريح بالنساء أيضاً، و نصوصاً (١) مضافاً إلى الأصل و إطلاق الأدله، فما في ظاهر المحكى عن المقنع من وجوب الفرادى عليهم لا ينبغي أن يصغى اليه، كما أنه يجب حمل مستنده مما في

خبر أبى البختري (٢) عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) في العارى «فإن كانوا جماعه تباعدوا في المجالس ثم صلوا كذلك فرادى»

على التقية كما قيل، أو غير ذلك، فإذا أرادوا الجماعه حينئذ جلس الامام و جلسوا في سمته كما في الوسيله و النافع و المنتهى و الدروس و المدارك و الرياض و عن النهايه و المعبر، بل قيل و عن الجامع و الإصباح أيضاً بل في السرائر و المنتهى الإجماع عليه، بل عن المعبر نسبتته إلى أهل العلم و الثلاثه و أتباعهم و لا يبرز إلا بركبته كما صرح به غير واحد من الأصحاب، كل ذلك

١-١ الوسائل - الباب - ٥١ - من أبواب لباس المصلى.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.

صحيح ابن سنان (١) عن الصادق (عليه السلام) سألته «عن قوم صلوا جماعه و هم عراه، فقال:

يتقدمهم الامام بركبتيه، و يصلى بهم جلوسا و هو جالس»

و ظاهره كالتاوى و معاهد الإجماعات عدم الفرق هنا بين أمن المطلع و عدمه كما صرح به بعضهم ناسبا له إلى المشهور، و آخر إلى مقتضى النص و فتوى الأكثر، بل كاد يكون صريح معقد إجماع السرائر بل و غيرها، و هو الأقوى، للزوم الفرض خوف الاطلاع كما اعترف به فى الذكرى و إن كانوا فى سمت واحد، و لظاهر الصحيح السابق و الموثق الآتى (٢) السالمين عن معارضه الأخبار (٣) المفصله بذلك، ضروره ظهورها فى الواحد و لئن سلم إطلاق بعضها و جب تقييده بهما، كإطلاق ما دل على القيام فى الصلاة.

فما عن بعضهم من التفصيل هنا أيضا بأمن المطلع و عدمه كالمفرد ضعيف لم أعرف ما يشهد له صريحا فى النصوص، كما أنى لم أعرف قائله بالخصوص عدا البيان و إن حكاها فى المدارك و الذخير، و لعلهما أراداه أو أخذاه من إطلاق بعضهم، أو من المحكى عن موضع من النهايه «يقف معهم فى الصف».

و كيف كان فضعه ظاهر كظهور ضعف ما فى الوسيله، و المنتهى و الدروس و عن النهايه، بل قيل و الجامع و الإصباح، بل عن معتبر المصنف الميل اليه من وجوب السجود و الركوع على المأمومين و الإيماء على الإمام، للأصل و إطلاق ما دل على وجوبهما فى الصلاة، و

قول الصادق (عليه السلام) فى الموثق (٤): «يتقدمهم إمامهم فيجلس و يجلسون خلفه،

فيومئ إيماء بالركوع و السجود، و هم يركعون و يسجدون خلفه على

-
- ١-١ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.
 - ٢-٢ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢.
 - ٣-٣ الوسائل - الباب - ٥٠- من أبواب لباس المصلى - الحديث ٣ و ٥ و ٧.
 - ٤-٤ الوسائل - الباب - ٥١- من أبواب لباس المصلى - الحديث ٢.

و أمن المطلاع بالنسبه إليهم باعتبار تضامهم و تلاصقهم، بخلاف الامام لتقدمه عليهم و كونهم خلفه كما هو مفروض الموثق.

خلافاً لصريح جماعه و ظاهر آخرين، فالإيماء للجميع، بل فى السرائر الإجماع عليه، لفحوى ما دل عليه (١) فى المنفرد إن لم نقل بشمول إطلاق بعضه له، خصوصاً مع فهم العله فيه أنه العراء، بل قد يدعى أولويه المأموم المجتمع مع غيره منه، بل فى حسنه زواره بإبراهيم (٢) تعليل النهى عن السجود و الركوع بأنه يبدو ما خلفهما الظاهر فى عدم الفرق فى ذلك بين المنفرد و الجماعه و إن كان مورده فيها الأول لكن من المعلوم أنه لا يخصه، و لا ريب فى رجحانها على الموثق المزبور سنداً بل و دلالة كما عن نهايه الأحكام الاعتراف بأنه مؤل، لاحتماله كما قيل إرادته ركوعهم و سجودهم على الوجه الذى لهم، و هو الإيماء، و لوجوب تقييده بأمن المطلاع، و إلا فاحتمال الإطلاق بعيد، بل ينبغى القطع بعدمه، بل لا يقوله الخصم كما يومى اليه كلام الفاضل منهم، و حينئذ يتجه بناء عليه الركوع و السجود للصف الآخر و الإيماء لغيرهم كما

اعترف به فى الذكرى لأمن الأول المطلاع دون الثانى، و هو كيفية غير معهوده، كما أنه قد يشكل أيضاً بما فى الذكرى من أن المطلاع هنا إن صدق وجب الإيماء للجميع، و إلا وجب القيام، و إن كان قد يجاب عنه بأن التلاصق فى الجلوس أسقط اعتبار الاطلاع بخلاف القيام، فكان المطلاع موجوداً حال القيام و غير معتد به حال الجلوس، فتأمل، بل و اعتضاداً بالإجماع المحكى الذى يشهد له إطلاق كثير من الفتاوى كما قيل، بل و اعتباراً ضروره اقتضاء الموثق المزبور كماله صلاه المأموم دون صلاه الإمام، بل قد يدعى إمكان تصيد منعه من الأدله، فتأمل، بل فى الذكرى «يلزم من العمل بالموثق أحد أمرين، إما اختصاص المأمومين بهذا الحكم، و إما وجوب الركوع و السجود على كل عار إذا أمن المطلاع،

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب لباس المصلى- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٠- من أبواب لباس المصلى- الحديث ٦.

و الأمر الثانى لا سبيل اليه، و الأمر الأول بعيد» و هو جيد مضافا إلى ما فى استبعاد اختصاص الإمام بالإيماء مع أنه يستحب أو يجب عليه القيام فى وسطهم، و معه يكون آمنا من اطلاعهم، بل حاله كحالهم، و احتمال اختصاص الإيماء بما إذا كان جلوسهم خلف خلاف ظاهر الخصم بل و الموثق أيضا الظاهر فى وجوب الإيماء على الإمام و جلوسهم خلف، و هو مضعف آخر للموثق الآخر^(١) ضروره استحباب الوسط كما هو ظاهر الكتاب و القواعد و عن غيرهما، أو الوجوب كما هو ظاهر الجمل و العقود و

الوسيله و المنتهى و الذكرى و عن المراسم و المعتبر و نهايه الأحكام و الروض و الذكرى و غيرها، بل هو معقد النسبه إلى أهل العلم فى المعتبر و المنتهى كما قيل، و إن كان الأقوى فى النظر الأول للأصل و إطلاقات الجماعه، و الجمع بين الصحيح و الموثق بناء على إرادته الخلف حقيقه منه لا التأخر فى الجمله، بل قد يدعى إرادته الاستحباب أيضا من أولئك أيضا و إن عبروا بما ظاهره الوجوب، لكن بقريته المقام و ذكرهم البروز بركبته المعلوم استحبابه كما قيل حتى على مذهب الحلبي الذى أوجب التقدم فى الجمله يقوى إرادته الندب من ذلك، خصوصا فى مثل عبارات القدماء التى هى كالأخبار، بل و المتأخرين فى مثل هذه المقامات المعده لبيان الوظائف، فتأمل جيدا.

ثم الإيماء إنما هو بالرأس، لأنه المنساق، و ل

حسن زواره^(٢) «و يجعل سجوده أخفض من ركوعه»

كما فى خبر أبى البخترى^(٣) و تمام البحث و ما يتعلق به من الفروع كصوره التعذر بالرأس و وجوب الاعتماد على الركبتين و الإبهامين عند إرادته

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٠ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ٦ و لكن ليس فيه الجمله المذكوره و انما هى فى الفقيه ج ١ ص ٢٩٦ مرسلا مقطوعا.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢ - من أبواب لباس المصلى - الحديث ١.

خصوصا للسجود و غير ذلك تقدم فى اللباس، إذ الظاهر اشتراك الفردى و الجماعة فى هذه الأحكام، و الله أعلم.

[فى استحباب إعادة المنفرد صلاته جماعه]

و يستحب أن يعيد المنفرد صلاته التى صلاها إذا وجد من يصلى تلك الصلاة جماعه إماما كان أو مأموما بلا خلاف كما فى الحدائق و عن غيرها، بل فى المنتهى و المدارك و الذخير و المفاتيح الإجماع عليه، ل

صحيح هشام (١) عن الصادق (عليه السلام) «فى الرجل يصلى الصلاة وحده ثم يجد جماعه، قال: يصلى معهم و يجعلها الفريضة إن شاء»

و زراره (٢) عن الباقر (عليه السلام) «لا ينبغى للرجل أن يدخل مع قوم فى صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، بل ينبغى أن ينويها و إن كان قد صلى، فان له صلاة أخرى»

و موثق عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يصلى الفريضة ثم يجد قوما يصلون جماعه أ يجوز له أن يعيد الصلاة معهم؟ قال: نعم، و هو أفضل، قلت: فان لم يفعل، قال: ليس به بأس»

و خبر أبى بصير (٤) قال له (عليه السلام) أيضا: «أصلى ثم أدخل المسجد فيقام الصلاة و قد صليت، فقال: صل معهم، يختار الله أحبهما إليه»

و خبر حفص بن البختري (٥) عنه (عليه السلام) أيضا «الرجل يصلى الصلاة وحده ثم يجد جماعه، قال: يصلى معهم و يجعلها الفريضة»

و صحيح ابن بزيع (٦) كتب إلى أبى الحسن (عليه السلام) «أنى أحضر المساجد مع جيرتى و غيرهم فيأمروننى بالصلاة بهم و قد صليت قبل أن آتيهم و ربما صلى خلفى من يقتدى بصلاتى و المستضعف و الجاهل فأكره أن أتقدم و قد صليت لحال من يصلى بصلاتى ممن سميت لك فأمرنى فى ذلك بأمرك أنتهى إليه و أعمل به إن شاء الله، فكتب صل بهم»

و الحلبي (٧) عن الصادق (عليه السلام) «إذا صليت صلاة و أنت فى المسجد و أقيمت الصلاة فإن شئت

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٩.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١٠.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٥.

فاخرج وإن شئت فصل معهم واجعلها تسيحا».

و احتمال إرادته إعادة الصلاة بالمخالفين الذين لا- صلاة لهم و معهم تقيه من هذه الأخبار كلها- كما نص عليه فى بعض النصوص، و خصوصا فى صيرورته إماما المدلول عليه بخبر ابن بزيع منها و ذيل صحيح زراره المتقدم الذى لم نذكره بتمامه، و

مرسل الصدوق (١) «قال له رجل: أصلى فى أهلى ثم أخرج إلى المسجد فيقدمونى، قال:

تقدم لا عليك و صل بهم»

- ضعيف جدا مخالف لصريح بعضها و ظاهر آخر، و الإجماع المحكى على لسان من عرفت إن لم يكن المحصل، و ذكر ذلك فى بعض النصوص لا يصلح شاهدا لتنزيل غيرها عليه كما هو واضح.

نعم صريح بعضها (٢) كظاهر آخر استحباب إعادة الصلاة الفردى، أما صلاة الجماعة فلا صراحة فى شىء منها بها، بل و لا ظهور إماما أو مأموما، و من هنا تردد فيه فى المنتهى و التذكرة، بل فى صريح المدارك اختياره، كظاهر المتن و الوسيله و التحرير و الإرشاد و القواعد و عن المبسوط و النهايه و غيرها مما علق الحكم فيها على المنفرد، بل فى الحدائق أنه المشهور تاره، و أنه الأشهر أخرى، قلت: و الأحوط أيضا فى العباده التوقيفيه و إن كان الحكم استجابيا، خصوصا إذا لم يكن فى الجماعة الجديده مزيه على القديمه بكثره المأمومين أو فضيلتهم أو فضيله إمام أو غير ذلك، خلافا للسراير و الذكرى و الدروس و البيان و الموجز و كشف الالتباس و الروض و المسالك و عن غيرها فتستحب إماما كان أو مأموما، لإطلاق بعض الأدله و التعليل فى صحيح زراره (٣).

و ربما احتمال لفظيه النزاع بحمل كلام المانعين على إعادة تلك الجماعة بعينها إماما و مأموما، و المجوزين على ما إذا حصل غيرهم و أراد الجماعة و إن انضم معهم، كما عساه يومى اليه ما فى البيان «يستحب

للمنفرد إعادة صلاته إذا وجد من يصلى معه إماما كان

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

أو مأموماً، والأقرب استحباب ذلك لمن صلى جماعه، و استرسال الاستحباب، نعم لو صلى جماعه لم يستحب له إعادتها إذا لم يأت مبتدئاً بالصلاه، فلو أتى مبتدئاً استحباب لإمامهم أو لبعضهم أن يؤمه أو يأتهم به، و استحباب للباقيين المتابعه» بل قد يظهر من الروض أنه لا- إشكال فيه مع الفرض المزبور، لكن التأمل الصادق شاهد بمعنويه النزاع، ضروره ظهور كلام المانع فى المنع مطلقاً.

نعم وقع خلاف بين القائلين بالجواز فيبين مطلق له كالسراير وغيرها و بين خاص بما إذا جاء مبتدئاً كوقوعه بالنسبه إلى التكرير ثلاثاً فما زاد، فقرب منه فى التذكرة بعد أن استشكله، و جوزة فى الذكرى و البيان و المسالك و ظاهر الروض و عن الميسيه و غيرها، للإطلاق المزبور أيضاً، و هو قوى جداً، خصوصاً مع ملاحظه قاعده التسامح التى لم نخصها بما كان كليه مستحباً كالذكر و نحوه، و لا بما إذا صرح بالنهاى التشريعى فيه، على أن الأخير غير ثابت فى المقام من طرفنا، بل لعل الثابت خلافه بملاحظه

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «الصلاه خير موضوع من شاء استقل و من شاء استكثر»

و ما جرت عليه عاده العلماء من قضاء سائر صلواتهم و الوصيه بها بعد موتهم المعلوم أولويه الإعاده منه.

بل ربما يستفاد من ذلك و من

قوله (عليه السلام) فى صحيح زراره (٢) السابق: «فان له صلاه أخرى»

و قوله (عليه السلام) (٣): «يختار الله أحبهما اليه»

و «اجعلها تسبيحاً» (٤)

و غيرها استحباب الإعاده مطلقاً فرادى و جماعه مكرراً لها ما شاء إن لم ينعقد إجماع على خلافه خصوصاً إذا كان مع قيام احتمال الفساد فى الفعل السابق الذى لا- ينفك عنه غالباً أكثر الناس، و إن كان قضيه ما ذكرناه الاستحباب و إن لم يحتمل كصلاه المعصوم، أو لم يأت

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٢- من أبواب أحكام المساجد- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١٠.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٨.

إلا بعين ما جاء به أولاً، و بالجمله يمكن دعوى النفل في الفرائض بعد فعلها، فله فعل ما شاء، إلا أن الجراء عليه صعبه خوفاً من انعقاد الإجماع على خلافه، و إن كان قد يستأنس لعدمه بما سمعته من الشهيد من استحباب التكرير المزبور، ضروره إمكان دعوى عدم الفرق، بل قد يقال: إنه منفرد لو أعادها إماماً إذا لم ينو الإمامه التي لا يجب

عليه نيتها، و دعوى الوجوب عليه هنا لانتفاء سبب المشروعيه بدونها كما عن المحقق الثاني ممنوعه، و كذا لو عدل المأمومون عن الائتمام به ابتداءً فضلاً عن الأثناء، إذ القول حينئذ بانكشاف البطلان مما لا وجه له، إلى غير ذلك من الصور المتصوره هنا التي يمكن استنباط ما قلناه من استحباب الإعادة مطلقاً منفرداً أو جماعه متحداً و مكرراً منها.

و من ذلك كله يعلم الحال فيما لو صلى اثنان فرادى ثم أرادا إعادة الصلاة جماعه و إن منعه في الذخيره و الكفايه و الحدائق إذا لم يكن معهما مفترض للأصل، و جعل فيه وجهين في الذكرى و المدارك و الرياض لذلك و للترغيب في الجماعه، بل الظاهر عدم الفرق فيما ذكرنا بين الأدائيه و القضائيه، و بين توافق صلاه المأموم و صلاه الامام و تخالفهما، سواء كان في الأداء كظهر و عصر أو في القضاء، لكن الاحتياط في كثير من هذه الصور لا- ينبغي تركه هنا، خصوصاً بعد النهي عن الجماعه في النافله.

ثم إن ظاهر الفتاوى و بعض النصوص السابقه نيه الندب في المعاده لو أراد التعرض للوجه كما صرح به في السرائر و المنتهى و التذكرة و البيان و المدارك و الذخيره و الكفايه و عن المبسوط و نهايه الأحكام و مجمع البرهان، بل عن حاشيه المدارك للأستاذ حكايه روايتين (١) عن غوالي اللآلى صريحتين في الندب، خلافاً للذكرى و الدروس و حواشى الشهيد و الموجز و الروض و المسالك و عن فوائد الشرائع فجوزوا إيقاعها على

وجه الوجوب، لصحيح هشام السابق (١) و خبر حفص (٢) و غيرهما أيضا حتى

مرسل الصدوق (٣) «و روى أنه يحسب له أفضلهما و أحبهما»

و فيه أنه لا- دلالة في غير الصحيح و الخبر المزبور، ضروره عدم المنافاه بين كونها نافله و اختيار الله لها، بل و لا دلالة فيهما أيضا، لاحتمال إرادته الأمر بجعلها الفريضة التي أوقعها لا أن المراد انوها الفريضة، خصوصا مع ملاحظه قواعد المذهب القاضيه بعدم انقلاب ما وقع واجبا ندبا التي يقصر مثلهما عن الحكم بهما عليها، فنيه الندب حينئذ أحوط و أقوى، نعم قد يقوى في النظر ال-اجتزاء بها إذا تبين فساد الأولى و إن كان قد نوى فيها الندب، لظاهر الأخبار السابقه التي يخرج بها عن قاعده عدم إجزاء المندوب عن الواجب، لكن قال الشهيد (رحمه الله) في الحواشي: إن الفائدة في النزاع المتقدم تظهر لو تبين أن صلاته الأولى باطله فإنها تجزيه لو نوى الوجوب، و فيه ما عرفت، فتأمل، و الله أعلم.

[في حكم ما إذا أكمل المأموم قراءته قبل الإمام]

و كذا يستحب أن يسبح المأموم حتى يركع الإمام إذا أكمل القراءه قبله كما في النافع

و المنتهى و القواعد و التذكره و الذكرى و غيرها، بل في الحدائق نسبته إلى الأصحاب،

للموثق عن عمرو ابن أبي شعبه (٤) عن الصادق (عليه السلام) «قلت له: أكون مع الإمام فأفرغ قبل أن يفرغ من قراءته، قال: فأتهم السوره و مجد الله و أثن عليه حتى يفرغ»

و آخر عن زراره (٥) عن الصادق (عليه السلام) أيضا «قلت له: أكون مع الإمام فأفرغ من القراءه قبل أن يفرغ، قال: أبق آيه و مجد الله و أثن عليه فإذا فرغ اقرأها و اركع»

و احتمال حملهما على خصوص الصلاه مع المخالف كما في المدارك لا داعى له، و إن كان قد ورد (٦) نظير ذلك فيه أيضا، إذ القراءه

١- ١ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٤- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٣٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢ و ٤.

كما تكون مع المخالف تكون مع الإمام المرضي في الجهرية إذا لم يسمع ولا -هممه، و في غير الأولتين، و فيهما بالنسبه للمسبوق على قول، و غير ذلك.

و دعوى تبادل إرادته القراءة في الأولتين بل الجهرية منهما بقريته أمر السائل بإبقاء آيه إلى عند الركوع المتوقف على علمه بسبقه بها عدا هذه الآيه، و لا يكون ذلك إلا مع سماع القراءة، و إلا فلا سبيل غالبا إلى العلم بسبقه في القراءة بحيث يمسك آيه من قراءته، و هو ليس إلا مع المخالف يدفعها إمكان منعها بأسرها، خصوصا في مثل الموثق الأول، و خصوصا

بعد فتوى الأصحاب، و خصوصا بعد كون الحكم مستحبا، و خصوصا في مثل التسييح و التمجيد، و خصوصا بعد ما ورد(١) الأمر به للمأموم في الإخفاته معللا بأنه لا يقوم كما يقوم الحمار ساكتا المشعر بكرهيه السكوت مع ذلك، بل قد يستفاد من الأدله استحبابه للمأموم في جميع أحواله التي لم يكن مشغولا فيها بواجب حتى في الجهرية المأمور فيها بالإنصات كما تقدمت الإشارة إليه سابقا، بل يستفاد من موثق زراره السابق استحباب إبقاء آيه ليركع عنها، و لا بأس به.

[في استحباب أن يكون في الصف الأول أهل الفضل]

و كذا يستحب أن يكون في الصف الأول أهل الفضل إجماعا في الرياض و عن الغنيه، كما أنه في الحدائق حكاها عن بعضهم، بل في المنتهى نسبه إلى عامه أهل العلم ل

خبر جابر(٢) عن الباقر (عليه السلام) «ليكن الذين يلون الإمام أولوا الأحلام و النهي، فان نسي الإمام أو تعايا قوموه، و أفضل الصفوف أولها، و أفضل أولها ما دنا للإمام»

و نحوه المحكى عن فقه الرضا (عليه السلام)(٣) و الأحلام

١-١ الوسائل - الباب - ٣٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

٢-٢ ذكر صدره في الوسائل في الباب - ٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٢ و ذيله في الباب ٨ منها- الحديث ١.

٣-٣ المستدرک- الباب - ٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٢.

جمع حلم بالكسر: و هو العقل، و منه قوله تعالى (١) «تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا» و النهى

بالضم جمع نهيه كمدية و مدى على ما فى الحدائق: العقل أيضا، و تعانيا: لم يهتد لوجه مراده أو عجز عنه و لم يطق إحكامه، لكنهما كما ترى قاصران عن إفاده تمام ما فى المتن و غيره إذا الفضل كما فى المدارك و غيرها المزيه الكامله من علم أو عمل أو عقل، و ولاء الإمام أخص من تمام الصف الأول.

فالعمده حينئذ فى الخارج عن مدلولهما الإجماع المحكى معتضدا بالاعتبار المقرر هنا الحاصل بملاحظه ما ورد (٢) فى فضل الصف الأول و أنه كالجهد فى سبيل الله، فيختصون به، لأن الأفضل للأفضل، بل منه قال الشهيد فى الذكري: ليكن يمين الإمام لأفضل الصف الأول، لما

روى (٣) «أن الرحمه تنتقل من الامام إليهم، ثم إلى يسار الصف، ثم إلى الباقي،

و الأفضل للأفضل،

و فى المضممر (٤) «فضل ميامن الصفوف على مياسرها كفضل الجماعه على صلاه الفرد»

بل لم أعرف غيره أيضا مما يمكن استفاده استحباب ما ذكر فى الذكرى و الروض و الرياض و عن الغنيه و غيرها من اختصاص الصف الثانى بمن دونهم و هكذا، و إن نسبه فى ظاهر الأخير إلى الإجماع و النصوص التى لم نعر على شىء منها سوى ما فى الأول من

الروايه العاميه (٥) على الظاهر عن النبى (صلى الله عليه و آله) «ليلينى أولوا الأحلام ثم الذين يلونهم ثم الصبيان ثم النساء»

مع أنها ليست بتلك المكانه من الدلاله على تمام المطلوب، و الأمر سهل.

١- ١ سورة الطور- الآيه ٣٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ البحار- ج ١٨ ص ٦٣٤ من طبعه الكمباني و كتر العمال ج ٤ ص ١٢٥ الرقم ٢٦٩٥.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٥- ٥ كتر العمال ج ٤ ص ١٣٣- الرقم ٢٩٠١ و ٢٩٠٤ و ليس فيهما «ثم الصبيان ثم النساء».

و الظاهر كون ذلك مستحبا في نفسه في الجماعه لا- يختص الخطاب به بأهل الفضل خاصه، بل يشترك فيه باقي المأمومين معهم أيضا بالنسبه إلى تقديمهم و نظم الجماعه بالنظم المزبور.

ثم لا- ريب في ظهور العبارة باستحباب الصف الأول في الجماعه كما دلت عليه النصوص و الفتاوى، بل في الرياض أن إطلاقها يقتضى عدم الفرق في ذلك بين صلاه الجنازه و غيرها و إن كان قد يناقش فيه بأن الظاهر منها هنا إن لم يكن المقطوع به الثانيه و لذا صرح بعضهم بأن الأفضل الأخير في الأولى، بل في الرياض نفسه أنه ربما عزى إلى الأصحاب جملة، و لا بأس به للمعتبره المستفيضة(١) و تمام البحث فيه في محله.

نعم ظاهر الإطلاق عدم الفرق بين جماعه الرجال و النساء مع إمكان دعوى تبادل الأول، خصوصا بملاحظه بعض

النصوص العاميه(٢) «إن خير جماعتهم أواخرها و شرها أولها»

عكس الأولى، لكن الأولى العمل على الإطلاق الأول.

[في كراهه أن يكون في الصف الأول الصبيان]

و كيف كان ف يكره تمكين الصبيان منه أى الصف الأول كما في القواعد و الإرشاد و الروض و المدارك و الذخير، بل في مفتاح الكرامه نسبتبه إلى تصريح الأصحاب، كما أن في الروض إلحاق المجانين و العبيد بهم بذلك، بل فيه و في المدارك و عن غيرها إلحاق غير أولى الفضل مع وجودهم أيضا بهم، و زياده كراهه التأخر لأولى الفضل عنه أيضا، لكن لم أجد نصا بالخصوص في شىء من ذلك و إن كان يفهم من الروض وجوده بالنسبه إلى الصبيان، و جعله وجه تخصيصهم في نحو المتن بها، كما أنه ذكر أن وجه تعميمه لما سمعت البناء على المعنى الأصولي لها، و هو ما رجح تركه و إن لم يكن بنص خاص، و هو كما ترى مبنى على كراهه ترك المستحب، و فيه نظر أو منع، فتأمل جيدا.

١-١ الوسائل - الباب - ٢٩- من أبواب صلاه الجنازه من كتاب الطهاره.

٢-٢ كتر العمال ج ٤ ص ١٣٣- الرقم ٢٨٨٧.

[في كراهه وقوف المأموم في صف وحده]

و كذا يكره أن يقف الرجل المأموم في صف وحده لا لعذر كضيق و نحوه بلا خلاف معتد به

أجد فيه، بل في المدارك الإجماع عليه، للنهي في

خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا تكونن في العثكل، قلت: و ما العثكل؟

قال: أن تصلى خلف الصفوف وحدك، فإن لم يمكن الدخول في الصف قام حذاء الامام و أجزاءه، فإن هو عاند الصف فسدت عليه صلاته»

و لا يقدح فيه عدم وجدان العثكل بالثناء المثلثه كما عن بعض النسخ أو التاء المثناه من فوق بالمعنى المزبور في اللغة كما عن المجلسي بعد تفسيره في الخبر نفسه بما سمعته، على أن في مجمع البحرين عن بعض النسخ «الفسكل» بالفاء و السين المهمله الفرس المتأخر في آخر خيل السباق، و هو مناسب لما نحن فيه كما لا يخفى، و لمفهوم

المرسل عن الدعائم (٢) عن الصادق (عليه السلام) «أنه سئل عن رجل دخل مع القوم في جماعه فقام وحده ليس معه في الصف غيره و الصف الذي بين يديه متضايق، قال: إذا كان كذلك صلى وحده فهو معهم، و قال: قم في الصف ما استطعت، و إذا ضاق المكان فتقدم أو تأخر فلا بأس»

بل و

المرسل الآخر عنها (٣) أيضا عن علي (عليه السلام) «إذا جاء الرجل و لم يستطع أن يدخل الصف فليقم حذاء الإمام، فإن ذلك يجزيه، و لا يعاند الصف»

إذ المراد بمعانده الصف قيامه فيه وحده، بل و مفهوم

صحيح الفضيل (٤) عن الصادق (عليه السلام) و إن قال في الحدائق أن فيه غموضا بعد أن ذكر الاستدلال به من بعضهم، قال: «أتموا الصفوف إذا وجدتم خلا

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١ و ٣.

٣- ٣ المستدرک - الباب - ٤٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

و لا يضر ك أن تتأخر إذا وجدت ضيقا في الصف، و تمشى منحرفا حتى يتم الصف»

إذا لا ريب في ظهوره في ترتب الضرر مع عدم وجدان الضيق، و المراد بالمشى منحرفا المشى متأخرا لا مستقبلا للقبله، كما أن المراد بالصف فيه الصف الذي خرج منه للضييق و تمامه خلوصه منه، و يحتمل إرادته صف آخر رأى فيه فرجه، فيخرج عن الاستدلال.

لكن لما كان الضرر أعم من الحرمة - لحصوله بالكراهه، و الأخبار الأول قاصره سندا عن إثباتها، و عن معارضه الأصل و الإطلاقات و الإجماع في صريح المنتهى و التذكرة و ظاهر المدارك أو صريحها و عن الغنيه على الصحة، ك

صحيح أبي الصباح (١) سئل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يقوم في الصف وحده، فقال: لا بأس، إنما يبدو واحد بعد واحد»

و نحوه

خبر موسى بن بكير (٢) عن أبي الحسن (عليه السلام) بتفاوت يسير - و جب إرادته الكراهه من ذلك كله، حتى قوله (عليه السلام) في خبر السكوني: «فسدت»

مع إمكان إنكار كون خصوص هذه اللفظه من الخبر بقريته حذفها عنه في المروى عن دعائم الإسلام، و موافقتها

للمروى (٣) من طريق العامه «إن النبي (صلى الله عليه و آله) أبصر رجلا خلف الصفوف وحده فأمره أن يعيد الصلاة».

فما عن الإسكافي حيثئذ من الفتوى بها مع عدم العذر له بالضييق و نحوه ضعيف جدا بعد ما عرفت، مضافا إلى

موثق الأعرج (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي الصلاة فلا يجد في الصف مقاما أ يقوم وحده حتى يفرغ من صلاته؟

قال: نعم لا بأس يقوم بحذاء الامام»

بناء على ما فهمه منه في الحدائق ناسبا له إلى

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ لكن روى عن موسى بن بكر كما في الفقيه ج ١ ص ٢٥٤ - الرقم ١١٤٧.

٣- ٣ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٥ - الرقم ٥٣١٨.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

فهم الأصحاب من إرادته قيامه وحده في الصف الأخير، لكن يكون موقفه محاذيا لموقف الامام من خلفه، لوجوب مطابقه السؤال للجواب، و ل

قول الرضا (عليه السلام) في فقهه (١): «فان دخلت المسجد و وجدت الصف الأول تاما فلا بأس أن تقوم في الصف الثاني وحدك حيث شئت، و أفضل ذلك قرب الإمام»

فإن المراد مساوقته في الموقف، و لتصريح الأصحاب بأنه لا كراهه في الوقوف وحده مع تضايق الصف.

و إن كان قد يناقش بأن الظاهر إرادته وقوفه جناحا للإمام، و أنه أولى من وقوفه وحده في الصف و إن كان لا كراهه فيه مع التضايق، و لذا حكى

عن الفقيه أنه قال: «سألت محمد بن الحسن عن موقف من يدخل بعد من دخل و وقف عن يمين الامام لتضايق الصفوف، فقال: لا أدري، و ذكر أنه لا يعرف في ذلك أثرا»

و احتمال إرادته ذلك مع امتلاء الصفوف على وجه لا يوجد في ذلك المكان موقف للمصلي كما ترى، إذ هو كالصريح في أن المراد لم أقف على أثر دل على استحباب محل وقوف الثاني نحو ما جاء في الأول، و كالصريح في إرادته الجناح من الحذاء، و نحوه العلامة في المنتهى، قال: «لو دخل المسجد و لم يجد مدخلا في الصف صلى وحده عن يمين الإمام مؤتما

لروايه سعيد الأعرج (٢)» إلى آخره، و لا ينافي ذلك استحباب كون المأموم خلف الامام لو زاد على الواحد، لوجوب تقييدها بما هنا، فتأمل، مضافا إلى خبر السكوني (٣) المتقدم، بل قد يستفاد منه كراهه قيامه في الصف وحده و لو مع امتلاء الصفوف إذا أمكنه أن يكون جناحا للإمام، فإنه حينئذ يكون كتمكنه من القيام في الصف، فتأمل.

١- ١ المستدرک- الباب- ٤٥- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٥٨- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

و على كل حال فمما سمعته من موثق الأعرج كخبره الآخر (١) و صحيح أبي الصباح (٢) و خبر موسى بن بكير (٣) و غيرها يستفاد وجه ما ذكره المصنف مستثيا له مما سبق بقوله إلا أن تمتلئ الصفوف فلا يكره له حينئذ القيام وحده كما صرح به غير واحد من الأصحاب، بل نسبه بعضهم إليهم مشعرا بدعوى الإجماع عليه، بل فى ظاهر المدارك أو صريحها دعواه عليه، أما إذا لم يمتل أحد الصفوف بأن كان فرجه فيه سعى إليه، بل قد يستفاد من صحيح الفضيل (٤) استحبابه، بل فى المدارك تبعاً للذكرى و عن المقنع و نهايه الأحكام له السعى إليها و إن كانت فى غير الصف الأخير، و لا كراهه هنا فى اختراق الصفوف، لأنهم قصرُوا حيث تركوا تلك الفرجه، نعم لو أمكن الوصول بغير اختراقهم كان أولى، بل قد يستفاد من صحيح الفضيل

بناء على الوجه الذى قدمناه استحباب السعى لتسوية الفرجه و تتميمها فى أثناء الصلاة بتقدم كان ذلك أو بتأخر، بل هو صريح

خبر على بن جعفر (٥) المروى عن كتابه عن أخيه (عليه السلام) «سألته عن الرجل يكون فى صلاته فى الصف هل يصلح له أن يتقدم أو يتأخر وراءه فى جانب الصف الأخير، قال: إذا رأى خلا فلا بأس»

و خبر أبى عتاب زياد مولى آل دعش (٦) المروى عن بصائر الدرجات عن الصادق (عليه السلام) «سمعتة يقول: أقيموا صفوفكم إذا رأيتم خلا، و لا عليكم أن تأخذ وراءك إذا رأيتم ضيقاً فى الصفوف أن تمشى فتم الصف الذى خلفك أو تمشى منحرفاً فتم الصف الذى قدامك، فهو خير، ثم قال: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال:

أقيموا صفوفكم فانى أنظر إليكم من خلفى لتقيمن أو ليخالفن الله بين قلوبكم»

و يقرب

-
- ١- ١ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٢.
 - ٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٧- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤ لكن روى عن موسى بن بكر كما فى الفقيه ج ١ ص ٢٥٤- الرقم ١١٤٧.

- ٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٢.
- ٥- ٥ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١١.
- ٦- ٦ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٩.

منه خبر محمد بن مسلم (١) المرؤى فيها أيضا عن الباقر (عليه السلام)، مضافا إلى الأخبار (٢) الكثيره جدا الأمره بإقامه الصفوف، و تسويه فرجهها، و المحاذاه بين المناكب و عدم الاختلاف لثلا يخالف الله بين قلوبكم، و

يتخلل الشيطان بينكم كما يتخلل أولاد الحذف أى الغنم الصغار السود.

و من هنا نص بعض الأصحاب على استحباب هذه الأمور كلها زياده على ما ذكره المصنف، بل و على استحباب أمر الإمام بذلك تأسيا بالنبي (صلى الله عليه و آله) لكن ظاهر خبر أبى عتاب أنه يمشى فى الصلاه لسد الفرجه إذا كان الصف الذى هو فيه ضيقا، و لعله كذلك، و إلا- وقع فيما فر منه صيروره الفرجه فى الصف الذى فارقه كما أن ظاهره و غيره مما سمعت من النصوص المفتى بمضمونها عدم الفرق فى ذلك بين كون مشيه إلى الخلف أو الإمام، لكن فى

روايه ابن مسلم (٣) «قلت له: الرجل يتأخر و هو فى الصلاه، قال: لا، قلت: فيتقدم، قال: نعم، و أشار إلى القبلة»

و لم أجد من أفتى به، بل حملة فى الذكرى على عدم الحاجه إلى ذلك، فيكره، و لا بأس به.

و الظاهر جريان جميع ما سمعته من الأحكام فى جماعه النساء، لأصالة الاشتراك و غيرها، نعم لا يكره للمرأة الوقوف وحدها فى الصف مع جماعه الرجال إذا لم يكن نساء كما صرح به فى الذكرى و المدارك، بل لعله يستحب على ما تقدمت الإشارة إليه سابقا، لأنها معذوره.

[فى كراهه النافله إذا أقيمت الجماعه]

و كذا يكره أن يصلى المأموم نافله إذا أقيمت الصلاه على المشهور بين

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٨.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٠- من أبواب صلاه الجماعه - و المستدرک الباب ٥٤ منها.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب مكان المصلى - الحديث ٢ و الباب ٤٦ من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥ و لكن فى الموضوعين « ماشيا إلى القبلة».

الأصحاب كما فى الذخيره، لما فيه من التشاغل بالمرجوح عن الراجح، و ل

خبر عمر بن يزيد(١) أنه سأل الصادق (عليه السلام) «عن الروايه التى يروون أنه لا ينبغى أن يتطوع فى وقت فريضه ما حد هذا الوقت؟ قال: إذا أخذ المقيم فى الإقامه، فقال له:

إن الناس يختلفون فى الإقامه، فقال: المقيم الذى تصلى معه»

و ظاهره الشروع فى الإقامه، كما أن ظاهره بقريته قوله: «لا- ينبغى» الكراهه لا- الحرمة كما هو المشهور بل المجمع عليه بين المتأخرين، مضافا إلى الأصل و إطلاق الأدله، فما فى الوسيله و عن النهايه من المنع من التنفل إذا أقيم للصلاه ضعيف لا دليل عليه، ضروره أنه لا مدخلية لأدله التطوع وقت الفريضه، إذ البحث هنا من حيث إقامه الصلاه للجماعه و إن كان وقت النافله باقيا، و لذا قال فى الذكرى: إنه قد يحمل كلامهما على ما لو كانت الجماعه واجبه، و كان ذلك يؤدى إلى فواتها، و عليه فتخرج المسأله عن الخلافات، و المراد ابتداء التنفل، فلو شرع فى النافله قبل ذلك لا كراهه و إن علم حصول الإقامه فى الأثناء ما لم يخف الفوات، فتأمل.

[وقت القيام إلى الصلاه إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه]

و وقت القيام إلى الصلاه إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه على الأظهر بل المشهور بين الأصحاب كما فى الذكرى و المدارك، و عليه عامه من تأخر كما فى الرياض بل صرح به فى الخلاف أيضا فى فصل كيفية الصلاه، بل فى الرياض و غيره عنه دعوى الإجماع عليه، لكنى لم أجده فيه، ل

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر معاويه بن شريح (٢) «إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاه ينبغى لمن فى المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدموا بعضهم»

خلافًا للخلاف هنا و عن المبسوط فعند فراغ المؤذن من كمال الأذان

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٤- من أبواب الأذان و الإقامه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

مدعيا عليه في أولهما الإجماع، و لم نقف له على مستند، بل قد يريد بقرينه إجماعه الإقامه منه، بل قطع به بعض مشايخنا كما يومى اليه ما عن المبسوط بعد ذلك بلا- فصل، و كذا وقت الإ-حرام، إذ من المعلوم أنه ليس قبل الإقامه، و لما حكاه في المختلف و الذكري عن بعض أصحابنا من أنه عند قوله: «حي على الصلاه» لأنه دعاء إليها فاستحب القيام عنده، و هو كما ترى لا يصلح معارضا لما عرفت، بل فيه أن هذا اللفظ موجود في الأذان، و أن قوله: «قد قامت» أولى بالقيام عنده، لأنه صيغه إخبار أريد منها الأمر بالقيام، بخلافه فإنه دعاء إلى الإقبال إلى الصلاه، و الله أعلم.

[الطرف الثاني فيما يعتبر في الإمام]

إشاره

الطرف الثاني يعتبر في الإمام

[في اعتبار الإيمان في الإمام]

الإيمان بالمعنى الأخص الذى به يكون إماميا، فلا- تصح خلف المخالف بلا- خلاف، بل هو مجمع عليه محصلا و منقولاً مستفيضا أو متواترا كالنصوص التى منها الأخبار(١)الكثيره الأمره بالقراءه خلف المخالفين، و أنهم بمنزله الجدر، و قد مر شطر منها. فضلا عن الأخبار الخاصه(٢)فى خصوص ذلك، و عن الأخبار(٣)الداله على اعتبار العداله، إذ لا فسق أعظم من ذلك.

بل و لا من وقف على أحدهم (عليهم السلام) كالواقفيه، أو قال بإمامه أحد أولادهم كالزيديه و الإسماعيليه و الفطحيه و الواقفيه و غيرهم بلا- خلاف أجده فيه أيضا، بل هو مقتضى اعتبار الإيمان الذى قد عرفت انعقاد الإجماع بقسميه عليه، ضروره إراده المعترف بامامه الجميع منه لا البعض، إذ إنكار بعضهم كإنكار الجميع، مضافا إلى ما دل على اعتبار العداله فى الامام، و لا ريب فى انتفائها بذلك، و لا فى تحقق الكفر

١- ١ الوسائل- الباب- ٣٣- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب صلاه الجماعه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاه الجماعه.

الموجب للخلود فى جهنم، و إلى

مكاتبه أبى عبد الله البرقى (١) إلى أبى جعفر الثانى (عليه السلام) «تجوز الصلاه خلف من وقف على أبيك و جدك (عليهما السلام)، فأجاب لا تصل وراءه»

و قول الصادق و الرضا (عليهما السلام) فى خبرى الأعمش (٢) و الفضل بن شاذان (٣) المرويين عن الخصال و العيون «لا يقتدى إلا بأهل الولايه»

إذ من المعلوم إرادته و لايه الجميع.

بل قد يندرج فى ذلك أيضا أهل العقائد الفاسده من الغلو و التجسيم و التجبير و التكذيب بقدر الله، بناء على تحقق الكفر بها لا الفسق خاصه، و إلا خرجت بالشرط الثانى، و على التقديرين لا يجوز الائتمام بهم قطعاً، و فى

مرسل خلف بن حماد (٤) عن الصادق (عليه السلام) «لا تصل خلف الغالى و إن كان يقول بقولك و المجهول و المجاهر بالفسق و إن كان مقتصدا»

و خبر إسماعيل بن مسلم (٥) سأل الصادق (عليه السلام) أيضا «عن الصلاه خلف رجل يكذب بقدر الله عز و جل قال: ليعد كل صلاه صلاها خلفه»

و فى

المرسل (٦) عن على بن محمد و محمد بن على (عليهم السلام) «من قال بالجسم فلا تعطوه من الزكاه شيئا، و لا تصلوا خلفه»

و مكاتبه على بن مهزيار (٧) إلى محمد بن على الرضا (عليهما السلام) المرويه عن الأمالى «أصلى خلف من يقول بالجسم، و من يقول بقول يونس، فكتب لا تصلوا خلفهم، و لا تعطوهم من الزكاه، و أبرأوا منهم برى ء الله منهم»

و فى

خبر إبراهيم بن أبى محمود (٨) عن الرضا (عليه السلام) أيضا عن آباءه (عليهم السلام) «من زعم أن الله يجير عباده على المعاصى أو يكلفهم ما لا يطيقون- إلى أن قال:- فلا تصلوا وراءه»

بل

عن الطبرسى (٩) أنه رواه فى الاحتجاج عن الرضا

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٥.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١١- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٦.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١١.
- ٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٦.
- ٥-٥ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٨.
- ٦-٦ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٩.
- ٧-٧ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١٠.
- ٨-٨ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١٢.
- ٩-٩ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١٤.

عن أبيه عن الصادق (عليهم السلام) بزيادة «و لا تأكلوا ذبيحته، و لا تقبلوا شهادته و لا تعطوه من الزكاه شيئا».

بل قضيه مرسل حماد(١)المتقدم و غيرهه- ك

خبر يزيد بن حماد(٢)عن أبي الحسن (عليه السلام) المروى عن رجال الكشى «قلت له: أصلى خلف من لا- أعرف، فقال: لا تصل إلا خلف من تثق بدينه»

و المرسل (٣)عن الصادق (عليه السلام) «ثلاثه لا يصلى خلفهم، أحدهم المجهول»

و غيرهما- عدم جواز الائتمام بالمجهول إيمانه أيضا، كما هو قضيه اشتراطه و عدم إمكان تنقيحه بالأصول.

نعم لا جدوى بعد ما تسمعه من اعتبار العدالة فى الإمام التى لا يمكن الحكم بها إلا بعد معرفه الإيمان، بل و باقى العقائد التى لا يعذر المخطئ فيها كالتجسيم و نحوه، بناء على أنها الملكة أو حسن الظاهر، و إلا فعلى الاكتفاء بظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق فيها يجب إحراز الايمان، إذ الظاهر إرادته من الإسلام عندهم، مع احتمال اكتفائهم بإظهار الشهادتين اللتين يتحقق بهما الإسلام فى الحكم بايمانه و عدالته، إذ عدمهما فسق لا يحمل عليه المسلم قبل ظهوره منه، فتأمل جيدا.

[فى اعتبار العدالة فى الإمام]

إشارة

و كذا يعتبر فى الإمام العدالة فلا يجوز الائتمام بالفاسق إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا أو متواترا كالنصوص(٤)، بل ربما حكى عن بعض المخالفين موافقتنا فى ذلك محتجا بإجماع أهل البيت (عليهم السلام)، فما فى

صحيح عمر بن يزيد(٥)سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن إمام لا بأس به فى جميع أموره عارف غير أنه يسمع

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٦ و هو مرسل خلف بن حماد و هو الصحيح كما تقدم فى ص ٢٧٤.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاة الجماعة.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاة الجماعة- الحديث ١.

أبويه الكلام الغليظ الذي يغيزهما أقرأ خلفه، قال: لا تقرأ خلفه ما لم يكن عاقا قاطعا»

محمول على ما لا يوجب الفسق، أو على التوبه منه، أو وقوعه مكفرا عنه إذا لم يصر عليه، أو غير ذلك.

بل ولا المجهول حاله أيضا بناء على عدم الاكتفاء في العدالة بعدم ظهور الفسق كما ستعرف إن شاء الله، لوجوب إحراز الشرط في الحكم بصحة المشروط، إذ عرفت أن الإجماع محكى و محصل على كونها شرطا لا على أن الفسق مانع كما عساه يتوهم من النهى عن الصلاة خلف الفاجر و الفاسق، إذ ذلك و إن كان واردا في جملة من النصوص (١) إلا أن

في بعضها (٢) «لا تصل إلا خلف من تثق بدينه و أمانته»

و في آخر (٣) «و إن سرکم أن تزکوا صلاتکم فقدموا خيارکم»

و في

المروى (٤) عن مستطرفات السرائر نقلا من كتاب أبي عبد الله السيارى صاحب موسى و الرضا (عليهما السلام) «قلت لأبي جعفر الثانى (عليه السلام): قوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاة

فيقدم بعضهم فيصلى بهم جماعه فقال: إن كان الذى يؤمهم ليس بينه و بين الله طلبه فليفعل، قال:

و قلت له مره أخرى: إن القوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاة فيؤذن بعضهم و يتقدم أحدهم فيصلى بهم، فقال: إن كانت قلوبهم كلها واحده فلا بأس، قلت:

و من لهم لمعرفة ذلك؟ قال: فدعوا الإمامه لأهلها»

مضافا إلى الإجماعات السابقه، و إلى ما دل على النهى عن الصلاة خلف المجهول مما تقدم و غيره، لاندراج المجهول عدالته فيه أيضا، بل قد يقال بدلاله تلك النصوص المتضمنه للنهى عن الصلاة مع الفاجر

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ و ٤ و ٥ و ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٧.

٤- ٤ ذكر صدره في الوسائل فى الباب ١١ من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١٢ و ذيله فى الباب ٢٧ منها - الحديث ٤.

و الفاسق على المطلوب أيضا بتقريب توقف امتثال هذا التكليف على اجتناب الواقعى منه، كما هو مقتضى عدم مدخلية العلم فى مفاهيم الألفاظ، فينقذ حينئذ التمسك بالإطلاقات لتناوله بناء على كون المخصص و المقيد مقسما للعام و المطلق، فما فى

خبر عبد الرحيم القصير(١)«سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: إذا كان الرجل لا تعرفه يؤم الناس فيقرأ القرآن فلا تقرأ خلفه»

يجب حمله على التقيه بقريته لفظ «الناس» فيه، أو على عدم معرفته بالخصوص و إن أمكن

تحصيل عدالته بصلاhe العدول خلفه مع عدم احتمال التقيه و غيرها مما ينافى شهادتهم بعدالته، أو غير ذلك.

ثم لا- فرق فى النصوص و الفتاوى فى اعتبار العداله بل و غيرها من الثلاثه الأخر فى الإمام بين الفرائض الخمس و غيرها من صلاه العيدين و الجنائز و الآيات و نحوها، إذ هى شرط فى أصل منصبه الإمامه، كما هو واضح.

نعم الظاهر عدم اعتبار عدالته فيما بينه و بين ربه فى صحه نيه إمامته إذا كان موثوقا به عند من ائتم به، للأصل، و عموم الأدله، و إطلاقها بعد عدم الملازمه بين اشتراطها فى الائتمام به و بينه فى الإمامه، و عليه ينزل إطلاق الفتاوى اعتبار العداله فى الإمام فى مقابل قول العامه بجواز الائتمام بالفاسق، و لذا فرعوه عليه، فيكون المراد عدلا عند المأموم، و هو معنى

«لا تصل إلا خلف من تثق به»

و لذا تصح الصلاه و لو انكشف الفسق بعدها، بل لعل الأمر كذلك فى الجماعه الواجبه كالجمعه، و خبر السيارى المزبور غير صالح لإثبات ذلك، لأن راويه ضعيف فاسد المذهب مجفوه الروايه كثير المراسيل كما عن النجاشى و الفهرست، مع احتمال إرادته عدم معرفه من ائتم به ذلك منه أو الفرد الكامل كما يرمى اليه جواب السؤال الثانى أو غير ذلك، و كذا

المرسل (٢).

١- ١ الوسائل- الباب- ١٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٢- ٢ سنن البيهقى ج ٣ ص ٩٠ و ليس فيها «و لا فاجر مؤمنا».

من طرق العامه «لا يؤمن امرأه رجلا ولا فاجر مؤمنا»

المحتمل لإرادته المعلوم فجوره عند المأموم، كمعلوميه إرادته ذلك من نحو

قوله (صلى الله عليه وآله) (١): «قدموا أفضلكم»

بل لعل العارف بعداله نفسه من الأفراد النادره التي لا ينصرف إليها الإطلاق.

و دعوى عدم أهليه الفاسق لهذا المنصب يدفعها عدم كون الفرض من المناصب و إنما هو من الأحكام الشرعيه، ضروره استحباب صلاه الجماعه للشخصين مثلا مع وثوق أحدهما بالآخر، و إرادته الواقع من طهاره المولد و نحوها فلا تجوز الإمامه مع علمه نفسه بعدمها لو سلمت لا- تستلزم إرادته هنا، بل لعل الاقتصار فى النهى على غيره فى نحو خبر أبى بصير (٢) مشعر بعدم كونه منهم.

بل لعل الأمر كذلك فى المفتى أيضا، فيصح له الإفتاء الجامع للشرائط مع علمه بفسق نفسه، إذ لا دليل على اشتراط حجيه ظنه بالعداله تعبدا كالشهاده، بل مقتضى إطلاق آيه الإنذار (٣) و غيرها خلافه، فإطلاقهم اعتبار العداله فيه يراد منه بالنسبه للمستفتى باعتبار عدم وثوقه بما يخبر به من ظنه

الجامع للشرائط، و إلا فلو فرض اطلاعه عليه جاز له الأخذ به و إن كان فاسقا، و ليس كذلك فى الصلاه، فإن الظاهر عدم جواز الائتمام به و إن علم منه الإتيان بها جامع للشرائط، لظهور الأدله فى اعتبارها نفسها بالنسبه للائتمام لا من جهة عدم الوثوق بما يراد منه، مضافا إلى نصوص (٤) قدموا خياركم، و أفضلكم، و إمام القوم وافدهم إلى الله تعالى، و غير ذلك.

كما أنه ليس كذلك ظن غير المسلم، بل و غير الإمامى الاثنى عشرى و إن

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٣- ٣ سوره التوبه - الآيه ١٢٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه.

جمع الشرائط، لظهور النصوص (١) في الاعراض عنهم و عدم الركون إليهم، و الفطحيه و الواقفيه و نحوهم و إن كان فيهم من هو من أصحاب الإجماع و ممن أقر له بالفقه و لكن ذلك و نحوه لقبول روايتهم لا آرائهم، و لذا لم يقبل الأصحاب ما ذكره ابن بكير من الرأى فى عدم الحاجه إلى المحلل لو تزوجها بعد العده، بل ذكر الشيخ فى حقه ما ينقدح منه عدم قبول شىء مما رواه فضلا عما رآه و إن كان المعروف بل المروى (٢) قبول ما رووه دون ما رأوه، بل هو شاهد آخر للمطلوب، و كيف كان فالأقوى ما عرفت.

نعم الظاهر اعتبارها فى نحو منصب الحكومه، لمعلوميه عدم جواز تولى الفاسق لأمثاله.

و لو سلم الاشرط فى الإمامه فالظاهر عدم بطلان صلاته لو فعل، لكونه تشريعا فى أمر خارج كالمسجديه و إن لم نقل بمثله فى المأموم، لوضوح الفرق بينهما، كما بيناه فى محله.

أما العداله فى شهود الطلاق بالنسبه إلى الزوج و إلى الشاهدين و إلى الأجنبى فالظاهر اعتبار الواقعيه فيها، لقاعده كون الأسماء للمسميات الواقعيه، و دعوى أن الظاهر فى العداله و نحوها مما لا طريق له إلا هو عنوان الحكم فيها لا الواقع لا دليل عليها فلا يجوز حينئذ للأجنبى نكاحها مع العلم بفسق أحد الشاهدين و إن كان هو عند الغير على ظاهر العداله، كما لا يجوز للزوج نكاح أختها و الخماسه مع علمه بفسقهما، و لا للشاهدين نكاحها مع علمهما بفسقهما، و لا بأس باختلاف الأحكام باختلاف الناس فى الموضوع، نعم لا بأس بنكاح الأجنبى مع الجهل بحالهما، لأصاله الصحه بخلاف الزوج، و بذلك كله يظهر لك ما أطنب فيه فى الحدائق، و أكثر من التسجيع و التشنيع، و لا غر و فإنه

١- ١ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب صفات القاضى- من كتاب القضاء.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٨- من أبواب صفات القاضى- الحديث ٧٨ من كتاب القضاء.

من المحدثين المخالفين فى القواعد للمجتهدين الماهرين، و الله الهادى لنا و له.

و كيف كان فالعدالة فى اللغة أن يكون الإنسان متعادلاً لأحوال متساوية كما فى المبسوط و السرائر، و الاستواء و الاستقامة كما فى المدارك و غيرها، و ربما احتتمل أن العدالة من العدل، و هو القصد فى الأمر ضد الجور، و لما كان الظاهر ثبوت الحقيقة الشرعية فيها- كما يظهر من الأخبار(١) و ممن نسب تعريفها الآتى إلى الشرع، إذ احتمال إرادته النسبه إلى الشرع و لو مجازاً منه بعيد- لم نحتج مع ذلك إلى تحقيق المعنى اللغوى، و لا يهمننا إجمال ما سمعته من السرائر و غيرها، و أمر المناسبه سهل، بل لو لم نقل بالحقيقه الشرعيه فيها فالمجاز الشرعى لا شك فى ثبوته، و هو كاف، و هى فى الشرع من متحد المعنى على الظاهر، لا فرق فيها بالنسبه إلى كل ما اعتبرت فيه من شهاده و طلاق و غيرهما، و ما فى بعض الأخبار(٢) من اعتبار بعض أمور فى الشاهد غير معتبره فى غيره إنما هو من حيث الشهاده لا من حيث العدالة.

نعم قيل هى فيه الظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق كما عن ابن الجنيد و المفيد و الشيخ فى الخلاف، بل هو ظاهر مما حكى عن مبسوطه أيضاً، بل قربه فى السرائر فى باب الشهادات، قال فيها: إن العدل من كان عدلاً فى دينه، عدلاً فى مروته، عدلاً فى أحكامه، فالعدل فى الدين أن لا- يخل بواجب و لا يرتكب قبيحاً، و قيل أن لا يعرف بشىء من أسباب الفسق، و هذا أيضاً قريب، و فى المروه أن يكون مجتنباً للأمر التى تسقط المروه مثل الأكل فى الطرقات و لبس الثياب المصبغات للنساء و ما أشبه ذلك، و العدل فى الأحكام أن يكون بالغاً عاقلاً، و مرادهم بالإسلام الايمان، و إلا فظاهر

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١- من كتاب الشهادات.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٣٢- من كتاب الشهادات.

الإسلام من دون معرفه كونه مؤمنا غير كاف، مع احتمال له لكونه نوع فسق، و المسلم لا يحمل عليه قبل ظهوره منه، و ستسمع كلام صاحب المسالك، و الظاهر أن ذلك طريق لثبوت العدالة عندهم بمعنى أنه إذا لم يعرف بشيء من أسباب الفسق يحكم بثبوت العدالة عنده حتى يثبت العدم، و لذا جعله في الذخيره نزاعا آخر غير النزاع في أصل العدالة.

و كيف كان فالحجه على ذلك أصاله الصحه في أفعال المسلمين و أقوالهم المستزمه للحكم بأنه لم يقع منه ما يوجب الفسق، فيكون عدلا لعدم الواسطه بينهما، و قد فرض نفى الشارع أحدهما، فتعين الثانى، و إجماع الفرقه و أخبارهم المنقولان عن الخلاف، بل عنه أن البحث عن عداله الشاهد شىء لم يعرفه الصحابه و لا التابعون، و إنما هو أمر أحدثه «شريك» و

صحيحه حريز(١) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «في أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان و لم يعدل الآخران، فقال: إذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهاده الزور أجزت شهادتهم جميعا، و أقيم الحد على الذى شهدوا عليه، إنما عليهم أن يشهدوا ما أبصروا و علموا، و على الوالى أن يجيز شهادتهم إلا أن يكونوا معروفين بالفسق»

و ما عن

الصدوق في المجالس عن صالح بن علقمه(٢) عن أبيه «قال الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) و قد قلت له: يا ابن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أخبرنى عن تقبل شهادته و من لم تقبل شهادته، فقال: يا علقمه كل من كان على فطره الإسلام جازت شهادته، قال: فقلت له: تقبل شهاده مقترف الذنوب فقال: يا علقمه لو لم تقبل شهاده المقترف بالذنوب لما قبلت إلا شهاده الأنبياء و الأوصياء (عليهم الصلاه و السلام)، لأنهم هم المعصومون دون سائر الخلق، فمن لم تره بعينك يرتكب ذنبا أو لم يشهد عليه الشاهدان فهو من أهل العدالة و الستر، و شهادته مقبوله

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٧.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٣ لكن روى في الوسائل عن صالح بن عقبه عن علقمه و هو الصحيح كما يشهد على ذلك قوله ع: «يا علقمه».

و إن كان في نفسه مذنباً»

و مرسله يونس (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

«خمسة أشياء يجب على الناس الأخذ بها بظاهر الحكم: الولايات و المناكح و المواريث و الذبائح و الشهادات، فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه».

و خبر عبد الرحيم القصير (٢) قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول:

إذا كان الرجل لا تعرفه يؤم الناس يقرأ القرآن فلا تقرأ خلفه و اعتد بصلاته»

و مرسله ابن أبي عمير (٣) عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في قوم خرجوا من خراسان و كان يؤمهم رجل فلما صاروا إلى الكوفة علموا أنه يهودي قال: لا يعيدون»

و خبر عمر ابن يزيد (٤) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن إمام لا بأس به في جميع أموره عارف غير أنه يسمع أبويه الكلام الغليظ الذي يغنيهما أقرأ خلفه، قال: لا تقرأ خلفه، ما لم يكن عاقاً قاطعاً»

و ما رواه

الصدوق بإسناد ظاهره الصحة كما قيل عن عبد الله بن المغيرة (٥) «قلت للرضا (عليه السلام): رجل طلق امرأته و أشهد شاهدين ناصبين، قال: كل من ولد على الفطره و عرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته»

و حسنه البنزطي (٦) عن أبي الحسن (عليه السلام) «جعلت فداك كيف طلاق السنه؟

قال: يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشاها بشاهدين عدلين كما قال الله تعالى في

كتابه، فإن خالف ذلك رد إلى كتاب الله عز و جل، فقلت له: فإن أشهد رجلين ناصبين على الطلاق أ يكون طلاقاً؟ فقال: من ولد على الفطره أجزت شهادته على

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٣٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٥.

٤-٦ الوسائل - الباب - ١٠- من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه - الحديث ٤.

الطلاق بعد أن يعرف منه خير»

و ما ورد(١) في شهادة اللاعب بالحمام أنه لا بأس بها إذا لم يعرف بفسق، و

عن علي (عليه السلام)(٢) أنه كان يقول لشريح: «و اعلم أن المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا محدودا بحد لم يتب منه، أو معروف بشهادة زور أو ظنين»

و في صحيحه أبي بصير(٣) سأل الصادق (عليه السلام) «عما يرد من الشهود فقال: الظنين و المتهم و الخصم، قال: فالفاسق و الخائن. قال: كل هذا يدخل في الظنين»

و مثلها جميع الأخبار الداله على رد شهادة الفاسق، بل ربما أيد أيضا زياده على ذلك بأن حال السلف يشهد به و بأنه بدونه لا يكاد تنتظم الأحكام للحكام، خصوصا في المدن الكبيره و القاضى القادم إليها من بعد مع عدم خلطته و اختباره لهم، ضروره اقتضاء اعتبار غيره تعطيل كثير من الأحكام حتى يختبرهم أو يكون عنده من هو مختبرهم و

مخالطهم، و لا ريب في كونه حرجا و عسرا و تعطيلًا، و كيف و الناس في كثير من الأمكنه لا يتمكنون من ذلك في طلاقهم و ديونهم و غير ذلك مما يحتاجون اليه.

بل قد يرشد إليه أيضا الحث على الجماعه المشعر بأنها متيسره في كل وقت سفرا و حضرا و ظاهر قوله تعالى (٤) «وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» حيث لم يقيد به بشىء و لا ينافيه قوله تعالى (٥) في الأخرى «وَ اسْأَلُوا دَوَائِدَ مِنْكُمْ» إذ لا كلام في كون الشاهد لا بد أن يكون ذا عدل، لكن الكلام في أن ذلك يحكم به حتى يظهر خلافه أولا، و لا تعرض في الآيه له، فيبقى إطلاق الأولى سالما، إذ لعل المقصود عدم إسهاد المعروف بالفسق، كما أنه لا يعارض ما ذكرنا بالاحتياط، إذ هو تاره بالفعل، و تاره

١-١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٢٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٣٠ - من كتاب الشهادات - الحديث ٣.

٤-٤ سورة البقره - الآيه ٢٨٢.

٥-٥ سورة الطلاق - الآيه ٢.

بالترك، و مع ذلك كله فمن المستبعد جدا أو الممتنع أن النبي (صلى الله عليه وآله) و أمير المؤمنين (عليه السلام) و غيرهما من القضاء و الحكام الذين لا انقطاع لأمر الخصومات و الحدود في زمانهم، بل لعلها في اليوم الواحد تتكرر عند الشخص الواحد منهم مرات كانوا يبحثون و ينقرون و يفتشون كما يصنعه المتأخرون من أصحابنا و خفي على من ذكرنا من قدماء أصحابنا كابن الجنيد و المفيد و الشيخ، حتى أن الشيخ حكى إجماع الفرقه و أخبارهم على ذلك، هذا.

لكن لا يخفى عليك أن هذا الأصل غايه ما يمكن تسليم مقتضاه حمل ما يقع من المسلم من ذى الوجوه قولاً أو فعلاً على الوجه الصحيح منها، و أنه لا يجوز التفتيش عن ما يقتضى فساد فعله، بل يغض السمع و البصر و يحمل على الحسن ما لم يكن الفعل و القول نصاً في الفساد أو ظاهراً فيه على الأقوى، و إلا لم يمكن الجرح إلا نادراً، لا أن مقتضاه أن لا يقع منه ما يقتضى الفسق و ما لا وجه له إلا هو، و ملاحظه الأخبار بالنسبه للطهاره و النجاسه و الذبائح و المناكح و نحوها من المعاملات و العبادات لا تفيد أزيد من ذلك، و لا ينافيه رد شهادته حيث يشهد و إن كان الأصل يقتضى أن لا تكون زوراً، لكن ذلك في نفسه لو علم لا يكفى في قبول الشهاده، لاحتمال الوهم و النسيان و الدخول إليها بمدخل شرعى فاسد و إن كان معذوراً فيه، على أن اشتراط العدالة فيها تعبدى يرتفع أثر هذه الاحتمالات عندها، فمورد أصل الصحه حينئذ الفعل المعلوم أنه محتمل في نفسه لوجوه متعدده، لا المحتمل أنه من المحتمل، و إلا فقد يكون هو في نفسه مما لا يحتمل إلا الفساد، فتأمل.

و دعوى أنه كما أن الأصل حمل فعل المسلم على الوجه الصحيح كذلك الأصل في المسلم أن لا يخل بواجب و لا بترك محرم و لذا لا يلتفت إلى الشك في شىء من الواجبات الموقته بعد فوات وقتها ممنوعه، و عدم الالتفات المزبور للدليل، و لو سلم كل

من الأصليين فقد يمنع وجوب العمل بمقتضاه بالنسبه للغير كالاتمام و الطلاق و نحوهما، بل يمكن القطع به بملاحظه أحوال السلف فى الروايات فضلا عن غيرها، فان عدم اعتمادهم على من لا يعرفون أحواله و تحرزه من الكذب و نحوه من الضروريات التى لا- تنكر، أو يقال إن كلا من هذين الأصليين أمر شرعى تعبدى بحث لا يثبت به ملكه أو حسن ظاهر حتى يلحقه وصف العدالة، لكن فيه أنه لا معنى لثبوت هذا الأصل إلا جعل الشارع المجهول محكوما عليه بان لم يرتكب محرما و لا أخل بواجب، و كل من كان كذلك يلزمه وصف العدالة، و ليس فى الأخبار حسن ظاهر أو ملكه، بل الذى يظهر من النصوص و الفتاوى أن العدل الذى لا يخل بواجب و لا يرتكب محرما لكن ذلك منهم من جعله طريقا لحصول الملكه، و منهم من جعله نفسه عداله من غير ملاحظه ملكه، و بعد تسليم الأصل فالمجهول من الذى لم يخل بواجب و لم يرتكب محرما.

فان قلت: ليس كل من لم يخل بواجب إلى آخره عدلا، بل الذى يعلم منه ذلك أو يظن ظنا معتبرا، و الأصل لا يفيد شيئا منهما. قلت: هو ما علم أو ظن أو ثبت شرعا أنه كذلك كالبينه و الأصل.

ثم إنه لا معنى لثبوت هذا الأصل إلا جعله المجهول عند الشارع مثل الذى علم منه أنه لا يخل بواجب فى جريان جميع الأحكام، و منها العدالة، نعم قد يعارض الأصل بظواهر الأخبار الآتية إن شاء الله التى كادت تكون متواتره، بل عن بعضهم أنها كذلك فى أنه يعتبر فى طريق العدالة زائدا على الإسلام مع عدم ظهور الفسق، فينقطع العمل بالأصل بحيث يثبت العدالة.

و أما الأخبار فهى - مع كون كثير منها ضعيف السند، غير صريحه فى المقصود بل بعضها دال على ضده، كمرسله يونس (١) و روايه عمر بن يزيد (٢) و روايه عبد الله

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ٤.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

ابن المغيرة (١) و حسنه البنظي (٢) و صحيحه حريز (٣) - محموله على إرادته كونه معروفا بأنه لم يعرف بشهادة زور، كحمل روايه المجالس (٤) على إرادته من لم تره بعينك بعد الفحص عن حاله، لا و لو لأنه مجهول الحال غريب لم تره مده عمرك، ضروره احتمال كون مثله معروفا مشهورا بالفسق و شهادته الزور في بلاده أو عند من خالطه.

و أما روايه عبد الرحيم فقد يكون الاعتماد عليه من جهة صلاه الناس خلفه و إن لم تعرفه، و لا دلالة في مرسله ابن أبي عمير، فان المداسين كثيرون، و لعلمهم اختبروه و لم يعرفوه بهذه المثابه حتى جاءوا إلى الكوفه، فإن التديس يصل أمره إلى أعظم من ذلك، و أما روايه اللاعب بالحمام فعمل المراد منها ما ذكرنا من المعرفة بكونه غير معروف

الفسق، و كذلك قول على (عليه السلام) لشريح بل لعل الفاسق داخل تحت الظنين في كلامه (عليه السلام) بقريته صحيحه أبي بصير، و أما ما ورد من رد شهادته الفاسق فهو مع معارضته بما دل على قبول شهادته العدل يراد منه الفاسق في الواقع لا من علمت فسقه، و لو أخذ العلم في ذلك لأخذ في العدل، و ما ذكره من التأييد معارض بالمؤيدات الكثيره لعدمه، بل قد يدعى اختلال النظام بذلك، فان كثيرا من حقوق الناس من أموال و فروج و دماء تضيع بذلك، فكم من دم يهدر، و كم من فرج يغصب، و كم من ولد يؤخذ، إن ذلك من المستبعد بل من الممنوع، خصوصا مع ملاحظه النصوص و طريقه الأصحاب، و استبعاد خفاء مثل ذلك على الشيخ معارض باستبعاد خفائه على غيره، على أن الشيخ طريق توثيقه للرجال و عدم قبوله لروايه المجهول معلوم، و لذلك و غيره احتمال تنزيل كلامه على إرادته أنه لا بد من اختباره حتى يظهر عند المختبر أنه غير ظاهر الفسق، و لا يجب عليه أن يبحث عن باطنه و اعتقاداته، و هذا الذي ادعى

١-١ الوسائل - الباب - ٤٩ - من كتاب الشهادات - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه - الحديث ٤.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٩ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٧.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٩ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٣.

حدوثه من «شريك» فمراده بعدم ظهور الفسق ظهور عدم الفسق، ولا يقال في المجهول الذي لم يعرف ولا اتفق أنه رأى بل كان في بلاد بعيدة أنه غير ظاهر الفسق، كما يرشد إلى ذلك ما حكى عنه في النهايه من التصريح بأن العدالة على ما فى صحيحه ابن أبى يعفور(١) الآتيه، و عنه فى الخلاف أنه قال بعد ذلك:

«مسأله إذا حضر الغرباء فى بلد عند الحاكم فشهد عنده اثنان فان عرفا بعداله حكم، و إن عرفا بفسق وقف، و إن لم يعرف عداله و لا فسقا بحث» و عن بعض النسخ «لم يجب عندنا سواء كان لهما السيماء الحسنه و المنظر الجميل أو ظاهرهما الصدق، بشهاده قوله عز و جل (٢) «مَنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» - قال -: و هذا ما رضى به» و كذلك ما عن الكاتب «إذا كان الشاهد حرا بالغاً مؤمناً بصيراً معروفاً بالنسب مرضياً غير مشهور بكذب فى شهادته، و لا بارتكاب كبيره و لا مقام على صغيره، حسن التيقظ عالماً بمعانى الأقوال، عارفاً بأحكام الشهاده، غير معروف بحيف على معامل، و لا تهاون بواجب من علم أو عمل، و لا معروف بمباشرة أهل الباطل و الدخول فى جملتهم، و لا بالحرص على الدنيا، و لا بساقت المروه، برياً من أهواء أهل البدع التى توجب على المؤمن البراءه من أهلها، فهو من أهل العدالة المقبوله شهادتهم» فان التأمل فى كلامه هذا يقضى بحسن الظاهر، و كيف يصدق على مجهول الحال أنه مرضى غير مشهور بكذب و غير معروف بحيف على معامله.

و أما المفيد فقد صرح فى المقنعه على ما نقل عنه «أن العدل من كان معروفاً بالدين و الورع عن محارم الله» و هو ظاهر فى حسن الظاهر.

و الحاصل أن ذلك محتمل فى كلامهم حتى فى كلام الكاتب و إن حكى عنه التصريح بأن المسلمين كلهم على العدالة إلى أن يظهر ما يزيلها.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١.

٢- ٢ سورة البقره - الآيه ٢٨٢.

و من هنا نقل عن الأستاذ الأكبر في حاشيه المعالم الإجماع على أن المراد بالعدالة حسن الظاهر في كل مقام اشترطت فيه، و في شرح المفاتيح «لم يستحضر الخلاف إلا عن ابن الجنيّد» و لعله كذلك، لأن عبارات الشيخ و غيره قابله للحمل على ما ذكرنا بل قد يدعى ظهورها في هذا المعنى، فتأمل جيدا.

و أما الإجماع الذي ذكره الشيخ و حال السلف من النبي (صلى الله عليه و آله) و الصحابه و التابعين فهو - مع إمكان تنزيهه على ما سمعت - يمكن دعوى تبين فسادة بالإجماع المحصل الحاصل بملاحظه كلام المتقدمين من أصحابنا من عدم اكتفائهم في التعديل بذلك، بل الشيخ نفسه عرف العدالة في نهايته بمضمون روايه ابن أبي يعفور الآتيه كما سمعت، و من ذلك كله يقوى الظن بأن مراده كبعض الأخبار أنه لا يحتاج إلى الفحص و التفتيش حتى يقف أن الرجل لا ذنب له باطنا، بل يكفي عدم ظهور الفسق بعد الخلطه و الاختبار، هذا.

و في شرح المفاتيح للمولى الأعظم أنه لا بد من معرفيه كونه مسلما مؤمنا حتى يقال يكفي مجرد الإسلام المرادف للإيمان، فإن معرفه ذلك لا - تتحقق غالبا أو على سبيل التعارف إلا بالمعاشره و المعروفيه، و لو لم يعرف أصلا من أن يعلم (١) كونه مسلما مؤمنا سيما في ذلك الزمان الذي كان المؤمن فيه في غايه القله، فهو عين حسن الظاهر، لكن قد يناقش أولا بأن الإسلام أى الإيمان يكفي في ثبوته مجرد إظهاره، و يحكم عليه بذلك بسائر أحكام المسلمين؛ و ثانيا بأنه لا تلازم بين المعرفتين، فإن أكثر الناس نعرف أنهم مسلمون مؤمنون بل نشهد على ذلك و لا نعرف من حسن ظاهرهم شيئا، فتأمل.

كما أنه قد يناقش فيما وقع من بعض المتأخرين - من الاستدلال على فساد هذا

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «من أين يعلم».

القول ببعض الأخبار(١)المشترطه فى قبول شهاده الشاهد كونه عدلا، و فى بعضها(٢)خيرا كآييه(٣)«وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ» و نحوها- بأن أصحاب هذا القول لا ينكرون اشتراط العدالة، بل يكتفون بالحكم بثبوتها بمجرد الايمان مع عدم ظهور الفسق، لا أن العدالة ليست شرطا عندهم بل الفسق مانع كما يتخبل، أو أن العدالة عندهم عباره عن ظهور الإسلام مع عدم ظهور الفسق و إن كان هو محتملا فى كلامهم، بل تومئ اليه بعض أدلتهم.

و كذا ما يقال إن العرف و اللغه المحكمين فى ألفاظ الكتاب و السنه ينفيان تحقق العدالة بمجرد ذلك فضلا عن أن يحققا وجودها به، أما أولا فلأن العدالة من المعانى

الشرعيه فيرجع فيها اليه، و قد سمعت ما يقتضى أنها عباره عن ذلك فيه، و لا مدخل للعرف و اللغه فيها، و ثانيا لا منافاه بين الحكم بها و بثبوتها بمجرد الايمان و عدم ظهور الفسق و بين كونها أمرا زائدا على ذلك، بل لو لم يصدق عرفا على المؤمن الذى لم يظهر منه فسق أنه عدل لم يقدح لكون ذلك طريقا شرعيا ثابتا بالدليل الشرعى.

نعم يرجع النزاع معهم فى دليلهم الدال على ذلك، و إلا فكثير من الألفاظ التى للشرع طريق فى تحققها و الحكم بثبوتها كالبينه و خبر العدل و الاستصحاب و نحو ذلك لا- يحكم أهل العرف بإطلاق اللفظ فيها، لكن ذلك غير قادح بعد فرض الطريق الشرعى فالأولى الاقتصار فى ردهم على ما عرفت، مع أن كلامهم فى غايه الفساد و إن حكى عن المسالك و بعض المتأخرين فى باب الطلاق أنه قال- بعد إيراد

حسنه البيزنطى (٤)المتقدمه

-
- ١- ١ الوسائل- الباب- ٢٣- من كتاب الشهادات- الحديث ١.
 - ٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من كتاب الشهادات- الحديث ٩.
 - ٣- ٣ سوره الطلاق- الآيه ٢.
 - ٤- ٤ الوسائل- الباب- ١٠- من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه- الحديث ٤.

المشتمله على قوله (عليه السلام): «من ولد على الفطره أجزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير»

:- «إن هذه الروايه واضحه الاسناد و الدلاله على الاكتفاء بشهاده المسلم فى الطلاق و لا يرد أن

قوله (عليه السلام): «بعد أن يعرف منه خير»

ينافى ذلك، لأن الخير قد يعرف من المؤمن و غيره، و هو نكره فى سياق الإثبات لا يقتضى العموم، فلا ينافيه مع معرفه الخير منه الذى أظهره من الشهادتين و الصلاه و الصيام و غيرهما من أركان الإسلام أن يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح، لصدق معرفه الخير منه معه، و فى الخبر مع تصديره باشتراط الشهاده ثم الاكتفاء بما ذكر تنبيه على أن العدالة هى الإسلام، فإذا أضيف إلى ذلك أن لا- يظهر الفسق فهو أولى» و ظاهره الاكتفاء بشهاده سائر المخالفين، بل تحقق العدالة فيهم، و هو من المقطوع بفساده حتى على القول بأن العدالة هى الإسلام مع عدم ظهور الفسق، إذ لا- فسق أعظم من فساد العقيدة، و كيف و جميع عباداتهم فاسده، لكونهم مخاطبين بما عندنا، و حالهم كحال الكفار، فلعل المراد بالخير فى الروايه الايمان و غيره، لكنه لم يصرح به لمكان التقيه.

و قيل العدالة عباره عن حسن الظاهر كما هو ظاهر ما سمعته من المقنعه و النهايه بل و حكى أيضا عن القاضى و التقى و ابن حمزه و سلار، بل قيل فى الناصريات ما يشير إلى ذلك أيضا، بل عن المصاييح نسبته إلى القدماء، بل سمعت عن حاشيه المعالم نقل الإجماع على كون العدالة حسن الظاهر فى كل مقام اشترط فيه، و المراد بالظاهر خلاف الباطن الذى لا يعلم به إلا الله، و بحسنه كونه جاريا على مقتضى الشرع بعد اختباره و السؤال عن أحواله، للنصوص المستفيضه جدا و إن كان بعضها لم يذكر فيه تمام حسن الظاهر لكنه كالصریح فى عدم الاكتفاء بظاهر الإسلام، فيتم الاستدلال به حينئذ بضميمه عدم القائل بالفصل، منها مضافا إلى ما عرفته فى أخبار الخصم

قول الصادق

(عليه السلام) فى روايه أبى بصير(١): «لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفا صائنا»

و قوله (عليه السلام) فى روايه العلاء بن سيباه(٢) عن الملاح و المكارى و الجمال:

«لا بأس بهم تقبل شهادتهم إذا كانوا صلحاء»

ك

قول الباقر (عليه السلام)(٣): «شهادة القابله جائزه على أنه استهل أو برز ميتا إذا سئل عنها فعدلت»

و عن

أمالى الصدوق(٤) بسنده عن الكاظم (عليه السلام) «من صلى خمس صلوات فى اليوم و الليله فى جماعه فظنوا به خيرا و أجزوا شهادته»

و خبر سماعه(٥) عن الصادق (عليه السلام) قال: «من عامل الناس فلم يظلمهم، و حدثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم كان ممن حرمت

غيبته، و كملت مروته، و ظهر عدله، و وجب أخوته»

و عن العيون(٦) روايته بسنده إلى الرضا (عليه السلام)

، و عن العسكرى (عليه السلام) فى تفسيره(٧) فى قوله تعالى(٨): «مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» «من ترضون دينه و أمانيه و صلاحه و عفته و تيقظه فيما يشهد به و تحصيله و تمييزه، فما كل صالح مميز، و لا كل محصل مميز صالح، و إن من عباد الله لمن هو أهل لصلاحه و عفته، و لو شهد لم تقبل شهادته لقله تمييزه، فإذا كان صالحا عفيفا مميزا محصلا مجانبا للمعصيه و الهوى و الميل و التحامل فذلك الرجل الفاضل».

١-١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٠.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٣٤ - من كتاب الشهادات - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٤ - من كتاب الشهادات - الحديث ٣٩.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٢ لكن روى عن الصادق عليه السلام.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١٤.

٧-٧ ذكر تمامه فى تفسير الصافى - ذيل الآيه الكريمه و صدره فى الوسائل فى الباب ٤١ من كتاب الشهادات - الحديث ٢٢.

و عن الهدايه للشيخ الحر (رحمه الله) «روى أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان إذا تخاصم اليه رجلان- إلى أن قال:- وإذا جاءوا بشهود لا يعرفهم بخير ولا شر بعث رجلين من خيار أصحابه يسأل كل منهما من حيث لا يشعر الآخر عن حال الشهود في قبائلهم و محلاتهم، فإذا أثنوا عليهم قضى حينئذ على المدعى عليه، و إن رجعا بخبر شين و ثناء قبيح لم يفضحهم و لكن يدعو خصمين إلى الصلح، و إن لم يعرف

لهم قبيله سأل عنهما الخصم، فان قال: ما علمت منهما إلا خيرا أنفذ شهادتهما»(١).

و ما رواه الصدوق في الصحيح و الشيخ في التهذيب بسنده لكن في المتن في الكتابين تفاوت، و نحن نقلهما كما في الوافي معلما لموضع الاشتراك من موضع الاختصاص عن

عبد الله بن أبي يعفور(٢) قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «بم تعرف عداله الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ فقال: أن تعرفوه بالستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اليد و اللسان، و تعرف باجتنا الكبائر التي أوعده الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك و الدلاله على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه، و يجب عليهم تزكيتة و إظهار عدالته في الناس، و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن و حفظ مواعيتهن بحضور جماعه المسلمين و أن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من عله «يه» فإذا كان كذلك لازما لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته و محله قالوا: ما رأينا منه إلا خيرا مواظبا على الصلوات متعاهدا لأوقاتها في مصلاه فان ذلك يجيز شهادته و عدالته بين

١- ١ الوسائل- الباب- ٦- من أبواب كيفية الحكم- الحديث ١ من كتاب القضاء.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من كتاب الشهادات- الحديث ١ و لا- يخفى أن حرف «ش» علامه للاشتراك في الجمله الآتيه و كذلك «يه» للفقيه و «يب» للتهذيب.

المسلمين «ش» و ذلك إن الصلاة ستر و كفاره للذنوب «يه» و ليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلى إذا كان لا يحضر مصلاه و يتعاهد جماعه المسلمين، و إنما جعل الجماعه و الاجتماع إلى الصلاه لكي يعرف من يصلى ممن لا يصلى و من يحفظ مواقيت الصلاه ممن يضيع «ش» و لولا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على آخر بصلاح، لأن من لا يصلى لا صلاح له بين المسلمين «يب» لأن الحكم جرى من الله و رسوله (صلى الله عليه و آله) بالحرق فى جوف بيته «يه» فان رسول الله (صلى الله عليه و آله) هم بأن يحرق قوما فى منازلهم لتركهم الحضور لجماعه المسلمين، و قد كان فيهم من يصلى فى بيته فلم يقبل منه ذلك، و كيف تقبل شهاده أو عداله بين المسلمين ممن جرى الحكم من الله عز و جل و من رسوله (صلى الله عليه و آله) فيه بالحرق فى جوف بيته بالنار «ش» و قد كان يقول (صلى الله عليه و آله): لا صلاه لمن لا يصلى فى المسجد مع المسلمين إلا من عله «يب» و قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لا- غيبه إلا- لمن صلى فى بيته و رغب عن جماعتنا و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته، و سقطت بينهم عدالته، و وجب هجرانه، و إذا رفع إلى إمام المسلمين أنذره و حذره، فان حضر جماعه المسلمين و إلا أحرق عليه بيته، و من لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته، و ثبت عدالته بينهم».

و خبر عبد الله بن سنان (١) المروى عن الخصال عن أبي عبد الله (عليه السلام) «ثلاث من كن فيه أوجب له أربعة على الناس: إذا حدثهم لم يكذبهم، و إذا وعدهم لم يخلفهم، و إذا خالطهم لم يظلمهم و جب أن يظهروا فى الناس عدالته، و يظهر فيهم مروته، و أن يحرم عليهم غيبته، و أن يجب عليهم أخوته».

و صحيحه محمد بن مسلم (٢) عن أبي جعفر (عليه السلام) «لو كان الأمر إلينا لأجزنا شهادة الرجل إذا علم منه خير مع يمين الخصم فى حقوق الناس»

إلى غير ذلك

١- ١ الوسائل- الباب- ٤١- من كتاب الشهادات- الحديث ١٥.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤١- من كتاب الشهادات- الحديث ٨.

من الأخبار الواردة في إمام الجمععه و غيرها ك

قوله (عليه السلام)(١): «لا تصل خلف من لا تثق بدينه و أمانته»

و نحوها، و لا ريب في ظهورها ظهورا لا يكاد ينكر في رد القول بالاكْتفاء بالإسلام مع عدم ظهور الفسق، كما أنها ظاهرة في رد القول بالملكه.

و قيل العداله عباره عن ملكه نفسانيه تبعث على ملازمه التقوى و المروه، و المراد بملازمه التقوى اجتناب الكبائر و عدم الإصرار على الصغائر، بل هو من جمله الكبائر، و

بالمروه أن لا يفعل ما تنفر النفوس عنه عاده، و يختلف ذلك باختلاف الأشخاص و الأزمنه و الأمكنه، و عن مصايح الظلام أنه المشهور بين الأصحاب، بل عن الشيخ نجيب الدين العاملي نسبه إلى العلماء، و لعل المراد المتأخرون، و إلا فقد عرفت أن المتقدمين لم يأخذ أحد منهم ذلك في تعريفهم، بل في الكفايه و عن الذخيره لم أعثر على هذا التعريف لغير العلامه، و ليس في الأخبار له أثر و لا شاهد عليه فيما أعلم و كأنهم اقتفوا في ذلك أثر العامه، و عن مجمع البرهان نحوه، مع أنه نسبه في مجمع البرهان إلى أنه مشهور بين عامه العامه و الخاصه، فيكون قرينه على إرادته المتأخرين.

و حجتهم على ذلك كما قيل إن العداله لغه الاستقامه و عدم الميل إلى جانب أصلا فإن الفسق ميل عن الحق و الطريق المستقيم، و موضوعات الألفاظ يرجع فيها إلى اللغه و العرف، فلا بد أن يكون في الواقع استقامه، لأن الألفاظ أسامى للمعاني الواقعيه لا ما ثبت شرعا أو ظهر عرفا، إذ ذلك خارج عن معنى اللفظ جزما، فحيث صارت العداله شرطا فلا بد من ثبوتها و العلم بها، لأن الشك في الشرط يقتضى الشك في المشروط، فمقتضى ذلك العلم بعدم الميل بحسب نفس الأمر، و لا يحصل ذلك إلا- بالمعاشره الباطنيه بحيث يحصل من ملاحظه حاله الوثوق و الاطمئنان بأنه لا يميل، و هو معنى الملكه و الهيئه الراسخه، و كذلك الحال في لفظ الفاسق، و هو أمر معروف مشاهد في كثير

من الناس بالنسبه إلى بعض المعاصى كالزنا بالأُم و اللواط بالولد و نحو ذلك و إن كانت مراتبهم فى ذلك و نحوه متفاوتة، فمنهم من له ملكه فى البعض و منهم من له ملكه فى الجميع، فلا يمكن حينئذ للإنسان أنه يعلم عداله شخص حتى يعلم أنه له ملكه يعسر عليه مخالفه مقتضاها بالنسبه إلى جميع المعاصى، و لا يكون ذلك إلا باختيار الباطنى و تتبع الآثار حتى تطمئن نفسه بحصولها فى الجميع، كما فى الحكم بسائر الملكات من الكرم و الشجاعه و نحوهما، و ربما ادعى بعضهم أنه يمكن رد كلام أكثر المتقدمين إلى ذلك، كما أنه حمل الأخبار على إرادته تتبع الآثار المطلعه على الملكة، سيما صحيحه ابن أبى يعفور، فان هذه الأشياء المذكوره فيها غالبا توصل إلى اطمئنان النفس بالملكه.

لكنه كما ترى فى غايه الضعف، بل عليه لا يمكن الحكم بعداله شخص أبدا إلا فى مثل المقدس الأردبيلى و السيد هاشم على ما ينقل من أحوالهما، بل و لا- فيهما، فإنه أى نفس تطمئن بأنيهما كان يعسر عليهما كل معصيه ظاهره و باطنه، كلا إن ذلك لبهتان و افتراء، بل الإنسان من نفسه لا- يعرف كثيرا من ذلك، و من العجيب تنزيل صحيحه ابن أبى يعفور على الاطمئنان فى حصول الملكة فى جميع المعاصى بواسطة اجتناب المذكور فيها منها التى هى بالنسبه إليه فى جنب العدم، و كيف يعرف الشخص ببعض أحواله، مع أنا نرى بالعيان تفاوت الناس أجمع فى ذلك، فكم من شخص تراه فى غايه الورع متى قهر بشىء أخذ يحتال و يرتكب ما لا يرتكبه غيره من المحرمات فى قهر من قهره، كما نرى ذلك كثيرا فى أهل الأنف و الأنفس الأبيه، و آخر متى أصابه ذل و لو حقيرا ارتكب من الأمور العظيمة التى تستقر بها نفسه ما لا يفعله أعظم الفساق، بل أغلب الناس كذلك و إن كانت أحوالهم فيه مختلفه، فمنهم بالنسبه إلى ماله، و منهم بالنسبه إلى عرضه، و منهم بالنسبه إلى أتباعه و أصحابه، فدعوى أنه بمجرد الخلطه على جملة من أحواله يحصل الجزم و الاطمئنان بأنه فى سائر المعاصى ظاهرها و باطنها ما عرض

له مقتضاها و ما لم يعرض له ملكه يعسر عليه مخالفتها مقطوع بفسادها.

و كيف و قد سئل الأوردبيلي على ما نقل ما تقول لو جاءت امرأه لابسه أحسن الزينه متطيبه بأحسن الطيب و كانت فى غاية الجمال و أرادت الأمر القبيح منك فاستعاذ بالله من أن يبتلى بذلك، و لم يستطع أن يزكى نفسه، فمن الواضح فساد ذلك كله سيما بالنسبه إلى حال كثير من رواه الأخبار، و إن قلنا بكون التزكيه من الظنون الاجتهاديه لكن دعوى حصول الظن بالملكه العامه لسائر المعاصى كذب و افتراء و غيرهما بمجرد نقل بعض أحواله كما ترى، و مراعاة الأخبار تقضى بأن العداله أمرها سهل كما ينبى عنه الحث على الجماعه سفرا و حضرا، و قولهم: إذا مات الإمام أو أحدث قدم شخص آخر ممن خلفه، على أن أمر العداله محتاج إليه فى كثير من الأشياء كالطلاق و الديون و الوصايا و سائر المعاملات، و هى على هذا الفرض فى غاية الندره، بل لا يخلو من العسر و الحرج قطعاً، بل ظاهر الروايه (١) التى هى مستندهم خلافه، ل

قوله (عليه السلام) فيها: «ساترا لعيوبه و أن يكون معروفا بالستر و العفاف و إذا سئل عنه قيل لا نعلم منه إلا خيرا»

خصوصا مع ملاحظه لفظ الستر، بل قد يقطع بعدم وجود الملكه فى أكثر أصحاب النبى (صلى الله عليه و آله)، و لذلك صدر منهم ما صدر من ترك الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و كتمان الشهاده، حتى ورد أنهم كلهم دخلهم شك عدا المقداد و أبى ذر و سلمان و عمار، و احتمال زوالها عنهم بمجرد موت النبى (صلى الله عليه و آله) مستبعد جدا كما فى سائر أهل الملكات، إذ الظاهر أن الملكه على تقدير زوالها إنما تزول بالتدريج لا دفعه كما اتفق لهم، فتأمل.

مضافا إلى أن الحكم بزوالها عند عروض ما ينافيها من معصيه أو خلاف مروه

و رجوعها بمجرد التوبه ينافى كونها ملكه، و احتمال أن المراد الملكه مع عدم وقوع أحد الكبائر خلاف ظاهر تعريفهم من أنها عباره عن الملكه الباعثه على ذلك، و لا ريب أن اتفاق وقوع الكبيره لا يرفع أصل الملكه، و إرادته أنه يرتفع الحكم بها يدفعها حكمهم بعودها بمجرد التوبه من غير حاجه إلى تجديد الاختبار.

و دعوى أن ذلك أمر تعبدى شرعى للإجماع، و إلا فلا يحتاج للاختبار للملكه نعم يحتاج إلى زمان يعرف منه الندم، و قد يظهر ذلك فى أيسر زمان، يدفعها أن الثابت من الشارع أنه بفعل ذلك يكون فاسقا لا عدلا غير مقبول الشهاده مثلا كما هو مقتضى التعريف، و كون الشأن فيها كالشأن فى الكريم إذا بخل و الشجاع إذا جبن يقتضى عدم ارتفاعها بذلك، كما لا يرتفع الحكم بكونه شجاعا و كريما بعد حصول الملكه.

و أيضا قد اشتهر بينهم تقديم الجرح على التعديل لعدم حصول التعارض، لكون المعدل لا يعلم و الجرح عالم، و من لا يعلم ليس حجه على من علم، و لو كان من باب الملكه لكان من باب التعارض، لأذن المعدل يخبر عن الملكه و الآخر يخبر عن عدمها، بل عن ملكه الفسق، اللهم إلا أن أهل الملكه ينفون الحكم بمقتضاها بمجرد وقوع الكبيره مثلا و إن لم تذهب الملكه، فلا- يكون تعارضا بينهما، إذ قد يكون الجرح اطلع على فعل كبيره و لا ينافى ذلك إخبار العدل بحصول الملكه، نعم لو كان الجرح بما يرفع الملكه اتجه التعارض، فتأمل جيدا.

و مع ذلك كله فلم يتضح لنا ما أرادوا بحجتهم السابقه، أما أولا فلأننا قد بينا أن العداله لها حقيقه شرعيه، و ثانيا لو قلنا ببقائها على المعنى اللغوى فالظاهر بل المقطوع به عدم إرادته هنا، لكون الاستقامه و الاستواء حقيقه فى الحسى، فلا بد أن يراد بهما هنا معنى مجازى، و كونه عدم الميل الذى يلزمه الملكه ليس بأولى من عدم انحراف الظاهر و اعوجاجه.

و المناقشه فى جميع ما ذكرنا أو أكثره بأنها و إن كانت هى الملكه لكن الطريق إليها حسن الظاهر يدفعها وضوح منعها إن أريد حصول الاطمئنان من الطريق المزبور بحصولها، لما عرفت من أن حسن الظاهر باستقراء بعض أحوال الشخص لا يفيد الاطمئنان بحصول الملكه فى الجميع بل البعض، و رجوع النزاع لفظيا إن أريد كونه طريقا تعديا، و لا فائده حينئذ فى ذكرها و اشتراطها، بل فيه إيهام خلاف المراد.

كالمناقشه فيه أيضا بأن قضيه كونها حسن الظاهر عدم انقداحها بوقوع الكبيره تسترا، و لعله الظاهر من بعضهم حيث قال: إن العادل هو الذى يستر عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه، لا أنه الذى يكون لا عيب له و لا عثره، نعم لا بد أن لا يظهر منه ذلك، فحينئذ إذا صدر منه باطنا يجب إخفاؤه بحيث لو أظهره مظهر يصير فاسقا، لحرمة الغيبه و إشاعه الفاحشه و وجوب ستر العوره، مضافا إلى حرمة التجسس، قال الله تعالى (١) «وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» و قال (٢) «الَّذِينَ يُحِبُّونَ» إلى آخره، و الأخبار الداله على التحريم و شدة الحرمة و العقوبات الشديده متواتره، مضافا إلى إجماع المسلمين بل بداهه الدين، فحينئذ إذا صدر من أحد ذلك و جب الحكم بتفسيقه، و هو ظاهر فى أن حسن الظاهر لا يقدر فيه وقوع الكبيره

باطنا متسترا بحيث يحرم على أحد أن يخبر عنه بذلك، فينبغى أن يكون عدلا عند هذا المطلع فضلا عن غيره، لعدم انقداح حسن الظاهر.

بل قضيته عدم ثبوت الجرح أبدا، و إلا ينفى حسن الظاهر، و حينئذ يكون من باب التعارض بينه و بين المعدل، فلا معنى لتقديم قوله على قول المعدل، و أيضا لو كان ذلك قدحا فى حسن الظاهر لم يكن لإعاده ذلك بصدور التوبه منه معنى.

١- ١ سورة الحجرات- الآيه ١٢.

٢- ٢ سورة النور- الآيه ١٨.

إذ يدفعها أيضا ظهور إرادته القائلين بأن العدالة حسن الظاهر اشتراط ذلك بعدم وقوع الكبيره منه مع ذلك و إن أطلقوا، فيكون العدالة منهم حسن الظاهر مع عدم وقوع الكبيره معه و لو باطنا.

أو يقال إن العدالة عندهم كما يومى اليه كلام ابن إدريس و غيره عباره عن اجتناب جميع الكبائر التى منها الإصرار على الصغائر واقعا سواء كان ذلك عن ملكه أو كان بعضها عنها و الآخر عن مجرد اتفاق، لكن الطريق إلى الحكم بكون الرجل مجتنباً للكبائر حسن الظاهر على حسب ما يستفاد من الأخبار، فيكون هي فى الواقع ذلك و إن كان الحكم بتحققها شرعياً، فمن اطلع حينئذ على وقوع كبيره من شخص و لو متسترا ذهب عدالته، و لا يجوز له أن يصلح خلفه، إذ حسن الظاهر غير مضمّر بعد الاطلاع على انتفائها، إذ الفرض أنها عباره عن اجتناب الكبائر واقعا، و لا ينافى ذلك كونه يحرم على المطلع أن يتكلم لمكان كونه غيبه، نعم لو دعى إلى الشهاده فى مقام الجرح و جب عليه أن يشهد للإجماع على جوازها فى مثل هذا المقام، و تنقذ حينئذ أصل العدالة و إن كان صدور المعصيه منه على وجه التستر بحيث لا ينافى حسن الظاهر قطعاً، و من ذلك يظهر حينئذ وجه تقديم الجرح على التعديل، لكون المعدل يثبت حسن الظاهر و الجرح لا ينفيه، بل يقول: إنى اطلعت منه على ما يذهب العدالة و إن بقى حسن ظاهره.

فقول الأصحاب العدالة حسن الظاهر لا يخلو من مسامحه، إذ حسن الظاهر نفسه ليس بعداله، بل العدالة غيره، و هو طريق إليها، و ليست هي الملكه كما يقوله المتأخرون، فتأمل جيداً.

و دعوى أن الملكه عندهم هي هذه القوه التى انتظم بها حسن الظاهر، إذ حسن الظاهر لا يكون إلا عن ملكه و قوه يصدر عنها واضحه المنع أولاً، و الفساد ثانياً،

ضروره كثره وقوع ملكه التدليس، على أن حسن الظاهر قد يكون لا- عن ملكه بل مجرد اتفاق، بل لا- معنى لاشتراط الملكه حينئذ بالتقرير المتقدم، بل هو في الحقيقه رجوع للقول بحسن الظاهر، كما هو واضح.

فظهر لك من ذلك كله بحمد الله شده ضعف القول بأنها الملكه، بل لعله مساو في الضعف للقول الأول فيها، و قد سمعت أن الخراساني اعترف بعدم الشاهد له في فتاوى القدماء من أصحابنا، و أنه اقتفوا به أثر العامه، و بأنه لا شاهد له في النصوص أصلا، و لعله كذلك، و الصحيحه (١) التي هي أشد ما ورد في أمر العداله قد عرفت أنه لا- دلالة فيها على القول بالملكه بوجه من الوجوه، مع أنها على اختلاف متنها قد اشتملت على ما لا يقدر في العداله إجماعا كحضور الجماعه، و من هنا احتمل بعضهم أن يراد بها كون الرجل معروف العداله بين المسلمين حتى تصير شهادته حجه لكل من احتاج منهم، و متلقاه بالقبول، و دلت أيضا على أن حضور الجماعه واجب، و أنه يحرق بيت من لم يحضرها، و لعل المراد من لم يحضرها رغبه عنها مع وجود إمام المسلمين (عليه السلام)، فان ذلك قد يؤدي إلى الكفر، و الأمر سهل.

لكن قد يناقش الخراساني بأن في بعض النصوص إشاره إلى اعتبار الملكه في العداله

كالخبر المروي (٢) عن تفسير العسكري عن علي بن الحسين (ع) و احتجاج الطبرسي عن الرضا عنه (عليهما السلام) قال: «إذا رأيت الرجل قد حسن سمته و منبته و تماوت في منطقته و تخاضع في حركاته فرويدا لا يغرنكم، فما أكثر من يعجزه تناول الدنيا و ركوب المحارم منها لضعف قيمته (بنيته خ ل) فنصب الدين فخا لها، فهو لا يزال يخيل الناس بظاهره، فان تمكن من حرام اقتحمه، و إذا وجدتموه يعف عن المال الحرام

١- ١ الوسائل - الباب - ٤١ - من كتاب الشهادات - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١٤.

فرويدا لا يغرنكم، فان شهوات الخلق مختلفه، فما أكثر من ينبو عن المال الحرام و إن كثر و يحمل نفسه على شوهاء قبيحه يأتي منها محرما، فإذا وجدتموه يعف عن ذلك فريدا لا يغرنكم حتى تنظروا ما عقده عقله، فما أكثر من ترك ذلك أجمع ثم لا يرجع إلى عقل متين، فيكون ما يفسده بجهله أكثر مما يصلحه بعقله، و إذا وجدتم عقله متينا فريدا لا يغرنكم حتى تنظروا مع هواه يكون على عقله أو يكون مع عقله على هواه، و كيف محبته للرئاسات الباطله و زهده فيها، فان فى الناس من خسر الدنيا و الآخره بترك الدنيا للدنيا، و يرى أن لذه الرئاسه الباطله أفضل من لذه الأموال و النعم المباحه المحلله، فيترك ذلك أجمع طلبا للرئاسه- إلى أن قال:- و لكن الرجل كل الرجل نعم الرجل هو الذى جعل هواه تبعا لأمر الله، و قواه مبذوله فى رضى الله، يرى الذل مع الحق أقرب إلى عز الأبد من العز فى الباطل- إلى أن قال:- فذلكم الرجل نعم الرجل، فبه فتمسكوا، و بسنته فاقتدوا، و إلى ربكم به فتوسلوا، فإنه لا ترد له دعوه، و لا تخيب له طلبته»

إلا- أنه- مع كونه غير معلوم السند، و مرويا فى غير الكتب الأربعة، و محتملا للتعريض به إلى أناس خاصين كأول و الثانى و أصحابهما و قاصرا عن معارضه غيره من الأخبار المكتفيه بحسن الظاهر حتى على مذهب الخصم- قال فى الوسائل: إنه بيان لأعلى مراتب العدالة لا لأدناها، بل قال: إنه مخصوص بمن يؤخذ عنه العلم و يقتدى به فى الأحكام الدينيه، كما هو ظاهر، لا بإمام الجماعه و الشاهد و هو جيد جدا.

بقى الكلام فى منافيات المروه فى الذخير و الكفايه دعوى الشهره على اعتبارها فى عداله الشاهد و الامام، بل عن الماحوزيه نقل حكايه الإجماع على ذلك، و عن مجمع البرهان أنه احتمال الإجماع على اعتبارها فى غير مستحق الزكاه و الخمس، بل فى الذخيره أيضا و ظاهر المفاتيح أن المشهور جعلها جزء فى مفهوم العدالة، و كيف كان فلا أعرف

لهم حجه على شىء من ذلك سوى

قول الكاظم (عليه السلام) فى حديث هشام(١): «لا دين لمن لا مروءة له، ولا مره لمن لا عقل له»

و خبر عثمان بن سماعه(٢) المتقدم فى علامات المؤمن «من عامل الناس فلم يظلمهم، و حدثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم كان ممن حرمت غيبته، و كملت مروءته، و ظهر عدله، و وجب أخوته»

بل و

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر ابن أبى يعفور(٣): «و أن يكون ساترا لعيوبه»

إذ منافى المروءة عيب، لأن مخالفتها إما لخبيل أو نقصان عقل أو قلة مبالاه أو حياء، و على كل حال فلا ثقة بقوله و لا بفعله، و قد

قالوا (عليهم السلام)(٤): «الحياء من الايمان، و لا إيمان لمن لا حياء له»

بل و ربما يشير إلى ذلك

حديث البرذون حيث قال: «لا أقبل شهادته لأنى رأيتة يركض على برذون»

بل ربما ادعى ملازمتها للتقوى.

لكن الجميع كما ترى، بل لا يخفى على المتأمل فى الأخبار المتقدمه أنها لا مدخلية لها فى العداله حيث لم تذكر فى شىء منها، و دعوى التلازم بينها و بين التقوى ممنوعه أشد المنع، فإن أولياء الله يقع منهم كثير من الأشياء التى ينكرها الجهله، نعم لا يبعد قدح بعض الأشياء التى تقضى بنقصان عقل فاعلها، كما إذا لبس الفقيه مثلا لباس أفبح الجند من غير داع إلى ذلك، بل قد يقال: إنها محرمة حينئذ بالعارض، للأمر

١-١ أصول الكافى ج ١ ص ١٩- الطبع الجديد- الحديث ١٢ من كتاب العقل و الجهل.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٩ و هو خبر عثمان عن سماعه كما تقدم فى الرقم ٥ من ص ٢٩١ و يأتى فى الرقم ١ من ص ٣٠٣.

٣-٣ الوسائل- الباب- ٤٢- من كتاب الشهادات- الحديث ١.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١١٠- من أبواب أحكام العشره من كتاب الحج.

بحفظ العرض و ما فى

حديث سماعه(١)من قوله (عليه السلام): «كملت مروته»

ليس المراد منها ما هي عندهم قطعاً، و إجماع الماحوزيه غير ثابت، بل نقل عنه نفسه أنه

قال: ليس يبعد عدم اعتبارها، لأنه مخالفه للعاده لا الشرع، و هو ظاهر فى عدم ثبوت الإجماع عنده، بل

روى أنه (صلى الله عليه و آله) كان يركب الحمار العارى، و يردف خلفه(٢)

و

أنه كان يأكل ماشياً إلى الصلاة بمجمع من الناس فى المسجد(٣)

و

أنه كان يحلب الشاه(٤)

و نحو ذلك، مع أنه ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فى الزهد ما لو وقع فى مثل هذا الزمان لكان أعظم مناف للمروه

بالمعنى الذى ذكره، مثل

ما ورد(٥)فى رقع جبهته حتى أستحيى من راقعها.

و كان الذى دعاهم إلى اعتبار المروه وجودها فى بعض أخبار، لكن من المعلوم أنها ليست بالمعنى الذى ذكره، بل هو ك

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) جواب سؤال جويزيه(٦)عن الشرف و العقل و المروه: «و أما المروه فأصلاح المعيشه»

و روى(٧)عن الرضا عن آبائه (عليهم السلام) قال رسول الله (صلى الله عليه و آله):

«سته من المروه، ثلاثه منها فى الحضر، و ثلاثه منها فى السفر، فأما التى فى الحضر فتلاوه القرآن و عماره المسجد و اتخاذ

الاخوان، و أما التى فى السفر فبذل الزاد و حسن

١- ١ الوسائل - الباب - ١١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩.

٢- ٢ البحار - ج ١٦ ص ٢٨٥ المطبوعه عام ١٣٧٩ - باب مكارم أخلاق النبى ص الرقم ١٣٦.

٣- ٣ البحار - ج ١٨ ص ٦١٧ و ٦١٨ من طبعه الكمباني كتاب الصلاه.

٤- ٤ البحار - ج ٦ ص ٢٣٨ المطبوعه عام ١٣٧٩ - باب مكارم أخلاق النبى ص.

- ٥-٥ البحار- ج ١٤ ص ٨٧٢ من طبعه الكمباني.
- ٦-٦ روضه الكافي ص ٢٤١ الرقم ٣٣١ المطبوعه عام ١٣٧٧.
- ٧-٧ الوسائل- الباب- ٤٩- من أبواب آداب السفر- الحديث ١٢ من كتاب الحج.

الخلق و المزاح فى غير معاصى الله»

و عن الصادق (عليه السلام) (١) «المروه و الله أن يضع الرجل خوانه بفناء داره، و المروه مروتان، مروه فى الحضر، و مروه فى السفر فأما التى فى الحضر فتلاوه القرآن، و لزوم المساجد، و المشى بين الإخوان فى الحوائج، و النعمة ترى على الخادم تسر الصديق و تكبت العدو، و أما فى السفر فكثرت الزاد و طيبه و بذله، و كتمانك على القوم أمرهم بعد مفارقتك، و كثره المزاح فى غير ما يسخط الله»

إلى غير ذلك.

و المروه بهذا المعنى غير ما ذكره الأصحاب قطعاً، على أنه لا دلالة فيها على اعتبارها فى العدالة، بل لعل بعض ما يخالف المروه بالمعنى الذى ذكره الأصحاب مما يؤكد العدالة و إن كان من المنكرات عرفاً، كما أن بعضه مما يستلزم الطعن فى عرض الرجل مما ينحل

إلى محرم، على أن الأول يمكن دعوى اشتراطه فى الشهادة لا أخذه فى العدالة، إلا أن يكون يحصل منه عدم الاطمئنان بمبالاته فى الدين، و ينقدح حسن ظاهره، و احتمال أن العدالة من الحقيقة الشرعية فما شك فى اعتباره فيها ينبغى أن يعتبر لأصالة عدم تحقق الشرط بدونه يدفعه أن الأخبار أظهرت ما يراد منها، مع أن ذكرها فى مقام البيان كالصريح فى نفي اعتبار أمر زائد فيها، و دعوى أن الاحتياط قاض به يدفعها أن الاحتياط غير منضبط، فقد يكون فيه، و قد يكون فى عدمه، كمعاني العدالة.

نعم قد يقال: إن منافيات المروه منافيه لمعنى العدالة التى هى الاستواء و الاستقامة، فإذا كان الرجل بحيث لا يبالي بشىء من الأشياء المنكرة عرفاً فلا ريب فى عدم استقامته، مؤيداً بما عساه يومى إليه بعض النصوص فى المروه و إن لم تكن صريحه بالمعنى الذى ذكره الأصحاب، بل قد يقال: إن منافاتها تورث شكاً فى دلاله

حسن الظاهر على الملكة أو على حسن غيره مما لم يظهر منه، ضروره كون المراد منه ما هو منكر فى العاده، و مستقبح فيها من دون ملاحظه مصلحه يحسن بها، كما فى بعض الأمور الواقعه من بعض الأولياء التى لا قبح فيها فى العاده مع العلم بوجهها، نحو ما وقع من أمير المؤمنين (عليه السلام) من ترقيع المدرعه و المدافه فى المعامله على الشىء اليسير و غير ذلك.

ثم إن الظاهر إرادته الخلق فى منافيات المروه القادحه فى العداله كما يشير اليه كلام ثانى الشهيدين، لا أن اتفاق وقوع النادر قادح، و ليس هو أعظم من الصغيره.

[بحث حول الصغيره و الكبيره]

و أما الإصرار على الصغائر فهو مبنى على أن المعاصى صغائر و كبائر كما هو المشهور، بل فى مفتاح الكرامه نسبتته إلى المتأخرين قاطبه، بل عن مجمع البرهان نسبتته إلى العلماء مشعرا بدعوى الإجماع عليه، كالصيمرى عند تفسير الكبيره بكل ما توعده الله عليه النار ناسبا له إلى الأصحاب، و إن كان التحقيق أنه لا يلتفت إلى دعوى الإجماع فى المقام، لأن القول بأن كل معصيه كبيره و أنه لا صغيره قول معروف بين الأصحاب محكى عن المفيد و القاضى و التقى و الشيخ فى العده فى البحث عن حجيه خبر الواحد ناسبا له إلى الأصحاب، كالطبرسى فى مجمع البيان حيث قال: «قالوا: المعاصى كلها كبائر، لكن بعضها أكبر من بعض، و ليس فى الذنوب صغيره، و إنما يكون صغيرا بالإضافة إلى ما هو أكبر، و يستحق العقاب عليه أكثر» و أبلغ منه ما فى السرائر حيث أنه بعد أن ذكر كلام الشيخ فى المبسوط الظاهر فى أن الذنوب على قسمين، صغائر و كبائر، قال: «هذا القول لم يذهب إليه (رحمه الله) إلا فى هذا الكتاب، و لا ذهب إليه أحد من أصحابنا، لأنه لا صغائر عندنا فى المعاصى إلا بالإضافة إلى غيرها».

و إن كان الأقوى ما ذكرناه أولا لظاهر قوله تعالى (١):

«إِنْ تَجْتَبِئُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» والأخبار، كصحيحه ابن أبي يعفور المتقدمه، و الحسن بن محبوب الآتيه (١) فى تعداد الكبائر، و محمد بن مسلم (٢) القائله إن الكبائر سبع، و أبى بصير (٣) و روايتى الحلبي (٤) فى الآيه المتقدمه، و عباد النواء (٥) و حسنه عبيد بن زراره (٦) و خبر مسعده بن صدقه (٧) و خبر عبد العظيم بن عبد الله الحسينى (٨) الذى تسمعه إن شاء الله فى تعداد الكبائر، مضافا إلى

الخبر «إن الأعمال الصالحه تكفر الصغائر»

و فى آخر (٩) «من اجتنب الكبائر كفر الله تعالى عنه جميع ذنوبه، و ذلك قول الله تعالى إِنْ تَجْتَبِئُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ» إلى آخره،

و فى آخر (١٠) «عن الكبائر تدخل فى قوله تعالى يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»، قال: نعم ذلك اليه»

و غير ذلك، بل يمكن دعوى تواتر الأخبار بما يستفاد منه ما ذكرنا، هذا.

مع اعتضادها بالشهره، على أنه لو كان جميع الذنوب كبائر لم يحصل عدل فى أغلب الناس بل سائرهم، ضروره أنه لا ينفك أحد عن مواقعه بعض المعاصى، و العداله محتاج إليها الناس فى أكثر أمورهم من عبادات و معاملات، و فتح باب التوبه المقذور عليها فى كل وقت و حين غير مجد بعد الاحتياج إلى الاختيار، إذ التحقيق أنه لا تقبل

١-١ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ١ من كتاب الجهاد.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٦ من كتاب الجهاد.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ١٦ من كتاب الجهاد.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٢ و الباب ٤٥ منها - الحديث ٣٢ من كتاب الجهاد.

٥-٥ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٢٤ من كتاب الجهاد.

٦-٦ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٤ من كتاب الجهاد.

٧-٧ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ١٣ من كتاب الجهاد.

٨-٨ الوسائل - الباب - ٤٥ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٢ من كتاب الجهاد لكن روى عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى.

٩-٩ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٤ من كتاب الجهاد.

١٠-١٠ الوسائل - الباب - ٤٤ - من أبواب جهاد النفس - الحديث ٧ من كتاب الجهاد.

بمجرد قوله تبت من دون معرفه الندم الباطنى منه، بل ربما قيل بتعذر العزم على عدم المعاوده المتوقفه عليه التوبه أو تعسره و إن كان فيه منع واضح، ضروره نهى الله عن جميع المعاصى.

بل قد يقال: إنا نمنع قلبه وجود العدل بالمعنى المذكور، فان الظن الغالب من جهه مراعاة أحوال الناس فى أنه لا يسلم أحد منهم من وقوع الصغيره ظن إجمالى، و إلا فليس فى غالب أحوالنا فى جميع الأوقات نعلم أن الشخص الذى ظاهره الستر و العفاف و اجتناب الكبائر وقعت منه صغيره لا نعلم منه أنه تاب

عنها أو لا، كلا إن ذلك ممنوع، بل قد يحصل الظن بعدمه فى كثير من الناس.

على أنه يمكن أن يقال كون الذنوب كلها كبائر لا يقضى بأنها كلها قادحة فى العدالة، إذ لا دليل على ذلك، بل القادح فيها الأكبر من المعاصى، و أما غير الأكبر فلا يقدح إلا مع الإصرار، لأن العدالة المستفاده من الأخبار هى كون الرجل معروفًا بالستر و العفاف مجتنبًا للمعاصى العظيمة حسن الظاهر إذا سئل عنه فى محلته قيل لا نعلم منه إلا خيرا، و هذا لا يقدح فيه وقوع بعض الذنوب التى ليست بتلك المكانه إلا مع الإصرار عليها، و يرشد إلى هذا أن أهل القول الأول ما دعاهم إلى كون العدالة اجتناب الكبائر مع عدم الإصرار على الصغائر أنه عندهم المعاصى تنقسم إلى قسمين إذ من الواضح أن هذا لا يلزم منه ذلك و لا وقوعها مكفره، فإنه لا تلازم بين كونها مكفره و عدم قدها فى العدالة، فإنه قد يكون استحقاق العقاب قادحا فى العدالة، بل الذى دعاهم إلى ذلك هو ظواهر الأخبار الداله على أن العدالة لا يقدح فيها مثل ذلك و هو بعينه الداعى لأولئك إن كانت المعاصى عندهم كلها كبائر.

نعم كلام ابن إدريس ينافى ذلك، لظهوره فى أن فاعل الصغيره لا يحكم بعدالته حتى يتوب، لكنه ليس هو حجه على غيره، مع احتمال أنه ذكره فى الرد على الشيخ

ليبان أن التوبه علاج له، و ما فى

روايه ابن أبى يعفور «و يعرف باجتنب الكبائر»

لا- ينافى ذلك، لأن المراد بالكبائر هنا قطعاً غير ذلك المعنى، لوصفه الكبائر فيها بالتى أوعده الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك من المعاصى، و هو الأكبر، و ليس قولنا إن المعاصى كلها كبائر يوجب حمل هذا اللفظ على ذلك و لو مع القرينه الصارفه، كما أن جعل الوصف موضحاً ليس بأولى من جعله مخصصاً، و عود النزاع لفظياً على هذا التقدير نلتزمه إن كانت ثمرته منحصرة فى ذلك، مع أن الظاهر عدم الانحصار.

بل قد يقال: إن أهل هذا القول لا ينافيهم القول بالتكفير، لأن المراد بكون الكل كبائر عندهم من جهة القبح و استحقاق العقاب، خلافاً للمعتزله، فإنه يظهر من المنقول عنهم أنه لا يحسن المؤاخذه على الصغائر مع اجتناب الكبائر، و يرشد إلى هذا قوله فى مجمع البيان فى العبارة السابقه: «إن المعاصى كلها كبائر» من حيث القبح، بل و قوله: «و إنما يكون صغيراً بالإضافه إلى ما هو أكبر، و يستحق العقاب عليها أكثر» بل و قوله أيضاً بعد عبارته السابقه: «و هذان القولان متقاربان» مشيراً به إلى قول متقدم على القول الذى نسبه إلى أصحابنا هو أن الكبيره كلما أوعده الله عز اسمه عليه فى الآخره عقاباً، أو أوجب فيه فى الدنيا حداً، إذ لا يكونان متقاربين إلا مع إرادته استحقاق العقاب، لأن الله قد أوعده على المعاصى كلها النار، قال عز من قائل (١) «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»* إلى آخره، فتأمل.

و إن أبيت ذلك كله فقد يستدل لهم ببعض الأخبار، نحو ما دل (٢) على أن

١- ١ سورة النساء- الآية ١٨.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٣٩- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٣ من كتاب الجهاد.

كل معصيه شديده، و

في بعضها(١)«لا تنظر إلى ما عصيت بل انظر إلى من عصيت»

و ما دل (٢)على التحذير من استحقاق الذنب معللا بأنه قد يكون غضب الله فيه، و غير ذلك، و ما يقال إن الاستحقاق أمر زائد على الذنب فلعله بانضمامه إلى ذلك يكون كبيره فيه ما لا يخفى، و بأن الله قد أوعد على سائر المعاصي النار، و بأن أخبار الكبائر قد اختلفت اختلافا لا يرجى جمعه، و بأن في ذلك إغراء للمكلف في فعل المعصيه، مضافا إلى إمكان إرادته الأكبر من الكبائر في الروايات كما يومی إلى ذلك بعضها، و في الآيه إنكم إن اجتنبتم هذه الكبائر التي ذكرناها في هذه السوره نكفر عنكم ما وقع منكم منها في الماضي كقوله تعالى (٣)«قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ» و مثله (٤)«وَلَا تَنْكُحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ».

و إن كان لا يخفى ما في الجميع، و اختلاف الأخبار غير قادح فيما علم منها جميعها من أن الذنوب فيها كبائر و صغائر، على أن المعروف كون الكبيره كل ذنب توعد الله عليه تعالى بالعذاب في كتابه العزيز، بل في الرياض هو الذي عليه المشهور من أصحابنا بل عن بعضهم أنه لم يجد فيه قولاً- آخر كما عن الصيمري نسبته إلى أصحابنا مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و عن الدروس و الروض تعريفها بذلك، لكنه في الأول «أنها عدت سبعا، و هي إلى السبعين أقرب» و في الثاني «أنها إلى السبعمائنه أقرب» نعم في مفتاح الكرامه «قيل: إنها كل ذنب رتب عليه الشارع حدا أو صرح فيه بالوعيد و قيل: هي كل معصيه تؤذن بقله اعتناء فاعلها بالدين، و قيل: كلما علمت حرمة بدليل

١- ١ المستدرک- الباب- ٤٣- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٨ من كتاب الجهاد.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٢- من أبواب جهاد النفس- من كتاب الجهاد.

٣- ٣ سوره الأنفال- الآيه ٣٩.

٤- ٤ سوره النساء- الآيه ٢٦.

قاطع، و قيل: كلما توعد عليه توعدا شديدا في الكتاب أو السنه» و كأنه لم يعثر عليها لأحد من المعروفين من أصحابنا، و إلا لنسبه اليه، و إن كان ظاهر قوله: «قيل» ينافيه، لقضائه بالاطلاع على القائل لكن لعله اطلع عليه من العامه.

و في الحدائق قيل: إنها ما نهى عنه في سورة النساء من أولها إلى قوله «إِنْ تَجْتَنِبُوا» الآية، و منهم من أو كل أمرها إلى التعداد، فعن بعضهم أنها سبع: الشرك و قتل النفس و قذف المحصنه و أكل مال اليتيم و الزنا و الفرار من الزحف و العقوق، و بعض أنها تسع بزياده السحر و الإلحاد في بيت الله أي الظلم فيه، و آخر عشر بزياده الربا، و آخر اثنتي عشره بزياده شرب الخمر و السرقة، و آخر عشرون: السبع الأول و اللواط و السحر و الربا و الغيبه و اليمين الغموس و شهاده الزور و شرب الخمر و استحلال الكعبه و السرقة و نكث الصفقه و التعرب بعد الهجره و اليأس من روح الله سبحانه و الأمن من مكر الله عز و جل، و زاد بعضهم أربع عشره آخر، أكل الميتة و الدم و لحم الخنزير و ما أهل لغير الله به و السحت و القمار و البخس في الكيل و الوزن و معونه الظالمين و حبس الحقوق من غير عذر (عسر خ ل) و الإسراف و التبذير و الخيانه و الاشتغال بالملاهي و الإصرار - قال -: و قد يعد أشياء آخر كالقياده و الدياثة و الغصب و النميمه و قطيعه الرحم و تأخير الصلاة عن وقتها و الكذب خصوصا على رسول الله (صلى الله عليه و آله) و ضرب المسلم بغير حق و كتمان الشهاده و السعيه إلى الظالم و منع الزكاه المفروضه و تأخير الحج عن عام الوجوب و الظهار و المحاربه بقطع الطريق.

و عن العلامة الطباطبائي اختيار ما عليه المشهور من أن الكبائر هي المعاصي التي توعد الله سبحانه عليها النار مستندا في ذلك إلى جملة من الأخبار، و فيها الصحيح و غيره، لكن يظهر من المنقول عنه أنه عمم الوعيد بالنار إلى الصريح و الضمني، و أنه حصر الوارد في الكتاب في أربع و ثلاثين، منها أربع عشره مما صرح فيها بخصوصها بالوعيد بالنار.

الأول: الكفر بالله العظيم، لقوله تعالى (١) «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» وغير ذلك، وهي كثيرة.

الثاني: الإضلال عن سبيل الله، لقوله تعالى (٢) «ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ، وَ نُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ» وقوله تعالى (٣):

«إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ، وَ لَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ».

الثالث: الكذب على الله تعالى و الافتراء عليه، لقوله تعالى (٤) «وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ، أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ» وقوله تعالى (٥) «إِنَّ الَّذِينَ يَفْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ، مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ، ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ» وفيه أنه ليس في الثانيه ذكر النار.

الرابع: قتل النفس التي حرم الله قتلها، قال الله تعالى (٦) «وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا، وَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ لَعَنَهُ وَ أَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» و قال عز و جل (٧) «وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا، وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عِدْوَانًا وَ ظُلْمًا فَسَوْفَ نُضَلِّهِ نَارًا، وَ كَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا».

الخامس: الظلم، قال الله عز و جل (٨) «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا، وَ إِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَ سَاءَتْ مُرْتَقَقًا».

١- ١ سورة البقره- الآيه ٢٥٩.

٢- ٢ سورة الحج- الآيه ٩.

٣- ٣ سورة البروج- الآيه ١٠.

٤- ٤ سورة الزمر- الآيه ٦١.

٥- ٥ سورة يونس عليه السلام- الآيه ٧٠ و ٧١.

٦- ٦ سورة النساء- الآيه ٩٥.

٧- ٧ سورة النساء- الآيه ٣٣ و ٣٤.

٨- ٨ سورة الكهف- الآيه ٢٨.

السادس: الركون إلى الظالمين، قال الله تعالى (١) «وَلَا تَزْكُوتُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ».

السابع: الكبر، لقوله تعالى (٢) «فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ».

الثامن: ترك الصلاة، لقوله تعالى (٣) «مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ؟ قَالُوا: لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ».

التاسع: المنع من الزكاه، لقوله سبحانه (٤) «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ».

العاشر: التخلف عن الجهاد، لقوله سبحانه (٥) «فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا: لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ: نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ».

الحادى عشر: الفرار من الزحف، لقوله عز و جل (٦) «وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ، وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ».

الثانى عشر: أكل الربا، لقوله عز و جل (٧):

١-١ سورة هود عليه السلام- الآيه ١١٥.

٢-٢ سورة النحل- الآيه ٣١.

٣-٣ سورة المدثر- الآيه ٤٣ و ٤٤.

٤-٤ سورة التوبه- الآيه ٣٤ و ٣٥.

٥-٥ سورة التوبه- الآيه ٨٢.

٦-٦ سورة الأنفال- الآيه ١٦.

٧-٧ سورة البقره- الآيه ٢٧٦.

«الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَ مَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ».

الثالث عشر: أكل مال اليتيم ظلماً، لقوله تعالى (١) «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ سَيَصِيدُونَ سَعِيرًا».

الرابع عشر: الإسراف، لقوله عز و جل (٢) «وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ».

و أما المعاصى التى وقع التصريح فيها بالعذاب دون النار فهى أربع عشر:

الأول: كتمان ما أنزل الله، لقوله عز و جل (٣) «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ، وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

الثانى: الاعراض عن ذكر الله عز و جل، لقوله عز و جل (٤) «وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا، مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا».

الثالث: الإلحاد فى بيت الله عز اسمه، لقوله عز و جل (٥) «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ».

الرابع: المنع من مساجد الله، لقوله تعالى شأنه (٦) «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا، أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ، لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ، وَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

الخامس: أذيه رسول الله (صلى الله عليه و آله)، لقوله تعالى (٧):

١-١ سورة النساء- الآية ١١.

٢-٢ سورة المؤمن- الآية ٤٦.

٣-٣ سورة البقره- الآية ١٦٩.

٤-٤ سورة طه- الآية ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١.

٥-٥ سورة الحج- الآية ٢٦.

٦-٦ سورة البقره- الآية ١٠٨.

٧-٧ سورة الأحزاب- الآية ٥٧.

«إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا».

السادس: الاستهزاء بالمؤمنين، لقوله عز وجل (١) «الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

السابع والثامن: نقض العهد واليمين، لقوله تعالى (٢) «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ، وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

التاسع: قطع الرحم، قال الله تعالى (٣) «وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ» وقال عز وجل (٤) «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطُّوا أَرْحَامَكُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، فَأَصَمَّ مَتَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ» وفيه أن «أولئك» في الأولى لم يعلم كونه إشاره إلى كل واحد من النقص والقطع والإفساد، والثانية مع ذلك لم تشتمل على وعيد بالعذاب، إلا أن يقال إنه يفهم من اللعن و ما بعده.

العاشر: المحاربه و قطع السبيل، قال الله تعالى (٥) «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» وفيه أنه قد يرجع ذلك إلى الكفر والوعيد على الأمرين معا.

الحادى عشر: الغناء، لقوله تعالى (٦) «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ».

١- ١ سورة التوبة- الآية ٨٠.

٢- ٢ سورة آل عمران- الآية ٧١.

٣- ٣ سورة الرعد- الآية ٢٥.

٤- ٤ سورة محمد ص- الآية ٢٤ و ٢٥.

٥- ٥ سورة المائدة- الآية ٣٧.

٦- ٦ سورة لقمان- الآية ٥.

الثانى عشر: الزنا، قال الله تعالى (١) «وَلَا يَزْنُونَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا».

الثالث عشر: إشاعه الفاحشه، قال تعالى (٢) «إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

الرابع عشر: قذف المحصنات، قال الله تعالى (٣) «إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ».

و أما المعاصى التى يستفاد من الكتاب العزيز و عيد النار عليها ضمنا و لزوما فهى سته:

الأول: الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، قال الله عز و جل (٤) «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ».

الثانى: اليأس من روح الله عز و جل، قال الله تعالى (٥) «وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ».

الثالث: ترك الحج، قال الله تعالى (٦) «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ».

الرابع: عقوق الوالدين، قال الله تعالى (٧) «وَبِرًّا بِوَالِدَيْهِ وَ لَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا» مع

قوله تعالى (٨) «وَ خَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ، وَ يُشِيقِي مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ» و قوله تعالى (٩) «فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهْمٌ فِيهَا زَفِيرٌ وَ شَهِيقٌ».

١-١ سورة فرقان- الآيه ٦٨ و ٦٩.

٢-٢ سورة النور- الآيه ١٨ و ٢٣.

٣-٣ سورة النور- الآيه ١٨ و ٢٣.

٤-٤ سورة المائدة- الآيه ٤٨.

٥-٥ سورة يوسف عليه السلام- الآيه ٨٧.

٦-٦ سورة آل عمران- الآيه ٩١ و ٩٢.

٧-٧ سورة مريم ع- الآيه ٣٣.

٨-٨ سورة إبراهيم ع- الآيه ١٨ و ١٩.

٩-٩ سورة هود ع- الآيه ١٠٨.

الخامس: الفتنه، لقوله تعالى (١) «وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ».

السادس: السحر، قال الله تعالى (٢) «وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِكُمْ سُبْحَانَ رَبِّي أَعْلَمُ الْغُيُوبِ» وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَا لِكِنُّ الشَّيَاطِينِ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ، وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ، وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ».

هذا جملة الكبائر المستنبطه من الكتاب العزيز بناء على المختار فى معنى الكبيره وهى أربع و ثلاثون، وقال (رحمه الله) فى أثناء كلامه: «إنه قد يتعقب الوعيد فى الآيات خصالاً شتى و أوصافاً متعدده لا يعلم أنها للمجموع أو للأحاد، فلذلك طوينا ذكرها، و كذلك الوعيد على المعصيه و الخطيئه و الذنب و الإثم و أمثالها، و هذه أمور عامه، و قد

علمت أن الوعيد لا يقتضى كونها كبائر» انتهى.

وفيه أنه بناء على ما ذكر من حصر الكبائر فى هذا العدد يلزم أن يكون ما عداها صغائر، و أنه لا يقدر فى العدالة فعلها بل لا بد من الإصرار، و بدونه تقع مكفره لا تحتاج بالنسبه إلى رفع العقاب بها إلى توبه، فمثل اللواط و شرب الخمر و ترك صوم يوم من شهر رمضان و شهادة الزور و نحو ذلك من الصغائر التى لا تقدر فى عداله و لا تحتاج إلى توبه، بل تقع مكفره و لا يثبت بها جرح، و هو واضح الفساد، و كيف يمكن الحكم بعداله شخص قامت البيئه على أنه لا يظن فى غلام فى زمان قبل زمان أداء الشهاده بيسير، كما لا يخفى على المخالط لطريقه الشرع، و إن شئت فانظر إلى كتب الرجال و ما يقدر به فى عداله الرجل، على أن فى

روايه ابن أبى يعفور السابقه «أن تعرفوه

١-١ سورة البقره- الآيه ١٨٧.

٢-٢ سورة البقره- الآيه ٩٦.

بالستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اللسان و نحو ذلك»

بل فى ذلك إغراء للناس فى كثير من المعاصى، فإنه قل من يجتنب من المعاصى من جهة استحقاق العقاب بعد معرفته أن لا عقاب عليه.

و أيضا قد ورد فى السنه فى تعداد الكبائر ما ليس مذكورا فيما حصره مع النص عليه فيها بأنه كبيره، و

قوله (عليه السلام) (١): «إن الكبيره كل ما توعد الله عليها النار»

لا ينافيه و لو لكونه (عليه السلام) يعلم كيف توعد الله عليها بالنار، قصارى ما هناك نحن بحسب وصولنا ما وصلنا كيف وعد الله عليه النار، فنحكم بكونه كبيره و إن لم نعرف كيف وعد الله عليه النار، فانظر إلى ما فى

حسنه عبيد بن زرارہ (٢) لما سأله (عليه السلام) عن الكبائر فقال: «هن فى كتاب على (عليه السلام) سبع - إلى أن قال - فقالت:

فهن أكبر المعاصى، قال: نعم، قلت: فأكل درهم من مال اليتيم ظلما أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة، قلت: فما عدت ترك الصلاة فى الكبائر، فقال: أى شىء أول ما قلت لك؟ قال: قلت: الكفر، قال: فان تارك الصلاة كافر يعنى من غير عله»

كيف أدخل ترك الصلاة فى الكفر مع استحضاره (عليه السلام) لقوله تعالى (٣):

«ما سَلَكَكُمْ فى سَقَرٍ؟ قالوا: لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ» و أيضا قد قال الله تعالى (٤): «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ ما أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ. وَ أَنْ تَشْتَقِسُوا بِالْأَزْلامِ، ذَلِكُمْ فِسْقٌ» فإنه إن أريد بالإشارة إلى الأخير أو كل واحد فقد حكم بالفسق، و احتمال إرادته الإصرار بعيد، كاحتمال إرادته ما لا ينافى العدالة من الفسق، بل مجرد المعصيه أو من غير مجتنب الكبائر.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب جهاد النفس - الحديث ٢٤ من كتاب الجهاد.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب جهاد النفس - الحديث ٤ من كتاب الجهاد.

٣- ٣ سورة المدثر - الآيه ٤٣ و ٤٤.

٤- ٤ سورة المائدة - الآيه ٤.

و أيضا قد ورد في السنه التوعده بالنار و أى توعده على كثير من المعاصى، و بناء على ما ذكر لا بد و أن يراد بها إما الإصرار عليها أو من غير مجتنب الكبائر، و كله مخالف للظاهر من غير دليل يدل عليه.

و أيضا فيما رواه

عبد العظيم بن عبد الله الحسنى (١) ذكر من جمله الكبائر شرب الخمر معللا ذلك «بأن الله تعالى نهى عنه كما نهى عن عباده الأوثان و ترك الصلاة متعمدا أو شيئا مما فرض الله، لأن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: من ترك الصلاة متعمدا فقد برأ من ذمه الله و ذمه رسوله (صلى الله عليه و آله)»

فانظر كيف استدل على كونه كبيره بما ورد من السنه.

و أيضا نقل الإجماع على أن الإصرار على الصغيره من جمله الكبائر، و دفع ذلك كله بأن المراد أن الكبيره كلما توعده الله عليها النار، و بعض الأشياء الذى قام عليه الدليل ينافيه جعل ذلك ضابطا، و من هنا توقف (رحمه الله) فى الحكم بكبر بعض الأشياء الوارده فى السنه مع عدم دخولها تحت هذا الضابط.

و أيضا قوله (رحمه الله) أخيرا: إنه قد يتعقب الوعيد فى الآيات خصالاتى و أوصافا متعدده لا يعلم أنها للمجموع أو للأحاد فلذلك طويتا

ذكرها فيه أنه إذا كان اجتناب الكبيره شرطا مثلا فى تحقق العداله و غيرها فلا يمكن الحكم بالعداله حتى يعلم اجتناب الكبيره، و لا يكون ذلك إلا باجتناب جميع ما تحتمل أنه كبيره، نعم لو قلنا إن فعل الكبيره مانع من الحكم بالعداله لاتبه القول بذلك، لأننا لم نعلم أنها كبيره، و لعله قدس سره أراد الشك فى الاندراج فى التعريف، فيتجه له حينئذ عدم إجراء حكم الكبيره على مثله، لكون المتيقن الأخير فى الآيه، و غيره محل شك فيه.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٥- من أبواب جهاد النفس - الحديث ٢ من كتاب الجهاد لكن رواه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى و هو الصحيح.

و لكن على كل حال الرجوع فى تفسير الكبيره إلى ما ذكر- من أنها ما توعد الله عليها بالنار، و رجوع ذلك إلى معرفتنا، و أن المراد به كون ذلك الوعد فى كتابه لا ما يشمل ما كان على لسان نبيه و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام)، و إجراء الحكم من العداله و التكفير و نحو ذلك عليه- مما يقطع الناظر المتأمل الممارس لطريقه الشرع بفساده» فلا بد إما من القول بهذا التفسير و إيكال ذلك إلى معرفتهم (ع) كما يشعر به حسنه عبيد ابن زراره المتقدمه(١) و يتجه حينئذ ما نقل عن ابن عباس أنها إلى السبعمائنه أقرب منها إلى السبع، و فى روايه إلى السبعين، أو يراد به و لو على لسان النبى و الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) كما تشعر به روايه عبد العظيم بن عبد الله الحسنى، أو يراد تعريف الأكبر من

قوله: «هى ما توعد الله عليه بالنار»

لا أنه تعريف مساو للكبائر كما يشعر به بعض الأخبار، و فى بعض الروايات أنها سبع، و عد منها ما توعد الله عليه النار، و بذلك يتجه الجمع بين الروايات.

و دعوى أن حصر الكبائر فيما ذكره العلامه المزبور لا يقتضى عدم انقداح العداله بغيرها، و أنه لا بد و أن تقع غيرها مكفوره، إذ لعل العداله يقدح فيها ما ليس بكبيره، و جميع الصغائر لا تقع مكفوره يدفعها ظهور اتفاق القائلين بأن الذنوب على قسمين صغائر و كبائر على هذين الأمرين، نعم بعض من لم يقل بذلك كابن إدريس يظهر منه انقداح العداله بالجميع، و أنها محتاجه إلى التوبه، على أنه لا فائده فى هذه المتعبه فى حصر الكبائر من دون هذين الأمرين- فإنه (رحمه الله) قد ظهر منه بذل الجهد بما لم يسبقه إليه أحد حتى يظهر منه أنه استقرأ القرآن من أوله إلى آخره و لا حظ جميع الأخبار الوارده فى المقام و جميع ما تضمنته الروايات- بعد حذف المكرر فى أربعين و ما تضمنه الكتاب العزيز صريحا و ضمنا فى أربع و ثلاثين، و استشكل فيما تضمنته بعض

الأخبار من جهه عدم موافقته لهذا الضابط، و ما ذلك إلا ليرتب عليها أحكاما جليله كالعداله و الاحتياج إلى التوبه و نحو ذلك، و قد عرفت أن ذلك غير متضح الوجه.

و الذى يظهر أن الكبائر لم تثبت لها حقيقه شرعيه، بل هى باقيه على معناها اللغوى، و المراد بها هنا كل معصيه عظيمه فى نفسها لا من جهه المعصى، و يعرف ذلك إما من ورود الأخبار بأنه كبيره، و الذى يحصل منها- بعد إلغاء مفهوم العدد فى بعضها أو حملها على معنى لا- ينافى المطلوب كالأ-كبريه و نحوها- أربعون كما اعترف به العلامة المزبور، «أ» الكفر بالله، «ب» إنكار ما أنزل الله تعالى «ج» اليأس من روح الله تعالى «د» الأمن من مكر الله «ه» الكذب على الله و على رسوله و على الأوصياء صلوات الله عليهم، و عن روايه مطلق الكذب «و» المحاربه لأولياء الله «ز» قتل النفس التى حرم الله «ح» معونه الظالمين «ط» الكبر «ى» عقوق الوالدين «يا» قطيعه الرحم «يب» الفرار من الزحف «يج» التعرب بعد الهجره «يد» السحر «يه» شهاده الزور «يو» كتمان الشهاده «يز» اليمين الغموس «يح» نقض العهد «يط» تبديل الوصيه «ك» أكل مال اليتيم ظلما «كا» أكل الربا بعد بينه «كب» أكل الميته و الدم و لحم الخنزير و ما أهل به لغير الله «كج» أكل السحت «كد» الخيانه «كه» الغلول و عن روايه مطلق السرقة «كو» البخس فى المكيال و الميزان «كز» حبس الحقوق من غير عسر «كح» الإسراف و التبذير «كط» الاشتغال بالملاهى «ل» القمار «لا» شرب الخمر «لب» الغناء «لج» الزنا «لد» اللواط «له» قذف المحصنات «لو» ترك الصلاه «لز» منع الزكاه «لح» الاستخفاف بالحج «لط» ترك شىء مما فرض الله «م» الإصرار على الذنوب، و إما بتوعد النار عليها فى الكتاب أو السنه صريحا أو ضمنا كما تقدم، أو من غير توعد و لكن شدد على الفعل أو الترك تشديدا أعظم من

التوعد بالنار كالبراءه منه و لعنه و كونه كالزاني بأمه مثلا و نحو ذلك مما يعد لعظمته أزيد من التوعد بالنار بعد فرض أنه معصيه، أو ما بقى عظمته فى أنفـس أهل الشرع و إن لم نعثر على غير النهى عنه.

بل عن الأستاذ المعـتبر الشيخ جعفر قدس سره أن الكبيره ما عده أهل الشرع كبيرا عظيما و إن لم يكن كبيرا فى نفسه كسرقه ثوب ممن لا يجد غيره مع الحاجه، و الصغيره ما لم يعدوه كسرقته ممن يجد، و يلزمه مخالفه كثير مما جاءت به الأخبار المعـتبره أنه كبيره، بل بعض ما توعد الله عليه بالنار، على أنه إن أراد بأهل الشرع عامتهم فهم قد يستعظمون المعلوم أنه صغيره فى الشرع و بالعكس، و إن أراد العلماء فكلامهم مضطرب فى الكبيره، اللهم إلا أن يريد أن العلماء و الأعوام يستعظمونه مع الغفله عن بحث الكبائر و الصغائر، لكنه على كل حال هو ضابط غير مضبوط، فان الذنب قد يستعظم من جهه قله وقوعه أو ترتب مفسد آخر عليه و نحوه، و قد لا يستعظم من جهه تعارفه و نحوه.

فان قلت: إنه وارد عليك أيضا، قلت: إنا نأخذه بعد فقد ما يدل على عظمه من الكتاب و السنه و غيرهما، و الفرق بيننا و بينه أنه يجعله ضابطا حتى فيما ورد من الأخبار المعـتبره أنه كبيره عظيمه، و نحن نأخذه بعد فقد ذلك، لأن الظاهر من العظمه عندهم و عدم المسامحه فيهم و عدم نسبه التقوى لفاعله و غير ذلك مع عدم ما ينافيها من الأدله أن يكون ذلك مأخوذا عن صاحب دينهم، فتأمل.

و يقرب مما ذكره شيخنا ما نقل عن بعضهم أنك إن أردت أن تعرف الفرق بين الصغيره و الكبيره فأعرض مفسده الذنب على مفسد الكبائر المنصوص عليها، فان نقصت عن أقل مفسدها فهى من الصغائر، و إلا فمن الكبائر، مثلا حبس المحصنه للزنا فيها أعظم مفسده من القذف مع أنهم لم يعدوه من الكبائر، و كذا دلالة الكفار

على عورات المسلمين و نحو ذلك مما يفضى إلى القتل و السبى و النهب، فان مفسدته أعظم من مفسده الفرار من الزحف، و منه يخرج الوجه فى كلامه «هى إلى السبعمائه أقرب منها إلى السبع» و كأنه إلى ما ذكرناه أقرب، لأنه لا يخرج عن معرفه عظم الذنب، فتأمل.

و كيف كان فالإصرار من جمله الكبائر، لوروده فى بعض الأخبار(١)و فى مفتاح الكرامه نقل الإجماع عليه، و عن التحرير «الإجماع على أنه إن داوم على الصغائر أو وقعت منه فى أكثر الأحوال ردت شهادته» و عن الذخيره «لا- خلاف فى ذلك» و المنقول عن الصحاح و القاموس و النهايه الأثيريه «أن الإصرار الإقامه على الشىء و الملازمه و المداومه» و ما سمعته عن التحرير من الإكثار إن دخل فى الإقامه و الملازمه كان إصرارا، و إلا كان قادحا فى

الشهاده و إن لم يكن إصرارا لمكان الإجماع لكن لا- يمكن أخذه فى العداله بناء على ذلك إلا أن يكون ذلك مما ينافى التقوى أو يكون كبيره يمكن استفادتها على الوجه الذى ذكرنا، و لهم أقوال مختلفه فى تفسير الإصرار، و الأولى فيه الرجوع إلى العرف العام، فان لم يكن فالى ما ذكرنا عن أهل اللغه، و الظاهر أنه ليس منه فاعل الصغيره مع العزم على عدم العود، بل و لا ما إذا لم يخطر بباله عود و عدمه، نعم إذا كان عازما على العود لا يبعد أن يكون منه عرفا بل و لغه، و الظاهر أن الإكثار من صغائر شتى لا من نوع واحد لا يعد إصرارا على كل واحد قطعا، إنما الكلام بالنسبه إلى الجميع، و لعل إجماع التحرير المتقدم شامل له، و يأتي إن شاء الله فى باب الشهادات تمام البحث فى هذه المسائل كلها.

بل صرح غير واحد بعدم الفرق بين المداومه على النوع الواحد من الصغيره و الإكثار منه و بين غيره فى صدق الإصرار على الصغيره المراد بها الجنس، كما أنه صرح

١- ١ الوسائل- الباب- ٤٥- من أبواب جهاد النفس- الحديث ٣٣ و ٣٤ من كتاب جهاد.

الخراساني في الذخيره بالاتفاق على وجوب التوبه من الذنب و إن كان صغيره، و ربما يؤيده ما ذكره في غسل التوبه من عدم الفرق في ذلك بين كونه عن كفر أو عن فسق أو عن ذنب و لو صغيره، و لكن قد بالغ بعض الناس في بطلانه و جزم بأن دعواه الإجماع على ذلك اشتباه واضح، و لعله لمعلومه تكفيرها باجتنايب الكبائر، و معلوميه عدم قدحها في العداله، مع أنه بناء على عدم التوبه عنها يتجه الانقداح، ضروره كونه حينئذ مصرا على عدم التوبه، فلا فرق حينئذ بين الصغيره و الكبيره بالنسبه إلى ذلك قلت: قد يدفع ذلك كله بالتزام وجوب التوبه عنه، لعموم الأمر بها عن كل ذنب من حيث كونه خروجاً عن الطاعه و فعل قبيح في ذاته، و تكفيره بمعنى عدم العقاب عليه لا- ينافى حسن التوبه عنه من حيث كونه معصيه و قبيحا و ذنباً و إن لم يترتب عليه عقاب إذ التوبه ليست (إلا- خ ل) لرفع العقاب خاصه، و عدم قدح الصغيره في العداله من حيث نفس فعلها لا من حيث التقصير في عدم التوبه، بخلاف الكبيره، و كفى بذلك فرقا، و تظهر الثمره في حال الغفله عن التوبه، فإنه لا معصيه فضلا عن الإصرار، فلا يقدر حينئذ فعل الصغيره في العداله بخلافه في الكبيره، فإنه قادر و إن غفل عن التوبه عنها، و الله العالم.

[في اعتبار العقل للإمام]

و كذا يعتبر في الإمام العقل حال الإمامه، ضروره عدم عبادته للمجنون نعم لا بأس بالجنون قبلها كما لو كان أدواريا، لإطلاق الأدله السالم عن إطلاق المنع من الائتمام بالمجنون نصا و فتوى بعد ظهوره في إرادته حال الائتمام منه، خصوصا بعد ملاحظه اعتضاد الإطلاق الأول بالشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعا، بل لعلها كذلك، و إن جزم الفاضل في باب الجمع من تذكرته بالمنع معللا له بالمكان عروضه حاله الصلاه، و بأنه لا يؤمن من احتلامه حاله الجنون من غير شعور، فقد

روى «أن المجنون

يمنى حاله جنونه»

و لنقصانه عن هذه المرتبه، و الجميع كما ترى، خصوصا الثاني لإمكان اندفاعه بعد تسليم اعتباره بالغسل دفعا لمثل هذا الاحتمال كما حكي عنه فى النهايه الحكم باستحبابه له لذلك، بل و الثالث أيضا: ضروره كون المانع النقص فى الصلاه لا مثل المرض فى نفسه.

[فى اعتبار طهاره المولد للإمام]

و كذا يعتبر فى الإمام من غير خلاف أجده فيه بيننا، بل عليه الإجماع منقولا إن لم يكن محصلا طهاره المولد فلا يجوز الائتمام حينئذ بولد الزنا، ل

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى خبر ابن نباته(١): «سته لا ينبغى أن يؤموا الناس - وعد منهم - ولد الزنا»

و الباقر (عليه السلام) فى صحيح زواره(٢): «لا يصلين أحدكم خلف المجنون و ولد الزنا»

و الصادق (عليه السلام) فى صحيح أبى بصير أى ليث المرادى(٣): «خمسه لا يؤموا الناس - وعد منهم - المجنون و ولد الزنا»

لكنها كما ترى لا دلالة فى شىء منها على ما عبر به الأصحاب من طهاره المولد، بل أقصاها

المنع عن ابن الزنا، و لعله لأن كل من لم يعلم أنه ابن زنا محكوم عندهم عليه بطهاره مولده شرعا حتى من كان ولد على غير الإسلام ثم استبصر، أو التقط فى دار الحرب أو الإسلام ممن لا يعرف له أب و إن كان هو لا يخلو من إشكال، فالأولى التعبير بأن لا يكون ابن زنا بدله كما هو مضمون الأخبار، فيكفى حينئذ فى صحه الائتمام عدم العلم بكونه ابن زنا لإطلاق الأدله أو عمومها، بناء على أن خروج ابن الزنا منها لا يصيرها مجمله بالنسبه إلى مجهول الحال، بل هو مندرج فيها لصدق العنوان ككونه ممن يوثق بدينه و نحوه عليه مع عدم الجزم بصدق عنوان المخصص عليه، و احتمالاه غير كاف فى الخروج عن الدليل الظاهر فى تناول، و إلا لكان احتمال التخصيص و التقييد كافيا.

و دعوى أنه بإخراج ولد الزنا من ذلك العام صار المراد به نقيض الخاص،

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

و هو غير ابن الزنا- فحيث لا- يعلم كونه ابن زنا أو غيره لم يحكم بأحدهما لإيراده الواقع من كل منهما، إذ العلم غير داخل في مفاهيم الألفاظ- ممكنه المنع، كما هو أحد الوجهين في المسأله أو أظهرهما، خصوصا في المقام الذى ظاهر الأصحاب الاتفاق فيه على جواز الائتمام بمن لم يثبت أنه ابن زنا، بل قد عرفت أن ظاهرهم الحكم عليه بطهاره مولده و إن كان هو لا يخلو من إشكال كما سمعت.

نعم لا- يبعد أن يكون من ابن الزنا من ثبت أنه تكون على غير نكاح والديه، فولد اليهوديين على غير نكاحهما ابن زنا و إن استبصر، إلا أن يدعى شمول

قوله (صلى الله عليه و آله)(١): «إن الإسلام يجب ما قبله»

لمثله، و إن كان فيه تأمل أو منع.

و أما ولد الشبهه فلا- ريب فى طهاره مولده شرعا كالمولود على الفراش و إن تناولته الألسن، إلا أنه لم يثبت شرعا كما هو واضح.

[فى اعتبار بلوغ الإمام فى الفرائض]

و كذا يعتبر البلوغ فى الإمام للبالغين فى الفرائض على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر، بل فى الرياض عن كتاب الصوم من المنتهى نفى الخلاف عنه، للأصل و ظهور انصراف الإطلاقات للمكلفين، و

الخبر(٢)المنجبر ضعفه بالعمل عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إن عليا (عليه السلام) كان يقول: لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم، و لا يؤم حتى يحتلم، فإن أم جازت صلاته و فسدت صلاه من يصلى خلفه»

و لفحوى اعتبار العدالة المتوقع تحققها على التكليف، مؤيدا ذلك كله بعدم جواز الائتمام به فى النافله، خصوصا للمفترض، و بعدم ائتمانه بسبب عدم تكليفه على إحراز ما يعتبر فى صحه الصلاه، بل ينبغى القطع به

بناء على التميينه، خلافا للشيخ فى الخلاف و عن المبسوط فجوز إمامه المراهق المميز العاقل مدعيا عليه الإجماع

١-١ الخصائص الكبرى ج ١ ص ٢٤٩.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٧.

فى أولهما،

للموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) «تجوز صدقه الغلام و عتقه و يؤم الناس إذا كان له عشر سنين»

و خبر طلحه بن زيد (٢) عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) قال: «لا بأس أن يؤذن الغلام الذى لم يحتلم و أن يؤم»

و خبر غياث بن إبراهيم (٣) عن الصادق (عليه السلام) «لا بأس بالغلام الذى لم يبلغ الحلم أن يؤم القوم و أن يؤذن».

و فيه أن إجماعه موهون بمصير غيره من الأصحاب إلى خلافه عدا ما يحكى عن المرتضى (رحمه الله) فى بعض كتبه، بل سمعت نفى الخلاف فيه عن المنتهى المشعر بدعوى الإجماع عليه، بل و بمصيره نفسه إلى خلافه فى تهذيبه و عن نهايته و اقتصاده، و أما أخباره فمع ضعف سند بعضها، و لا جابر - بل و دلالتها، لأعميه نفى الاحتلام من البلوغ، و بلوغ العشر من عدمه، و خلوها عن قيود الخصم، و إعراض أكثر الأصحاب عنها فى هذا الباب و فى سائر الأبواب - قاصره عن معارضة ما عرفت من وجوه، هذا.

و لا - فرق فى إطلاق الأدلة منعا و جوازا بين كونه سلطانا متخلفا أو غيره، خلافا للإسكافى ففرق، فقال فى الثانى بالأول، و فى الأول بالثانى، و هو لا يخلو من وجه، ضروره إرادته سلطان حق، و هو ليس إلا الإمام (عليه السلام)، و مع فرض كونه دون البلوغ يتجه ما ذكره، و إلا - سقط وجوب الجمعه على الناس، و الأمر سهل لقله الثمره فى الفرض المزبور، إذ هو حينئذ المرجع فى الحكم، و لعل تكليفه حينئذ أمر آخر، و هو أعرف منا به، هذا.

و لكن المحكى عن ابن الجنيد فى الذكرى غير ذلك، حيث قال: و قال ابن الجنيد: غير البالغ إذا كان سلطانا مستخلفا للإمام الأكبر كالولى لعهد المسلمين يكون إماما، و ليس لأحد أن يتقدمه، لأنه أعلى ذوى السلطان بعد الإمام الأكبر، و هو

١-١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٨.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

صريح في إرادته غير ما ذكرنا، و على كل حال فلا ثمره يعتد بها، و كذا لا فرق في إطلاقها بين إمامته بالبالغين في الفرائض و النوافل أو بغيرهم معه، خلافا للدروس و الذكري ففرقا بين الأول فالأول، و غيره فالثاني، و لعله لتساوى الصلاتين حينئذ نفلا بخلاف الثاني (١) و هو لا يخلو من وجه بالنسبة إلى ائتمام غير البالغين به، لحصول الظن الفوى من استقراء الأدله بمشروعيه سائر عبادات البالغين لغير البالغين، و منها ائتمام بعضهم ببعض كالبالغين، فتأمل جيدا.

[في عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد]

و كذا يعتبر في الامام أن لا يكون قاعدا بقائم على المشهور بين أصحابنا، بل لم ينقل فيه خلافا من كانت عادته ذلك، بل في الخلاف و التذكرة و كشف الالتباس و المفاتيح و ظاهر المنتهى و عن الغنيه و السرائر و ظاهر إرشاد الجعفرية الإجماع عليه، للأصل، و تبادل غيره من الإطلاقات و الأخبار المرسله في الخلاف، و إمكان دعوى استفادته اعتبار عدم نقصان صلاه الإمام نفسها عن صلاه المأموم من استقراء الأدله، و

النبوى (٢) المروى بين العامه و الخاصه أنه قال (صلى الله عليه و آله) بعد أن صلى بهم جالسا في مرضه: «لا يؤمن أحد بعدى جالسا»

بل قيل: و خبر السكونى (٣) عن الصادق عن أبيه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام)،

و محمد بن مسلم عن الشعبي (٤) عن على (عليه السلام) أيضا «لا يؤمن المقيد المطلقين» و زاد في أولهما «و لا يؤمن صاحب الفاليج الأصحاء، و لا صاحب التيمم المتوضيين».

لكن قد يوهم ترك بعض القدماء التعرض لاعتباره في صفات الامام مع التعرض

١-١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «الأول».

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣ لكن روى عن صاعد بن مسلم عن الشعبي و هو الصحيح كما

في التهذيب ج ٣ ص ٢٦٩ الرقم ٧٧٣.

لغيره الخلاف فيه، بل فى صريح الوسيله و عن الوساطه التصريح بالكراهه، كما عن نجيب الدين فى الجامع إطلاق كراهه إمامه المقيد، و فى الوسائل «باب كراهه إمامه الجالس القيام، و جواز العكس» و عن المبسوط إطلاق جواز ائتمام المكتسى بالعارى و لعله لإطلاق الأدله مع ضعف الخبرين عن إفاده التحريم، بل الثانى منهما مع عدم صراحتة فى المطلوب مشعر بالكراهيه، و هو جيد لو لم يكن الخبران معتضدين و منجبرين بما عرفت من الإجماع المحكى إن لم يكن محصلا، بل فى الحدائق «من غفلات صاحب الوسائل تفردة بالقول بالكراهه مع إجماع الأصحاب على التحريم، و صراحه الخبر فيه بلا معارض».

قلت: مضافا إلى ما عرفت من إمكان دعوى تبادر غيره من الإطلاقات، و إمكان استفاده اعتبار عدم النقصان من الاستقراء المزبور، و لذا قال فى المدارك بل فى الذخيريه نسبتة إلى الشهره بين الأصحاب، بل ظاهر الحدائق و الرياض نسبتة إليهم.

و كذا الكلام فى جميع المراتب لا يؤم الناقص الكامل، فلا يجوز اقتداء الجالس بالمضطجع حينئذ و هكذا، و إن كان قد يناقش فى استفاده الكليه المزبوره من مثل الخبرين السابقين و ما تسمعه فى إمامه الأمامى و الملحن و غيرهما على وجه معتبر يعارض إطلاق الأدله، خصوصا بعد ما تسمعه من جواز إمامه (١) المتوضيين بالمتيممين و غيرهم من ذوى التكليف الاضطراريه كما اعترف به فى

الحدائق، بل جزم بعدم اعتبار الكليه المزبوره، و جعل المدار على خصوص ما ورد من الأدله فى الجزئيات الخاصه من غير ترق منها إلى غيرها، و عليه بنى جواز ائتمام المكتسى العاجز عن الركوع و السجود و القيام بالعارى، لاندراجه تحت ما دل على إمامه الجالس بالجالس، قال: و لا يضر

هنا نقص صلاة الإمام من حيث كونه عاريا و المأموم مكتسى، لما عرفته من عدم الدليل عليه، معرضا بذلك لسيد المدارك حيث حكى فيها عن التذكرة جواز اقتداء المكتسى العاجز بالعارى، لمساواته له فى الأفعال، ثم قال: و هو يتم إذا قلنا إن المانع من الاقتداء بالعارى عجزه عن الأركان، و أما إذا علل بنقصه من حيث السترة فلا و هو أى تعريضه به فى محله، إذ لو سلمنا الكليه المزبوره فإنما هى فى أفعال الصلاة كما يومى اليه تعليل التذكرة لا فى مقدماتها الخارجيه، ضروره جواز الائتمام بالمتميم و من تعذر عليه إزاله النجاسه عن ثوبه أو بدنه و ذى الجبائر و غير ذلك، بل و المسلوس و المبطون كما فى الموجز و كشف الالتباس، لإطلاق الأدله من غير معارض، و لذا نص فى الخلاف على جواز ائتمام الطاهر بالمستحاضه، بل أطلق جواز ائتمام المكتسى بالعاريان، و ما فى الذكرى و كذا المنتهى - من اعتبار القدره على الاستقبال، فلو عجز عنه لم يؤم القادر عليه، و يجوز أن يؤم مثله - لا يخلو من نظر، إنما البحث إن كان فى استفاده الكليه المزبوره بالنسبه للأفعال أو الأركان منها، فان ثبت إجماع عليها كما هو قضيه إرسالهم لها إرسال المسلمات أو شهره معتد بها يمكن دلالة تلك الأخبار بسببها بحيث تحكم على إطلاق الأدله فذاك، و إلا - كان للبحث فيها مجال، بل قد يومى نص كثير من الأصحاب خصوصا المتقدمين على خصوص بعض أفرادها الوارد فى الأدله بل القليل منها من غير تعرض لها إلى عدم ثبوتها عندهم، إذ من الواضح أولويتها بالذكر من بعض جزئياتها المتفرعه عليها.

كما أنه يومى إلى ذلك أيضا بعض الأخبار (١) السابقه فى جماعه العراه المتضمنه إيماء الامام و ركوع المأمومين و سجودهم، و قد عمل بها بعض الأصحاب كما سمعت، و فى الذخيره فى جواز إمامه المفتقر إلى الاعتماد بمن لا يفتقر اليه قولان، ثم إنه بناء

عليها فهل يجوز الائتمام إلى زمان حصول النقصان فينوي الانفراد حاله حينئذ، أو أنه لا يجوز ذلك ابتداء، لصدق وصف النقصان في الامام وإن كان هو في أثناء الصلاة و لظهور إرادتهم نقصان مرتبته بذلك عن منصب الإمامه لا- أنه من جهه الاختلاف في الأفعال التي لا مدخله للإمام فيها بالنسبه للمأموم عدا القراءه منها لتحمله إياها عنه، فلا يجوز

حينئذ ائتمام الكامل ابتداء بمن فرضه الصلاة قائما مؤميا للركوع و السجود، و لا المكتسى العاجز عن القيام خاصه دون الركوع و السجود بالعارى؟ وجهان، قد يشعر بأولهما بعض كلماتهم و تعليلاتهم الآتية في الأمل و غيره، و التحقيق اتباع ظاهر الدليل في كل مقام، و لعله يقتضى غالبا الثاني.

نعم ظاهر المتن و غيره كصريح جماعه- بل لا أجد فيه خلافا صريحا، بل في التذكرة و الروض و عن نهايه الأحكام الإجماع عليه- جواز إمامه القاعد بمثله، لإطلاق الأدله السالم عن المعارض عدا النبوى المتقدم المحمول على إرادته لا يؤمن أحد بعدى القائمين جالسا بقرينه ما عرفت، و ما ورد في كيفية جماعه العراه مما تقدم سابقا و غير ذلك.

بل و كذا يجوز ائتمام كل مساو بمساويه نقصا أو كما لا، و الناقص بالكامل كالقاعد بالقائم بلا خلاف أجده فيه أيضا، لإطلاق الأدله، و

خبر أبي البختری (١) عن جعفر عن أبيه عن علي (عليهم السلام) «المريض القاعد عن يمين المصلى جماعه»

أما إذا كانا ناقصين و اختلفت جهه النقص فيحتمل مراعاة الأعظم من أفعال الصلاة، فيأتم حينئذ فاقداه بفاقد الأهون، و يحتمل جواز الائتمام مطلقا، لاشتراكهما في النقصان، و لذا أطلق في الخلاف جواز ائتمام القاعد بالمومى.

لكن على كل حال لا- يبعد استثناء القراءه من ذلك، فلا- يأتى متقنها و إن فرض تعذر باقى الأركان عليه بفاقدها و إن كان متمكنا من غيرها، لعدم التحمل،

بل و كذا القائم بالقاعد و إن فرض تمكن الثانى من الركوع و السجود و نحوهما و تعذرهما على القائم، لإطلاق الدليل السابق، و إن كان يمكن دعوى انصرافه إلى القائم المتمكن إلا أنه لما كانت الجماعه توقيفيه و الأصل عدم سقوط القراءه و غير ذلك اتجه التجنب عن مثل هذه الكيفيات من الجماعات التى ليس فى النصوص و الفتوى ما ينقحها، فتأمل جيدا.

و لو حدث للإمام ما يوجب القعود أو مطلق النقص فى الأثناء و جب على المأموم الانفراد ما لم يستنب الإمام غيره، كما صرح به فى التذكرة و الذخيره، لظهور النص و الفتوى فى اعتبار ذلك ابتداء و استدامه و إن كان الأول أظهر الفردين منهما، بل قد يقال باعتبار ذلك فى تمام الصلاه و إن لم يكن ائتم به المأموم حال النقص، فلو فرض فعل الإمام بعض الصلاه قاعدا فتمكن من القيام فى البعض الآخر فأريد الائتمام به حال كماله لم يجز، لنقص صلاته التى يراد الائتمام بها، و إن كان لا يخلو من إشكال، لظهور النبوى المزبور و معاهد الإجماعات السابقه فى غيره، و عدم ثبوت العله المذكوره.

[فى عدم جواز إمامه الأُمى بمن ليس كذلك]

و كذا لا- يجوز أن يكون الإمام أميا بمن ليس كذلك بلا خلاف صريح أجده فيه، بل فى التذكرة و الذكرى و عن الغريه و إرشاد الجعفرىه و ظاهر المعتمد الإجماع عليه مع التصريح فى جملة منها بعدم الفرق بين الجهريه و الإخفاتييه فى ذلك، و هو العمده فيه بعد أصله عدم سقوط القراءه عن المأموم، لانصراف إطلاق الأدله إلى غيره، و بعد الكليه المزبوره خصوصا بالنسبه إلى القراءه، و إن كانا هما معا لولاه محلا للنظر، كالاستدلال عليه بالأخبار(١) الأمره بتقديم الأفضل، ضروره أفضليه القارى عليه، و ب

خبر أبى عبيده(٢) «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القوم من

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاة فيقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان، فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: يتقدم القوم أقرأهم للقرآن، فان كانوا في القراءة سواء فالأقدم هجره»

المساق لبيان الفضل والاستحباب الذين تعرفهما إن شاء الله عند ذكر المصنف لهما كغيره من الأصحاب، وإن كان يمكن أن يقال

بإرادته القدر المشترك بين الندب والوجوب من خصوص هذا الأمر فيه.

و على كل حال فلو ائتم حينئذ به القارى وحده أو مع أمى آخر بطلت صلاته قطعاً، بل قيل: و صلاة الامام و المأموم الأمى أيضا إذا كان القارى ممن جمع شرائط الإمامه، لوجوب ائتمامه به حينئذ على المشهور بين الأصحاب كما فى المدارك، بل فيها أنه قطع به الفاضل فى تذكرته من غير نقل خلاف من أحد، لتمكنه حينئذ من الصلاة بقراءه صحيحه، فيجب عليه، و لا ريب فى كونه أحوط و إن كان فى تعيينه نظر مع فرض عجزه عن الإصلاح، لأصالة البراءه، و إطلاق الأمر بالصلاه، و معلوميه اشتراط التكليف بالقدره، و إطلاق أدله استحباب الجماعه، و غير ذلك، بل ليس هو أعظم من الأخرس المعلوم عدم وجوب الائتمام عليه نصاً و فتوى، و لقد أجاد فى المدارك بقوله بعد ذكره الحكم المزبور: إن للتوقف فيه مجالاً، بل لعل الأقوى فى النظر عدم الوجوب، بل قد يدعى القطع به و بظهور الفتاوى فى ذلك أيضاً، بل الذى وقفت عليه من عبارته التذكرة مقيده بالممكن له التعلم، و هو قد يتجه فيه الوجوب مع فرض تقصيره لتكليفه حينئذ بالإتيان بالصلاه بقراءه صحيحه، فيجب عليه التعلم أو الائتمام، فلو صلى بدونهما بطلت صلاته حتى لو كان جاهلاً بوجوب ذلك، لعدم معذوريه الجاهل عندنا فى الصحه و الفساد و إن كان ساذجاً، و نحوه القاصر أيضاً بناء على وجوب الائتمام عليه و ما فى المدارك- من أنه لا يبعد صحه صلاه الأمى مع جهله بوجوب الاقتداء، لعدم توجه النهى إليه المقتضى للفساد- فى غير محله كما هو مفروغ منه فى غير المقام.

و المراد بالأمى هنا من لا يحسن القراءة الواجبه أو أبعاضها كما صرح به بعضهم، بل فى الرياض «لا خلاف يعرف بينهم فى أنه من لا يحسن قراءة الحمد أو السوره أو أبعاضهما و لو حرفا أو تشديدا أو صفه» و لا بأس به و إن كان مخالفا للمعنى اللغوى، إذ ليس فى روايات المقام له أثر، لكن الظاهر عدم دخول اللحن فى الاعراب عندهم فيه، و لا التمتام و نحوه فيه، لذكركم ذلك بعده بالخصوص، فىكون المراد منه عدم حسن القراءة بالنظر إلى مخارج حروفها أو بنيتها أو تشديدها و نحو ذلك.

و كيف كان فظاهر المتن و صريح غيره بل لا أجد فيه خلافا جواز إمامته بمثله أو أنقص منه، و هو جيد مع اتحاد محل الأميه أو نقصانها فى المأموم، لإطلاق الأدله أما مع اختلافها بأن كان يحسن أحدهما الفاتحه و الآخر السوره فى المدارك تبعاً للتذكرة و الذكرى «جاز ائتمام العاجز عن الفاتحه بالقادر عليها دون العكس، للإجماع على وجوبها فى الصلاه بخلاف السوره» و لا بأس به إن أرادوا الائتمام به إلى الوصول إلى السوره فىنفرد، و إلا فيشكل بأنه لا دليل على سقوطها عنه مع فرض تمكنه من قراءتها صحيحه بناء على أن السبب فى عدم ائتمام القارى بالأمى ذلك، كما هو مقتضى تعليلهم الحكم به كما أنه يشكل أيضا بنحو ذلك أو ما يقرب منه باقى ما ذكره فى الذكرى من الفروع فى المقام التى تبع فى بعضها العلامه فى التذكرة، و تبعه غيره فى بعضها أيضا، قال: «و لو أحسن أحدهما بعض الفاتحه و الآخر بعض السوره فصاحب بعض الفاتحه أولى بالإمامه و لو أحسن الآخر كمال السوره فى ترجيح من يحسن بعض الفاتحه نظر من حيث الإجماع على وجوب ما يحسنه، و من زياده الآخر عليه، و الأول أقرب مع احتمال جواز إمامه كل منهما- إلى أن قال:- و لو أحسن كل منهما بعض الفاتحه فإن تساويا فى ذلك البعض صح اقتداء كل منهما بصاحبه، و إن اختلفا فإن زاد أحدهما على الآخر جاز إمامه الناقص دون العكس، و إن اختلف محفوظاهما لم يؤم أحدهما الآخر، لنقص كل منهما

بالنسبه إلى الآخر» انتهى.

و الذى يدور بعد ذلك كله فى النظر أن مانعیه الأمیة للإمامه من جهه تحمل القراءه خاصه و ضمانها، كما یومی الیه ملاحظه کلماتهم و إن أطلقوا هم الحکم، لانصراف إطلاق أدله التحمل إلى ذی القراءه الصحیحه، لا أقل من الشک، فلو ائتم به حیث القارى فضلا عن غیره فى غیر محل تحمل القراءه کالرکعتین الأخیرتین أو فى محلها حیث یجوز للمأموم القراءه و قرأ و قلنا بالاجتزاء بذلك كما هو الظاهر اتجهت الصحه، و کذا لو فرض أن أمیته كانت بالأذکار التی لا یتحملها الامام عن المأموم كأذکار الركوع و السجود و التشهد و التسليم و تسییح الأخیرتین، کل ذلك لإطلاق الأدله السالم عن المعارض عدا ما عساه یقال مما لا منشأ له یعتد به من أن أمیته أورثت نقصا فى صلاته، فلا یجوز الائتمام به مطلقا، و هو كما ترى.

و على کل حال فاقترء الأمی بالأمی مع فقد القارى الذى یأتمان به بناء على وجوبه حیث لا ینبغى التوقف فیہ، للتساوی، أما مع الاختلاف فیجوز ائتمام ذی الأمیة السابقه بذی الأمیة اللاحقه إلى أن یصل إلى المحل الذى یحسنه، فینفرد عنه من غیر فرق فى ذلك بین الفاتحه و السوره، و لا بین الأكثر من الفاتحه أو الأقل، ضروره أن ما سمعته من الذکری وجوه اعتباریه لا تصلح أن تكون مدرکا للأحكام الشرعیه، خصوصا بناء على المختار من حجیه الظن المخصوص للمجتهد لا مطلقا، مع احتمال تنزیل جمیع کلماتهم على ما ذکرنا، بل لعله الظاهر للمتصفح المتأمل، و هل یجوز التعاکس بمعنی صیورہ الامام مأموما بمن ائتم به فیما لا یحسنه هو و کان یحسنه المأموم؟

وجهان، قد یتظهر من التذکره أولهما، و من الذکری ثانيهما، و لعله الأقرب إن أريد الانتقال من الإمامه إلى المأمومیه و بالعکس، أما لو نوى کل منهما الانفراد ثم أراد الائتمام جدیدا فیقوى الصحه بناء على ما ستعرفه من جواز نقل النیه فى الأثناء.

و الأخرس كالأُمى فى كثير من الأحكام المتقدمه، لا يجوز ائتمام القارى به و يجوز ائتمام مثله به، بل لا يبعد جريان ما ذكرناه فى الأُمى فيه، فيجوز الائتمام للقارئ به فى غير محل تحمل القراءة فضلا عن الأُمى، بل فى التذكرة و الذكرى و غيرهما جواز ائتمام الأُمى به فى محل القراءة أيضا على أحد الوجهين، بل فى المنتهى أن الأقرب الجواز، و الآخر المنع لا لعدم تحمل القراءة بل لنقصان صلاته بعدم التكبير الذى هو أحد الأركان، و هو مبنى على الكليه المزبوره التى عرفت أنها محل البحث أو المنع، نعم يتجه المنع هنا لأصالة عدم سقوط القراءة عن الأُمى بتحريك الأخرس لسانه بعد انصراف إطلاق الأدله إلى غيره، و كونه أميالا يصيره بمنزله الأخرس الذى لا يستطيع الكلام، و يؤيده مع ذلك

المروى (١) عن دعائم الإسلام عن على (عليه السلام) «لا يؤم الأخرس المتكلمين»

إذ لا ريب فى اندراج الأُمى فى المتكلمين، و احتمال استفادة عدم جواز مطلق ائتمامه به منه و لو فى محل غير القراءة فيشكل حينئذ ما سمعته منا بعيد على أنه غير صالح للحجيه فى نفسه فضلا عن أن يعارض إطلاق أدله الجماعه، نعم لا ريب فى أن الأحوط عدم الائتمام فى ذلك و فى جميع ما تقدم، لقوه احتمال إرادته النقص بذلك و بالأُمى عن أصل الصلاحيه لمنصب الإمامه للكامل، بل الشك كاف فى مثل العباده التوقيفيه، و الله أعلم.

[فى عدم اعتبار الحريه فى الإمام]

و لا يشترط فى الإمام الحريه على الأظهر الأشهر، بل هو المشهور شهره كادت تكون إجماعا، لإطلاق الأدله، و

صحيحتى (صحيحى خ ل) محمد بن مسلم عن أحدهما (٢) و أبى عبد الله (عليهما السلام) (٣) «عن العبد يؤم القوم إذا رضوا به و كان أكثرهم قرآنا، قال: لا بأس به»

و حسن زراره أو صحيحه (٤) عن الباقر (عليه السلام)

١-١ البحار- ج ١٨ ص ٦٣٤ من طبعه الكمباني.

٢-٢ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٤-٤ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

«قلت له: الصلاة خلف العبد، فقال: لا بأس به إذا كان فقيها و لم يكن هناك أفقه منه»

بل

و موثق سماعه(١)«عن المملوك يؤم الناس، فقال: لا إلا أن يكون هو أفقهم و أعلمهم»

بضميمه عدم القول بالفصل بالنسبه إلى ذلك، و

خبر أبي البختری (٢)المروى عن قرب الاسناد عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) فى حديث، قال:

«لا بأس أن يؤم المملوك إذا كان قارئاً»

فما فى الوسيله- من أن العبد لا يؤم الحر غير مولاه، و عن نهايه الفاضل اختياره، بل عن نهايه الشيخ و مبسوطه ذلك أيضا، و
عن

المقنع أنه لا يؤم إلا أهله- ضعيف جدا لا دليل يعتد به فى الجملة على شىء منه فضلا عن أن يعارض ما عرفت سوى

خبر السكونى (٣)عن جعفر عن أبيه عن على (عليهم السلام) أنه قال: «لا يؤم العبد إلا أهله»

و هو- مع احتمال الكراهه مطلقا أو مع وجود الأفضل أو الأقرأ منه بقرينه ما سمعته من الأخبار- قاصر عن إثبات ذلك من وجوه
لا تخفى على من له أدنى بصيره.

[فى اشتراط الذكوره للإمام إذا كان المأموم ذكرانا أو ذكرانا و أنانا]

اشاره

و كذا يشترط فى الإمام الذكوره إذا كان المأموم ذكرانا أو ذكرانا و أنانا فلا يجوز إمامه المرأه لهم بلا خلاف أجده فيه نقلا و
تحصيلا، بل فى الخلاف و المنتهى و التذكره و الذكرى و الروض و عن غيرها الإجماع عليه، لأصاله عدم سقوط القراءه، و

النبوى (٤)«لا تؤم امرأه رجلا»

و آخر(٥)«أخروهن من حيث أخرنهن الله»

و المروى فى موضع عن

دعائم الإسلام (٦)عن على (عليه السلام) «لا تؤم

- ١-١ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.
- ٢-٢ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٥.
- ٣-٣ الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.
- ٤-٤ سنن البيهقي ج ٣ ص ٩٠.
- ٥-٥ المستدرک - الباب - ٥ - من أبواب مكان المصلی - الحديث ١.
- ٦-٦ البحار - ج ١٨ ص ٦٣٤ من طبعه الكمباني.

المرأه الرجال، و لا الأخرس المتكلمين، و لا المسافر المقيمين»

و آخر(١) عنه (عليه السلام) أيضا «لا تؤم المرأه الرجال، و تصلى بالنساء، و لا تتقدمهن تقوم وسطا فيهن و يصلين بصلاتها»

و للسيره و الطريقه المستمره فى الأعصار و الأمصار، إذ لو اتفق ذلك و لو يوما لاشتهر اشتها الشمس فى رابعه النهار، و مطلوبيه الحياء منهن و الاستتار المنافيين للإمامه المقتضيه للظهور و الاشتهار، و للأخبار(٢) الكثيره المتقدمه فى بحث المكان من الصلاه المشتمله على النهى عن محاذاه الرجل للمرأه و تقدمها عليه، بناء على إرادته الحرمة منه، بل و الكراهه المنافيه للجماعه المعلوم استحبابها، و إرادته الأعم من المصطلح فيها و الأقل ثوابا لا- شاهد لها، و احتمال إرادته الأقل ثوابا منها فى الجماعه و الفردى لكون مرجعها فيهما للصلاه يدفعه خروج التقدم عن حقيقتها، فلا بأس بإرادته المصطلح منها فيه حال الصلاه على معنى يكره التقدم و المحاذاه فى الفردى حال الصلاه، و ليس ذا كالتقول بعدم منافاه كراهه التقدم و المحاذاه لاستحباب الجماعه بعد كونهما من مقوماتها و لوازمها، كما هو واضح، لكن و مع ذلك فالتأمل بعد فى الاستدلال بها على المطلوب مجال، إلا أنا فى غنيه عنه بما عرفت.

[فى جواز ائتمام النساء بالمرأه]

و كيف كان ف يجوز أن تؤم المرأه النساء فى الفريضه و النافله التى يجوز فيها الاجتماع على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلًا، بل فى الرياض أن عليه عامه من تأخر، بل فى الخلاف و التذكره و عن الغنيه و إرشاد الجعفرىه و ظاهر المعبر و المنتهى الإجماع عليه، لقاعده الاشتراك الثابته بالإجماع و غيره، فلا يقدر حينئذ ظهور خطاب الإطلاقات بالذكور لو سلم كون جميعها كذلك، و

للنبوى (٣) المروى فى كتب الفروع

١- ١ المستدرک- الباب- ١٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٥- من أبواب مكان المصلى.

٣- ٣ كتر العمال ج ٤ ص ٢٥٧- الرقم ٥٣٦.

لأصحابنا مستدلاً به على المطلوب، وهو «أنه (صلى الله عليه وآله) أمر أم ورقه أن تؤم أهل دارها و جعل لها مؤذناً»

و الصادق (١) المروى فى الفقيه مسنداً «سئل كيف تصلى النساء على الجنائز؟ فقال: يقمن جميعاً فى صف واحد و لا تتقدمهن امرأه، قيل:

ففى صلاه المكتوبه أ يؤم بعضهن بعضاً؟ قال: نعم»

و مرسل ابن بكير (٢) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً «فى المرأه تؤم النساء، قال: نعم تقوم وسطاً بينهن و لا تتقدمهن»

كالموثق (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً «عن المرأه تؤم النساء، فقال: لا بأس به»

بل لعلهما كالصريحين فى إرادته التعميم أو الفريضه، ضروره ندره النافله التى يجوز الاجتماع فيها كالاستسقاء و نحوه، خصوصاً بالنسبه للنساء، فترك الاستفصال فيهما حينئذ كالصريح فيما ذكرنا.

و به يظهر دلالة

الصحيح (٤) عن الكاظم (عليه السلام) سألته أخوه «عن المرأه تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير، فقال: قدر ما تسمع»

و إن كان السؤال فيه عن حكم آخر غير أصل الائتمام، إلى غير ذلك من مرسل الدعائم المتقدم و نحوه.

خلافاً للمحكى عن أبى على و علم الهدى و الجعفى من المنع فى الفريضه و الجواز فى النافله، و نفى عنه البأس فى المختلف، و مال إليه فى المدارك و اختاره المولى الأعظم فى شرح المفاتيح على الظاهر مستظهراً له أيضاً من الكلينى و الصدوق، لاقتصارهما على ذكر صحاح سليمان بن خالد (٥) و هشام (٦) و زرار (٧) المشتمله على التفصيل المزبور، لأصاله عدم تحقق الجماعة التوقيفيه، و عدم سقوط القراءة، و عدم البراءه من الشغل

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجنازه - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ١٠.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ١١.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ٧.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ١٢.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ١.

٧- ٧ الوسائل - الباب - ٢٠ - من أبواب صلاه الجماعة - الحديث ٣.

اليقيني، و النصوص الكثيره التى فيها الصحيح و غيره السالمه عن معارضه أكثر ما تقدم باعتبار إطلاقه و تقييدها مع الغض عن ضعف سند بعضه، و كونه من طرق العامه، و دلالة آخر، و المؤيده بعدم معهوديته فى عصر و مصر من الأعصار و الأمصار أصلا، بل معهوديه خلافه، لتعارف خروج النساء- مع مطلوبيه الحياء و الستر منهن، و القرار فى البيوت- إلى جماعه الرجال و الائتتام بهم، و لو كان ذلك مشروعا لكان أولى لهن من الخروج قطعا، و لوقع يوما فى عصر النبى أو الأئمه (عليهم الصلاه و السلام) خصوصا مع فاطمه سيده نساء العالمين (ع) و باقى نساءهم و بناتهم، و لشاع و ذاع حتى خرق الأسماع، ضروره توفر الدواعى إلى الجماعه و كثره تكرار الصلاه و عموم الباوى بها.

و فى الجميع نظر واضح، إذ الأصول لا- تقبل المعارضه لشيء مما ذكرنا حتى قاعده الاشتراك، و النصوص يكفى فى ردها إغراض الأصحاب عنها مع كثرتها و صحتها و وضوح دلالتها و كونها بمرأى منهم و مسمع، بل فى المنتهى أنه لم يعمل بها أحد من علمائنا، بل فيه أيضا كما عن المعتر أنها نادره، فكيف يحكم مثلها على ما عرفت، خصوصا بعد موافقتها للمحكى عن جماعه من العامه، و احتمال المكتوبه فيها الجماعه الواجبه كالجمعه و ظهورها فى جواز الجماعه بمطلق النافله الذى هو أيضا مذهب العامه، و تنزيلها على النافله التى يجوز فيها ذلك تنزيل للمطلق على أندر أفرادها، كتزليل أخبار المختار عليه على أن بعضه لا يصلح لذلك، لصراحته فى الفريضة، كالأجماعات المحكيه و بعض الأخبار، و عدم المعهوديه أو معهوديه الخلاف بعد حفظ الحكم فيه باللفظ و غلبه عدم الوثوق بالنساء فى أحكام الفريضة و الجماعه غير قادح، خصوصا بعد الحكم بعدم تأكد الجماعه لهن كما صرح به بعضهم عملا بهذه الصحاح.

فظهر بحمد الله و بركه محمد و أهل بيته (عليهم الصلاه و السلام) أن أصول المذهب

تقتضى الاعراض عن ظاهرها، كما أنها تقتضى الاعراض عن ظاهر

صحيح زراره (١) عن الباقر (عليه السلام) «قلت له: المرأه تؤم النساء، قال: لا إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها تقوم وسطا معهن فى الصف، فتكبر و يكبرن»

من عدم جواز مطلق الائتمام فى النافله و الفريضه كما هو إحدى الحكايتين عن الجعفى و المرتضى، إذ هو مخالف لجميع ما عرفت مما قلناه و قاله الخصم من النصوص و غيرها، فهو واضح البطلان، كسابقه وضحاحا لا- يحتاج معه إلى إتعاب يراع أو تسويد قرطاس.

و كذا الحكم فى الخنثى المشكل أى هى هنا كالامراه حكما، فتأتم به النساء، لأنه إما رجل أو امراه، و كل منهما يجوز إمامته لهن، و لا يأتى به رجل، لاحتمال أنه امراه، فلا يعلم حينئذ براهه الذمه من الشغل اليقيني،

و دعوى شمول الإطلاقات أو العمومات له- إذ أقصى ما خرج إمامه المرأه، فيبقى المشتبه داخلها فيها، لصدق عنوانها عليه، ككونه ممن تثق بدينه و نحوه، و لا دلالة فى النصوص على اشتراط الذكوره فى إمامه الرجال كى يحتاج إلى العلم باحرازها، بل غايتها ما سمعت من عدم إمامه المرأه، و فرق واضح بينهما، و منه ينقذ حينئذ قوه خيره ابن حمزه من جواز إمامه الخنثى بالخنثى، خلافا للمشهور فالمنع، لاحتمال كون الامام منهما امراه و المأموم رجلا، بل و ينقذ فساد أدلتهم من أصاله عدم سقوط القراءه، و أصاله عدم براهه الذمه من الشغل اليقيني و نحو ذلك، ضروره اندفاعها جميعها بالعمومات بعد فرض شمولها له- يدفعها- بعد تسليم دخول الفرد المشتبه موضوعا فى العام المفروض تخصيصه، و تسليم وجود عمومات و إطلاقات صالحه لشمولها- ظهور اتفاق الأصحاب على كون الذكوره شرطا فى إمامه الذكور، لا أن الأنوثة مانع، فلا بد حينئذ من العلم به ابتداء، و على حصر جواز إمامه الأنثى بالنساء خاصه، بل الثانى ظاهر النصوص أيضا.

و من ذلك ظهر وجه قول المصنف و لا- تؤم المرأة رجلا لما عرفته سابقا و لا ختنى لاحتمال كونه رجلا، و قد عرفت انحصار إمامتها بالنساء، و أما الختنى بالختنى فهما و إن كان الشرطيه و الحصر المزبوران لا يصلحان سندا لعدم الجواز فيهما قطعاً، إذ أقصاهما أن المذكور لا- يؤمهم إلا- ذكر، و المرأة لا- تؤم إلا النساء، و ليس فى ائتمام الختنى بالختنى منافاه لشيء منهما، لعدم معلوميه ذكوريه المأموم منهما كى ينافيه احتمال أنوثيه الامام، و عدم معلوميه أنوثيه الامام كى ينافيه احتمال ذكوريه المأموم، لكن ليس فى الأدله إطلاقاً أو عمومات واضحة التناول لهما بحيث يكفیان فى براهه الذمه عن الشغل اليقيني بعد الإغضاء عن أصل صلاحيه العموم أو الإطلاق المفروض تخصيصهما لشمول الفرد المشتبه موضوعه أنه من أفراد العام الباقية أو من أفراد المخصص فلا ريب فى حصول الشك فى انعقاد مثل هذه الجماعه و جريان أحكامها عليها، فلا يجتزى بها، فتأمل جيداً، و الله أعلم.

[فى عدم جواز ائتمام المتقن بالملحن فى قراءته]

و لو كان الامام يلحن فى قراءته لم يجز إمامته بمتقن على الأظهر بل المشهور نقلاً- و تحصيلاً، بل لا- أجد فيه خلافاً بين المتأخرين، لأصالة عدم سقوط القراءة، و نقصان صلاحه الإمام عن صلاحه المأموم، و فحوى الإجماعات السابقه فى الأمى إن لم يدع شموله له بناء على أن اللحن غير محسن للقراءه أيضاً، لكن قد يناقش فى الأول بانقطاعه بإطلاق الأدله الممنوع إرادته القراءة الصحيحه خاصه منه، لصدق اسم القراءة على الملحونه، خصوصاً إذا لم يغير اللحن المعنى، و فى الثانى بما عرفته سابقاً من عدم ثبوت الكليه السابقه من الأدله، و فى الثالث بأنه قياس محض، و لعله لذا تردد فى الحكم بعض متأخرى المتأخرين، بل جوز فى الوسيله و عن المبسوط الائتمام فى الفرض على كراهيه لإطلاق الأدله، بل و عن ظاهر السرائر أيضاً ذلك، لكن إذا لم يغير اللحن المعنى، و لعله لخروجه عن اسم القراءة معه بخلافه إذا لم يغير، إلا أن الانصاف تحقق

الشك إن لم يكن الظن في سقوط القراءة عن المأموم بالقراءة الملحونه للإمام و إن كانت هي صحيحه في حقه، و لو بملاحظه ما تقدم في الأُمى، إلا- أنه يتجه- بناء على أن المانع ذلك- جواز الائتمام في غير محل تحمل القراءة، إذ الكليه المزبوره غير ثابتة، نعم ظاهر العبارة و غيرها- بل لا أجد فيه خلافا بين الأصحاب، بل الظاهر الإجماع عليه- جواز إمامته بمثله إذا اتحد محل اللحن أو زاد في المأموم، لإطلاق الأدله الذی لا ينافيه ما ذكرناه سابقا من دعوى تبادل القراءة الصحيحه من أخبار التحمل، إذ ذاك بالنسبه إلى المأموم الكامل لا من يلحن كالإمام، و لا يخفى عليك جريان كثير ما سمعته من الفروع السابقه في الأُمى هنا حتى وجوب الائتمام على الملحن بالقارى و عدمه، و إن تردد فيه هنا بعض من جزم بالوجوب هناك، لكنه في غير محله، إذ المسأله من واد واحد، فالكلام الكلام، و لا حاجه إلى الإعادة، فتأمل.

و كذا لا يجوز ائتمام المتقن ب من يبدل الحروف كالتمتام و شبهه من الفأفاء و غيره بلا خلاف معتد به أجده فيه كما اعترف به في الرياض و غيره، لأولويته من الأُمى و اللاحن، فيجرى فيه جميع ما سمعت، و ما في التذكرة و المنتهى و التحرير و الذكري و المسالك و عن المبسوط و المعبر من جواز الائتمام بالتمتام و الفأفاء للمتقن مبنى على تفسير التتمام بغير ما في المتن كما هو صريح بعضهم و ظاهر آخر، لتعليه الجواز بأنه يكرر الحرف و لا- يسقطه، لا- على تفسيره بالمبدل، فيكون حينئذ نزاعا في موضوع، و هو سهل، مع أنه قد يناقش في الجواز على التفسير المزبور أيضا بأنه لم يأت بالقراءة على وجهها مع التكرير، ضروره صيرورتها به هيئه أخرى، و لعله لذا اختار المنع في البيان على هذا التفسير أيضا، و هو لا يخلو من قوه.

نعم قد يظهر الخلاف من الوسيله على التفسير الأول فضلا عن الثاني حيث قال:

«تكره إمامه من لا يقدر على إصلاح لسانه أو من عجز عن أداء حرف أو يبدل حرفا

من حرف أو ارتج عليه في أول كلامه أو لم يأت بالحرف على الصحة و البيان» بل و من المحكى عن المبسوط أيضا «تكره الصلاه خلف التمام و من لا يحسن أن يؤدي الحروف، و كذلك الفأفاء، فالتمتام هو الذى لا يؤدي التاء، و الفأفاء هو الذى لا يؤدي الفاء» إلا أنه لا يخفى عليك ضعفهما بعد الإحاطه بما سمعت سابقا فى الأمل و غيره، ضروره اتحاد الطريق فى الجميع، و من هنا كان لا حاجه إلى إعادته كثير مما تقدم هناك، فلا حظ و تأمل، مع أنه قال فى المبسوط بعد ذلك بلا فصل فيما حكى عنه: «و كذا لا يؤتم بإرث و لا ألثغ و لا ألغ، فالأرث هو الذى يلحقه فى أول كلامه ريح فيتعذر عليه، فإذا تكلم انطلق لسانه، و الألتغ هو الذى يبدل حرفا مكان حرف، و الألتغ هو الذى لا يأتى بالحروف على البيان و الصحة، و إذا أم أعجمى لا يفصح بالقراءه أو عربى بهذه الصفة كرهت إمامته».

إذ من الواضح مساواه الألتغ بالتفسير الذى ذكره للتمتام و الفأفاء، و إن كان هما مختصان فى الفاء و التاء بخلافه بناء على تفسيره بما عرفت، و إلا فهو خاص أيضا بناء على ما فى المنتهى عن الصحاح من تفسيره بأنه الذى يجعل الرء غينا أو لاما و السين تاء، و حواشى الشهيد من أنه الذى يجعل الرء لاما، بل و على ما عن الفراء أيضا من أن اللثغه بطرف اللسان هو الذى يجعل الرء على طرف اللسان، و يجعل الصاد تاء.

و على كل حال فينافى حينئذ حكمه بالمنع فيه، لحكمه بالكراهه فيهما، إلا أن الظاهر بل لعله من المقطوع به بملاحظه قرائن كثيره فى كلامه إرادته الكراهه أيضا من قوله: «لا يؤتم» فلا منافاه حينئذ، نعم هو كالسابق فى غايه الضعف بالنسبه للألتغ، بل لا أجد فيه خلافا من غيره عدا الوسيله التى سمعت عبارتها لما تقدم، و متجه بالنسبه للإرث المفسر بما عرفت، بل فى المنتهى أنه حكاه الأزهرى عن المبرد أيضا لإطلاق الأدله السالمه عن المعارض، بل لولا التسامح فى دليل الكراهه لأمكن

التوقف فيما ذكره من الكراهه، واتجه الحكم بالجواز من غير كراهيه، نعم يتجه المنع فيه بناء على ما فى التذكرة من تفسيره بأنه الذى يبدل حرفا بحرف، و ما عن الفراء من أنه الذى يجعل اللام تاء، بل و على ما عن الصحاح أيضا من أن الرثه بالضم العجم فى الكلام إن أراد به عدم خروج الحرف كما هو، لعدم حصول القراءه الصحيحه المسقطه عن المأموم.

و منه ينقدح حينئذ عدم جواز الائتمام بالأليغ بالياء المثناه من تحت كما صرح به غير واحد من الأصحاب، بل فى الرياض الاعتراف بعدم الخلاف فيه، لفحوى ما سمعت أيضا بناء على إرادته نحو ذلك من تفسيره المزبور الذى يقرب من بعض ما ذكر فى تفسير الإرث بأنه الذى يدغم حرفا فى حرف و لا يبين الحروف، خلافا له و للوسيله فالكراهه، و لا ريب فى ضعفه، اللهم إلا أن يريدا- و إن بعد أو منع- بعدم بيانها عدم إتيانها على الوجه الكامل، فيتجه حينئذ الجواز فيه، إذ هو حينئذ كاللثغه الخفيفه التى تمنع من تخليص الحرف، و لكن لا- يبدله بغيره المصرح بجواز ائتمام القارى معها فى التذكرة و الذكرى و عن نهايه الأحكام و الروضه، و إن استشكله فى المدارك بأن من لا يخلص الحرف لا يكون آتيا بالقراءه على وجهها، لكن فيه احتمال أو ظهور إرادتهم اللثغه التى لا تبلغ به إلى إخراج الحرف عن حقيقته و إن نقص عن كماله، كاحتمال إرادته الشهيد فى البيان ذلك أيضا مما ذكره من أن الأقرب جواز إمامه من فى لسانه لكنه فى بعض الحروف بحيث يأتى به غير فصيح بالمفصح، فلا ينافيه حينئذ ما فى ظاهر الذكرى من أنه لو كان فى لسانه لكنه من آثار العجمه لم يجز الائتمام بعد تنزيله على إرادته اللكنه المغيره لحقيقه الحرف، كتزليل إطلاق بعض العبارات عدم جواز الائتمام بمؤوف اللسان على ذلك و نحوه، لا ما يشمل من لا يتمكن من إتيان

الحرف على الوجه الكامل، إذ المدار ما عرفت من تحقق القراءة الصحيحه و عدمها، فلا حازه حينئذ إلى التعرض إلى خصوص الخنخنه، و هي كما فى حواشى الشهيد التكلم بالخاء من لدن الأنف، و اللجلجه و هي كما فيها أن يكون فيه عى و إدخال بعض كلامه فى بعض، كما لا حازه إلى إعادته بعض الفروع المتقدمه سابقا فى الأمل الواضح جريانها فى المقام من ائتمام المماثل به و نحوه، ضروره اشتراك الجميع فى ذلك، فلا حظ و تأمل.

[فى عدم لزوم نيه الإمامه فى الجماعه المندوبه]

و لا- يشترط فى صحه الجماعه المندوبه و ترتب أحكامها بالنسبه للإمام و المأموم أن ينوى الإمامه و إن أم النساء وفاقا لصريح جماعه و ظاهر آخرين، بل لا أجد فيه خلافا كما اعترف به فى الرياض، بل قد يشعر قصر نسبه الخلاف فى المنتهى كما عن المعترف إلى أبى حنيفه و الأوزاعى بالإجماع عليه، بل عن مجمع البرهان كأنه إجماعى بل فى التذكرة لو صلى بنيه الانفراد مع علمه بأن من خلفه يأتى به صح عند علمائنا، للأصل فى وجهه، و إطلاق الأدله و السيره فى الائتمام بمن لا يعلم الائتمام به، و مساواه صلاته لصلاه المنفرد إلا- بما لا يعتد به من رفع الصوت و نحوه، فليست هى نوعا آخر مستقلا، بل هى كالمسجديه و نحوها، بل لا يبعد فى النظر عدم اعتبار نيه العدم أيضا ما لم يرجع إلى التشريع المحرم كما هو ظاهر معقد إجماع الذكرى، بل قطع به المولى البهبهانى فى مصابيح، فلو قصد عدم الإمامه و اقتدى المأمومون به من غير رضاه أصلا صحت صلاته و صلاه المأمومين، نعم قد يقال باعتبارها فى ترتب الثواب و استحقاقه كما فى الدروس و الذكرى و حاشيه الإرشاد و المسالك و مصابيح المولى و عن غيرها، لمعلوميه اشتراطها فى جميع الأسباب التى رتب الشارع عليها ثوابا، مع أن المحكى عن مجمع البرهان أنه لم يستوضح شرطيتها فى ذلك أيضا قال: لأنه تكفى نيه الصلاه عن بعض التوابع مثل سائر نوافل الصلاه مع أنها أفعال لا بد منها، و ليس فى الإمامه شىء زائد على حال الانفراد حتى ينوى ذلك الشىء إلا بعض الخصائص مثل رفع الصوت

فالظاهر أنه إذا نوى و لم يقصد الا-انفراد و لا- الجماعة يحصل له الثواب لو حصلت له الجماعة، بل و لو لم يشعر به، بل فى الذكرى و المسالك و غيرهما احتمالهما أيضا من غير تعقيب بجزم بالعدم، لكن فيما إذا لم يعلم حتى انتهت صلاته نظرا إلى كرمه و إحسانه لأنه لم يقع منه إهمال، و إلى استبعاد حصول الثواب للمؤمنين بسببه و حرمانه، و إلى ما ورد من تزايد ثواب الجماعة بتزايد المؤمنين و لو مع عدم اطلاع الامام و لا أحدهم، و إلى احتمال استحقاقه الثواب باستيهاله للإمامه.

لكن الجميع كما ترى غير صالح لمعارضه ما دل على انحصار الأعمال فى النيات، و أنها هى روح الأعمال و قوامها، و احتمال الفرق بين حاله العلم و عدمه- فلا- يحصل الثواب فى الأول إلا- بالنية بخلاف الثانى كما هو قضيه ما سمعته من الشهيدين و غيرهما- لا- شاهد له سوى حسن الظن بالله، فإنه عند ظن عبده به الحسن، كاحتمال جعل الشارع ذلك من الأسباب المترتب عليها الثواب و إن لم يقصدها المكلف كما سمعته من مجمع البرهان، و احتمله أولا فى الذكرى ثم جزم بعدمه، فإنه لا شاهد عليه أيضا عدا دعوى إطلاق ما دل على ترتب الثواب على حصول وصف الإمامه المتحقق بمجرد نية المؤمن الاثتمام، و لذا يجرى عليه جميع الأحكام من الشك و المتابعه و غيرهما، لكن من المعلوم تنزيل هذه الإطلاقات على ما ورد فى بيان توقف الأعمال على النيات كما يومى اليه خلو كثير من أخبار العبادات عن التعرض لخصوص النية فيها، و ما ذاك إلا للاتكال عليها و صيرورتها من جملة أصول المذهب المستغنيه عن التكرير و الإعادة فى كل شىء، فدعوى ترتب الثواب على حصول وصف الإمامه و إن لم يكن قصده الامام ممنوعه كل المنع، و لا تلازم بين صيرورته إماما بالنسبه إلى انعقاد الجماعة و جريان أحكامها و بين حصول الثواب الذى هو أمر آخر متوقف على القصد و النية، لا أقل من الشك فى خروجه عن تلك

العمومات، إلا أن الفضل و الإحسان غير مستنكر على ذى الطول و الامتتان.

أما الجماعه الواجبه كالجمعه ففي الدروس و الذكرى و البيان و حاشيه الإرشاد و مصابيح الأنوار و الرياض و جوب اعتبارها فيها، لتوقف صحه الصلاه على الجماعه، و توقف صدق امتثال الأمر بها جماعه على النيه، خلافا للمدارك فلم يوجبها أيضا تبعا لما عن مجمع البرهان، لأن المعبر تحقق القدوه فى نفس الأمر، فهو فى الحقيقه شرط من شرائط الصحه التى لا يجب على المكلف ملاحظتها حال النيه، و استحسنة فى الذخير و هو فى محله إن كان المراد الاكتفاء بنيه الجمعه مثلا عن التعرض لنيه الجماعه باعتبار عدم صحتها شرعا بدونها، لا أنها كالجماعه المندوبه التى لا يقدر فى صحتها نيه الإمام الفرادى فى صلاته، ضروره الفساد هنا لو نوى ذلك، إذ هو تشريع محض، اللهم إلا أن يفرض وقوعها منه على وجه يكون لاغيا فى نيته و عمله صحيحا، كنيه عدم رفع الحدث فى الوضوء، فتأمل.

و مما سمعت يتضح لك البحث فى وجوب نيه الإمامه أيضا فى الصلاه المعاده نفلا باعتبار توقف صحتها أيضا على كونه إماما، فلا- يتصور افتتاحها منه بغير نيه الإمامه، إذ لا- وجه لإعادتها فرادى، بل لا يبعد هنا وجوب ملاحظه ذلك أو ما يقوم مقامه فى النيه، و لا يكتفى بقصده الظهر مثلا كما كان يكتفى بذلك فى الجمعه، لعدم توقفه فى نفسه على الجماعه كى يستغنى بنيته عن نيتها بخلاف الجمعه، و هل يلحق بالجماعه الواجبه أصاله الواجبه عارضا، كمن نذر الإمامه مثلا؟ وجهان ينشئان من احتمال صيروره الجماعه بسبب النذر شرطا من شرائط الصحه، فتكون كالجماعه فى الجمعه، و من أنه واجب خارجى لا مدخله له فى الصحه، بل أقصاه عدم الوفاء بالنذر إذا لم ينو لإفساد الصلاه، لعدم صلاحيه النذر لتأسيس حكم شرعى، بل غايته الإلزام بالمشروع، و تقدم البحث فى نظيره فى باب الوضوء، إذ ما نحن فيه كنذر الموالاه فى الوضوء، فلاحظ و تأمل.

[في أولويه صاحب الإمامه و المنزل بالإمامه]

و صاحب المسجد الراتب فيه و الاماره من قبل الامام العادل (عليه السلام) و المنزل الساكن فيه أولى من غيرهم بالتقدم عدا إمام الأصل (عليه السلام) في إمامه الجماعه بلا خلاف صريح معتد به أجده فيه نقلا في المنتهى ظاهرا أو صريحا و الحدائق و عن غيرهما، و تحصيلها، بل في الذكرى أنه ظاهر الأصحاب، بل عن المعتمد أن عليه اتفاق العلماء، و يدل على الأول- مضافا إلى ذلك، و إلى ما في ظاهر الرياض و المفاتيح من نفى الخلاف عنه بالخصوص و إن كان غيره أفضل منه، و إلى ما في الحدائق من دعوى اتفاق الأصحاب عليه، كما عن ظاهر الغنيه أو صريحها الإجماع عليه أيضا، و إلى ما حكى من نص جماعه من القدماء عليه ممن عادتهم الفتوى بمضامين النصوص خصوصا الصدوق منهم في مثل المقنع و الأمالي، و إلى ما عساه يشعر به ما سمعته (١) مما ورد في المنزل، و إلى ما ذكر له من التعليل بأن تقدم الغير يورث وحشه و تنافرا في القلوب، و إلى ما ورد من أحقيه من سبق بالوقف- النبوى المروى (٢) عن فقه الرضا (عليه السلام) و دعائم الإسلام (٣)

قال في الأول: «صاحب الفراش أحق بفراشه، و صاحب المسجد أحق بمسجده»

و قال في الثانى: «يؤمكم أكثركم نورا، و النور القرآن، و كل أهل مسجد أحق بالصلاه في مسجدهم إلا أن يكون أمير حضر فإنه أحق بالإمامه من أهل المسجد»

و ما

في الأخير أيضا (٤) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) «يؤم القوم أقدمهم هجره- إلى أن قال:- و صاحب المسجد أحق بمسجده»

و ما في

فقه الرضا (عليه السلام) (٥) أيضا «و اعلم أن أولى الناس بالتقدم في الجماعه أقرأهم- إلى أن قال:- و صاحب المسجد أولى بمسجده».

١- ١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب «تسمعه».

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٥.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٥- ٥ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

و على الثانى و الثالث- مضافا إلى ما سمعت، و إلى خصوص ما فى التذکره من نفى معرفه الخلاف فى أولويه تقديم صاحب المنزل و إن كان غيره أقرأ و أفقه، بل عن نهايه الأحكام الإجماع على ذلك، و فى المفاتيح «لا يتقدم أحد على صاحب المنزل بلا خلاف» و إلى ما فى الثانى من الولايه عن إمام الأصل (عليه السلام) الذى هو أولى من كل أحد بلا خلاف كما اعترف به فى الرياض، بل لعله من الضروريات-

خبر أبى عبيده(١) عن الصادق (عليه السلام) «إن النبى (صلى الله عليه و آله) قال:

يتقدم القوم أقرأهم للقرآن، فان كانوا فى القراءه سواء فأقدمهم هجره، فان كانوا فى الهجره سواء فأكبرهم سنا، فان كانوا فى السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنة و أفقههم فى الدين، و لا يتقدم أحدكم الرجل فى منزله، و لا صاحب سلطان فى سلطانه»

و ما سمعته من خبر الدعائم (٢) فى خصوص الثانى منهما.

بل هو ظاهر فى تقديم الأمير على صاحب المسجد، و قد يلحق به المنزل و لو بضميمه عدم القول بالفصل كما صرح بهما فى التذکره و عن نهايه الأحكام و الروضه، و لا ينافيه تقدم الولى عليه فى الجنازه لأن الصلاه على الميت تستحق بالقراءه، و السلطان لا يشارك

فى ذلك، و هنا تستحق بضرب من الولايه على الدار و المسجد، و السلطان أقوى ولايه و أعم، و لأن الصلاه على الميت يقصد بها الدعاء و الشفقه و الحنو، و هو مختص بالقرايه، و يؤيد أيضا أنه بإمامته عن إمام الأصل (عليه السلام) يشبه نائبه الخاص فى الإمامه بمسجد له راتب أو منزل الذى صرح جماعه من الأصحاب بأنه أولى منهما، لأنه لا يأذن إلا للراجح أو المساوى، فالأول له مرجحان، و الثانى له مرجح واحد، بل و أولى من ذى الإمارة أيضا لو فرض أن إمام الأصل (عليه السلام) استتابه

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٨- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

عن نفسه فى خصوص الصلاة، خلافا للروض و الرياض فلم يقدم الأملر على صاحبه المسجء و المنزل، بل قءماهما عليه، لإطلاق النص و الفتوى بأولتهما فى محلها مع عءم معلومه شمول أولويه ذى الإمارة لنحو المفروض، و خبر الدعائم محتمل أو ظاهر فى إراءه إمام الأصل (عليه السلام)، و فيه أن الإطلاق مساق لبان أولويه الثلاثة من غيرهم لا بعضهم مع بعض، على أن بين الإطلاقات عموما من وجه، فيرجح عموم ذى الإمارة ببعض ما سمعت و خبر الدعائم الظاهر فى إراءه غير إمام الأصل، خصوصا مع ملاحظه تنكير الأملر فيه، بل لعل ظاهر لفظ الأملر أو صريحه ذلك، ضروره إراءه من أمره إمام الأصل (عليه السلام) لا هو بمعنى أن الله أمره على عباده، لا أقل من إراءه الأعم منهما منه.

ثم إن الظاهر كون أولويه هذه الثلاثة سياسه أءبيه لا فضيله ذاتيه، فلو أءنوا حينئء لغيرهم جاز و انتفت الكراهه المستفاده من خبر أبى عبيءه و غيره كما صرح به الشهيدان و عن غيرهما، بل عن المبسوط و السرائر التصريح بالجواز أيضا، بل فى المنتهى التصريح مع ذلك بأن الغير حينئء أولى من غيره نافيا معرفه الخلاف فيه، لكن فى الذخيره تبعا للمدارك أنه اجتهاد فى مقابله النص، و فيه أنه لا تعرض فى النص للاءن وجودا و لا عءما، و دعوى شمول إطلاقه لصوره الإءن أيضا يءفعها عءم تباءرها منه أو تباءر غيرها، خصوصا مع ملاحظه نظائرها من الأولويات المعلوم جواز الإءن فيها فى أحكام الأموات و غيرهم، بل لو قيل باستحباب إءنهم للأكمل منهم مع حضوره معهم كان وجها كما اعترف به فى الروض، و لأن الأدله إنما ءلت على أنه الأفضل لمن عءاهم أن لا يتقدمهم، مراعاة لحقهم و توقيرا لهم، و ذلك لا ينافى - اقتصارا فى مخالفه عموم أدله الأفضل على المتيقن، و هو عءم الإءن - أفضليه لمن كان أفقه و أفضل

و أنقى، عملاً بالأخبار(١)الداله على الأمر بتقديم صاحب هذه الصفات، فيكون ذلك حينئذ جمعاً بين مراعاة حقهم بإرجاع أمر الإمامه إليهم و بين ما دل على استحباب تقديم الأفضل و الأكمل ك

قوله (صلى الله عليه و آله)(٢): «من أم قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى السفال إلى يوم القيامة»

و غيره.

لكن الإنصاف أن تحصيل ذلك من الأدله على وجه معتبر لا يخلو من سماحه و من هنا تردد في ظاهر المسالك و الكفايه في أن الأفضل لهم الاذن أو المباشره تبعاً لما في الذكرى حيث قال: «لم أقف على نص يظهر منه أن الأفضل لهم الإذن للأكمل أو المباشره للإمامه» بل قال: «إن ظاهر الأدله يدل على أن الأفضل لهم المباشره» ثم قال: «و على هذا فلو أذنوا فالأفضل للمأذون رد الاذن ليستقر الحق على أصله» و نحوه في المدارك و الذخيره و إن كان الذى يقوى في النظر في الجمله الأول.

و لا تسقط هذه الأولويه بعدم حضور صاحبها في أول الوقت ما لم يخف فوات الفضيله، لإطلاق الأدله، و دعوى أن الوارد في الأخيرين النهى عن التقدم الذى لا يصدق مع عدم الحضور بل و الأحقيه الوارده في الأول يدفعها- بعد وضوح منع آخرها- إرادته الصلاه في محله و جماعته من التقدم عليه لا- صيرورته مأموماً، و إلا- فهو قد لا يأتى به، و من هنا صرح في التذكره و الذكرى بانتظار الراتب في المسجد و مراجعته ليحضر أو يستنيب إلى أن يتضيق وقت الفضيله، فيسقط اعتباره حينئذ كما في البيان و الروض أيضاً و عن غيرهما، لكن في الأخير نحو ما في الذكرى من أنه لو بعد منزله و خافوا فوت وقت الفضيله قدموا من يختارونه، و لو حضر بعد صلاتهم استحباب إعادتها معه، لما فيه من

اتفاق القلوب مع تحصيل الاجتماع مرتين، و لا بأس به بناء على استحباب

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ و ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

إعادته الفريضة جماعه و إن كان قد صليت كذلك.

كما أنه لا بأس بتنزيل ما عساه يظهر من خبرى الحناط (١) و معاويه بن شريح (٢) من عدم انتظار الراتب على الضيق المزبور، و إن كان المحكى عن ظاهر المنتهى العمل بهما حيث حكم بعدم الانتظار، بل نسبه إلى الشافعى،

قال فى أولهما: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة يقوم القوم على أرجلهم أو يجلسون حتى يجيئ إمامهم، قال: لا بأس يقومون على أرجلهم، فإن جاء إمامهم و إلا فليؤخذ بيد رجل من القوم فيقدم»

و قال فى الثانى: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة ينبغى لمن فى المسجد أن يقوموا على أرجلهم و يقدموا بعضهم، قلت: فان كان الامام هو المؤذن، قال: و إن كان فلا ينتظرونه و يقدموا بعضهم»

مع ما فى الحدائق من إشكال هذين الخبرين بأن الأذان و الإقامه فى الجماعه من وظائف صلاه الامام و متعلقاتها، و لا تعلق لصلاه المأمومين بشىء منهما فما لم يكن الامام حاضرا فلمن يؤذن هذا المؤذن و يقيم المقيم،

بل ذيل الخبر الثانى غير مستقيم أصلا، إذ الفرض فيه أن الامام أذن و أقام فأين ذهب حتى ينتظرونه و لا ينتظرونه، و إن كان قد يدفع ذلك عنهما بمنع عدم مدخلية الأذان و الإقامه فى صلاه المأمومين أصلا، فإذا فرض عدم مجيئ الإمام فى وقته أذنوا و أقاموا و قدموا بعضهم و صلوا، على أنه يمكن تقديمهم الامام منهم قبل الأذان و الإقامه، فيكونان له، و لا ينافيه ذيل الخبر الأول عند التأمل و لو بنوع من التكلف، و بأن المراد من

قوله: «فان كان الامام هو المؤذن»

إلى آخره اعتياد فعل ذلك الإمام للأذان لا أنه كان قد أذن فى خصوص تلك الصلاه كى يرد ما سمعت، فتأمل جيدا.

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

و المراد بصاحب المنزل الساكن فيه و إن لم يكن مالكا لعينه، بل يكفى فيه ملك المنفعه كما صرح به غير واحد، بل يكفى فيه استعارتها، بل لا- يبعد تقديمهما على مالك العين خصوصا الأول، نعم قد يرجح عليهما لو كان مع ذلك جالسا معهما فيه، لترجيحه عليهما بزياده ملك العين، و الله أعلم.

[فى أولويه الهاشمى من غيره بالإمامه إذا كان بشرائط الإمامه]

و الهاشمى أولى من غيره بالتقدم إذا كان بشرائط الإمامه كما فى النافع و الإرشاد و التحرير و القواعد و ظاهر المنتهى و عن المبسوط و النهايه، بل هو المشهور بين المتأخرين كما فى الروض و المسالك، بل فى المختلف أن المشهور تقديم الهاشمى بعد أن حكى عن ابن زهره جعله مرتبه بين الأفقه المتأخر عن الأقرأ و بين الأسن، و إن كان قد يناقش بأنه لم يذكره كثير كما اعترف به فى الذخيره، بل فى الروض «لم يذكره أكثر المتقدمين» بل فى البيان «لم يذكره الأكثر» كما أنه قد يناقشون جميعا فى أصل الحكم المزبور- و إن كان المراد منه تقديمه على غير الثلاثه المتقدمه كما عساه ظاهر المتن و غيره و صريح بعضهم، بل فى المسالك القطع به- بأنه لا دليل عليه، بل ظاهر ما دل على تقديم الأقرأ و الأسن و الأقدم هجره و الأعلم خلافه، و قد اعترف فى الذكري و غيرها بأنه لم نعثر على تقديم الهاشمى فى الأخبار إلا ما روى مرسلا أو مسندا بطريق غير معلوم من

قول النبى (صلى الله عليه و آله) (١): «قدموا قريشا و لا تقدموها»

و هو على تقدير تسليمه غير صريح فى المدعى، نعم هو مشهور فى صلاه الجنازه، بل لعله لا خلاف فيه بينهم حتى أن المحكى عن المفيد منهم إيجابه هناك، بل فى الحدائق فيه نص الفقه الرضوى (٢) و فيه إكرام لرسول الله (صلى الله عليه و آله)، و مراعاة لتقدم آباءه.

١- ١ كتر العمال ج ٦ ص ٩٨.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجنازه- الحديث ١ من كتاب الطهاره.

لكن من المعلوم أن ذلك كله لا يثبت الحكم المزبور و إن كان هو استحبابيا يتسامح فيه

إلا أنه معارض باحتمال استحباب تقديم الأفقه و الأسن و الأقدم هجره و نحوهم عليه، إذ هو أيضا حكم استحبابي يتسامح فيه، مع أن إطلاق دليل تقديمه قاض به، نعم يمكن القول باستحبابه للتسامح إذا لم يوجد من يحتمل رجحان تقديمه عليه من أهل الصفات الآتية لا مع وجودهم، لعدم الدليل، بل ظاهر الدليل خلافه، و خلاف ما فى الدروس و الموجز و عن الغنية و غيرها أيضا من جعل الهاشمى بعد الأفقه مرتبه، نحو ما فى الوسيله و عن موضع من المبسوط لكن مع تبديله بالأشرف فيهما، بل و عن التقى ذلك أيضا لكن عبر بالقرشى بدل الهاشمى، لعدم الدليل أيضا.

فالأولى الاقتصار فى رجحان تقديمه على غير الهاشمى الغارى عن الصفات المستفاد رجحانها من النصوص، أو الجامع مع فرض زياده الهاشمى عليه بالهاشميه، بل يمكن تنزيل إطلاق المتن و غيره على إرادته رجحان الهاشمى على غيره من حيث الهاشميه و عدمها لا أن المراد رجحانه على غيره و إن كان جامعا للصفات المنصوصه، فتأمل جيدا.

ثم بناء على ترجيح الهاشمى لنسبه ففى ترجيح المطلبى على غيره نظر، من اقتصار أكثر الفتاوى على الأول، و مما

روى عن النبى (صلى الله عليه و آله) «نحن و بنو المطلب لم نفرق فى جاهليه و لا إسلام»

نعم الهاشمى أولى منه قطعا، و حينئذ فى ترجيح أفضا بنى هاشم بسبب شرف الآباء كالتالى و العباسى و الحارثى و اللهبى و العلوى و الحسنى و الحسينى و الصادقى و الموسوى و الرضى و الهادى بالنسبه إلى غيرهم و بعضهم مع بعض احتمال بين، إذ الترجيح دائر مع شرف النسب، فيوجد حيث يوجد بل قد ينسحب احتمال الترجيح بسبب الآباء الراجحين بعلم أو بتقوى أو صلاح، و لعل من عبر من الأصحاب بالأشرف نظر إلى ذلك، كما يومى إليه أيضا ما قيل من تقديم أولاد المهاجرين على غيرهم لشرف آبائهم، بل قد يقال أيضا بترجيح العربى

على العجمى، و القرشى من العربى على غيره للشرفيه أيضا، و الأمر سهل.

[فى ملاك الأولويه فى الإمامه]

و إذا تشاح الأئمه فى الإمامه بأن أراد كل منهم التقدم على وجه لا ينافى العداله و لا الإخلاص فى العباده بل كان رغبه فى رجحانها على المأموميه، أو لأن للإمام وقفا أو وصيه تكفيه عن طلب الدنيا بالتجاره و نحوها فان ذلك أمر مطلوب مؤكدا للعباده غير مناف لها كما عن القطيفى النص عليه، فلا منافاه حينئذ بين التشاح و بين بقاء الإخلاص، بل ربما قيل: إنه يحقق الإخلاص، إذ تركه مع كونه أرجح لا يكون إلا لعله فمن قدمه المأمومون فهو أولى كما فى النافع و القواعد و التحرير و الدروس و البيان و الموجز و الروض و إن كان مفضولا- كما صرح به فى الأخير، و هو قضيه إطلاق الباقين، لما فى ذلك من اجتماع القلوب و حصول الإقبال المطلوب، و ال.

يرجع التفصيل فى الذكرى و المدارك و غيرهما، بل فى ظاهر الذخيره نسبتته إلى الأصحاب بأن المأمومين إما أن يكرهوا إمامه واحد بأسرهم، و إما أن يختاروا إمامه واحد بأسرهم أو يختلفون فى الاجتهاد، فان كرهه جميعهم لم يؤم بهم، و إن اختار الجميع واحدا فهو أولى، و إن اختلفوا طلب الترجيح بالقراءه و الفقه و غيرهما، لكن قد يناقشون بقصور التعليل المزبور عن تقييد النص الأمر بتقديم ذى الصفات الآتية، و من هنا مال بعض متأخرى المتأخرين إلى عدم مراعاة الأمر المزبور تبعا لإطلاق كثير من الأصحاب اعتبار الصفات الآتية من دون ذكر اتفاق المأمومين، و منه يظهر أولويه المناقشه فيما ذكره فى التذكره و كشف الالتباس و عن نهايه الأحكام من الترجيح باتفاق أكثر المأمومين مع الاختلاف، إذ قد عرفت أنه لا دليل على الترجيح باتفاق الجميع فضلا عن الأكثر الذى قضيه إطلاق الأصحاب عدا من عرفت و النصوص عدم الالتفات اليه، مع أن مختار الأقل ربما كان أرضى عند الله، بل لعله الغالب، فالمناسب طرح الجميع و الرجوع إلى المرجحات الشرعيه.

و قد تدفع إما بتنزيل كلمات الأصحاب و إن بعد على إرادته تقديم من اتفق عليه المأمومون من فاقدى الصفات أو الجامعين لها، و إما بإمكان استفادتهم له مما دل (١) على كراهه إمامه من يكرهه المأمومون كما ستسمعها فيما يأتي، و مما عساه يشعر به

خبر الحسين بن زيد (٢) عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) فى حديث المناهى قال:

«و نهى أن يؤم الرجل قوما إلا بإذنهم، و قال: من أم قوما بإذنهم و هم به رضوان فاقتصدهم فى حضوره و أحسن صلاته بقيامه و قراءته و ركوعه و سجوده و قعوده فله مثل أجر القوم، و لا ينقص من أجورهم شىء»

و المروى (٣) عن مستطرفات السرائر نقلا من كتاب أبى عبد الله السيارى، قال: «قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام):

إن القوم من مواليك يجتمعون فتحضر الصلاة فيؤذن بعضهم و يتقدم أحدهم فيصلى بهم فقال: إن كانت قلوبهم كلها واحده فلا بأس، قال: و من لهم بمعرفه ذلك؟ قال:

فدعوا الإمامه لأهلها»

إذ الظاهر إرادته اتحاد القلوب فى الرضاء بالإمام كما اعترف به فى الوسائل، و

خبر زكريا صاحب السابرى (٤) عن أبى عبد الله (عليه السلام) «ثلاثه فى الجنه على المسك الأذفر: مؤذن أذن احتسابا، و إمام أم قوما و هم به راضون، و مملوك يطيع الله و يطيع مواليه».

نعم قد يقال: إن المعتبر من اتفاق المأمومين إذا كان عن نظر و معرفه و اطمئنان فى الشخص و نحو ذلك، لا إذا كان لأغراض دنيويه و شهره سواديه و نحوهما مما لا يحتاج إلى بيان لمن له أدنى مراقبه و

انتقاد فى أفعال العباد، خصوصا السواد منهم، و من غلبت عليهم شهواتهم حتى ألست لهم الباطل زى الحق احتيالا منها بعقولهم، و مخافه هيجان أحزانهم و لم يعلموا أنها ينتقدها عليهم الخبير البصير الحكيم اللطيف الذى

١-١ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٣-٣ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

٤-٤ الوسائل - الباب - ٢٧ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٥.

يعلم السر و أخفى.

و كيف كان فان اختلفوا أى المأمومون تساوا أو زاد بعضهم على الآخر- لما عرفت من عدم مدخله الكثره فى النصوص و إن رجح بها فى التذكرة لبعض الوجوه- فرع إلى ملاحظه المرجحات المنصوصه، لا أنهم يقتسمون الأئمه فيصلى كل خلف من يختاره، لما فيه من الاختلاف المثير للإحزن، و لأنه خلاف مقتضى النصوص فيقدم الأقرأ حينئذ على غيره على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل فى الرياض نسبه إلى اتفاق الأصحاب، كما عن الغنيه و ظاهر المنتهى الإجماع عليه، بل لا أجد فيه خلافا معتدا به بيننا من زمن الصدوقين إلى زمن الكاشانى و ما قاربه و تأخر عنه فقدموا الأفقه عليه ناسبا بعضهم ذلك إلى المختلف، لكن التدبر فى عباراته يشرف المتدبر على القطع بفساد هذه النسبه و إن كان فيها ما يوهمها، نعم فى الذكرى نقل عن بعض الأصحاب تقديم الأفقه، و لعله أراد ما فى التذكرة حيث نسب فيها ذلك إلى بعض علمائنا، إلا أنا كالشهيد لم نتحققه، بل و لم نتحقق ما فى الذخير من نسبه أيضا إلى غير واحد من المتأخرين، و لعله أراد بعض من لم يصنف منهم أو الأردبيلي و تلميذه سيد المدارك، فإنهما و إن كانا غير مصرحين به لكنهما مالا اليه، و كذا لم نتحقق ما فيهما من نسبه التخير فى تقديم أحدهما إلى بعض من الأصحاب عدا ما عساه يظهر من المحكى من عباره المبسوط، بل كاد يكون صريحها، و حكاها فى الذكرى عن الواسطه أيضا، و إن قالا فيهما أيضا بتقديم القراءه على الفقه، إلا أن الظاهر إرادتهما مع التساوى فى الفقه كما هو صريح المبسوط أو كصريحه، و على كل حال فلم نجد قائلا صريحا قبل جماعه من متأخرى المتأخرين برجحان تقديم الأفقه عليه و إن كان ربما استشعر ذلك من عباره الصدوق، إلا أن ملاحظه المحكى من كلامه فى المقنع و ما كتبه اليه والده فى رسالته و عباره الفقه الرضوى التى فى الغالب تعبيرهما بها يرشد إلى حصول سقط فى

كلامه، فلاحظ و تأمل.

كما أنى لا أجد فيه خلافا أيضا فى النصوص المتعرضه لذكر هذه الصفات و إن اختلفت فى غيره، إلا أنها اتفقت على تقديمه،
ففى

خبر أبى عبيده (١) المتقدم سابقا عن الصادق عن النبى (عليهما الصلاه و السلام) «يتقدم القوم أقرأهم للقرآن، فان كانوا فى
القراءه سواء فأقدمهم هجره، فان كانوا فى الهجره سواء فأكبرهم سنا، فان كانوا فى السن سواء فليؤمهم أعلمهم بالسنه و أفقههم
فى الدين»

، و فى المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام) (٢) «إن أولى الناس بالتقدم فى الجماعه أقرأهم للقرآن، فان كانوا فى القراءه سواء فأفقههم، و إن كانوا
فى الفقه سواء فأقدمهم هجره، و إن كانوا فى الهجره سواء فأسنهم، فإن كانوا فى السن سواء فأصبحهم وجها»

و عن دعائم الإسلام (٣) عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: «يؤم القوم أقدمهم هجره، فان استوى فأقرأهم، فان استوتوا
فأفقههم، فإن استوتوا فأكبرهم سنا»

مؤيدا ذلك كله بمدخله القراءه فى الصلاه دون الفقه، إذ الظاهر إرادته معرفه غير أحكام الصلاه أو ما لا يشتد الحاجه إليه من
أحكامها منه، لا ما يشمل معرفه غالب أفعالها، و إلا لم يكن القارى صالحا للإمامه فضلا عن ترجيحه عليه.

لكن قد يشكل إطلاقهم ذلك- بعد الإغضاء عن أسانيد هذه الأخبار، و موافقتها لفتوى ابن سيرين و الثورى و أحمد و إسحاق و
أصحاب الرأى و ابن المنذر، و عدم حجيه الثانى منها عندنا، و تقديم الثالث منها الأقدم هجره على الأقرأ مما هو مخالف
للنصوص و الفتاوى، كاشتغال الأول على ما يخالفهما أيضا من تأخير الفقه عن سائر الصفات، و احتمال تنزيلها على زمن النبى
(صلى الله عليه و آله) مما كان أمر الفقه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

فيه قليلا سهلا و غير ذلك- بأن الأفقه أعرف و أعلم بأركان الصلاه و أحكامها، و لذا استحب أن يكون الفضلاء فى الصف الأول كى يقوموا الامام و ينهوه، و بأن المحتاج اليه من القراءه محصور، و الفرض معرفه الفقيه به، بخلاف الفقه فإنه غير محصور، إذ قد يعرض فى الصلاه ما لا يكون قد استعد له الأقرأ قبل ذلك، و بما دل عليه العقل و النقل كتابا و سنه من عظم مراتب العلماء(١) و عدم استواء من يعلم مع من لا يعلم(٢)

و أنهم كأنبياء بنى إسرائيل(٣)

و أنه «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»(٤) و إن «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى»(٥)

و إن «من أم قوما و فيهم من هو أعلم منه لم يزل أمرهم إلى السفال إلى يوم القيامة»(٦)

و إن «إمام القوم و افدهم فقدموا أفضلكم»(٧)

و إن «من يصلى خلف عالم فكأنما صلى خلف رسول الله (صلى الله عليه و آله)»(٨)

و إن «أئمتكم و فدكم و قادتكم إلى الله، فانظروا من توفدون و من تقتدون به فى دينكم و صلاتكم»(٩)

إلى غير ذلك مما لا- يمكن إحصاؤه حتى ورد(١٠) فى العبد و الأعمى فضلا عن غيرهما أنهما يؤمان الناس إذا كانا أفقه خصوصا بالنسبه للمجتهدين الذين جعلوهم (عليهم السلام) حكاما على العباد و أنهم بمنزلتهم بل يمكن دعوى دخولهم تحت الأمراء و النواب، و

فى الخبر «نحن حجج الله على العلماء و هم حجج الله على الناس»

و فى آخر عن الرضا (عليه السلام) أنه قدم

١- ١ سورة المجادله- الآيه ١٢.

٢- ٢ سورة الزمر- الآيه ١٢.

٣- ٣ البحار ج ٢ ص ٢٢ المطبوعه عام ١٣٧٦ الباب ٨ من كتاب العلم- الحديث ٦٧.

٤- ٤ سورة الفاطر- الآيه ٢٥.

٥- ٥ سورة يونس ع- الآيه ٣٦.

٦- ٦ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٧- ٧ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٨- ٨ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥.

٩- ٩ الوسائل- الباب- ٢٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤ و المستدرک الباب ٢٣ منها- الحديث ٤.

١٠- ١٠ الوسائل - الباب - ١٦ و ٢١ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

العالم على الهاشمى قائلا له: «إنكم سادات الناس و العلماء ساداتكم»

و خصوصا إذا جمعوا مع ذلك باقى الصفات الأخر و الورع و التقوى و الرياضات النفسانية حتى تشرحت أذهانهم و صاروا يعرفون من الله ما لا يعرفه غيرهم.

مضافا إلى ما فى إمامه المفضول بالفاضل من الاستنكار عقلا و عاده حتى حكى فى الذكرى عن ابن أبى عقيل منع ذلك و منع إمامه الجاهل بالعالم، و قال: «إن أراد الكراهيه فحسن، و إن أراد به التحريم أمكن استناده إلى أن ذلك يقبح عقلا، و هو الذى اعتمد عليه محققوا الأصوليين فى الإمامه الكبرى، و لقوله جل اسمه «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ

لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى، فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» و للخبرين المتقدمين فى كلام ابن بابويه «إلى آخره، و هو ظاهر فى أنه هو أيضا محتمل له، فتأمل.

و من ذلك كله مال بعض متأخرى المتأخرين و جزم به آخر من تقديم الأفقه عليه حاملين لتلك الأخبار على التقيه، أو على أن المراد بالأقرا فيها العالم بالأحكام مع القراءه أيضا، لأنها فى زمن الصحابه كانت مستلزمه للفقه، إذ حكى عن ابن مسعود أنا كنا لا نتجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها و نهيها و أحكامها و المراد منها، أو على إرادته ذلك الزمان مما كان أمر العلم فيه بسبب وجود النبى (صلى الله عليه و آله) بين أظهرهم قليلا و سهلا، بخلاف أمر القراءه، بل لعل تفاضلهم فى ذلك الزمان إنما كان بها كما و كيفا و استعمالا، بل كان من مقتضى الحكمة و المصلحه شدة الحث و التأكيد فى حفظ القرآن و ضبطه و تعلمه و تعليمه، لأنه مفجر النبوه، و من أعظم منن الله على هذه الأمه، و لعل ذا أقرب من الأولين، إذ احتمال التقيه فى مثل المقام ضعيف جدا، خصوصا مع قول جماعه منهم كالشافعى و غيره بتقديم الأفقه، كضعف الاحتمال للثانى، لذكر الأفقه و العالم بأحكام السنه فى الأخبار المزبوره بعد ذلك، و دعوى إرادته العالم

بأحكام السنه منه بخلاف الأقرأ فإنه القارى العالم بأحكام الدين القرآنيه كما ترى لا تستأهل ردا.

و على كل حال فالقول به بالنسبه إلى بعض أفراد القارين و بعض أفراد الفقهاء لا يخلو من قوه، كما أن القول بالأول بالنسبه إلى البعض الآخر كذلك، بل قد يدعى وضوح الترجيح عند عامه المشرعه الممارسين لطريقه الشرع السابرين (السامعين خ ل) لأخبارهم (ع)، و كان ذلك مأخوذا لهم يدا عن يد إلى أئمتهم (ع)، بل لعل فى اختلاف الأخبار إشعارا بذلك، ضروره أنه لا يكاد يخفى على أطفال المشرعه ترجيح العالم المجتهد الفاضل المراقب المرتاض على قارئ مقلد لا يعرف معنى ما يقرأه كبعض الأعاجم، إذ لا خير فى قراءه لا تدبر فيها.

كما أنه لا يخفى ترجيح القارى الذى هو جيد القراءه جدا و عارف بجمله ما يحتاج إليه فى الصلاه على وجه الاجتهاد أو التقليد على من كان أزيد منه فقها فى الجمله على وجه الاجتهاد أو التقليد إلا أن قراءته فى أدنى مراتب الاجزاء، فالميزان غير مختل الوزن، و مع فرض تعادل الكفتين يفرع إلى الأخبار لا أنه يرجع إليها على كل حال، ضروره عدم وفاء ما اشتمل منها على ذكر المرجحات بتمام الأمور المتصوره المستفاده أيضا من عموم أخبار آخر و خصوصها، بل لا- تعرض فيها لتمام ما يتصور فى مضامينها نفسها كاجتماع المتعدد منها فى مقابله المتحد، و إن كان قضيه إطلاق ترتيبها ترجيحه و إن كان واحد على المتعدد، و الله أعلم بحقيقه الحال.

و المراد بالأقرأ كما هو المتبادر المنساق منه الأجود قراءه كما فى التذكره و كشف الالتباس و المدارك و غيرها، و اليه يرجع ما فى التحرير من أنه الأبلغ فى الترتيل و معرفه المخارج و الاعراب مما يحتاج إليه فى الصلاه، و زاد فى البيان وجوه التجويد، و ما فى الروض و عن غيره من أنه الأجود أداء و إتقاناً للقراءه و معرفه أحكامها و محاسنها،

و نحوه فى المسالك، و عن فوائد الشرائع و الميسيه، لا الأكثر قرآنا و إن نسب إلى بعضهم بل اختاره المولى الأكبر فى شرح المفاتيح لتعارف الترجيح به فى ذلك الزمان، و للصحیح (١) و الخبر (٢) الواردين فى العبد و الأعمى يؤمان القوم إذا رضوا بهما و كانا أكثرهم قرآنا و غيرهما من أخبار الطرفين، لكن الأول أقوى، نعم لا بأس بالترجيح بذلك أيضا مع التساوى فى الأداء كما اعترف به فى الذكرى بل و المنتهى، بل ربما نقل عن غيرهما أيضا، و لعل الخبرين يحملان على ذلك.

و كيف كان فبناء على ظاهر كلمات الأصحاب من تقديم الأقرأ ف المشهور نقلا فى الذخيره و تحصيلا كون الأفقه بعده، و نسبه فى المنتهى و التذكرة إلى الأ-كثر، بل عن الغنيه الإجماع عليه، لما عرفت من الأمور السابقه التى هى إن لم تقتض تقديمه على الأقرأ فلا-ريب فى اقتضاها تقديمه على غيره، و للرضوى (٣) بل و خبر الدعائم (٤) أيضا، و لا-يعارضها خبر أبى عبيده (٥) الذى لا جابر له فى المقام، بل الموهن متحقق، فما عن المرتضى و أبى على و

السرائر- من جعل الأسن بعد الأقرأ ثم الأفقه، بل فى البيان عن بعض الأصحاب أنه ذهب إلى تقديم الأقدم هجره فالأسن فالأفقه، بل عن القاضى أنه لم يذكر الأفقه أصلا كالمحكى عن الأمالى من جعل الأقدم هجره بعد الأقرأ و بعده الأسن و بعده الأصبیح و جهها- ضعيف لم نعرف لشىء منه شاهدا سوى خبر أبى عبيده لخصوص ما حكاها فى البيان، و قد عرفت قصوره فى المقام.

و يكفى الفقه فى الصلاه فى الترجيح، فلو فرض كون أحدهما أفقه من الآخر

١- ١ الوسائل- الباب- ١٦- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢١- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٣- ٣ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٤.

٤- ٤ المستدرک- الباب- ٢٥- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٥- ٥ الوسائل- الباب- ٢٨- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

فيها تقدم، أما لو تساويا في الفقه فيها و زاد أحدهما في الفقه في غيرها لم يبعد ترجيحه عليه أيضا وفاقا للروض و المسالك و الرياض و غيرها، بل عن فوائد الشرائع نسبته إلى ظاهرهم، خلافا للذكرى فلم يعتبره لخروجه عن كمال الصلاة، و فيه أن المرجح لا ينحصر فيها، بل كثير منها كمال في نفسه، و لعل هذا منها مع شمول النص له بإطلاقه، بل قد يظهر من خبر أبي عبيده إرادته بالخصوص، ل

قوله (عليه السلام) فيه: «الأعلم بالسنة و الأفقه في الدين»

نعم لو كان أحدهما أفقه من الآخر في الصلاة و الآخر أفقه منه في غيرها لم يبعد ترجيح الأول، مع أنه لا يخلو من نظر فيما لو فرض عموم فقاوته لسائر أبواب الفقه.

و لو تساوا في الفقه فالأقدم هجره عند علمائنا كما في المنتهى، للرضوى بل و خبرى أبي عبيده و الدعائم، إذ لا ينافيه مخالفته مقتضاهما في الأفقه لما عرفت، فما في التحرير و الدروس و الموجز و عن السرائر و المبسوط من تقديم الأكبر سنا أو الأشرف أو الهاشمي عليه ضعيف، بل عن بعضهم عدم ذكره مرجحا أصلا، و لعله لأنه لا فائده فيه في زمننا كما اعترف به في الحدائق، ل

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «لا هجره بعد الفتح»

و لأن المراد به ما هو المتبادر منه من الأقدم هجره من دار الحرب إلى دار الإسلام كما في المنتهى و غيره، و الظاهر إرادته ذلك الزمان منه، نعم بناء على عدم انقطاع الهجره عندنا كما صرح به في المسالك تتصور له فائده في بعض الفروض النادرة، و احتمال إرادته سبق إلى العلم منه في زماننا كما عن يحيى بن سعيد و القطفى، أو الساكن في الأمصار كما عن المحقق الكركي و تلميذه، أو سبق إلى الإسلام أو إلى داره، أو أولاد من تقدمت هجرته كما في التذكرة لا شاهد على شيء منه، و ما

عن الصادق (عليه السلام) «إن فضل أهل المدن على القرى كفضل أهل السماء على

الأرض»

لا دلالة فيه أصلا، بل ولا دلالة في

المروى (١) عن معاني الأخبار عنه (عليه السلام) أيضا «أنه من ولد في الإسلام فهو عربي، و من دخل فيه بعد ما كبر فهو مهاجر، و من سبى و عتق فهو مولى»

على شىء من ذلك عدا الأول مما ذكر في التذكرة، مع أن الظاهر إرادته ذلك على نوع من المجاز.

فان تساوا في الهجره فالأسن عند أكثر العلماء كما في التذكرة للأخبار السابقة، فما عن السرائر من تقديمه على الأقدم هجره ضعيف، و الظاهر إرادته الأسن في الإسلام كما في التحرير و الذكرى و الدروس و الموجز و عن المبسوط و السرائر و النفلية و الجعفرية و فوائد الشرائع و الميسية و الغريه و إرشاد الجعفرية و الفوائد المليه، فابن خمسين في الإسلام أسن من ابن سبعين و له فيه أربعون، إلا أن النص غير ظاهر فيه كما اعترف به في المدارك، و لعله لذا لم يرجح في نهايه الأحكام على ما قيل.

فان تساوا فالأصبح وجها عند الأكثر كما في الروض للرضوى و المرسل عن علل الصدوق و السرائر حيث قال أولهما بعد ذكره خبر أبي عبيده: و

في حديث آخر (٢) «و إذا كانوا في السن سواء فأصبحهم وجها»

و ثانيهما نحو ما عن المرتضى فان تساوا فقد

روى (٣) «أصبحهم وجها»

مع إمكان التأييد ببعض الأخبار (٤) الداله على عناية الله بمن حسن صورته و غيرها، لكن تركه بعضهم أصلا، كما أنه تأمل فيه أو منعه آخر و خير بينه و بين الأحسن ذكرنا ثالث، بل احتمال إرادته الأحسن

١-١ معاني الأخبار ص ٢٣٩ المطبوعه عام ١٣٧٩.

٢-٢ الوسائل - الباب - ٢٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣-٣ المستدرک - الباب - ٢٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٧.

٤-٤ البحار الجزء ٢ من المجلد ١٥ ص ٢٦ باب أصناف الناس و مدح حسان الوجوه.

ذكر بين الناس منه أو قال به رابع، ل

قول أمير المؤمنين (عليه السلام) (١): «إنه يستدل على الصالحين بما يجرى الله تعالى لهم على أسنه الخلق»

إلا أن الجميع في غير محله بعد القول بالتسامح في أدله السنن، ضروره الاكتفاء حينئذ بما عرفت مما هو منجبر بالشهره العظيمه، بل عن فوائد الشرائع نسبتته إلى عامه الأصحاب على حسب الاكتفاء في استحباب المراتب السابقه عليه بنحو ذلك مما تقدم مما هو قاصر سندا أو سندا و دلالة و لذا حملوا التقديم فيها جميعها على الاستحباب دون الفرض و الإيجاب حتى قال في التذكرة:

إننا لا نعلم فيه خلافا، و كأنه يريد معتدا به، و إلا- فقد سمعت ما عن ابن أبي عقيل و إن كان يحتمل إرادته الكراهه، و عن العماني و

ظاهر المبسوط و صريح المراسم إيجاب تقديم الأقرأ على الأفقه، لكنه من المحتمل بل كاد يكون صريح العبارة المحكيه عن ثانيهما إرادتهم الفقيه الذي لم يكن عنده قدر ما يكفي في الصلاه من القراءه، فيكون خروجها عما نحن فيه حينئذ و إلا كان ضعيفا جدا لإطلاق الأدله و عمومها، و إمكان تحصيل الإجماع إن لم يكن ضروره على عدم الوجوب مع عدم ما يصلح لإثباته في نفسه فضلا عن أن يعارض غيره، إذ ليس إلا تلك الأخبار القاصره عن تمام ما ذكره الأصحاب من قيود الاستحباب فضلا عن الحتم و الإيجاب، كذكر التشاح المعتبر بينهم في أصل الرجوع إلى هذه المرجحات، اللهم إلا أن يكون استفادوه من لفظ التقديم فيها، و تعارف ذكر مثل هذه المرجحات عند الاختلاف، و من قوله في خبر أبي عبيده:

إنه يقول بعض للآخر: تقدم يا فلان و بالعكس إذ ذاك من التشاح، لعدم اختصاصه بإرادته تقديم نفسه، بل هو أعم منه و من إرادته تقديم غيره كما نص عليه في الرياض و غيره، إلا أن الظاهر بل لعله من المقطوع به عدم إرادته ما يشمل رغبه كل من

١-١ نهج البلاغه- القسم الأول من الأقسام الخمسه من رساله الثالثه و الثلاثون الجزء ٤ ص ١٩ المطبوع في بيروت مع شرح محمد عبده.

الشخصين في إمامه الآخر به، و لعل ما في خبر أبي عبيده منه لا أنه من التنازع في إمامه شخص كأن يريد زيد مثلا إمامه عمرو و يريد بكر إمامه خالد، إذ هذا أقصى ما يمكن تسليم اندراجه في التشاح، مع إمكان منعه و قصره على إرادته كل منهم الإمامه لنفسه، فتأمل.

و كيف كان فان تساوا في هذه الصفات ففي الدروس و الموجز و عن غيرهما القرعه من غير مراعاة مرجحات آخر، و في التذكرة قدم ألقاهم و أوردتهم على الأقوى لأنه أشرف في الدين، و أفضل و أقرب إلى الإصابه (الإجابة خ ل)، ثم أشرفهم نسبا و أعلاهم قدرا فان استوا فالأقرب القرعه، لأنهم أقرعوا في الأذان في عهد الصحابه فالإمام أولى، و احتمال الشهيد تقديم الأورع على المراتب كلها بعد القراءه و الفقه و لا بأس به ل

قوله (صلى الله عليه و آله) (١): «قدموا خياركم»

و قوله (عليه السلام) (٢): «إن أئمتكم وافدكم»

و غير ذلك مما لا يخفى.

بل قد يقال بعدم انحصار الترجيح بالمرجحات المنصوصه، بل إنما ذكرت تنبيها للمكلف و تعليما له على ملاحظه أمثال ذلك، و إلا فميزانه بيده، و الصفات الراجحه شرعا غير خفيه، كما أنه غير خفى مراتبها أيضا، و مع فرض التساوى في الجميع قد يقوى السقوط حينئذ، و يرجع إلى التخيير، إذ الظاهر أن القرعه للأمور المشكله باعتبار الاشتباه الظاهري دون الواقع، و إلا فمع احتمال خلو الواقع كما في الفرض فلا، نعم قد يكون لها وجه عند تعارض أمر الترجيح عليه بالتعدد و الاتحاد و غيرهما، و لعل عدم تعرض النصوص لعلاج نحو ذلك لسهوله أمر هذا الاختلاف، و عدم خوف الفتنة منه، و ندره التساوى من كل وجه، أو تصادم المرجحات كذلك.

و المراد بالورع كما في الذكرى العفه و حسن السيره، و هو مرتبه وراء العداله

١- ١ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

تبعث على ترك المكروهات و التجنب عن الشبهات و الرفض، و أهدب منه ما عن بعضهم من أن التقوى التجنب عن الشبهات لثلا يقع فى المحرمات، و الورع هو التجنب عن المباحات لثلا يقع فى الشبهات، لكن عن الأردبلى المناقشه فى ذلك بأنه ليس من ترك كثيرا من الأمور التى هى عمدته فى التقرب مثل تحصيل العلوم و العبادات الشاقه الكثيره و قضاء حوائج المؤمنين مع أنه يجتنب الشبهات و يتورع عن المباحات يكون أتقى و أكرم على الله تعالى، بل الأمر بالعكس، لأن الأكرميه باعتبار الاتصاف بالأوصاف المقربه، فمن اتصف بالأكثر و الأعلى فهو الأكرم عند الله، ففى التعريفين تأمل و تزلزل، فحينئذ ينبغى تقديم من فيه الوصف المذكور، و إنى أظن أنه مقدم فى جميع المراتب، و عدم ذكره لظهوره، قلت: المراد ترك المباحات خوف الوقوع فى المحرمات لا- المستحبات، و إلا- فهذه الأمور المذكوره عين التقوى و الورع إذا جامعها الإخلاص، فتأمل جيدا، و الله أعلم بحقيقه الحال.

[فى استحباب أن يسمع الإمام من خلفه الشهادتين]

و يستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين بلا خلاف أجده فيه،

للصحيح (١) عن الصادق (عليه السلام) «ينبغى للإمام أن يسمع من خلفه التشهد، و لا- يسمعونه هم شيئا يعنى الشهادتين، و يسمعون أيضا السلام علينا و على عباد الله الصالحين»

و خبر أبى بصير (٢) عنه (عليه السلام) أيضا «ينبغى للإمام أن يسمع من خلفه كلما يقول، و لا ينبغى لمن خلفه أن يسمعه شيئا مما يقول»

بل يستفاد من الثانى استحباب إسماع سائر ما يجوز الإجهار فيه من الأذكار فى الركوع و السجود و غيرهما، كما أنه يستفاد منه كراهه إسماع المأموم شيئا من ذلك، نعم الظاهر الاقتصار فى ذلك على غير المنكر من رفع الصوت كما يشير اليه

خبر عبد الله بن سنان (٣) المروى عن تفسير العياشى سأل الصادق (عليه السلام) «عن الامام هل عليه أن يسمع من خلفه و إن كثر، فقال:

١- ١ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٥٢- من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٤.

ليقرأ قراءه وسطا، إن الله تعالى (١) يقول وَ لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَ لَا تُخَافُ بِهَا».

[في جواز الاستنابه إذا عرض للإمام ضروره]

و إذا مات الإمام أو أغمى عليه في الأثناء استتيب من يتم الصلاه بهم بلا خلاف معتد به

أجده، بل بالإجماع في الموت صرح جماعه، بل في التذكرة ذلك أيضا فيه مع الإغماء، بل عن الذكري وغيرها الإجماع في مطلق العذر الشامل للموت وغيره، و إن كنت لم أجد ذلك فيها، إلا أن ظاهر الأصحاب عدم التوقف فيه و في كل عذر مساو للموت من جنون و نحوه، و إن كان لا- تصريح في النصوص إلا- بالموت إلا- أن الظاهر إلغاء الخصوصيه و لو بمعونه الاتفاق المزبور، فما في الحدائق حينئذ- من التأمل أو المنع في الإغماء و نحوه من الأعذار المخرجه للإمام عن الاختيار عدا الموت ل

قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي (٢): «في رجل أم قوما فصلى بهم ركعه ثم مات، قال: يقدمون رجلا آخر و يعتدون بالركعه»

إلى آخره، و

مكاتبه الحميري للقائم (عليه السلام) المروي عن الاحتجاج (٣) «أنه روى عن العالم (عليه السلام) أنه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم و حدثت حادثه كيف يعمل من خلفه؟

فقال (عليه السلام): يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم صلاتهم و يغتسل من مسه، التوقيع ليس على من نحاه إلا- غسل اليد إذا لم يحدث ما يقطع الصلاه يتم صلاته مع القوم»

- في غير محله، إذ لا- يخفى عليك انسياق عدم الفرق بين الموت و غيره من نفس الخبرين مع قطع النظر عن الاتفاق و الأخبار الأخر، و أن الموت أحد الأفراد نص عليه لمكان السؤال عنه، كما أن الظاهر أيضا عدم إرادته الشرطيه من قوله في صحيح الحلبي:

١- ١ سورة الإسراء- الآية ١١٠.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٤٣- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٣- من أبواب غسل المس- الحديث ٤ من كتاب الطهاره.

«يقدمون» بحيث لا- يجرى لو تقدم بعضهم من غير تقديم منهم، بل هو أحد الأفراد أيضا كما يومى اليه مكاتبه الحميرى، إذ الظاهر إرادته هذا الصحيح من قوله فيها:

«روى عن العالم» إلى آخره، وقد سمعت حكايته إياه بما لا يفهم منه ذلك حيث قال:

«يتقدم» بل لعله ظاهر فى خلافه، و لا- ينافيه ما فى الذكرى من أن حق الاستخلاف فى الفرض المزبور للمؤمنين للصحيح المذكور، إذ من المعلوم عدم إرادته الحقيه الحتميه بل الظاهر أيضا عدم اعتبار كون المقدم بعضهم، و إن كان ظاهر مكاتبه الحميرى أنه هو الذى فهمه من إطلاق الصحيح، إلا- أن الظاهر عدم إرادته ذلك على سبيل الشرطيه كما نص عليه بعض الأصحاب، مضافا إلى ما تسمعه من ظهور بعض النصوص الوارده فى الأعذار الطارئه للإمام التى لم تخرجه على الاختيار كالحديث و الرعاف و نحوهما فى تقديم الأ-جنبى، و لا- فرق بينهما على الظاهر، فما عساه يلوح من بعضهم- من التوقف فى ذلك اقتصارا فى العباده التوقيفيه على المتيقن- فى غير محله.

و كذا إذا عرض للإمام ضروره بأن سبقه الحدث أو الرعاف أو الأذى فى بطنه أو ذكر أنه كان على غير طهاره أو تمت صلاته لسفر جاز أن يستتبع عنه من يتم الصلاه بالمؤمنين بلا- خلاف أجده فى شىء من هذه الأعذار، بل فى الذكرى «يجوز الاستخلاف عند علمائنا أجمع للإمام إذا أحدث أو عرض له مانع» و فى التذكرة «الإجماع على المرض و الحدث» بل فى الرياض «أنه بالإجماع على ذلك صرح جماعه» و مع ذلك فالنصوص (١) بها مستفيضه حد الاستفاضه إن لم تكن متواتره، منها أنه

سأل معاويه بن عمار (٢) الصادق (عليه السلام) فى الصحيح «عن الرجل يأتى المسجد و هم فى الصلاه و قد سبقه الإمام بركعه أو أكثر فيعتل الإمام فيأخذ بيده و يكون أدنى

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ و ٧٢- من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

القوم اليه فيقدمه، فقال: يتم صلاة القوم ثم يجلس حتى إذا فرغوا من التشهد يومى إليهم بيده من اليمين و الشمال فكان الذى أومى إليهم بيده تسليمًا و انقضى صلاتهم، و أتم هو ما كان فاته أو بقى عليه»

و المرسل (١) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) «ما كان من إمام تقدم فى الصلاة و هو جنب ناسيا أو أحدث حدثًا أو رعافًا أو أذى فى بطنه فليجعل ثوبه على أنفه ثم لينصرف و ليأخذ بيد رجل فليصل مكانه، ثم ليتوضأ و ليتم ما سبقه به من الصلاة، فإن كان جنبًا فليغتسل و ليصل الصلاة كلها»

إلى غير ذلك من الأخبار التى لا يسع المقام حصرها، إذ هى تقرب من ثلاثه عشر، و ظاهرها إتمام النائب الصلاة من موضع القطع و لو فى

أثناء قراءة السوره، فما عن بعضهم من وجوب الابتداء بالسوره لا دليل عليه و إن كان هو الأحوط، و أحوط منه الفعل بنيه القربه المطلقه.

و إطلاق كثير منها كالفقوى يقتضى عدم الفرق فى النائب بين المأموم و الأجنبى كما صرح به بعضهم، بل كاد يكون صريح صحيح جميل (٢) عنه (عليه السلام) «فى رجل أم قوما على غير وضوء فانصرف و قدم رجلا و لم يدر المقدم ما صلى الامام قبله، قال:

يذكره من خلفه»

و خبر زراره (٣) سأل أحدهما (عليهما السلام) «عن إمام أم قوما فذكر أنه لم يكن على وضوء فانصرف و أخذ بيد رجل و أدخله و قدمه و لم يعلم الذى قدمه ما صلى القوم، قال: يصلى بهم، فإن أخطأ سبح القوم به و بنى على صلاة الذى كان قبله»

ضروره ظهور فرض عدم علمه بما صلاه الإمام فيه و غيره بما قلنا، لكن قد يشعر الثانى منهما بأن النائب يبنى على صلاة من قبله، فيكتفى بالمقدار الذى بقى للمأمومين و لو ركعه أو ركعتين، و يكون حينئذ نائبًا عن الإمام فى ذلك و إن لم يكن

١- ١ الوسائل - الباب - ٧٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

هو بالنسبة إليه صلاه، بل قد يومى

خبر طلحه بن زيد(١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «سألته عن رجل أم قوما فأصابه رعاف بعد ما صلى ركعه أو ركعتين فقدم رجلا ممن قد فاته ركعه أو ركعتان، قال: يتم بهم الصلاه ثم يقدم رجلا فيسلم بهم و يقوم هو فيتم بقيه صلاته»

إلى جواز النيايه فى السلام وحده أيضا بناء على إرادته الأعم من المأموم من الرجل المقدم فيه، و

خبر على بن جعفر(٢) عن أخيه موسى (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد سأله «عن إمام يقرأ السجده فأحدث قبل أن يسجد كيف يصنع؟ قال: يقدم غيره فيسجد و يسجدون، و ينصرف و قد تمت صلاته»

إلى جوازه فى السجده أيضا بناء على إرادته ما يشمل الأجنبى من الغير فيه، إلا أن الحكم لما كان من المستغربات و لم ينص عليه أحد من الأصحاب كما اعترف به فى الحقائق و إن كان ربما استظهره من المنتهى و جب حمل هذه الأخبار على إرادته المأموم، و مع فرض عدم قبول خبر زراره و سابقه له باعتبار تضمنهما لعدم علم المقدم و لو كان مأموما لعلم - مع أنه يمكن دفعه بإمكان تصويره فيه أيضا- يجب أن يراد بالبناء فيه بالنسبة للمأمومين دونه، أو غير ذلك أو طرحه.

لكن على كل حال لا ينبغى التوقف فى جواز استخلاف المأموم و غيره، و إن كان الأحوط الأول، كما أنه لا ينبغى التوقف فى أنه للمأمومين تقديم من يشاؤون(٣) إذا لم يقدم

الامام لهم من يأتون به، بل لبعضهم أن يتقدم و إن لم يقدمه أحد، كما يدل عليه

صحيح على بن جعفر(٤) سأل أخاه موسى (عليه السلام) «عن إمام أحدث فانصرف و لم يقدم أحدا ما حال القوم؟ قال: لا صلاه لهم إلا يامام، فليتقدم بعضهم

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٣.

٣- ٣ فى النسخه الأصلية «من يشاؤا» و لكن الصواب ما أثبتناه.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ٧٢- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ١.

فلنتم بهم ما بقى منها و قد تمت صلاتهم».

نعم الظاهر أنه أحق منهم بالتقديم، لكونه نائباً عنه، و لظاهر أكثر الأدلة إلا أن ذلك ليس على سبيل الحتم و الإلزام قطعاً، بل لهم أن لا يأتوا بمن قدمه لهم، فيقدمون غيره، و يتمون صلاتهم، كما أن لهم إتمام صلاتهم فرادى من غير ائتمام حتى لو قلنا بعدم جواز نيه الانفراد اختياراً، ضروره قهرته فى المقام، إذ احتمال فساد الصلاة مقطوع بعدمه، كاحتمال وجوب الائتمام، بل عن العلامة فى التذكرة الإجماع على بطلان الأخير من الاحتمالين، و يؤيده أيضاً- مضافاً إلى الأصل و غيره- ظاهر

صحيح زرارة (١) عن أحدهما (عليهما السلام) «سألته عن رجل صلى بقوم ركعتين ثم أخبرهم أنه ليس على وضوء، قال: يتم القوم صلاتهم، لأنه ليس على الامام ضمان»

فيجب حينئذ حمل صحيح على بن جعفر السابق على تأكد الفضل و الاستحباب لا الحتم و

الإيجاب، أو على خصوص الجمعه كما أسلفناه، و إلا فاحتمال القول بأن العباده توقيفيه و الأصل عدم جواز العدول و عدم نقل النيه فينبغى الاقتصار على المتيقن مما لا- ينبغى الالتفات اليه، خصوصاً فى المقام، لما عرفت من الصحيح المزبور، فللمؤمنين حينئذ إتمام الصلاة فرادى و جماعه بتقديمهم إماماً، أو تقديم الامام لهم، أو من دون تقديم مقدم بل تقدم لنفسه، أو بعضهم فرادى و بعضهم جماعه، متفقين فى الإمام أو مختلفين فيه، كما نص على ذلك كله أو أكثره فى المنتهى و غيره، و يستفاد من نصوص المقام.

و كذا يستفاد منها أنه لو فعل ذلك الامام اختياراً بأن أحدث مثلاً عمداً جاز الاستخلاف أيضاً كما نص عليه فى التذكرة و غيرها، لإطلاق بعض النصوص، و القطع بمساواته للمضطر، خلافاً لأبى حنيفة فمنعه بناء منه على أصل فاسد.

بل قد يستفاد أيضا مما ورد منها في استخلاف الامام المسافر عند انتهاء صلاته من يتم الصلاة بالمؤمنين جواز الاستخلاف في صورته سبق الإمام المؤمن، ضروره عدم الفرق بينهما كما نص عليه في المنتهى، و إن استشكله في الحدائق تبعا للتحرير من جهة عدم النص عليه بالخصوص مع توقيفيه العباده، لكنه في غير محله، إذ الفقيه بعد ممارسته لكلامهم (عليهم السلام) و أنسه به صار كالحاضر المشافه في كثير من الأمور فإذا فهم و انساق إلى ذهنه من بعض الأدله التعدى من مواردنا إلى غيرها كان حجه شرعيه يجب عليه العمل بها، و لعل كثيرا من إنكار بعض القاصرين عن هذه المرتبه على الأصحاب حتى يرمونهم بالعمل بالقياس و نحوه يدفعه نحو ذلك، كما لا يخفى.

بل قد يستفاد من نصوص المقام أيضا جواز نقل المأموم نيته من إمام إلى إمام آخر اختيارا، و جواز نقل المأموم نيته إلى الإمامه ببعض المأمومين أو غيرهم كما نص في التذكرة على الأول، فقال: «يجوز نقل المأموم نيته من إمامه إلى إمام آخر في تلك الصلاة» لكن منعه في الحدائق تبعا له في المنتهى و محتمل الذكرى للأصل و توقيفيه العباده

و النبوى (١) «إنما جعل الإمام إماما ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»

و لعدم الفائدة في النقل لحصول فضيله الجماعه، إلا أن الجميع كما ترى لا تعارض فهم الفقيه التعديه من الأدله المزبوره، و من هنا قال في الذكرى: «إنه يمكن أن يفرق بين العدول إلى الأفضل و غيره» بل قد يقال بجواز دور النقل و تراميه و إن قال في الذكرى: «فيه ما فيه» و لعل الانصاف فضلا عن الاحتياط يقتضى التوقف في بعض الصور المزبوره مخافه رجوع مداركها إلى تخريج في الأدله غير جائز.

و نحوه في ذلك جواز استخلاف الإمام إماما غيره ببعض جماعته أو جميعها مع بقائه مصليا مؤتما بالخليفه أو منفردا، مأموما كان الخليفه أو منفردا، و إن أمكن تجشم

الدليل لذلك كله، خصوصا بناء على جواز نقل نية الانفراد إلى الائتتام و بالعكس، و جواز نقل النية من إمام إلى إمام آخر، لكن الاحتياط في ذلك كله ساحل بحر الهلكه، و إن كان الظاهر أنه لا إشكال في التعدى عن خصوص الأعدار المنصوصه الطارئه للإمام من الحدث و الرعاف أو تذكر الحدث أو الأذى فى البطن و السفر و إن اقتصر عليها فى الحدائق، بل الظاهر إرادته كل ما يمنعه عن إتمام الصلاه و لو لظنه أو غيرها، بل يمكن التعدى إلى ما يمنعه من إتمام الصلاه مختارا، فيستخلف حينئذ لو صار فرضه الجلوس مثلا.

[فى كراهه ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس]

و يجوز و إن كان يكره أن يأتى حاضر بمسافر و بالعكس على المشهور بين الأصحاب نقلا و تحصيلا، بل فى الرياض «أن عليه من عدا الصدوقين كافه» بل عن الخلاف و ظاهر الغنيه أو صريحها الإجماع عليه، خلافا للمحكى عن والد الصدوق فلا يجوز فيهما، و عنه فى المقنع فى ثانيهما، و هما ضعيفان، لإطلاق الأدله، و خصوص ظاهر المعبره المستفيضه فى الثانى إن لم تكن متواتره، ك

صحيح ابن مسلم (١) عن الباقر (عليه السلام) «إذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته

ركعتين و يسلم، و إن صلى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر»

و حماد بن عثمان (٢) سأل الصادق (عليه السلام) «عن المسافر يصلى خلف المقيم، قال: يصلى ركعتين و يمضى حيث شاء»

و خبر الأحوال (٣) عنه (عليه السلام) أيضا «إذا دخل المسافر مع أقوام حاضرين فى صلاتهم فان كانت الأولى فليجعل الفريضة فى الركعتين الأولتين و إن كانت العصر فليجعل الأولتين نافله، و الأخيرتين فريضة»

و عمر بن يزيد (٤) سأل الصادق (عليه السلام) أيضا «عن المسافر يصلى مع الامام فيدرك من الصلاه

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٤.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه الحديث ٧.

ركعتين أجزى ذلك عنه؟ فقال: نعم»

و غيرها من الأخبار الكثيره الصريحه فى الصحه المستلزمه للجواز و عدم الإثم، ضروره عدم انفكاكهما فى مثل المقام عندنا، و هى الحججه على الصدوق بل و على والده أيضا بضميمه عدم القول بالفصل.

مضافا إلى

الموثق (١) عن الصادق (عليه السلام) «لا يؤم الحضرى المسافر و لا المسافر الحضرى، فإن

ابتلى بشىء من ذلك فأم قوما حاضرين فإذا أتم الركعتين سلم ثم أخذ بيد بعضهم فقدمه فأمهم، و إذا صلى المسافر خلف قوم حضور فليتم صلاته بركعتين و يسلم، و إن صلى معهم الظهر فليجعل الأولتين الظهر و الأخيرتين العصر»

إذ الظاهر إرادته الكراهه من النهى أولا فيه بقرينه

قوله (عليه السلام) بعد ذلك: «فان ابتلى»

إلى آخره، مما هو معلوم عدم مجامعته للحرمة، فيكون حينئذ ك

قول الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير المرادى (٢) عن الصادق (عليه السلام) «لا يصلى المسافر مع المقيم فان صلى فليصرف فى الركعتين»

الذى يراد منه أن الأرجح له أن لا يفعل، فان فعل كانت هذه كيفية صلاته، بل ينبغى الجزم بالنسبه للنهى الأول بقرينه الأخبار الأول، بل يمكن تحصيل القطع بالجواز فيهما بملاحظه السيره و الطريقه، و عدم معرفيه المنع مع كثره وقوع ذلك فى زمن النبى و أمير المؤمنين (عليهما الصلاه و السلام) و غيرهما إذ لا زال المترددون من الأطراف عندهم و يحضرون الصلاه معهم، كما أنهم (عليهم السلام) لا زالوا هم فى سفر يأمون فيه من فرضه الإتمام، و مع ذلك لم ينقل خبر من الأخبار إنهم (ع) منعوهم من الإتمام فى أحد الحالين، إذ لو وقع لشاع و ذاع حتى خرق الأسماع، لتوفر الدواعى اليه.

و دعوى عدم صراحه الموثق المزبور بالكراهه، لاحتمال اختصاص الصحه بصوره

١-١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

الضرورة و التقيه كما هو مورد الخبر(١)نحو المحكى عن

فقه الرضا (عليه السلام)(٢)بل فيه زياده على «و إن ابتلى» «و لم يجد بدا من أن يصلى معهم»

و هو نص فى اختصاص الحكم بالجواز و الصحه بحال الضروره، و هو لا يستلزم ثبوته كليه كما هو ظاهر الجماعه، بل الثابت خصوص الحال المزبور، لاعتبار سند الخبرين أى الموثق و الرضوى، و صلاحيتهما بذلك لتقييد إطلاق الصحاح بحاله الضروره، إذ غايتها إفاده الصحه فى الجملة، و لا إشكال فيها كذلك، و إنما هو فى كليتها و عمومها لحال الاختيار، و ليس فيها تصريح بل و لا إشاره، بل غايتها الإطلاق المحتمل للتقييد بالضروره، جمعا بين الأدله، مع أنه مساق لبيان حكم آخر غير الجواز، و هو كيفيه اقتداء المسافر بالحاضر و بالعكس لو اتفق ردا على جماعه من العامه القائلين بأنه إذا اقتدى المسافر بالمقيم لزمه التمام، و هم الشافعى و أبو ثور و أبو حنيفه و أصحابهم، و لا عبره به حينئذ فيما نحن فيه ضروره حجيته فيما يساق له.

يدفعها- بعد الإجماع حتى من الصدوقين إذ المحكى عنهما إطلاق المنع- وضح قصور

الخبرين عن التقييد سندا و دلالة و اعتضادا، بل الثانى منهما غير حجه عندنا، و فى سند الأول منهما داود بن الحصين، و عن ابن عقده و الشيخ أنه واقفى، و لا بيان فيه للابتلاء المجوز لذلك، بل لعل كثيرا من أفراده لا يتصور فيه الاضطرار، إذ التقيه لا يمكن حمل الأخبار هنا حتى الموثق عليها، باعتبار نصوصيتها فى خلاف الكيفيه التى عندهم فى اتمام المسافر بالحاضر بعد الإغضاء عن دعوى الظهور أو القطع بانسياق إرادته بيان شدة الكراهه من نحو عبارته فى مثل المقام، و كأن المقام من الواضحات

١- ١ الوسائل - الباب - ١٨ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١٦ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

التي لا تستأهل تطويل البحث.

كما أن إثبات الكراهه في الأمرين معا كذلك و إن كان ربما يظهر من اقتصار المتن - كالمحكي عن غيره - على كراهه ائتمام الحاضر بالمسافر انتفاؤها في العكس كما حكي عن ظاهر المراسم، بل قيل: «إنه كاد يكون صريح التحريم، و مال اليه أو قال به في المختلف» انتهى، إذ إجماع الخلاف و الغنيه و الموثق المزبور المعتضد بالرضوى كاف في إثبات الكراهه التي يتسامح فيها.

نعم هل يختص الكراهه في اختلاف الفرضين قصرا و تماما، لأنه المنساق من الأدله بملاحظه خصوص ما تعرض له فيها مما هو مختلف بحيث يعلم أو يظن إرادته ذلك من الإطلاقات، كما يومى اليه خبر أبى بصير و الموثق المزبور حيث نهى فيهما أولا على الإطلاق، ثم ذكر فيهما أنه لو خالف النهى فليفعل كذا مما هو مختص بمختلف الكيفيه أو أنه يعم مطلق ائتمام المسافر بالحاضر و بالعكس للإطلاق؟ وجهان بل قولان، مال إلى ثانيهما في الرياض حاكيا له عن الروضه، و اختاره الفاضلان على ما حكي عن أولهما، و لعله ظاهر البيان، و المحكى عن السرائر و غيرها أيضا مما قيد فيه بالرباعيه (١) و هو الأقوى في النظر و إن كانت الكراهه مما يتسامح فيها، إلا أنه لا شىء يعتمد عليه حتى مع ملاحظه التسامح عدا الإطلاق المنساق لما عرفت بقريته ما سمعت، فلا كراهه في الائتمام بالصبح و المغرب، بل و بالظهرين إذا فرض الاتفاق كما لو ائتم حاضر بمسافر في صورته قضائهما قصرا أو العكس في صورته قضائهما أداء، أما لو ائتم الحاضران أو المسافران أحدهما بالآخر لكن مع اختلاف كميته فرضيهما في القصر و التمام بالنظر للأداء و القضاء أو للقضاء أمكن القول بالكراهه، و لا يقاس عليه مطلق نقصان فرض المأموم أو الإمام عن الآخر من حيث القصر و التمام، للأصل السالم عن معارضه قياس معتبر

١- ١ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصواب « بالرباعيه هو أولهما ».

من تنقيح أو غيره، و إن كان الحكم مما يتسامح فيه.

ثم إن المستفاد من نصوص المقام في كيفية ائتمام المسافر بالحاضر هو مفارقة الإمام عند انتهاء صلاته، لكن في التذكرة و المنتهى و القواعد و الذكرى و الدروس و البيان و الموجز و الروض ما يستفاد منه جواز انتظاره الامام حتى يسلم فيسلم معه، بل لا أجد فيه

خلافاً بينهم، بل في أكثر هذه الكتب أنه أفضل، بل صريح الذكرى و الروض و غيرهما عدم الفرق في ذلك بين ائتمام المسافر بالحاضر و بين من كانت صلاته ناقصة من الحاضرين أو المسافرين المؤتمين بمثلهم، كمن اقتدى في الصبح أو المغرب بمن يصلى الظهر أو العصر، و لعلهم أخذوا ذلك من كراهه مفارقة المأموم الإمام مع عدم وجوب التسليم فوراً على المصلى منفرداً فضلاً عن المؤتم الذى يغتفر له السكوت الطويل لإدراك متابعه الامام، على أنه يمكن التخلص عنه هنا بأن يشتغل بذكر و تسبيح و نحوهما أو مما تسمعه إن شاء الله في صلاة الخوف، كما يومى اليه ما فى المنتهى حيث قال فى استنباه المسبوق: «و لو انتظروا حتى يفرغ و يسلم بهم لم أستبعد جوازه، و قد ثبت جواز ذلك فى صلاة الخوف» لكن فى الحدائق مناقشه بأن ثبوت ذلك فى صلاة الخوف لا يستلزم ثبوته هنا، و تبعه فى الرياض، و هى لا تخلو من وجه، مع أن الثابت فى صلاة الخوف انتظار الامام لا المأمومين، كالمناقشه فيما ذكره فى الروض، بل لعله يستفاد من القواعد أيضاً من جواز انتظار الإمام الجماعه بالسلام بهم فيما لو فرض نقصان صلاته عن صلاتهم بل نص فى الأول على أفضليه ذلك له و إن كان مدركه أيضاً ما تسمعه فى صلاة الخوف لكن فى ثبوت الحكم فضلاً عن الأفضليه فيه و فى سابقه نوع تأمل، لتوقيفيه هيئه العباده و توقف البراءه فيها على اليقين، بل ظاهر المصنف فى صلاة الخوف أن انتظار الإمام للمأمومين من خواصها، فالحكم بذلك حينئذ لا يخلو من نظر، و إن اقتصر بعض متأخرى المتأخرين على المناقشه فى الأفضليه دون أصل الحكم، على أن ظاهرهم الانتظار

فى خصوص السلام.

مع أن قضيه بعض ما سمعته مستندا لهم جوازه فى التشهد أيضا حيث لا يكون فعله مع الامام، كما إذا فرض انتهاء صلاه المأموم مثلا- فى ثالثه الإمام، لكن كاد يكون صريح الذكرى و الروض الاختصاص بالتسليم، و المحصل من الأدله فى الثانى أنه يومى إليهم بالسلام، فيقومون إلى إتمام صلاتهم، أو أنه يستتبع بهم من يتمون صلاتهم معه.

نعم فى وجوب جلوس الامام بعد السلام إلى أن يفرغ المأمومون و عدمه قولان المشهور كما فى الحدائق الثانى، للأصل، خلافا للمحكى عن المرتضى و ابن الجنيد فالأول و لعله ل

قول الصادق (عليه السلام) فى الموثق أو الصحيح (١): «أيما رجل أم قوما فعليه أن يقعد بعد التسليم و لا يخرج من ذلك الموضوع حتى يتم الذين خلفه الذين سبقوا صلاتهم، ذلك على كل إمام واجب إذا علم أن فيهم مسبوقا، فان علم أن ليس فيهم مسبوقا بالصلاه فليذهب حيث شاء»

و خبر على بن جعفر (٢) عن أخيه (عليه السلام) المروى عن قرب الاسناد «سألته عن حد قعود الامام بعد التسليم ما هو؟ قال: يسلم و لا ينصرف حتى يعلم أن كل من دخل معه فى صلاته قد أتم صلاته ثم ينصرف»

لكن الأولى حملهما على استحباب الجلوس و كراهه الانصراف، ل

موثق عمار (٣) سأل الصادق (عليه السلام) «عن الرجل يصلى يقوم فيدخل قوم فى صلاته بقدر ما صلى ركعه أو أكثر من ذلك فإذا فرغ من صلاته و سلم أ يجوز له و هو إمام أن يقوم من موضعه قبل أن يفرغ من دخل فى صلاته؟ قال: نعم»

و ظاهر

موثق سماعه (٤) قال:

«ينبغى للإمام أن يلبث قبل أن يكلم أحدا حتى يرى أن من خلفه قد أتموا الصلاه

١- ١ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التعقيب- الحديث ٣ من كتاب الصلاه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التعقيب- الحديث ٨ من كتاب الصلاه.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التعقيب- الحديث ٧ من كتاب الصلاه.

٤- ٤ الوسائل- الباب- ٢- من أبواب التعقيب- الحديث ٦ من كتاب الصلاه.

ثم ينصرف هو»

كصحيح الحلبي أو حسنه (١) عن الصادق (عليه السلام) «لا ينبغي للإمام أن يتنفل (ينفعل) ينتقل خ ل) إذا سلم حتى يتم من خلفه الصلاة»

و حفص بن البختری (٢) عنه (عليه السلام) أيضا قال: «ينبغي للإمام أن يجلس حتى يتم كل من خلفه صلاته».

نعم قد يشم من هذه الأخبار استحباب بقاء الامام على هيئته المصلى و كراهه فعل سائر ما

ينافى الصلاة من انصراف أو غيره حتى التنفل بناء على إحدى نسختي صحيح الحلبي إلى أن يتم المأمومون صلاتهم.

ثم إن ظاهر المتن و غيره كراهيه الائتمام كما هو ظاهر بعض نصوص (٣) المقام و ظاهر آخر (٤) منها كراهيه الإمامه بمعنى كراهيه تعرضه للإمامه و رضاه بها و طلبه إياها و نيته لها، و لا بأس بكراهتهما معا عملا بالظاهرين.

[في كراهه إستنابه المسبوق بركعه فصاعدا]

و كذا يكره أن يستناب المسبوق بركعه فصاعدا، للنهي في

صحيح سليمان بن خالد (٥) المحمول عليها، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يؤم القوم فيحدث و يقدم رجلا قد سبق بركعه كيف يصنع؟ فقال: لا يقدم رجلا قد سبق بركعه، و لكن يأخذ بيد غيره فيقدمه»

إذ هو و إن كان حقيقه في الحرمه المقتضيه للفساد إلا أنه لما كانت الصحه مقتضى المعتره المستفيضه (٦) التي تسمعها إن شاء الله في المسأله الثانيه عشر و جب حمله عليها جمعا، إلا أن يدعى عدم منافاه حرمه التقديم لصحه الصلاة هنا بعد وقوعه كما هو الظاهر، إذ التقديم أمر خارج عن صلاه المتقدم.

١- ١ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب التعقيب - الحديث ٢ من كتاب الصلاة.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٢- من أبواب التعقيب - الحديث ١ من كتاب الصلاة.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٨- من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٦.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٤١- من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٦- ٦ الوسائل - الباب - ٤٠- من أبواب صلاة الجماعة.

نعم قد يقال: إنه يفهم من حرمة التقديم حرمة التقدم المستلزمه لفساد الائتمام فتعارضه حينئذ الأخبار (١) الظاهره فى الصحه، فيحمل على الكراهه، مضافا إلى إشعار لفظ «لا ينبغي» فى خبرى معاويه بن شريح (٢) و معاويه بن ميسره (٣) عن الصادق (عليه السلام) بذلك أيضا،

قال فى أولهما: «سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إذا أحدث الامام و هو فى الصلاه لم ينبغ أن يقدم إلا من شهد الإقامه»

و قال فى ثانيهما: «لا ينبغي للإمام إذا أحدث أن يقدم إلا من أدرك الإقامه»

بل هما ظاهران فى كراهه استنابه المسبوق و لو بالإقامه فضلا عن الركعه و الركعتين، إلا أنى لم أعر على قائل به إلا الحر فى ظاهر الوسائل، و لا بأس به، نعم قضيه الأخبار الثلاثه كراهه التقديم من الامام دون التقدم بعد أن قدم و الائتمام من المأمومين به، بل و دون تقديم المأمومين إياه، لكن يمكن دعوى عدم الفرق بين تقديم الامام و تقديم المأمومين كما صرح به فى المدارك، بل هو ظاهر المتن و غيره أيضا و إن كان مورد الأخبار الأول.

[فى كراهه إمامه الأجدم و الأبرص]

إشاره

و كذا يكره أن يؤم الأجدم و الأبرص على المشهور بين المتأخرين بل عليه عامتهم عدا النادر كما اعترف به فى الرياض، بل فى ظاهر

الانتصار أو صريحه الإجماع عليه، و هو - بعد اعتضاده بالشهره المتأخره، و فتوى بعض المتقدمين، و

خبرى عبد الله بن يزيد (٤) و الحسين بن أبى العلاء (٥) المجبورين بهما «سألت أبا عبد الله عن المجذوم و الأبرص يؤمان المسلمين، قال: نعم، قلت: هل يبتلى الله بهما المؤمن؟

قال: نعم، و هل كتب الله البلاء إلا على المؤمن»

- مرجح للعمل بما دل على جواز الصلاه خلف العدل و نحوه على ما دل على النهى عن إمامه الأجدم و الأبرص، ك

قول

١- ١ الوسائل - الباب - ٤٠ - من أبواب صلاه الجماعه.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ٤١ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٥-٥ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

أبى جعفر (عليه السلام) فى صحيح ابن مسلم (١) «خمسه لا- يؤمون الناس و لا يصلون بهم صلاه فريضه فى جماعه: الأبرص و المجذوم و ولد الزنا و الأعرابى حتى يهاجر و المحدود»

و الصادق (عليه السلام) فى خبر أبى بصير (٢) «خمسه لا يؤمون الناس على كل حال: المجذوم و الأبرص و المجنون و ولد الزنا و الأعرابى»

و أمير المؤمنين (عليه السلام) فى حسن زراره أو صحيحه (٣) عن أبى جعفر (عليه السلام) «لا

يصلين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و ولد الزنا، و الأعرابى لا يؤم المهاجرين».

فينزل حينئذ على الكراهه، خصوصا بعد جمعه معهما فى نهى واحد ما ستعرف أن الأصح فيه الكراهه أيضا، و لا ينافيه جمع ما علم عدم صحه الائتمام به من المجنون و ولد الزنا، لوجوب إرادته القدر المشترك منه حينئذ، على أنه قد يراد من المجنون و ولد الزنا ما كان جنونه أدواريا، ضروره استبعاد إرادته بيان الائتمام حال الجنون، و ما قيل فيه: إنه ولد زنا أو كانت ولادته منه فى زمن الجاهليه على وجهه، فيتمحض لإيراده الكراهه حينئذ منه، كما أنه قد يقال إن التعارض بين هذه الأخبار و بين ما دل على جواز إمامه العدل تعارض العموم من وجهه، و لا- ريب فى رجحانها عليها من وجوه لكن قضيه ذلك تنزير الأجدم و الأبرص على الفاسقين، فتخلو الكراهه المحكوم بها عند الأصحاب حينئذ عن الدليل، مضافا إلى تبادل إرادته كون نفس الجذام و البرص مانعا عن مرتبه الإمامه لا- من حيث الفسق، و إلا- لم يكن لذكرهما مع تلك بالخصوص وجهه، و إن كان يمكن الجواب عنهما بتجشم و تعسف، فالأولى فى تقريب الاستدلال على الكراهه ما عرفت مع إمكان قيام قرائن آخر مؤيده له أيضا.

خلافًا لظاهر الفقيه و الخلاف و المبسوط و النهايه و إشاره السبق و الغنيه و المحكى عن بعض رسائل علم الهدى و نهايه الفاضل فالمنع، و تردد فيه أو مال إليه فى الرياض

١- ١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

تبعاً للمدارك، بل في الخلاف و الغنيه الإجماع عليه، بل ربما قيل: إنه محتمل الانتصار أيضا و إن عبر بالكراهه فيه، لظاهر النهي في تلك الأخبار المعتضده بالإجماعين، مع أن فيها الصحيح و غيره السالمه عن معارضه ما يقاومها، ضروره ضعف الخبرين (١) و منع جبر مثل هذه الشهره لهما، و عموم غيرهما، و احتمال إرادته الحرمة من معقد إجماع الانتصار، لكن لا يخفى عليك ما في الجميع بعد ما سمعت.

و كيف كان فظاهر الأدله المزبوره و المتن و غيره و صريح البعض عدم الفرق بين إمامتهما بالصحيح و المماثل، فما عساه يظهر من الشيخ في المبسوط و الجمل و النهايه و ابن زهره في الغنيه و الحلبي في إشاره السبق و ابن إدريس في السرائر و يحيى بن سعيد في الجامع و غيرهم من التفصيل بذلك لم نعثر له على دليل، و لعله انسياق ذلك من الأدله، و هو لا يخلو من قوه لو كان الحكم المنع دون الكراهه للتسامح فيها و لو بعضهم ببعض.

كما أنا لم نعثر للقول بالتفصيل بين إمام الجمعه و العيدين و غيرهما فالمنع في الأول و الكراهه في الأخير على دليل بالخصوص، بل ظاهر الأدله و أكثر الفتاوى خلافه، فما في السرائر من التفصيل بذلك محل منع.

و تشتد كراهه إمامتهما لو كان أثر البرص و الجذام في وجهيهما، للنهي (٢) عن إمامه من في

وجهه أثر ذلك المستفاد منه الكراهه في غيرهما أيضا مع فرض أثره في الوجه.

[في كراهه إمامه المحدود بعد توبته]

و كذا يكره أن يؤم المحدود بعد توبته لا قبلها لفسقه، إذ الحد لا يجعله عادلا و إن ورد (٣) أنه مكفر للذنوب، أما بعدها فيجوز على كراهه وفاقا للمشهور بين المتأخرين، لإطلاق الأدله و عموماتها المقتضيه باعتبار قوتها من وجوه - منها

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١ و ٤.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢.

٣-٣ سنن البيهقي ج ٨ ص ٣٢٨.

اعتضادها بفحوى ما دل على جواز إمامه الكافر بعد إسلامه و استجماعه شرائط الإمامه - تنزيل النهى عن إمامته فى الصحيح (١) و غيره على الكراهه، خلافا لظاهر جماعه من القدماء و بعض متأخرى المتأخرين فالمنع مطلقا للنهى المزبور، أو إلا بمثله كما فى الغنيه و غيرها مدعيا عليه الإجماع فيها، لكنه موهون بمصير أكثر المتأخرين بل عامتهم إلا النادر و مصير بعض المتقدمين بل أكثرهم، بناء على تنزيل النهى فى عباراتهم على الكراهه كالنص إلى خلافه، و النهى فى الصحيح السابق و غيره و إن كان حقيقته الحرمه إلا أنه من المعلوم هنا قصوره عن تخصيص تلك الأدله الكثيره المعتضده بالشهره السابقه و الأولويه المزبوره و غيرهما، على أنه يمكن دعوى أن

التعارض فيها تعارض العموم من وجه، و لا ريب أن الرجحان فى جهتها، لكن بناء على هذا يكون مستند الكراهه احتمال إرادته العدل حينئذ من ذلك النهى، و مثله كاف فى إثباتها دون الحرمه، كما أنه يكون الوجه حينئذ فى ذكر المحدود بالخصوص مع اندراجة فى الفاسق حينئذ هو قصد رد احتمال كفايه الحد باعتبار تكفيره الذنب عن التوبه و العداله.

ثم إن ظاهر المتن و غيره كالنص اختصاص الكراهه بالإمامه دون الائتمام به كما عن مجمع البرهان الاعتراف به، و إن كان لم يستبعد مع ذلك كون المأموميه كذلك و هو فى محله، بل يمكن دعوى انسياق ذلك إلى الذهن من النص و الفتوى أيضا، فتأمل.

[فى جواز إمامه الأغلف إذا كان معذورا فى ترك الختان]

و كذا يكره أن يؤم الناس الأغلف المعذور فى تركه الختان لا غيره ممن هو مقصر فى تركه، ضروره عدم جواز الائتمام به حينئذ لفسقه، بل فى المسالك و الروض الجزم ببطلان صلاته، و إن كان لا- دليل عليه سوى ما قيل من قاعده الضد المحقق فى الأصول عدم اقتضاءها الفساد، نعم قد يقال بالبطلان لو كانت الغلفه توارى

النجاسه، لحمله حينئذ النجاسه المقدور على إزالتها بالختان، كما نص عليه أول الشهيدين في حاشيته على القواعد، و نص أيضا على أنه إن كان غير قادر على إزالتها صحت صلاته للضروره دون صلاه من ورائه، مع أنه قد يناقش فيما ذكره أخيرا بمنع فساد صلاه المأمومين بعد فرض معذوريته في النجاسه، بل و ما ذكره أولا أيضا بأنه من البواطن المعفو عن نجاستها، إذ الظاهر إرادته الغلفه المتنجسه من النجاسه في كلامه، و احتمال إرادته كون الغلفه نفسها نجسه عينا باعتبار وجوب قطعها شرعا فهى كالمقطوعه حينئذ مقطوع بعدمه كما لا يخفى على من لا حظ كلامه تماما، على أنه واضح الفساد.

أما المعذور في ترك الختان فالمشهور بين المتأخرين - بل في الرياض أن عليهم عامتهم، بل لعله ظاهر كثير من المتقدمين أيضا حتى من تركه منهم - جواز إمامته، لإطلاق الأدله و عموماتها السالمه عن المعارض، خلافا للمبسوط و المحكى عن المرتضى فالمنع، بل في التذكرة قال أصحابنا: «الأغلف لا يصح أن يكون إماما» لكن يقوى في الظن إرادتهما كغيرهما ممن حكاها عنهم في التذكرة التفصيل المزبور كما اعترف به الفاضل المذكور، فتخرج المسأله حينئذ عن الخلافات، و إلا - كانت الحججه ما عرفت، و لا يعارضها

خبر عمرو بن خالد^(١) عن زيد بن علي عن آباءه عن علي (عليهم السلام) «الأغلف لا يؤم القوم و إن كان أقرأهم، لأنه ضيع من السنه أعظمها، و لا تقبل له شهاده، و لا يصلى عليه إلا أن يكون منع ذلك خوفا على نفسه»

و خبر عبد الله بن طلحه الهندي^(٢) عن الصادق (عليه السلام) «لا يؤم الناس المحدود و ولد الزنا و الأغلف و الأعرابي و المجنون و الأبرص و العبد»

و خبر الأصبع بن نباته^(٣) عن أمير المؤمنين

١- ١ الوسائل - الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٢- ٢ المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦ و فيه «سته لا ينبغي.» و هو الصحيح كما تقدم في ص ٣٢٤.

(عليه السلام) «سبعة لا ينبغي أن يؤموا الناس - إلى أن قال -: والأغلف»

ضروره قصور الجميع سندا و دلالة عن إفاده الحرمه، خصوصا الأول و الأخير، بل قد يشعر التعليل فى أولها بالتفصيل المزبور، إذ المعذور ليس بمضيع، بل قد يقال برجوع الاستثناء فيه هنا إلى الجميع و لو للقرينه، فيكون حينئذ كالصريح فيما قلنا، و لعله لذا جزم فى التذكرة بدلاله الروايه على التفصيل، و الظاهر عموم الكراهه للمماثل و غيره لإطلاق الأدله.

[فى كراهه إمامه من يكرهه المأموم]

و كذا يكره إمامه من يكرهه المأموم كما صرح به بعضهم، بل فى الرياض أنه المشهور،

للمرسل (١) عن النبى (صلى الله عليه و آله) «ثمانيه لا- يتقبل الله لهم صلاه- إلى أن قال -: و إمام قوم يصلى بهم و هم له كارهون»

و خبر عبد الملك (٢) المروى عن الخصال عن الصادق (عليه السلام) «أربعة لا تقبل لهم صلاه: الإمام الجائر و الرجل يؤم القوم و هم له كارهون»

و خبر عبد الله بن أبى يعفور (٣) المروى عن الأمالى عن الصادق (عليه السلام) «ثلاثة لا يتقبل الله لهم صلاه- إلى أن قال -: و رجل أم قوما و هم له كارهون»

لكنه فى المنتهى نفى الكراهه مطلقا لاختصاص الإثم بمن يكرهه، و هو لا- يخلو من وجه بعد تنزيل الأخبار على إرادته إمامه المخالفين، و إن كان الأوجه خلافه، للتسامح فى الكراهه.

نعم ما ذكره فى التذكرة- من التفصيل بين الكراهه للدين و التقوى و غيرها فلا يكره الأول دون الثانى- حسن، للأصل و إمكان دعوى اختصاص النصوص بحكم التبادر أو غيره بالثانى، أى كراهتهم له لكونه إماما بأن يريدوا الائتمام بغيره لا لدينه و الظاهر اختصاص الكراهه هنا بالإمامه، و لو كره بعض دون بعض أمكن تعميم الكراهه، لمراعاه الشارع حق الجميع و عدم إرادته تعدد الجماعات، فتأمل.

١- ١ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ١.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٣.

٣- ٣ الوسائل- الباب- ٢٧- من أبواب صلاه الجماعة- الحديث ٦.

[في كراهه أن يؤم الأعرابي بالمهاجرين]

و كذا يكره أن يؤم الأعرابي الجامع لشرائط الإمامه بالمهاجرين على المشهور بين المتأخرين، بل في الرياض إجماعهم عليه، بل قيل قد يظهر من المنتهى الإجماع عليه، للنهي عن ولا-يتهم قبل أن يهاجروا في الكتاب العزيز و عن الائتتام في الأخبار السابقه التي فيها الصحيح و غيره، و إن كان مورده فيها مختلفا، ففي بعضها(١) إطلاق الأعرابي،

و في آخر(٢) تقييده بقوله (عليه السلام): «حتى يهاجر»

و في ثالث(٣) بالمهاجرين،

لكن على كل حال هو محمول على الكراهه، لقصور ما تضمنه من تلك الأخبار عن إطلاقات الجماعه و عموماتها، ك

قوله (عليه السلام)(٤): «صل خلف من تثق بدينه»

و نحوه سندا في البعض، و دلالة في الجميع، لاحتمال إرادته خصوص غير الجامع لشرائط العدالة(٥) منه، إما لوجوب الهجره عليه، أو لتعربه بعدها، أو لغير ذلك كما هو الغالب في ذلك الزمان و غيره المنساق إلى الذهن من الإطلاق هنا، خصوصا بعد ذم الله تعالى لهم في كتابه المجيد(٦).

لكن قد يقال: إن النهي في بعضها عن الإمامه بالمهاجرين مما يشعر بجوازها بمثله، و هو مناف للاحتمال المزبور، ضروره عدم جواز إمامته مطلقا بناء عليه، فيتعين إرادته الجامع لشرائط الإمامه منه، إلا أنه ساكن الباديه بخلاف المهاجر، و يكون المنع عن إمامته بالمهاجرين تعديا كما هو ظاهر جماعه من القدماء، بل في الرياض نسبتة إلى أكثرهم تاره، بل قال: إنى لا أجد فيه خلافا بينهم صريحا إلا من الحلوى و من تأخر

١-١ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٥.

٢-٢ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٣.

٣-٣ الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

٤-٤ الوسائل - الباب - ١٠ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٢ و فيه « لا تصل إلا خلف من تثق بدينه».

٥-٥ هكذا في النسخه الأصلية و لكن الصحيح «الإمامه» و يجىء أيضا بعد أسطر في عبارته قدس سره.

٦-٦ سورة التوبه - الآيه ٩٨.

عنه، بل فى الخلاف الإجماع عليه، مع أنه قد يؤيده أيضا تخصيصه بالنهى عنه فى مقابله الفاسق، إذ هو كالصريح فى أن المنع من غير جهته، و إلا فالفسق فيه على تقديره أحد أقسامه، فلا فائده ظاهره فى تخصيصه بالذكر و إفراده به، بل ما

روى عن قرب الاسناد مسندا إلى أبى البخترى (١) عن جعفر عن أبىه (عليهما السلام) «أن عليا (عليه السلام) كره أن يؤم الأعرابى لجفائه عن الوضوء و الصلاة»

كالصريح فى رد احتمال إرادته المتعرب منه بعد الهجره، بل ورد إرادته الفاسق منه أيضا، إذ الظاهر إرادته ساكن الباديه منه، إلا أن عدم الائتمام به للعله المزبوره التى لا تقتضى فسقه، و لفظ الكراهه فيه غير صريح فى إرادته المعنى المصطلح، بل هى فى القديم للأعم منه و من التحريمى، فلا ينافى حينئذ ظاهر النهى فى تلك الأخبار.

و من ذلك كله مع الشهره القديمه و الإجماع المحكى مال اليه أو قال به فى الرياض و فيه مع أنه لا إشعار معتد به فى تخصيص النهى عن إمامته بالمهاجرين بجوازها بالمماثل كما أنه لا إشعار فى تعليل المرسل (٢) بعدم إمكان إرادته المتعرب بعد الهجره من إطلاق الأعرابى و لو فى غير هذا الإطلاق، بل و لا فيه أيضا، لاحتمال كون التعليل لبعض أفراد الأعرابى، على أنه يعارض بما يشعر به ما رواه

الصدوق (رحمه الله) فى الخصال مسندا عن الأصعب بن نباته (٣) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) من إرادته المتعرب بعد الهجره من الأعرابى، حيث قال فيه: «سته لا ينبغى أن يؤموا الناس:

ولد الزنا و الأعرابى و المرتد بعد الهجره و شارب الخمر و المحدود و الأغلف»

كما أنه يعارض الشهره القديمه بعد تسليمها بالشهره المتأخره، خصوصا فى المقام، لتحققها بخلاف الأولى المستفاده من ظاهر النهى فى عباراتهم المحتمل للكراهه كالأخبار، خصوصا فى نحو عبارات القدماء، و به يوهن الإجماع المحكى فى الخلاف، إذ معقده النهى أيضا عن

١- ١ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٩.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٤ - من أبواب صلاه الجماعه - الحديث ٦.

الائتمام بسببه المحتمل لإرادته الأعم من الكراهه و الحرمة، مضافا إلى إعراض

المتأخرين عنه، بل قد سمعت أنه قيل: قد يظهر من المنتهى الإجماع عليه، كل ذا مع أن التعارض بين النهى عن الائتمام بالأعرابي و بين ما دل على الصلاة خلف من تثق بدينه تعارض العموم من وجه، لا العموم و الخصوص المطلق كما عساه تخيل أو يتخيل فى بادئ النظر و لا- ريب فى رجحانها عليها من وجوه لا- تخفى، خصوصا مع ملاحظه شيوخ النهى فى الكراهه، و ملاحظه المرسل السابق المصرح فيه بلفظ الكراهه فى الحكايه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) لا فى عبارته، و غير ذلك.

بل قد يقال: إن النهى فى بعضها قد وقع على ما أثبتنا كراهته من المحدود و نحوه، و هو مشعر بإرادته الأعم من الحرمة منه، فلا ريب حينئذ فى أن الأقوى ما عليه المتأخرون من الكراهه، و لا ينافيها إبراز الاحتمال المزبور فى الأعرابي المقتضى لإرادته الفاسق منه، فيبقى حينئذ كراهه الائتمام بالعدل الأعرابي خاليا عن الدليل، لأن الكراهه مما يتسامح فيها، فيكفى فيها- بناء على الاحتياط العقلى، مضافا إلى إطباق المتأخرين، و مرسل أمير المؤمنين (عليه السلام) المشتتمل على التعليل السابق- احتمال إرادته الأعرابي العدل من الأخبار المزبوره، نعم هو لا- يكفى فى إثبات الحرمة، ضروره الفرق بينهما، لكن ظاهر الفتاوى و بعض النصوص اختصاص ذلك فى الإمامه بالمهاجر، أما بمماثله فلا، و لعله كذلك و إن كانت الكراهه مما يتسامح فيها، فتأمل جيدا.

[فى كراهه إمامه المتييم بالمتطهرين]

و كذا يكره إمامه المتييم عن الحدث الأصغر بالمتطهرين عنه على المشهور بين الأصحاب، بل فى المنتهى لا نعرف فيه خلافا إلا من محمد بن حسن الشيبانى فمنعه، لنهى

الصادق (عليه السلام) عنه فى خبر صهيب (١) المحمول على الكراهه

لضعفه سنداً عن إثبات الحرمة، و معارضته بما هو أقوى منه، قال فيه: «لا يصلى المتيّم بقوم متوضين»

و نحوه خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «لا يؤم صاحب التيمم المتوضين»

فما عساه يظهر من النهي عنه في بعض عبارات القدماء - من المنع عنه بل في البيان نسبتته إلى كثير و إن كان السبر يشهد بخلافه - ضعيف جداً، بل في المدارك لولا - ما يتخيل من انعقاد الإجماع على هذا الحكم أى الكراهه لأمكن القول بجواز الإمامه من غير كراهه، للأصل و

صحيح جميل (٢) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) «عن إمام قوم أجنب و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل و معهم ما يتوضون به أ يتوضأ بعضهم و يؤمهم؟ قال: لا، و لكن يتيّم الامام

و يؤمهم، فان الله عز و جل جعل الأرض طهوراً كما جعل الماء طهوراً»

قلت: و نحوه في نفى البأس عن الإمامه موثق عبد الله بن بكير و حسنه (٣) و خبر ابن أسامه (٤) بل جزم في الحدائق بنفى الكراهه لهذه الأخبار مع تنزيل النهي في الخبرين السابقين على التقيه بقريته رواتهما لكنه ضعيف قطعاً، بل الظاهر تعميم الكراهه للمتيّم عن الأصغر أو الأ-كبر، لإطلاق النهي، بل و للمتوضئ و المغتسل و إن اقتصر فيهما على المتوضين، إلا أن الظاهر عدم إرادته خصوصهم.

و كذا تكره إمامه الأسير للنص (٥) كما في الفوائد المليه، و الحائك و الحجام و الدباغ بغير أمثالهم،

للمروى (٦) في الفوائد المليه عن كتاب الامام و المأموم لجعفر ابن أحمد القمي مسنداً إلى الصادق عن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: «قال

١- ١ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٥.

٢- ٢ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١.

٣- ٣ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٢ و ٣.

٤- ٤ الوسائل - الباب - ١٧ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤ لكنه خبر أبي أسامه.

٥- ٥ الوسائل - الباب - ٢٢ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ١ و ٣.

٦- ٦ المستدرک - الباب - ١٣ - من أبواب صلاة الجماعة - الحديث ٤.

رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا- تصلوا خلف الحائك و إن كان عالما و لا الحجام و إن كان زاهدا و لا الدباغ و إن كان عابدا».

و زاد فى النفلية و الفوائد الملييه أنه ينبغى أن لا يكون الإمام أيضا مكشوف غير العوره من أجزاء البدن التى يستحب له سترها و خصوصا الرأس، أو آدرا أو مدافع الأخبثين إلا بمساويهم، بل من الأولى أيضا أنه روى و لا ابنا بأبويه.

بل عن البيان كراهه إمامه الكامل للأكمل و لو مع الاذن المكروه وقوعها من الأكمل أيضا.

بل عن جماعه كراهه إمامه السفيه، بل فى التذكرة الإشكال فى إمامته، و لعله لأنه و إن لم يكن فاسقا بفعل معصيه لكنه غير عدل بفعل ما ينافى المروه منه، إذ السفيه من لا يبالي بما قال أو قيل له، لكن علله فيها بنقصه و علو منصب الإمامه، و هو مشعر بمنعه و إن لم يؤد إلى فسق، و لا- ريب فى ضعفه، إذ لو فرض (١)سفه لا ينافى العدالة و لو من حيث المروه جازت إمامته كما فى البيان لكن على كراهه ل

قوله (عليه السلام):

«إن أئمتكم و وافدكم إلى الله و شفعاكم اليه»

و ما

عن الفقيه بإسناده إلى أبى ذر (رحمه الله)(٢)قال: «إن إمامك شفيحك إلى الله فلا تجعل شفيحك سفيها و لا فاسقا»

و يحتمل حملة على السفه المنافى للعداله.

و كذا ينبغى سلامه الإمام أيضا من العمى، و خصوصا إذا أم فى الصحراء، ل

قول على (عليه السلام)(٣): «لا يؤم الأعمى فى البريه، و المقيد المطلقين»

و الفالج

١- ١ فى النسخه الأصلية «منعه» و لكن الصحيح ما أثبتناه.

٢- ٢ الوسائل- الباب- ١١- من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢.

٣- ٣ ذكر صدره فى الوسائل فى الباب ٢١ من أبواب صلاه الجماعه- الحديث ٢ و ذيله فى الباب ٢٢ منها- الحديث ٣.

و العرج و القيد كما فى النفليه و الفوائد المليه معللا- له فى الثانى بالنهى عن إمامه المتصف بذلك فى الأخبار و إن كنت لم أجده فى خصوص العرج، إلا أن أمر الكراهه سهل نعم ما فى المنتهى و التحرير و التذكره- من منع إمامه أقطع الرجلين بالسليم- محل للنظر بل المنع إن أرادوا بالرجلين ما يشمل القدمين و لم يمتنع بذلك عن القيام و الركوع و السجود، لإطلاق الأدله من غير معارض، ضروره عدم قدح تعذر السجود على الإبهامين مثلا فى صحه صلاته أو المؤتم به، و لعلمهم يريدون غير المتمكن من القيام و الركوع فى أقطع الرجلين، إذ هو حيثئذ كامامه الجالس للقائم، كما يرشد اليه تعليله المنع بذلك فى المنتهى، و النص فى الثلاثه على جواز إمامه مقطوع إحدى الرجلين، و على جواز إمامه أقطع اليدين بعد أن اعترف فى أولها بعدم النص فيه لأصحابنا مع تعذر السجود على اليدين و أحد الإبهامين، بل نص فى الأخير على جواز إمامه أقطع الثلاثه أيضا.

و من العجيب ما عن الإيضاح من أنه كلما اشتملت صلاه الامام على رخصه من ترك واجب أو فعل محرم بسبب اقتضاها و خلا المأموم من ذلك السبب لم يجز الائتمام من رأس، لأن الائتمام هيئه اجتماعيه تقتضى أن تكون الصلاه مشتركه بين الامام و المأموم، و أن صلاه الامام على الأصل و هذا متفق عليه إن كان مراده ما يشمل ما ذكرنا.

و مثل إمامه المتيمم بالمتطهر و ذى الجبائر بفاقدتها، بل و قيل: إمامه المسلوس بالصحيح و المستحاضه بالطاهر و نحوهم المنصوص على جواز إمامتهم فى كلام بعض الأصحاب، إذ قد عرفت فيما سبق أنه لا دليل فى النصوص على الكليه المزبوره التى هى عدم جواز ائتمام الكامل فى أركان الصلاه بالناقص فيها، فضلا عن مثل الشرائط

الخارجه و الداخله أو الأفعال غير الأركان، إذ المدار على الصحه فى حق الإمام إلا ما خرج بالدليل كالفاعد و نحوه.

و من هنا لم يبعد فى النظر جواز ائتمام المجتهد أو مقلده بآخر أو مقلده المخالف له فى الفروع مع استعمال محل الخلاف فى الصلاه، كما لو تستر الامام بسنجاب أو نحوه مما يرى المأموم عدم جوازه أو كفر مثلا فى الصلاه أو فعل غير ذلك أو تركه، لصحه صلاه الإمام فى حقه عند المأموم، و لذا يجتزى بعبادته لو كانت تحمليه عنه مثلا، بل يجرى عليها جميع أحكام الصحيحه من إسقاط الإعادة و القضاء و حرمه الابطال و غيرهما بل ينبغى القطع بذلك بناء على واقعيه الحكم الحاصل بالظن الاجتهادى ثانيا، و أنه من انقلاب التكليف كالنقيه و التيمم عند الاضطرار، لا عذريته و أن المكلف به الحكم الأولى، و أن جهه الحسن و القبح و المطلوبيه و المبعوضيه جاريه عليه، و أنه مراعا لمصلحته المترتبه عليه سوغ الشارع العمل بالظن لاحتمال مصادفته، فإن أصاب فعشر حسنات، و إلا فهو معذور و له حسنه، و إن كان هذا هو التحقيق عندنا، لكن قد يقال بالصحه بناء عليه أيضا، و إن لم تكن بتلك المكانه من الوضوح، لما عرفت من أن ظن المأموم فساد صلاه الإمام بمنزله عدمه، لعدم حجتيه حتى للظان نفسه فى حق الغير الذى لم يكن من مقلدته، فلا يمنعه حينئذ من الحكم بصحه صلاه الإمام فى حقه ظنه فسادها، و ليس الائتمام بها يصيرها صلاه له كى يعتبر فيها ظنه، بل هى بعد صلاه الإمام يراعى فيها تكليفه نفسه، و يكفى فى جواز الائتمام إحراز ما يعتبر فيها عنده، لتناول إطلاق الأدله لها، لصدق اسم الصلاه حينئذ عليها، ضروره اتحاد مقتضى الصحه مما دل على حجيته ظن المجتهد بالنسبه إلى صلاه الامام و المأموم و إن ظن كل منهما فساد صلاه الآخر، إلا أن الشارع ألغى هذا الظن فى حق الغير، على أنه هو مع ظن الفساد يحتمل الصحه فى الواقع، و أن خلاف ظنه هو الصواب.

نعم لو فرض كون المأموم ممن يقطع بفساد صلاه الإمام لتحصيله الإجماع مثلا على فساد الصلاه بالسنباب اتجه عدم جواز الائتتام بناء على هذه الطريقه، لعدم كونها صلاه و إن كان صاحبها معذورا عنده، فهى فى الحقيقه كصلاه الإمام بغير ضوء مع علم المأموم به دونه، بخلافه على الطريقه الأولى، لأنه و إن كان هو عالما بعدم جواز الصلاه فى السنباب لكنه مع ذلك عالم بأن الامام فرضه الصلاه فيه إذا لم يحصل له هذا العلم و كان قد حصل له الظن، فيكون فى الحقيقه هو موضوعا و الامام موضوع آخر، و كل منهما له فرض عند الشارع.

بل قد يقال بالصحه فيه بناء على العذريه أيضا، لإمكان إلغاء هذا القطع بالنسبه إلى حق الغير بعد فرض عدم تقصيره، فيكون كالظن، و لعله يؤيده السيره و الإطلاق و إن كان فيه ما فيه.

أما لو كان الاختلاف بالقراءه كأن يرى المأموم وجوب السوره و الامام عدمها و لم يأت بها فى الصلاه فالظاهر عدم جواز الائتتام مطلقا لأن الصلاه فاسده بل لعدم تحمل القراءه، بل لعل الظاهر عدم الجواز حتى لو جاء بها المأموم، لظهور الأدله فى أن الجماعه الصحيحه موجهه لضمان الإمام القراءه، فهو لانزم مساو لها، تنتفى بانتفائه، فلا جماعه حينئذ شرعا يجب أن يقرأ المأموم فيها مثلا- فى الأولتين مع سماعه قراءه الإمام، بل قد يقال ذلك أيضا فى المقام الذى يجوز للمأموم القراءه فيه بأن لم يسمع الهممه مثلا أو كانت الصلاه إخفائيه و قلنا بالجواز، لانتفاء وصف أصل الضمان و إن جاز للمأموم التأديه و عدم الاكتفاء، على أنه قد يقال بأن المسقط عن المأموم حيث يقرأ فى نحو الإخفائيه فعل الامام لا قراءته و إن كانت هى جائزه له، نعم لو قلنا بوجوب القراءه على المأموم فى الفرض المذكور لعدم تحمل القراءه عنه أمكن القول حينئذ بجواز الائتتام مع فعل المأموم القراءه و إن تركها الامام، كما أنه يمكن القول بجوازه

لو قرأ الإمام السوره ندبا، فيجزى حينئذ عن المأموم و إن اختلف رأيهما فيها كما جزم به فى البيان، لكن يجرى فيه نحو ما سمعته من عدم تحقق وصف الضمان فى الإمام أيضا و لعله لذا منعه فى التذكرة و الموجز و الكشف و إن علاوه بأن النذب لا يجرى عن الواجب بل منع الفاضل و الشهيد و أبو العباس و الصيمرى ائتمام المخالف بالفروع مع استعمال الامام محل الخلاف فى تلك الصلاة من غير فرق بين القراءه و غيرها، بل نصوا على السنجاب و التأمين و القران و نحوها، بل لا أعرف فيه خلافا بينهم و لا- ترددوا سوى ما عساه يظهر من التحرير من الاشكال فيه فى الجملة، لكن مما تقدم تعرف ما فيه، كما أنك فيه تعرف وجهه.

بل و تعرف الحال أيضا إذا اختلفا فى الاجتهاد فى القبلة و إن صرح بعض هؤلاء بعدم الجواز فيه أيضا، بل ظاهره أنه مفروغ منه، بل و تعرف وجه جواز الائتمام بمن كان على ثوبه أو بدنه نجاسه لا يعلم بها و علمها المأموم و إن تردد فيه الشهيد و استوجه المنع على ما قيل فى الجعفرية، و عن الغريه أن عليه الفتوى، و قد سمعت معقد إجماع الإيضاح، و جوزة فى الموجز و الكشف و القواعد أيضا بعد أن نظر فيه، لكن قال:

إن لم نوجب الإعادة مع تجدد العلم فى الوقت، و عن نهايه الأحكام إطلاق الجواز، كما عن الشيخ سليمان البحرانى أنه لا يخلو من وجه، و التحقيق الجواز بناء على المختار من عدم وجوب الإعادة عليه فى الوقت و خارجه، ضروره اقتضاء ذلك صحه صلاته فى الواقع، و اختصاص مانع النجاسه حينئذ بالعلم، بل و قبل الدخول فى الصلاة، فلو علم بها فى الأثناء و أمكنه إزالتها بلا-فعل مناف أزالها و صحت، و إلا بطلت للمنافى لا للنجاسه، أما على القول بوجوب الإعادة عليه فى الوقت أو فيه و خارجه فيشكل الجواز بأن صلاته حينئذ ليست بصلاه و إن كان هو معذورا، و لا قضاء عليه على الأول فلا يجوز الائتمام بها حينئذ، إذ هى كفاقه الطهاره من الحدث و لا يعلم الامام، نعم قد

يحتمل الصحة على أولهما و إن كان بعيدا بأن يقال: إن صلاته صحيحة حال الجهل، و لا تفسد إلا بالعلم فى الوقت، و إن كان هو بعد تحققه يكون كاشفا، لكن الأصل عدمه، فللمأموم حينئذ الائتمام به اعتمادا على هذا الأصل، لكنه كما ترى، و من ذلك تعرف البحث فى الناسى و نحوه، و الله أعلم.

إلى هنا تم بحمد الله الجزء الثالث عشر من كتاب جواهر الكلام و قد بذلنا غاية الجهد فى تصحيحه و مقابلته للنسخة الأصلية المخطوطة بقلم المصنف طاب ثراه و قد خرج بعون الله نقييا من الأغلاط إلا نررا زهيدا زاغ عنه البصر و حسر عنه النظر و يتلوه الجزء الرابع عشر فى أحكام الجماعة و صلاة الخوف و صلاة المسافر قريبا إن شاء الله تعالى و به يتم كتاب الصلاة عباس القوجانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩